آراء حول الخليج

العـــــدد 221
مـــــــايو2026

ملف العدد:

أمـــن دول الخليـج في إقلـــيم متحـرك: التهديـــدات والـــــدروس المستفـــادة

- السعودية احتاطت لأي خطر يهددها من جميع الاتجاهات ولم تركن لوعود أجنبية بالأمن
- تتجه دول الخليج لإنشاء شبكة دفاع جوي وتعزيز علاقتها مع الصين وروسيا وأوروبا
- الناتو: لا نقبل فرض سطوة إسرائيل الإقليمية بحكم الأمر الواقع ولا سياسة إيران التوسعية
- دول جنوب العالم مستعدة للاضطلاع بدور فاعل في أمن الخليج لاستقرار سلاسل الإمداد
- التكامل الخليجي لا يلغي السيادة بل يعيد تعريفها للعمل المشترك والتحول يحتاج قرارًا
- ضبط المعادلة الأمنية مع أمريكا لاستمرار التعاون وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

25 YEARS

since 2000

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي

ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان هيثم ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (49)

افتتاحية العدد

استراتيجيات دول الخليج للدفاع عن أمنها ومصالحها

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

دراسة العدد

السعودية احتاطت لأي خطر يهدد أمنها من جميع الجهات

د. طلال صالح بنّان 6

قضية العدد

إعادة صياغة المعادلة الأمنية مع أمريكا لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي

اللواء البحري (م) المهندس/ صالح بن صنيدح العتيبي 12

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

ا. د. جودت بهجت	17
اللواء البحري الركن (م) .عبدالله بن جابر الزايدي	23
د. هاجد بن يحيى الأصلعي	28
د. نارايانابا جاناردهان	32
أ.د. محمد الرميحي	38
السفير. اليساندرو مينتو ريزو	42
عاصم الشيدي	46
د. غانم علوان الجميلي	51
د. مولاي بوبكر حمداني	56
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي	60
أ.د. هيله حمد المكيمي	66
د. ظافر العجمي	70
د. فاطمة الشامسي	75
حسن راضي	80
بسام البني	84
د. كريستيان كوخ	89
د. فراس إلياس	94
عميد(م) د. سعود الشَرَفات	100
د. خضير عباس الدهلكي	105
د. إحسان الشمري	110
عميد طيار ركن. م. / أسعد عوض الزعبي	115
عميد بحري ركن (م) معجب بن جزاء الدلبحي	119
د. مهند سلوم	123
أ.د. وانغ قوانغدا	128
د ياسر يوسف إبراهيم	135
د. ليلى الصواف	140
د. سامي ثامر الرشيدي	145

وقفة

إيران.. وأهمية دول الجوار

جمال أمين همام 149

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد الماثل بين أيدي قراء مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم (٢٢١) من سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من مايو ٢٠٢٦م، يطرح قضية (أمن دول الخليج في إقليم متحرك: التهديدات الاستراتيجية والدروس المستفادة من حرب إيران)، على ضوء التداعيات الإقليمية والدولية منذ بداية الحرب التي شنتها أمريكا وإسرائيل على إيران في الثامن والعشرين من فبراير الماضي، وما تخللها من هدن ومفاوضات، وما خلفت من آثار على إيران نفسها وما تعرضت له من خسائر، وكذلك الاعتداء على دول مجلس التعاون الخليجي بسبب استهداف إيران لهذه الدول التي التزمت الحياد منذ اللحظة الأولى لاندلاع شرارة الحرب، ثم خسائر الطرف الثاني المشارك في الحرب (أمريكا وإسرائيل)، وما ترتب من آثار متنوعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها قطاع الطاقة جراء إغلاق مضيق هرمز الذي تمر عبره أكثر من ٢٠٪ من إمدادات الطاقة العالمية، إضافة إلى تعطل الإنتاج في دول مجلس التعاون من الطاقة، وتعرض منشآتها النفطية والمدنية ومشاريعها التنموية وقطاع تحلية المياه، وغيرها لاستهداف إيراني مباشر غير مبرر كون دول مجلس التعاون ليست طرفًا في الحرب، ولم تسمح للولايات المتحدة باستخدام مجالها الجوي أو أراضيها في الحرب ضد إيران.

ولقد أجمعت دراسات ومقالات هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) على ضرورة دراسة تداعيات هذه الحرب على دول مجلس التعاون من شتى الجوانب وأن تخضع الدروس المستفادة للدراسة ووضع الاستراتيجيات المستقبلية حتى لا ترهن دول الخليج العربية قراراتها ومقوماتها ونشاطها الاقتصادي بيد ظروف خارجة عن إرادتها أو تتكبد خسائر جراء تصرفات دولة جارة متهورة وهي إيران، أو دول أخرى لها مصالح خاصة وهي أمريكا وإسرائيل، وعليه يجب إعادة دراسة أسس الدفاع عن المنطقة وفق استراتيجيات جديدة، وعلى ضوء تغير معادلة القوة وتكتيكات الحروب الجديدة لا التقليدية التي كانت سائدة في الماضي، وعلى أن يكون ذلك وفق نظرية قائمة على الدفاع الذاتي الجماعي في المقام الأول، وأن تكون الشراكات الدفاعية وفق ضوابط في مقدمتها الحاجة لهذه الشراكة ودورها، إضافة إلى معالجة قضية أمن الممرات البحرية لتأمين المضايق والممرات وطرق التجارة الدولية وإبعادها عن الصراعات السياسية والحروب العسكرية باعتبارها تخضع لقوانين البحار والمعاهدات الدولية، لكونها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد العالمي وبإمدادات التجارة الدولية سواء تجارة الطاقة، أو تجارة السلع ومتطلبات الحياة اليومية من مأكل وملبس ودواء ومستلزمات إنتاج وغير ذلك، بل متطلبات الحياة بصفة عامة، وعليه تم اقتراح وضع عدة استراتيجيات إقليمية ودولية بمشاركة الدول المتشاطئة لضمان الحفاظ على أمن هذه الممرات والمضايق خاصة مضيق هرمز وضمان عدم استخدامها أن تكون ورقة للضغط أوقات الأزمات والحروب.

كما بدأت الخطط لبحث إيجاد ممرات بديلة عن مضيق هرمز أسوة بالمملكة العربية السعودية التي حولت كثيرًا من صادراتها النفطية عبر البحر الأحمر (ممر الشرق ـ الغرب) لتصل الصادرات إلى موانئ البحر الأحمر دون المرور في مضيق هرمز، كما هناك دراسات لتحويل الصادرات الخليجية عبر الأردن والعراق إلى تركيا.

وقد بدأت الدوائر الخليجية تفكر بصوت مسموع حول مستقبل العبور الآمن إلى الأسواق العالمية ، وكذلك تحقيق الأمن لدول مجلس التعاون، وقدمت دراسات ومقالات العدد مقترحات لتطوير منظومة أمنية إقليمية تكون معنية بأمن الخليج والبحر الأحمر وأمن المنطقة على أن يتم دراسة الأطراف المشاركة ودورها لتحقيق التوازن والردع، مع ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لتأمين هذه المضايق والممرات لأنها تهم العالم وتخضع لقوانين البحار العالمية، وطالبت هذه الدراسات بضرورة وضع هذه الاستراتيجيات المقترحة موضع التنفيذ على وجه السرعة دون إبطاء من أجل إيجاد بيئة آمنة للملاحة في هذه الممرات.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (٢٢٢) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر يونيو المقبل (٢٠٢٦م) في الملف الرئيسي " دول الخليج بعد الحرب على إيران: التأثير والنتائج والانعكاسات ".

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تكليف ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٠٠٠ كلمة للمقال على أقصى تقدير، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد.

ـ لن يتم التعامل مع المقالات التي ترد دون ذكر اسم الكاتب والتعريف به.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليست باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة أو المنقولة من مواقع الإنترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة.

استراتيجيات دول الخليج للدفاع عن أمنها ومصالحها

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

لن تمر الأحداث العاصفة التي تشهدها حاليًا منطقة الشرق الأوسط وفي القلب منها منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون نظرًا لجسامة ما يحدث وتعدد تبعاته وكثرة الدروس التي خلفها، ولذلك لدول مجلس التعاون الخليجي وقفات مفصلية و مراجعات تاريخية أمام ما يحدث، وكما تشير كل التوقعات أن الوضع في المنطقة لن يكون كما كان قبل ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، مهما ترتب على الحرب بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، ودول مجلس التعاون تعي المتغيرات المتوقعة أو المحتملة، وتستعد لما هو آت، كما أنها لم تكن غافلة عما حدث، بل كانت تتحسب للضربة الأمريكية لإيران لأن الشواهد كانت تدل على ذلك، فتدفق القوات العسكرية الأمريكية كان واضحًا على القواعد البحرية، وعلى القواعد الأمريكية في أوروبا وكانت التقارير الإعلامية ومراكز الأبحاث ووكالات الأنباء تتحدث عن الحشد الأمريكي في البر والبحر وهذا التدفق لم يكن يأتي إلا لحرب أسوة بالحشد الأمريكي في حرب الخليج الثانية إبان أزمة احتلال الكويت، لذلك بذلت دول مجلس التعاون محاولات مضنية للحيلولة دون نشوب هذه الحرب، لأنها تتوقع الخسائر التي تترتب على مثل هذه الحروب، على ضوء التجارب الصعبة لحرب الخليج الأولى والثانية وحرب أفغانستان، لذلك قامت دول المجلس بوساطات ومحاولات قوية لمنع الحرب، بل استضافت مفاوضات مهمة بين أمريكا وإيران لفترات طويلة، لكن سبق السيف العزل ونشبت الحرب التي كان على ما يبدو لابد منها في ظل تمسك الأطراف بمطالبها دون الالتقاء في منطقة وسط، واتخذت الأطراف خطوات تصعيدية، فالجانب الأمريكي / الإسرائيلي بدأ بضربات موجعة لإيران استهدفت القيادات السياسية والأمنية والعسكرية والبنية التحتية بشقيها العسكري والمدني لكسر شوكة الدفاعات الإيرانية والتقليل من مخاطر الرد الإيراني، مع الرغبة الأمريكية / الإسرائيلية المعلنة لضرب البرنامج النووي والصاروخي الإيراني، وبلغت الحرب ذروتها باستهداف المرشد الأعلى على خامنئي وكبار القادة في اللحظات

الأولى لإطلاق النار ثم استكملت ضرب الأهداف الاستراتيجية، حتى بلغت الحصار البحري الأمريكي، وفي المقابل ردت إيران في أكثر من اتجاه سواء تجاه القوات التي تقصفها أو تجاه إسرائيل، لكن القدر الأكبر من الهجمات الإيرانية كانت ضد دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى دول أخرى مجاورة في موقف إيراني ليس صائبًا حيث أرادت طهران توسيع دائرة الحرب، وبدا هذا التصرف محاولة لاستعداء دول وشعوب مجلس التعاون الخليجي، وبهذا الفعل المشين كانت تعمل جاهدة للزج بدول مجلس التعاون في أتون هذه الحرب للدفاع عن نفسها ولحماية شعوبها ومرافقها ومنشآتها الحيوية وحماية الممر الملاحي في الخليج ومضيق هرمز الذي ينقل صادراتها وارداتها من وإلى العالم، ورغم ذلك التزمت دول الخليج العربية بضبط النفس لأقصى درجة ووقفت على الحياد الكامل ولم تسمح باستخدام أجوائها أو أراضيها لضرب إيران.

ما يهمنا من هذه الحرب أن هناك دروس مستفادة ناتجة عن تجربة مريرة سواء المتمثلة في هجمات الجار الإيراني غير المبررة، أو عجز الحليف الأمريكي على حماية دول الخليج العربية من الهجمات الايرانية ، وعجزه على ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز الحيوي. عموما بدى الحليف الامريكي انه لا يأبه بما يحدث في المنطقة، من استهداف أمن ومصالح دول مجلس التعاون وما ترتب على ذلك من إضرار بالمنشآت النفطية والاقتصادية الحيوية، وجاء ذلك في ظل غياب رؤية إيرانية واضحة، ودون معرفة من يصنع القرار الإيراني في ظل هذه الظروف الغامضة في طهران خاصة تجاه استهداف دول مجلس التعاون الخليجي، وغياب هذه الرؤية اتضح عند اعتذار الرئيس الإيراني عن استهداف الدول الخليجية ثم استجاب للضغوط الداخلية للحرس الثوري الإيراني وسحب هذا الاعتذار.

من الدروس المهمة المستفادة، بل لعل في مقدمتها توحيد وتحديث منظومة الدفاع الجوي والأمان البحري لدول المجلس، وهذا يتطلب إعادة النظر بشكل واضح وواقعي لتطوير قوة خليجية حديثة تناسب أجيال الحروب الجديدة التي تعتمد على الحرب عن بُعد والتي تستخدم الصواريخ البالستية الموجهة والطائرات المسيرة، والاختراقات السيبرانية، وأن تكون القوة الخليجية الجماعية جاهزة من خلال تطوير القيادة البرية الموحدة التابعة للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، "قيادة قوات درع الجزيرة"، وهذا التحديث لابد أن يرتكز على مقومات منها: تطوير الجهد الذاتي أي تكون دول مجلس التعاون المعنية في المقام الأول عن تأمين منطقتها، عبر صناعات عسكرية وطنية متنوعة وحديثة وتخصيص مبالغ مالية لذلك سواء على المستوى المحلي لكل دولة، أو على المستوى الجماعي للدول الست، ثم يأتي دور الشراكات الخارجية التي تختارها دول المجلس بما يتناسب مع الاحتياج لنوعية التسليح أو الخبرات العالمية على أن تكون هذه الشراكات خاضعة لإدارة ورؤية واحتياجات دول الخليج العربية وليس لرغبة الشريك الأجنبي، وفي هذا المجال دول الخليج لا تساوم على أمنها ولا تجامل به ولا تستبدل شراكة على حساب شراكة أخرى ولا تسمح أن تكون ساحة للصراع أو الاستقطاب الدولي أو الإقليمي، بل تتعامل مع الجميع برؤية برجماتية حسب متطلبات كل دولة ومتطلبات الأمن الخليجي ككل، ووفقًا لمصالحها وأمنها، كما أنها تتحرك على أرض صلبة وليست رخوة أو متحركة بعد أن أثبتت كفاءة عالية في صد الهجمات الإيرانية السافرة التي تجاوزت كل الأعراف والقوانين وعلاقات الجوار بجهود وقدرات ذاتية، فلدول المجلس جيوش مدربة ومسلحة ومصنفة ضمن التصنيف الدولي للقوى العسكرية الكبرى في العالم، ناهيك عن كونها قوة اقتصادية كبرى ومهمة للعالم أجمع باعتبارها أكبر منتج للطاقة في العالم وأن استقرارها وأمنها مطلب عالمي وليس خليجيًا وإقليميًا فحسب. كما أن دول الخليج تعمل جديًا على تنويع الممرات الآمنة للصادرات والواردات واستدامة إمدادات الطاقة عبر خطوط بحرية وبرية بديلة، فهي ليست دول حبيسة، بل ذات موقع استراتيجي ولديها علاقات قوية ومتنوعة مع دول الجوار والدول الإقليمية الأخرى، إضافة إلى تمسكها بأهمية حماية مضيق هرمز الذي تخضع الملاحة فيه للقانون البحري الدولي ولا يخضع للولاية الإيرانية.

وفي النهاية، طرحت الحرب الأخيرة على إيران ورد الفعل الإيراني خيارات لرسم استراتيجيات خليجية لصيانة أمنها وحماية مصالحها وحقوقها الوجودية عبر تفعيل القوة الخليجية الذاتية، أو عبر تطوير اتفاقيات أمنية إقليمية سوف تتبلور طبقًا لمستجدات المرحلة المقبلة.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

معضلة جيوسياسية إقليم الدولة.. كماشة خط النار ونموذج الدول غير المتحاربة

السعودية احتاطت لأي خطر يهدد أمنها من جميع الجهات ولم تركن لأي وعودٍ أجنبية لضمان الأمن

من الناحية السياسية والأمنية الدفاعية، يمكن أن يكون إقليم الدولة نعمة، أو يشكل تهديداً أمنياً مستمراً وغير مستقر، ومكلفاً إنفاقاً كبيراً من مواردها. قد تحظى الدولة بطبيعة تضاريسية ومناخية مواتية، وتهطل عليها أمطار موسميةٍ أو يغطيها الجليد وتحيط بها الأنهار الجليدية، تخفف متطلبات الدفاع عن نفسها، للحد من مطامع جيرانها أو القوى الإقليمية والدولية القريبة أو المتموضعة بعيداً وراء البحار. وعادةً ما تفرض الطبيعة الجيوسياسية لإقليم الدولة الحذر من المخاطر المحدقة بها، من البيئتين الإقليمية والدولية.. والحذر يتطلب الترقب الذي يتطلب الاستعداد لأي طارئ أمني خارجي أو داخلي، وقديماً: كان القتال يتطلب تلاحماً مباشراً بين الجيوش يقتضي زحف المشاة والفرسان يحملون معهم العتاد والمؤن. وكان يقتضي الغزو ركوب البحار وتجاوز المحيطات والصحاري.

د. طلال صالح بنّان

في كل الأحوال: كانت الحروب تقتضي التلاحم المباشر بين الجيوش، للسيطرة على الأرض، كأهم مقتضيات النصر، وضرورات تحقيق هزيمة العدو. أما اليوم، نظراً لتطور تكنلوجيا الأسلحة و"تكتيكات" الحروب فإن الدول المتحاربة تحاول تجنب الالتحام المباشر، لتمارس الحرب عن بعد، لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة بشرية ممكنة، والنصر بكسر إرادة العدو، دون ما حاجة للمجازفة باحتلال الأرض، وكذا ضمان استمرار خضوع العدو، حتى دون اللجوء للحرب، بتطوير آليات ردع فعالة وكفء تَحُولُ دون تفكير العدو في احتمالية إدارة الصراع، بأدوات القتال التقليدية أو غير التقليدية.

نهاية حروب الجيوش الجرارة الزاحفة

لم تعد الدول تأخذ، في تطور واقع الدولة القومية الحديثة، بداية من القرن العشرين، منذ نظام عصبة الأمم، بالحروب التقليدية التي تعتمد على اقتحام أراضي العدو بجيوش زاحفة جرارة، بقصد الاحتلال والتوسع، ولا حتى محاولة إنهاء أو إنشاء الكيان الوجودي للدول عن طريق القوة الجبارة الزاحفة.

كان فشل ألمانيا في استراتيجية التوسع والهيمنة بالقوة على أوروبا والعالم، الذي تأكد فيما بعد بهزيمتها في الحرب العالمية الثانية، أول الإرهاصات العملية لتطبيق مقررات صلح وستفاليا (١٦٤٨م)، الذي أنهى الحروب الدينية في أوروبا، وأنشأ الدولة القومية الحديثة. وإن كان سبقت فرنسا ألمانيا، في هذا السياق في القرن التاسع عشر، عندما فشلت مشاريع نابليون التوسعية في أوروبا بهزيمته الساحقة في معركة واترلو (١٨١٥م)، التي أجبرت فرنسا على توقيع معاهدات باريس للسلام (٢٠ نوفمبر ١٨١٥م)، بين فرنسا والقوى الأربعة في تحالف الدول السبع المشاركة في معركة واترلو الفاصلة. بموجب تلك المعاهدات الأربع التي وقعت جميعها في وقت واحد، تنازلت فرنسا بموجبها عن الأراضي التي احتلتها للدول الأخرى، في حملة نابليون الأوروبية، وان احتفظت باريس بالسيادة على بعض أراضيها، التي كان من الممكن أن تخسرها في الحرب، تأكيداً لمبدأ سيادة الدول على أراضيها، وتجريم أي احتلال من قبل أي قوة أخرى لأراضي الغير، بالقوة والاحتلال المباشر. مغامرات نابليون وهتلر في أوروبا كانت آخر محاولات التوسع الإقليمي عن طريق زحف للجيوش، سواء لإنشاء الدول أو تجريد دول من هويتها القومية

منظومـــة الدفـــاع الســـعودية تضـــم صواريـــخ بالســـتية مـــن طـــراز (ريـــاح الشـــرق) ذات قـــوة تدميريـــة هائلـــة مـــزودة بـــرؤوس تقليديـــة شـــديدة التفجيـــر

الوجودية. منذ ذلك الحين لم يعد ما يسمى حق الفتح يؤخذ به ويتقبله النظام الدولي لإنشاء الدول آو إزالة وجودها.

في العصر الحديث، وفي الشرق الأوسط، لا يعترف العالم باحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والعربية، التي احتلتها عقب حرب يونيو ١٩٦٧م. كما تظل إسرائيل أبد الدهر دولة مشكوكٌ في شرعيتها ومهددة بالزوال، لأنها قامت على العدوان واحتلال أراضي الغير بالقوة. ويظل العالم يطالب بقيام الدولة الفلسطينية إثباتاً لحق الشعب الفلسطيني، غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة الوطنية على أرض فلسطين التاريخية، فالاحتلال لا يُوَرِثَ حقاً بالتقادم.

تجدر الإشارة أن الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ، كان آخر زعيم (قومي)، على مستوى العالم، أنشأ دولته (القومية الحديثة) مستخدماً حق الفتح لاستعادة ملك آبائه وأجداده. حروب الفتح التي خاضها الملك عبد العزيز لإعادة توحيد المملكة، لم تكن مثل حروب الاستقلال التي خاضتها شعوب أخرى للتحرر من المستعمر الأجنبي، فالمملكة لم تُحْتَلَ قط من مستعمر أجنبي، لذا سميت حروب الملك عبد العزيز فتوحاً، وليست حروب تحرر وطني.

أمضى الملك عبد العزيز اثنين وثلاثين عاماً (١٩٠٢-١٩٣٢م)، في حروب بطول شبه الجزيرة العربية وعرضها، مستخدما حق الفتح، لإعادة بناء الدولة السعودية الثالثة، باسم المملكة العربية السعودية، التي تُوِجَ ملكاً عليها في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م، ومن يومها يحُتفل بهذا اليوم من كل سنة عيدًا وطنياً، بمناسبة تأسيس المملكة العربية السعودية، يطلق عليه اليوم الوطني السعودي.

مؤسسات صناعة السياسة السعودية تنبهت لبديل تصدير النفط من موانئ البحر الأحمر بل وخطورة الاعتماد على التزامات واشنطن

الحروب عن بعد

استراتيجية القتال عن بُعدٍ تكمن في إيصال أهوال الحرب وإمكانات القوة الرادعة الجبارة، لأراضي ومجتمعات العدو، دون حاجة للالتحام المباشر للجيوش، للسيطرة المباشرة السياسية والأمنية، ولا حتى محاولة محو الطبيعية الوجودية لكيان العدو السياسي. باختصار: القتال عن بعد هدفه التقليل من التكلفة البشرية للحرب، من الطرف المباشر بالعدوان أو البادئ بالحرب، قصراً للتكلفة البشرية، ليس فقط في الجنود، بل درءاً لإيقاع إصابات جسيمة في المدنيين غير المقاتلين.. وكذا إيقاع أضرار جسيمة في المنشآت والبنى التحتية والمدنية، لإجبار العدو على الاستسلام، وردعه عن التفكير في القتال وكسر إرادته، إن هو فكر أو قرر النزال، ولم يستجب لرسائل الردع والتحذير، التي أرسلها الطرف البادئ بالقتال، قبل بدء الحرب.

كان الاختلاف الجوهري الاستراتيجي والتكتيكي بين الحربين العظميين هو التطور في تكنولوجيا السلاح. فالتطور في صناعة الدبابات أوجد سلاح الفرسان "الميكانيكي"، بدلاً من سلاح الفرسان التقليدي، الذي كان عماده الخيل والبغال. كما أن التطور في سلاح الجو مهد للمشاة البشرية اقتحام أراضي العدو، ودك تحصيناته، قبل اقتحام أراضيه واحتلالها. تطورات في أسلحة الحروب التقليدية جعلت الحروب أكثر تكلفة، وكثيرًا ما يأتي النصر بمرارة الهزيمة. كما أصبحت الحروب، في عصر الأسلحة الاستراتيجية غير التقليدية (النووية)، أكثر تكلفة وأقل جدوى حتى في التفكير في خيار الحرب، نفسها. صارت خيارات الحروب، سواء التقليدية وغير التقليدية، تُدار عن بُعد، أكثر من قعقعة السلاح.. وصليل السيوف.. وأزيز الطائرات.. وصخب الدبابات.. وضجيج القذائف، ودوي سقوط الصواريخ والقنابل. القتال عن بُعد تراشقاً بالطيران أو الصواريخ أو ما تطور مؤخرًا بالمسيرات الطائرة أو الزاحفة على وجه سطح الماء أو المتسللة تحت الماء، كلها وسائل تكنولوجية، التفوق فيها بين أطراف الصراع المتقاتلة، يمكنها من تحقيق أهداف الحرب، بتكلفة أقل، دون حاجة لقوات بشرية راجلة أو راكبة لاقتحام أرض العدو واحتلال إقليمه.

القتال عن بُعدٍ، جعل من احتمالية تحول الحروب التقليدية، إلى استراتيجيات الحروب غير التقليدية، النووية بالذات، احتمالية مستبعدة، من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية"، إلى حدٍ كبير. مشكلة الأسلحة غير التقليدية، استراتيجية في الأساس، تطال العقيدة القتالية لأطراف الصراع. معضلة السلاح غير التقليدي (النووي) تكمن في إمكاناته الاستراتيجية المتبادلة الجبارة المهلكة لأطراف القتال المباشرين والمقامرة بسيادة الإنسان ووجوده على كوكب الأرض، لدرجة عَدَمِية حتى التفكير في استخدامه، أصلاً. لا يمكن لأي طرف نووي أن يعتنق عقيدة الضربة النووية الأولى ويضمن عدم رد العدو بضربة نووية ثانية، هذه تسمى في نظريات الصراع باستراتيجية ردع الهلاك الثنائي المتبادل المؤكد. لكن حتى استراتيجية رعب الهلاك المتبادل لم تمنع أو تحد من حركة الصراع، باحتمالية تحول الحروب الباردة إلى تقليدية ساخنة، مع ارتفاع درجة تحول الأخيرة إلى حروب غير تقليدية (نووية)، لا تُبقي ولا تذر. تَبْقى بؤر الصراع بسبب الأوضاع الجيوسياسية المتباينة بين الدول متقدةٌ جذوتها تحت الرماد، ما بقيت جذوة الميل، إن لم نقل: غواية استخدام القوة متقدة في عقول وسلوكيات مؤسسات ورموز صناعة السياسة الخارجية للدول، كخيار مغرٍ لإدارة الأزمات وإحياء الصراعات على مسرح السياسة الدولية شبه الفوضوي، أو غير المنضبط.

كماشة خط النار.. معضلة الدول غير المتحاربة

ظاهرة الحرب عن بُعدٍ، وإن استبعدت احتمالية الالتحام المباشر، إلا أنها لم تستبعد اللجوء إلى الحرب لإدارة الصراع العنيف بينها، ومحاولة إيصال ويلات الحرب وتبعاتها إلى أراضي الأطراف المتصارعة، التي قررت اللجوء لخيار الحرب، سواء كانت منفردة أو مجتمعة. هنا ينشأ ما يطلق عليه خط نار افتراضي، يتجاوز معضلة عدم وجود حدود مادية تضاريسية مشتركة تفصل بين الدول المتحاربة، سواء كانت منيعة أو مكشوفة.

ضـرورة مراعـاة الوضـع الجيوسياسـي الهـش في المنطقـة لتفـادى خطـر الكماشـة الأمنيـة المهـدد لأمـن المنطقـة واسـتقرارها وضمـان ازدهارهـا

هـذا الخـط الهلامـي الـذي يفصـل القـوى المتحاربـة في "سـيناريو" الحـرب عـن بُعْـد، عـادةً مـا تكـون أقاليـم سـيادية وضعهـا موقـع أقاليـم بلدانهـا الجغـرافي في قلـب ومـدى خـط النـار، لتشـترك في القتـال بإرادتهـا أو خـارج إرادتهـا. في كل الأحـوال تُتبـادل النيـران بين أطـراف القتـال المتحاربـة الرئيسـية، عبـر أجـواء تلـك الـدول الـذي فـرض عليهـا موقـع أقاليمهـا الجيوسياسـي في خـط النـار المشـتعل عـن بُعْـدٍ بين الأطـراف الرئيسـية المتحاربـة، لتصبـح هـذه الـدول التـي وجـدت نفسـها في هـذا الخـط الهلامـي للنيـران المتبادلـة، في مرمـى النيـران المتبادلـة بين أطـراف الحـرب الرئيسـية، فـإذا لـم يصيبهـا شـرر الحـرب المتطايـر، فإنهـا لا تسـلم مـن أضـرار الحـرب المتطايـرة عبرهـا وفوقهـا ومـن حولهـا أو كمـا يقـول المثـل: العيـار الطائـش إن لـم يصـب يـدوش.

ليـس بالضـرورة يكـون وضـع الـدول غيـر المتحاربـة الخطيـر هـذا، نتيجـة للوضـع الجيوسياسـي غيـر المواتـي أمنيـاً لهـذه الـدول، أحيانـاً تكـون الإصابـة متعمـدة ومباشـرة مـن الأطـراف المتحاربـة، التـي تتراشـق النيـران عـن بُعْـد، رغبـةً في توسـيع نطـاق الحـرب وتوريـط دول غيـر متحاربـة في أتـون الحـرب، لصـب مزيـداً مـن الزيـت على النيـران، للضغـط علـى آخريـن خـارج الصـراع إمـا للمشـاركة، أو المسـاهمة في وقفهـا، أو توزيـع تكلفتهـا وضررهـا علـى أكبـر عـدد مـن الـدول، وليـس مجـرد اقتصـار أضـرار الحـرب على الأطـراف المباشـرة، أو يكـون الأمـر راجعًـا لـ "ميكانيكيـة" الحـرب، التـي مـع الوقـت تسـتنفذ وقودهـا، بإرادتهـا هـي، وليـس بـإرادة أطرافهـا المباشـرين وغيـر المباشـرين.

متلازمة الناقة والبعير

الموقـع الجغـرافي للدولـة أحيانـاً يكـون أخطـر متغيـر علـى أمنهـا القومـي. ليـس بسـبب غنـاه بالمـوارد الطبيعيـة.. ولا السـوق الكبيـر، ولا بسـبب نظامهـا السياسـي غيـر المسـتقر... ولكـن بالدرجـة الأولـى بسـبب أن موقعهـا الجغـرافي مغـرٍ لاسـتضافة واسـتدعاء صراعـات إقليميـة ودوليـة، خاصـةً إذا كانـت الدولـة تفتقـر للقـوة الكافيـة والفعالـة لجعـل إقليمهـا بعيـداً عـن الصراعـات الإقليميـة.. وفي منـأى عـن سـاحات الصـراع الدوليـة الكبـرى.

القـوى الدوليـة الكبـرى في صراعاتهـا العنيفـة بعيـداً عـن موقـع إقليمهـا، غالبـاً تختـار سـاحات صراعاتهـا بعيـدة عـن إقليمهـا. لكـن هـذا الاختيـار ليـس بالضـرورة يكـون صائبـاً، وليـس بالضـرورة يكـون مـن الناحيـة الاسـتراتيجية اختيـاراً موفقـاً. هنـاك مشـاكل لوجسـتية تجعـل مـن الصعوبـة إيصـال قواتهـا والحفـاظ علـى إمدادهـا بالعتـاد والمؤنـة بصـورة آمنـة وبتكلفـة محتملـة. أهـم مـن ذلـك الجانـب السياسـي المتمثـل بوجـود قاعـدة داخليـة صلبـة مقتنعـة بالأهـداف السياسـية مـن الانخـراط في صراعـات عنيفـة بعيـدة عـن الحـدود المتصلـة مـع العـدو.

كثيـراً مـا حمـت مقولـة الناقـة والجمـل أطرافـاً ثالثـة مـن المشـاركة في حـروب، لأنـه ببسـاطة لا ناقـة لهـم في الحـرب ولا بعيـر. حكمـة أول مـن قـال بهـا الحكيـم العربـي الحـارث بـن عَبّـاد (٤٦٤ - ٥٧٠م) للنـأي بقومـه عـن حـرب البسـوس بين قبيلتـي بكـر وتغلـب، بسـبب ناقـة. وفي العصـر الحديـث أفتـى شـيخ الأزهـر محمـد مصطفـى المراغـي (١٨٨١ - ١٩٤٥م) بعـدم دخـول مصـر الحـرب العالميـة الثانيـة، لأنهـا ببسـاطة حـربٌ لا ناقـة لمصـر فيهـا ولا جمـل.

لكـن هـذه الحكمـة الاسـتراتيجية، لـم تحـمِ دول الخليـج العربـي، ليـس مـن شـرر الحـرب الأخيـرة المتطايـر، بـل أخطـر: مـن الإصابـة المتعمـدة والمباشـرة مـن الأطـراف المباشـرة، بالـذات مـن جانـب الجـار الجغـرافي والتاريخـي. تقـول الإحصـاءات أن مـا اسـتهدفته وأصابتـه النيـران الإيرانيـة ضـد دول مجلـس التعـاون، يزيـد بأربعـة أضعـاف أو خمسـة، مـن تلـك التـي اسـتهدفت بـه إسـرائيل.. ومـا قيـل عـن مواقـع عسـكرية لأمريكا في منطقـة الشـرق الأوسـط، مهمـا زعمـت النخـب الإيرانيـة أنهـا لـم تتعمـد الإضـرار بجيرانهـا العـرب في الغـرب وأن اسـتهدافها جيرانهـا العـرب بنيـران الحـرب، في معظمهـا كانـت بالخطـأ، وكثيـراً مـا كانـت طهـران تزعـم أن تلـك الهجمـات لـم تكـن مصدرهـا الأراضـي الإيرانيـة، بـل أقدمـت عليهـا أمريكا وإسـرائيل!

تحييد مخاطر الوضع الجيوسياسي والتصدي للموروث التاريخي طهران من ناحية وواشنطن، من جهة أخرى، عدم تعمدهما الإضرار بأمن دول مجلس التعاون، لا ينفي النية المبيتة الغادرة لكليهما، بتوريط دول الخليج العربية في تلك الحرب، لخلق شرعية سياسية وأخلاقية، خاصة من الطرف الإيراني لإحياء ثارات تاريخية مع العرب، تجاوزت أربعة عشر قرناً، عندما قوضَ العرب الفاتحون إمبراطورية آل ساسان التاريخية وورثوا أراضيها ليس فقط في أرض السواد غرباً في العراق، بل وصل العرب إلى أعماق أراضي الفرس شرقاً، حتى آخر امتداد جيوسياسي لإمبراطوريتهم شرقاً، حتى الصين، وشمالاً حتى أقاليم وسط وغرب آسيا، بمحاذاة أقاليم الإمبراطورية القيصرية الروسية الجنوبية.

شواهد على عداء الفرس المتأصل للعرب، الذي لم ينجح دخولهم الإسلام من استئصال مرارته. منذ ما سُمي بالثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٨م، ما فتئ نظام الملالي يجتهد في تصدير الثورة للدول العربية غرباً. ولم توقفهم حربهم الفاشلة ضد العراق (١٩٨٠-١٩٨٨م) في اختراق بوابة العرب الشرقية، لجأ الملالي لمحاولة تصدير ثورتهم، بوكالة عملائهم واتباعهم من الشيعة في أراضي العرب شرق السويس وجنوب شبه الجزيرة العربية. أما الطرف الآخر من معادلة الحرب الأخيرة، فإسرائيل لا تخفي عداءها الاستراتيجي للعرب وأطماعها التوسعية في الأرضي العربية، تحضيراً لمخططاتها التوسعية لبناء دولتهم المزعومة من النيل للفرات. لقد كشف الصهاينة، مؤخرًا عما أسموه بإسرائيل الكبرى التي تصل شمالاً من جنوب هضبة الأناضول لتمتد جنوباً لوسط شبه الجزيرة العربية، حتى المدينة المنورة.. وشرقاً حتى شمال الخليج العربي وجنوب الكويت. لذا من مصلحة إسرائيل توريط دول الخليج في الحرب، لإضعافهم، حتى إذا ما أُتخذ قرار التوسع لبناء إسرائيل الكبرى تكون المنطقة جاهزة لإعْمَالِ السكين تقطيعاً في أوصالها.

أما واشنطن، فأجندتها في توريط العرب في منطقة الخليج العربي، في الحرب، فهي الأخطر. واشنطن لم تكتفِ الإخلال بالتزاماتها الأمنية تجاه استقرار منطقة الخليج، بل أظهرت بوضوح خطورة تآمرها مع مخططات إسرائيل التوسعية. لقد سبق وأعطت الإدارة الحالية الضوء لإسرائيل التجهيز بوضع الخطط التوسعية لبناء إسرائيل الكبرى، سواء بتبني وتسويق سردية النخب الصهيونية العنصرية التلمودية المتطرفة، التي تزعم أن هناك حقوقاً لليهود في المنطقة تنفيذاً لوعد الرب لإسرائيل وحق اليهود في أراضي العرب، كما تصورها مخططات إسرائيل التوسعية. كما أن التلميح بالاستيلاء على نفط إيران، ما الذي يمنع واشنطن من الادعاء مستقبلاً أن نفط العرب من حق الولايات المتحدة، لأن الشركات الأمريكية هي التي اكتشفته، وأن شركات النفط الكبرى، هي في الأصل أمريكية وجرى تأميمها عنوةً واقتداراً من قبل دول المنطقة. ولا نبالغ إذا قلنا: أن أهم أهداف وعلامات استعادة عظمة أمريكا العتيدة احتلال حقول النفط في المنطقة، وربما نفط العالم، شرقه وغربه.

استراتيجية الردع المزدوج السعودة

ليس صحيحاً أن العرب، ليس لديهم استراتيجية ردع لمواجهة خطر الكماشة التقليدية وغير التقليدية (الإسرائيلية / الإيرانية) المزدوجة، الناتجة عن وضع إقليمهم الجيوسياسي غير المواتي أمنياً، بين عدوٍ وخصمٍ إقليميين. السعودية لم تركن أبداً لأي وعودٍ أمنية، من قبل أي قوة أجنبية، قد يوكل إليها ضمان أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها. كما أن مؤسسات صناعة السياسة الخارجية في الرياض، لم يفت عنها لحظة واحدة، أن أولويات أمريكا الأمنية، هي الدفاع عن إسرائيل ظالمة وموغلة في الظلم، رغم الحقيقة الاستراتيجية الجلية، بأن الدولة العبرية هي عامل عدم الاستقرار الأخطر للمنطقة، بل وحتى على سلام العالم.

في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨م) لم تكتفِ الرياض بدعم صمود بوابة العرب الشرقية، لدرجة أنها شاركت، بصورة مؤثرة، وإن كانت غير مباشرة في إفشال مخططات طهران التوسعية، عن طريق حصر مسرح عمليات تلك الحرب في إطار مجالها الجغرافي المحدود، وحالت دون امتدادها إلى ما وراء ذلك الحيز الضيق لنطاق مسرح عملياتها العنيف. عندما أرادت طهران توسيع نطاق تلك الحرب، في أوج عنفها، حيث حاولت طهران استهداف سفن الدول العربية، بل وتجرأت على خوض تجربة المساس بأمن المملكة، ورسم الملك فهد بن عبد العزيز - يرحمه الله - ما سمي حينها بخط الملك

فهد الأحمر، موصلاً رسالة جادة وصارمة لنظام الملالي في طهران أن محاولة تجاوز ذلك الخط لا يعني سوى الحرب، وذلك بعد أن حاول سرب من طائرات الـ ١٤ الإيرانية دخول المجال الجوي للمملكة، فتصدت له طائرات سلاح الجو الملكي السعودي بطائرات F15 Eagle المتطورة واسقطت طائرتين من الطائرات الإيرانية المهاجمة، ووصلت رسالة الردع السعودية لطهران، ولم تكرر المحاولة، مرة أخرى.

الرياض لم تكتفِ حينها بهذا الردع المحدود لخط الملك فهد الأحمر، بل أرادت توسيع نطاق ردعها الاستراتيجي، ليكون مزدوجاً، هذه المرة، يطال كلاً من طهران وتل أبيب معاً، في آن. لقد اكتشفت الرياض أن طائرات الـ F15 Eagle ، التي استلمتها حديثاً نُزعت منها أجهزة الرادار الإليكترونية المتقدمة، مما يجعل هذه الطائرات عديمة الكفاءة العملياتية المتكاملة، لدرجة جعلها عمياء حرفياً عن خطر أنظمة دفاعات العدو الجوية. وكان لابد من إيجاد حليف استراتيجي بديل، يكرس لاستراتيجية المملكة الدفاعية التي تقوم على الاعتماد الذاتي لتوفير أقصى درجات الأمن القومي للمملكة، عن طريق تطوير استراتيجية الردع المزدوج الناشئ من عدوٍ وخصم إقليميين، يشكلان خطرًا استراتيجيًا داهمًا وناجزًا لأمن المملكة العربية السعودية، وللأمن القومي العربي، بصفة عامة.

في عملية استخباراتية فذة فاجأت المملكة العالم، بمن فيه أمريكا نصب منظومة دفاع صاروخي صينية متقدمة، مداها دائرة نصف قطرها ٢٥٠٠ كلم، تغطي إيران بأكملها وتصل لإسرائيل، مزودة بصواريخ بالستية من طراز (رياح الشرق) ذات قوة تدميرية هائلة مزودة برؤوس تقليدية شديدة التفجير عظيمة الدمار، مع إمكانات تزويدها برؤوس نووية، عند الحاجة. بنشر هذه المنظومة الصاروخية، ذات الردع الفعال، تكون المملكة قد مضت شوطاً طويلاً في استراتيجيتها الدفاعية، التي تقوم أساساً على إمكانات الردع الذاتي، لاي تهديد أمني يمكن أن يتطور في أي وقت.

خاتمة

لقد أحسنت دول الخليج أنها لم تنجر لحربٍ لا ناقة لهم فيها ولا جمل.. وأحسنت المملكة العربية السعودية في استشراف خطورة وضع المنطقة الجيوسياسي، وحمت صادراتها من النفط مخاطر المرور من مضيق هرمز، بإنشاء خط أنابيب شرق غرب، لتصدير معظم صادراتها من منابع النفط الغنية على الخليج العربي، غرباً إلى مدينة ينبع على البحر الأحمر. كما أن هناك تفكير لدى مؤسسات صناعة السياسة الخارجية السعودية ببناء خط أنابيب جنوباً، حتى سواحل شبه الجزيرة العربية جنوباً على بحر العرب. حتى أن الرياض احتاطت مقدماً، بوقت كافٍ لأي خطر يتهدد أمنها القومي، سواء أتى هذا الخطر من الشرق أم من الشمال، أو حتى من الجنوب، إذا ما تطورت حروب في المنطقة بالوكالة. كل ذلك في سبيل استراتيجية أمنية قوية، للتخفيف من مخاطر الوضع الجيوسياسي الهش للمنطقة. تجدر الإشارة أن مؤسسات صناعة السياسة الخارجية السعودية لم تتنبه فقط لإيجاد بديل لتصدير النفط من موانئها على البحر الأحمر، بل كان في ذهن مؤسسات الحكم في الرياض، خطورة الاعتماد على التزامات واشنطن تجاه أمن المنطقة واستقرارها.

الأهم: في هذه المرحلة مع تجربة الحرب الأخيرة أن يتبنى العرب، خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، استراتيجية ردع كفء وفعالة، يستفيدوا بها من دروس الحرب الأخيرة ولهم في تجربة المملكة العربية السعودية في التعامل مع حرب الخليج الأولى وتداعياتها، وما تلى ذلك من حروب، لمواجهة مخاطر الوضع الجيوسياسي الهش للمنطقة، لبناء استراتيجية أمنية منيعة متكاملة، تراعي بموضوعية طبيعة الوضع الجيوسياسي الهش للمنطقة، تتفادى بها وتحيد بموجبها خطر الكماشة الأمنية، التي فرضت الوضع الجيوسياسي والتاريخي الذي يهدد أمن المنطقة واستقرارها، ويضمن ازدهارا مستداماً لمجتمعاتها. هذا لا يتأتى إلا بالاستفادة القصوى من موارد المنطقة الغنية (البشرية والطبيعية)، في بناء قوة استراتيجية رادعة ذاتية، حتى لا تتكرر "سيناريوهات" الحروب المتكررة، التي تزداد خطورتها الأمنية، من حربٍ لأخرى.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبد العزيز ـ جدة

أمن الخليج ومضيق هرمز... بين التحديات والقدرات والمعادلات الأمنية

إعادة صياغة المعادلة الأمنية مع أمريكا لاستمرار توازن التعاون الدولي وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي

أضحت البيئة الأمنية الدولية أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، حيث يزداد مفهوم الأمن اتساعاً وتعقيدًا جراء الطبيعة المُركبة للأزمات الراهنة التي تتداخل فيها الأبعاد المحلية مع العالمية. حتى أن التبعات المترتبة على التوترات السياسية والتهديدات العسكرية باتت تفوق ما كان يحدث في السابق. وأصبحت قضايا الاقتصاد، وسلاسل الإمداد العالمية، وقدرة المجتمعات المتقدمة على الصمود جزءًا لا يتجزأ من المشهد الراهن. ويُضاف إلى ذلك معطيات الجغرافيا السياسية، وتحديات إدارة الأزمات الناتجة عن انتشار الأسلحة الحديثة وصعود الفاعلين من غير الدول. إذ باتت هذه الجماعات تتمتع بهامش واسع للحركة، سواء بالعمل بشكل مستقل أو كأدوات في يد قوى إقليمية تفضل البقاء خلف الستار، تنصلاً من المسؤولية المباشرة وتجنباً لتبعات المواجهة الرسمية.

اللواء البحري (م) المهندس/ صالح بن صنيدح العتيبي

الخليج العربي يتمتع بموقعه الاستراتيجي، في قلب واحد من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم، حيث يتقاطع فيه البعد الجغرافي مع المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، ويمثل هذا الممر المائي "مضيق هرمز" عنق الزجاجة ونقطة ارتكاز أساسية للطاقة العالمية، إذ يعبره يومياً ما يقارب من خمس إمدادات النفط الدولية، إلى جانب الغاز الطبيعي المسال.

يُعد أمن الخليج ومضيق هرمز من أبرز القضايا الاستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، حيث إن استقرارهما يمثل عاملاً أساسياً في استقرار الأمن الإقليمي والاقتصاد العالمي، وإن أي اضطراب للملاحة البحرية سينعكس سلباً على أسعار الطاقة والتجارة العالمية، ويواجه أمن الخليج ومضيق هرمز تحديات معقدة، منها التوترات الجيوسياسية، تهديدات الملاحة، الهجمات السيبرانية، وتهديدات المنشآت الحيوية، ومن أبرز التحديات في الآونة الأخيرة الحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران، وتداعياتها على دول الخليج، والاقتصاد العالمي نتيجة قيام إيران بإغلاق شبة كامل للمضيق.

الحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران

دخلت إسرائيل وإيران في مواجهة مباشرة خلال الفترة ما بين ١٣ وَ ٢٤ يونيو ٢٠٢٥م، كانت حرب قصيرة استهدفت مواقع عسكرية ومنشآت نووية إيرانية، أضعفتها بشكل كبير، وألحقت أضراراً بمدن إسرائيلية، وحُسمت نهايتها من قبل (ترامب) الذي أسماها بحرب (١٢) يوماً، إلا أنه في ٢٢ يونيو ٢٠٢٥م، انطلقت عملية "مطرقة منتصف الليل" الأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية، وصرح (ترامب) أن المنشآت النووية دُمرت بالكامل، لتنتهي أقصر حرب هي الأكثر حسماً للمشروع النووي الإيراني، واندلعت بعدها في إيران مظاهرات عنيفة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وانتقل المشهد من احتجاج قابل للاحتواء إلى أزمة، واجهت السلطات الإيرانية المظاهرات بحملة أمنية واسعة، تلك الحرب ما كانت إلا تمهيداً لشن ضربة شاملة على إيران لاحقاً.

تم إرسال اسطول حربي أمريكي ضخم باتجاه إيران، معززاً بالقوات الأمريكية الموجودة مسبقاً في المنطقة، حيث تم رفع الجاهزية القتالية، ومراجعة بنك الأهداف، وتحديد ساعة الصفر في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، بقصف مكثف على الجهاز الأمني للنظام الإيراني، شمل منظومة القيادة العسكرية والسياسية، ونتج عنه مقتل المرشد الأعلى (خامنئي) وبعض القيادات، وأن إيران كان لديها الخطة في تعيين القيادات في حال حدوث مثل

أثبتت الدفاعات الخليجية كفاءتها في التصدي للهجمات الإيرانية ويجب تطويرها

وعـدم الاعتمـاد على الحليـف بتنويـع التحالفـات والشـراكات ومصـادر التسـليح

تلـك الاغتيـالات، تطلعـت أمريكا وإسـرائيل لكسـب الرهـان على تسـييس حركات الاحتجاج والمظاهرات السـابقة ودفعها إلى درجة مـن الاضطـراب، إلا أنه توحدت المظاهرات خلـف القيادات منددة بالعـدوان، وكانت ردود الفعـل الإيرانية يواكبها حالة من التخبط في اتخـاذ القرار، وذلك لغياب القيادة المركزية، والخطأ الاسـتراتيجي الـذي ارتكبته باسـتهداف دول الخليـج بالصواريخ والمسـيرات، ما أفقدهـا دور تلك الدول الدبلوماسـي في خفـض التصعيد تجاهها، حيـث لم تُقـدر موقف دول الخليـج لوقف العـدوان عليها في حرب (١٢) يومـاً، ولـم تُـراع موقفها بعدم السـماح باسـتخدام أراضيها ومجاليهـا الجـوي والبحـري لأي عمليـات ضدها في الحـرب، كما تبنـت إيـران اسـتراتيجية حـرب غيـر متكافئـة بتعزيـز قدرتهـا الصاروخيـة وبموقعهـا الجغرافي أمـام مضيق هرمز، مـن مبدأ أن " مسـار الحـرب لا يتوقف عنـد ميزان القوة العسـكرية، بل يتطلب النظـر إلى البنية الجغرافية والاسـتراتيجية للمنطقة، حيث تتحول الممـرات البحريـة إلى عناصر ضغط قد يكـون تأثيرها في المواجهة لا يقـل أهميـة عـن التفوق العسـكري"، حيـث قامت بإغلاق شـبه كامـل للمضيـق كورقـة ضغـط سياسـية، وعبـرت عن ذلـك بأنه مقفـل في وجهـة أعدائها فقـط، ولوحت بالتعامـل بالعملة الصينية (اليـوان) للسـماح بعبور الناقلات عبر المضيـق. إن تداعيات إغلاق المضيـق كان بمثابـة صدمـة طاقـة عالمية، حيـث أدى إلـى ارتفاع أسـعار الطاقة، واضطراب في سلاسـل الإمداد، مـا جعل (ترامب) يدعـو لتحالف هرمز لإعـادة فتح المضيق، ومطالبـة الدول المدعوة بتوفيـر سـفن حربيـة وطائـرات مسـيّرة وأصول عسـكرية أخرى، لتـأمين المضيق، وكانـت ردود الفعل الدولية في بـادئ الأمر متباينة بين الرفـض، والتحفظ، وطرح الحلول الدبلوماسـية، وصدر مؤخراً البيـان المشـترك في ١٩ مارس والذي ضم ٣٣ دولة، للمسـاهمة في جهود مناسـبة لضمـان المرور الآمن عبـر المضيق.

" إذا كانـت جغرافيا إيران تجعل تحقيق نصر عسـكري سـريع أمـراً صعبـاً، فـإن موقعهـا على المضيـق يمنحهـا نوعًا آخـراً من النفـوذ، وهـو القـدرة علـى فـرض كلفـة اقتصاديـة عالميـة حتى مـن دون تحقيـق نصر عسـكري مباشـر "، حيث تمتلـك جزر ذات أهمية جيوسياسـية وعسـكرية، تمثل منظومـة الرقابة، وخط دفاع متقـدم لهـا، وتكمن أهميتهـا في التحكم بالمضيق، مـا يمنحها قدرة اسـتطلاع، وتأثيـر علـى حركـة الملاحـة، ونقـاط ارتـكاز للحرس الثـوري، لإدارة عمليـات بحريـة باسـتخدام الـزوارق السـريعة وصواريـخ مضادة للسـفن، ومن أهـم الجزر (خارك، لارك، قشـم، هرمـز، أبو موسـى، طنـب الكبرى، طنـب الصغـرى، كيش).

الرئيـس (ترامـب) أعطـى مهلـة (٤٨) سـاعة لإيـران لفتـح المضيـق، وهدد بتدميـر البنية التحتية لقطاع الطاقـة الإيرانية، إلا إنهـا توعـدت باسـتهداف جميع البنـى التحتية للطاقـة في المنطقة حـال تعرضهـا لما هدد بـه، وقبل انتهـاء المهلة مـدد (ترامب) المهلة إلـى (٥) أيـام ثم إلى (١٠) أيام ثم لمدة أسـبوعين مـع وقف إطلاق النـار المشـروط بموافقة إيـران على الفتح الكامـل والفوري والآمن للمضيق .

خلال فتـرة إغلاق المضيـق تم تكثيـف العمليـات العسـكرية داخل إيران وتوسـيع بنك الأهداف ليشـمل سلسـلة من الاغتيالات في صفـوف النظـام، وأهـداف في المناطـق الوسـطى، والشـمالية، والغربيـة لتدمير منصـات الصواريخ والدفاعات الجوية والمنشـآت النوويـة، ومنطقة المضيق لشـل قـدرات القـوات البحرية.

تضمنـت الأهـداف ضرب البنيـة الأمنية الداخليـة، لتقويضها خاصـة في المناطـق التـي يعيـش فيهـا أكبر عـدد مـن الإيرانيين، يمكـن أن تشـهد مظاهـرات إذا ضعفـت القبضـة الأمنيـة. وذلك لتوجيه رسـالة بـأن الحرب عسـكرية اقتصادية، وأن الاسـتهداف يمكـن أن يطال "قـدرة إيران على الإنتاج" وليـس فقط "قدرة إيران علـى الرد".

واصلـت إيران إطلاق الصواريخ والمسـيرات علـى دول الخليج وكان نصيبهـا مـن هذه الهجمـات هو الأكثر، كما شـملت الهجمات بعـض الـدول، وإسـرائيل، حيـث اسـتهدفت المناطـق الحيويـة، لزعزعـة الأمـن والاسـتقرار، كما ذكـرت بعض المصادر بـأن إيران أطلقـت صـاروخين علـى القاعدة الأمريكيـة البريطانية المشـتركة (دييغـو غارسـيا) في وسـط المحيط الهنـدي والتي تبعـد ٤٠٠٠ كم مـن إيـران، وتم اعتراضهمـا، لكن الخطوة شـكّلت أول اسـتخدام عملياتـي لإيـران لصواريـخ بعيـدة المدى، ورسـالة لأوروبـا قبل أن تكـون لأمريكا .

إعادة صياغة المعادلة للانتقال من الحماية إلى الشراكة الأمنية المشروطة المبنية على التشاور وحق الرفض في حال قيام أمريكا بعمليات عسكرية

سعت إيران لتوجيه أذرعها، وتحركت الفصائل العراقية ضمن حدودها، ودخل حزب الله المواجهة مع إسرائيل، وأطلقت جماعة الحوثي في ٢٨ مارس ٢٠٢٦م، صواريخ باليستية باتجاه جنوب إسرائيل، وتم اعتراضها، وماهي إلا خطة مسبقة من قبل إيران للتلويح باستخدام الجماعة والتأثير على باب المندب في هذا التوقيت تزامناً مع أزمة مضيق هرمز.

تُفيد بعض المصادر، بأن روسيا تُزوّد طهران بخدمات استخباراتية وصور أقمار اصطناعية للمساعدة في استهداف الأصول الأمريكية في المنطقة، حيث نفت موسكو تلك الادعاءات.

أما بالنسبة للصين الحليف الآخر " فتستخدم الموازنة السياسية لتحقيق مصالحها في ظل التنافس الحاد مع أمريكا على الموارد خاصة مع مراقبتها للممرات البحرية الاستراتيجية".

في ٨ أبريل ٢٠٢٦م، وقبل انتهاء المهلة، نجحت باكستان في التوصل إلى وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين، وفتح مباحثات دبلوماسية للتوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب، إلا إن إيران واصلت اعتداءها على دول الخليج رغم الهدنة، وبالمقابل شنت إسرائيل غارات وحشية ضد لبنان ترتب عليها إيقاف عبور ناقلات النفط عبر المضيق من قبل إيران معبرة عن ذلك بانتهاك إسرائيل لوقف إطلاق النار.

تم تحشيد القوات الأمريكية في المنطقة مسبقاً، وتم طلب تعزيزها بقوات أخرى متعددة المهام، ما يفتح المجال أمام (ترامب) لسيناريوهات ميدانية متعددة في حال لم يتم تسوية النزاع.

شكلت هذه المواجهة حرب استنزاف للقدرات العسكرية تحتمل عددًا من السيناريوهات نلخصها فيما يلي

- بقاء الدولة وإسقاط النظام": من خلال الانشقاقات الداخلية في النظام واستسلامه، ووصول فريق قادر على قيادة الدولة، بسلوك مغاير للنظام السابق، وعندها تنتهي الحرب بهزيمة إيران وسقوط النظام.

- بقـاء الدولة واسـتمرار النظام: في حال اسـتمرت إيران في الهجمـات علـى إسـرائيل تتجاوز الفتـرة المحـددة للحرب، لأن إسـرائيل ليـس لديهـا عمـق اسـتراتيجي ولـن تتحمـل الضربات المسـتمرة، وعندها سـوف تتدخل الوسـاطات لترتيـب مفاوضات، وسـيعترف كلاً مـن الطـرفين بتحقيـق الانتصار السياسـي.

- انهيـار الدولـة وانهيار النظام: حيث سـتصبح إيران بلى سـلطة حاكمـة ما يـؤدي إلـى اضطرابـات داخلية وبنـاء الأحزاب والميليشـيات ونشـوب الحروب الأهلية، ومشـهد معقد شبيه بدولة العـراق وليبيا وسـوريا حين انهيـار النظام.

أبرز الخسائر نتيجة الحرب القائمة

تكبـدت إيـران خسـائر فادحـة بمليـارات الـدولارات، كان مـن أبرزهـا اغتيـال رأس النظـام (خامنئـي)، ومقتـل العديـد من قيـادي الصـف الأول، وتدميـر مبنـى (الحـرس الثـوري، البرلمان، مجلـس الخبـراء، والتلفزيون)، وتدميـر القـدرات البحرية وكذلك الاتصـالات، وضـرب البنيـة الأمنيـة الداخليـة، وتدميـر العديـد مـن منصـات الصواريـخ والدفاعـات الجويـة، ومخازن الأسـلحة، وقصـف المطارات العسـكرية والقواعـد الجوية والمنشـآت النووية، وضرب البنيـة التحتية مثل مجمع بارس الجنوبـي للبتروكيماويات، وجسـر B1، ومصانـع الصلـب، ومراكـز الأبحاث، والأضـرار التي لحقت بالاقتصـاد وتراجع الصادرات النفطية واضطراب سلاسـل الإمـداد، واسـتنزاف القدرات العسـكرية، هذا بالإضافة لخسـارة موقفها السياسـي نتيجة عدوانها الغاشـم على دول ليسـت أطراف في الحرب.

كشـفت بعـض التقاريـر تكلفـة الحـرب وتمويلهـا بمليـارات الـدولارات التـي لحقـت بالقـوات الأمريكيـة والإسـرائيلية حتـى تاريـخ ٧ أبريـل، وتضمنـت أبرز الخسـائر لـ ١٧ طائرة عسـكرية (مقـاتلات – نقـل – مروحيات)، وَ (١٤٦) مسـيرة، منها ٣ مقاتلات "F-15E" أُسـقطت بالخطـأ في الكويـت ونجـاة طاقمها، وتحطم طائـرة تـزود بالوقـود "KC-135" إثر تصـادم جوي فـوق العراق ومقتـل طاقمهـا، وتضـرر ٥ منهـا في هجـوم علـى قاعـدة الأمير سـلطان الجوية بالخـرج، وإسـقاط مقاتلة "F-15E" فـوق إيران، وطائـرة هجوميـة "A-10"قـرب المضيـق، وتعطل طائـرتين نقل داخـل إيـران، وتضـرر مروحيـتين "BLACK HAWK" خلال عمليـات بحث وإنقاذ، وطائـرة إنذار مبكـر "Sentry -3"وهبوط اضطـراري لطائـرة "F-35" وزعـم إيـران باسـتهدافها، وفقدان أكثـر مـن ١٢ مسـيرة متنوعـة، وصيانـة حاملة الطائـرات "USS Gerald R. Ford" بعـد تعرضهـا لحريـق طـارئ، واسـتنزاف القدرات العسـكرية، وخسـائر النـاتج الاقتصـادي، والأضرار التي لحقـت بالممتلكات الإسـرائيلية.

دول الخليـج تعرضـت لهجمـات طالـت مواقـع مدنيـة وبنـى تحتيـة، ما أدى إلى أضرار في قطاعـات الطاقة والنقل والخدمات، ومن أبرزها اسـتهداف سـفارة أمريكا في الرياض، وبعض منشـآت الطاقـة، وقاعـدة الأميـر سـلطان الجويـة بالخـرج، وفي الكويـت تم اسـتهداف مصفـاة ميناء الأحمـدي، ومطـار الكويـت الدولي، ومحطـات توليـد الكهربـاء وتحليـة الميـاه، وخـروج وحـدتين عـن الخدمة، كما تم اسـتهداف مجمع الوزارات، ما تسـبب في خسـائر ماديـة كبيـرة، وفي قطـر تم اسـتهداف رأس لفـان القلـب النابض لإمـدادات الغـاز، مـا أدى إلـى تعطله، كما سُـجلت أضـرار مادية في منشـآت صناعيـة أخـرى، وفي الإمـارات تم اسـتهداف مجمـع الفجيـرة للتخزيـن النفطـي ومصفـاة الرويـس، وسـقوط شـظايا تسـببت في انـدلاع حرائـق في منشـآت صناعيـة، وأضـرار لحقت ببعـض المباني في أبوظبي ودبي، وفي البحرين اسـتهدفت منشـآت صناعية ونفطية وتضررت مجمعات سـكنية إثر سـقوط الشـظايا، وفي عمـان اسـتهدف ميناء الدقـم ، وميناء صلالـة. تلك الضربات التـي تتالت علـى دول الخليج كان لها تداعياتهـا الإقليمية والعالمية في ارتفـاع أسـعار النفـط والغاز، واضطرابات واسـعة في سلاسـل الإمـداد وفي قطاعـي الطيـران والسـياحة، وانخفاض في أسـواق الأسـهم، وتزايـد التقلبات في الأسـواق المالية.

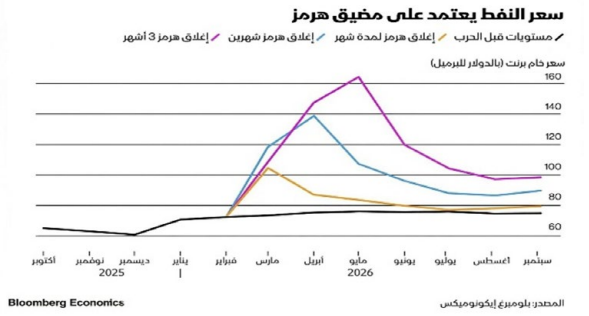

تتمتـع دول الخليج بموقع اسـتراتيجي يطل على ممرات بحرية حيويـة كمضيـق هرمـز، وتمتلك ثـروات نفطيـة، ونمـو اقتصادي متسـارع، مـا يجعهـا ركيـزة أساسـية لأمـن الطاقـة والاقتصـاد العالمـي، واعتمـد الخليج على التحالفات الدوليـة، مع وجود قواعد أمريكيـة يفترض أن تقـدم الحماية مقابل تدفـق النفط، إلا أنه في

خضم الأحداث الجارية لم يتبين تقديم أي ضمانات دفاعية لدول الخليج من قبل الجانب الأمريكي، بل شكلت هذه القواعد نقاط جذب وأهداف عسكرية استنزفت المنظومات الدفاعية لحمايتها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في صياغة المعادلة الأمنية مع أمريكا بما يحقق التوازن بين استمرار التعاون الدولي وتعزيز الاستقلال الاستراتيجي الخليجي.

إعادة صياغة تلك المعادلة سيفرض الانتقال من مرحلة الحماية إلى مرحلة الشراكة الأمنية المشروطة، والمبنية على التشاور وأبدا الرأي وحق الرفض في حال قيام أمريكا بعمليات عسكرية لمعرفة أهداف تلك العمليات، وحدودها وتداعيتها، وبما لا يتعارض مع مصالح الخليج، وعدم استخدام تلك القواعد في العمليات والهجمات العسكرية إلا بموافقة خليجية حسب ما يتطلبه الموقف، وأن تكون حماية القواعد مناطة بها في المقام الأول، وأن تتحمل تكلفة ذلك وما يترتب عند استهدافها من أضرار وخسائر مادية.

شهدت أحداث الصراع في الخليج تداعيات إغلاق هرمز على التجارة العالمية، والأضرار التي لحقت بدول الخليج جراء العدوان الغاشم عليها من إيران، وعمق فجوة الثقة التي أحدثتها على مستقبل التعامل معها والذي قد ينتقل إلى الضغط الاقتصادي والعسكري المتوازن وتحييدها في عزلة عن التعاون الإقليمي.

أثبتت المنظومات الدفاعية الخليجية كفاءتها في التصدي للهجمات الإيرانية، ولإعادة التوازنات الأمنية في الخليج يجب مواكبة التطوير وعدم الاعتماد على الحليف وذلك من خلال تنويع تحالفات وشراكات ومصادر تسليح دولية أكثر استقلالية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم جعل الخليج ساحة صراع بين الدول الكبرى، وأهمية تكوين قوة عسكرية خليجية مشتركة (ناتو خليجي)، مجهزة بجميع الإمكانات العسكرية الحديثة، والقدرات التقنية في مجال الأمن السيبراني للانتقال من مرحلة الدفاع المحدود إلى مرحلة التكامل الخليجي عبر توحيد العقيدة القتالية والتدريبات المشتركة.

يجب على دول الخليج الاعتماد على الذات ونقل المعرفة والاستدامة، وذلك من خلال التصنيع العسكري. وتوطين الصناعات والاهتمام بمراكز البحث العلمي، والاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

كما يجب التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على النفط، وذلك بتطوير القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتقليص الاعتماد على النفط وإيجاد خطوط بديلة من خلال الاستثمار في رفع طاقة تصدير النفط عبر البحر الأحمر، ما يقلل من أهمية مضيق هرمز.

تتزامن مع الحروب في ميادين القتال حرب ناعمة تهدف لتفكيك النسيج الوطني من خلال الشائعات المغرضة، وغالباً ما تتفوق وسائل التواصل الاجتماعي في نشرها لمواكبة الأحداث، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي يحدد ما نقرأ ونشاهد في وقتنا الحالي، والتي يجب أن تتصدى لها منظومة إعلامية خليجية بطريقة احترافية تلامس الجمهور وتهدف إلى نشر الوعي، لحمايته وتحصينه من الحملات الدعائية المضللة وآثار الحرب النفسية.

الخاتمة

أمن الخليج ومضيق هرمز ركيزة أساسية في استقرار الأمن الإقليمي والاقتصاد العالمي، ومصلحة دولية مشتركة، وفي ظل الأحداث الجارية وتزايد استهداف المناطق الحيوية في المنطقة، يتحتم على دول الخليج التعاون المشترك وبناء منظومة أمنية دفاعية متكاملة، وتطوير بدائل استراتيجية كخطوط الأنابيب، وبناء توازنات دولية مشتركة من خلال التحالفات والشراكات، مع الاعتماد على الذات لتحقيق الاستقلال الخليجي المطلوب، وتعزيز أمن الخليج وحماية مكتسباته التنموية، بالموازنة السياسية بين قوة الردع وفتح باب الحوار لتجنب التصعيد الذي يطال أمن الجميع.

* مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية ـ مركز الخليج للأبحاث

القواعد الأمريكية في الخليج ومزايا منح دول خليجية صفة حليف من خارج الناتو

تتجه دول الخليج لإنشاء شبكة دفاع متكاملة وتنويع شراكاتها وتعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا وأوروبا

الإقليم هو العنصر الثاني من عناصر الدولة الرئيسية، بعد السكان، وقبل الحكومة الوطنية. من بين عناصر الدولة الأخرى، يتبوأ الإقليم مكانة استراتيجية رفيعة. بدون الإقليم لا يمكن أن يستقر مواطنو الدولة.. ولن يتوفر موقع جغرافي بتضاريس له مجال حيوي تمارس عليه الحكومة الوطنية سيادتها، وفرض سلطتها. لا تتشابه أقاليم الدول، من حيث المكانة الاستراتيجية، ولا في تحديد مصير الدولة من حيث استقرارها وبقائها ووجودها المادي. بل أن الإقليم، يختلف عن بقية عناصر الدولة، في تحديد مصير وجود كيان الدولة من عدمه. الدولة لا تزول بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، حتى العنيف منها، كما هو الحال في الحرب الأهلية، بل إذا ما تمكنت قوة إقليمية أو دولية من غزو واحتلال إقليم الدولة، عندها تزول الدولة، بكل عناصرها عن الوجود المادي.

أ. د. جودت بهجت

لقد شعر العالم بأسره بتداعيات العملية الأمريكية "الغضب الملحمي" التي شُنت في فبراير الماضي؛ إذ لم تقتصر آثارها على تعطل إمدادات النفط والغاز من منطقة الخليج وما تلا ذلك من قفزات حادة في الأسعار، بل امتدت إلى ما هو أبعد من قطاع الطاقة، موجهة ضربات موجعة لقطاعات الطيران الإقليمي والدولي، والسياحة، والتجارة، والاستثمار، فضلًا عن سلاسل الإمداد الغذائي العالمية.

ومن المرجح أن يتوقف القتال عندما يعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تحييد البرنامج النووي الإيراني وقدرات طهران في مجالات الصواريخ والطائرات المسيرة، في حين ستسعى الحكومة الإيرانية إلى تسويق مشهد "النصر" وصمودها أمام أقوى آلة عسكرية في العالم. ومع ذلك، فإن وقف إطلاق النار لن يعيد الاستقرار السياسي إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط الأوسع، إذ تظل الحاجة ملحة لحلول دبلوماسية مبتكرة قادرة على معالجة جذور الصراع، وتمهيد الطريق نحو سلام دائم يشمل جميع الأطراف.

وقد اتسم الرد العسكري الإيراني، في المواجهات السابقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، بأنه كان سريعًا ومحدودًا، حيث حرص الخبراء الاستراتيجيون في إيران على تجنب إشعال صراع إقليمي واسع أو الانخراط في مواجهة مباشرة مع خصوم أقوياء. غير أن هذه الاستراتيجية المدروسة لم يُكتب لها النجاح. فقد أسفرت المواجهات العسكرية المحدودة مع إسرائيل في أبريل وأكتوبر ٢٠٢٤م، إلى جانب الحرب التي استمرت ١٢ يومًا مع إسرائيل والولايات المتحدة في يونيو ٢٠٢٥م، عن تراجع القدرات العسكرية الإيرانية، مقابل تجرؤ خصومها. وبالتالي، مع بدء الضربات المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل منذ أواخر فبراير الماضي، تبنّت طهران استراتيجية "الحرب الشاملة"، مع التأكيد على بقاء النظام في صدارة أولوياتها. وتسعى إيران من خلال هذه الاستراتيجية إلى تكثيف الضغوط الداخلية والدولية، إلى جانب الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، على إدارة ترامب، بهدف دفع الولايات المتحدة إلى إنهاء الحرب. وتشمل هذه الاستراتيجية عرقلة تدفق ناقلات النفط والغاز الطبيعي عبر

يلعب الأسطول الخامس في البحرين دورًا محوريًا في العمليات البحرية وقاعدة العُديد الجوية في قطر أكبر منشأة أمريكية في الشرق الأوسط

مضيق هرمز، وتعطيل إمدادات الوقود، ورفع أسعار الطاقة، فضلًا عن استهداف القواعد العسكرية الأمريكية، والمصالح الاقتصادية من شركات وبنوك واستثمارات في الدول المجاورة.

الولايات المتحدة

أدت الحرب المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران إلى تدعيم العلاقات الوثيقة بين البلدين لتصل إلى مستوى جديد وغير مسبوق. ففي السابق، اقتصر التعاون العسكري بين الحليفين على عمليات نوعية محدودة، مثل عملية "الألعاب الأولمبية" التي استهدفت تخريب المنشآت النووية الإيرانية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠م). غير أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء الجمهورية أو الديمقراطية، تجنبت الدخول في حرب مشتركة شاملة ضد إيران، إلى أن تجاوزت إدارة الرئيس دونالد ترامب هذا الخط الفاصل. ورغم هذا التصعيد، فإن أهداف الحليفين لا تتطابق بشكل كامل؛ إذ يدعو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، على مدار مسيرته السياسية، لإسقاط النظام الإيراني.

وفي سياق هذه الاستراتيجية، استهدفت إسرائيل مراكز شرطية ونقاط تفتيش أمنية في المناطق الشمالية الغربية ذات الغالبية الكردية داخل إيران، كما نفذت عمليات اغتيال طالت عددًا من القيادات البارزة، من بينهم قائد قوات "الباسيج" شبه العسكرية المسؤولة عن الأمن الداخلي.

في المقابل، وبحكم كونها قوة عظمى، تضع الولايات المتحدة في اعتبارها تحييد التهديدات التي تطال جميع حلفائها في المنطقة، مع مراعاة التزاماتها الدولية وتداعيات الحرب على

معسكر عريفجان بالكويت مقر متقدم لقيادة الجيش الأمريكي ومركز لوجستي وقاعدة الظفرة الجوية في الإمارات مركز حيوي للقوات الجوية الأمريكية

المستوى العالمي، بما يشمل ضمان عدم انقطاع إمدادات النفط والغاز، والحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمي، ومتابعة الحرب في أوكرانيا، فضلًا عن تأمين منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك، شهدت أهداف الحرب على إيران تحولات متكررة، فقد بدأها ترامب بالسعي إلى القضاء على البرنامج النووي الإيراني وتدمير قدراته الصاروخية والبحرية، قبل أن تمتد إلى هدف تغيير النظام وفرض الاستسلام غير المشروط. وفي المقابل، لم يستبعد ترامب إمكانية التعامل مع قيادة "معتدلة" من داخل النظام الإيراني والإبقاء عليه، على غرار النهج الذي اتبعه سابقًا في فنزويلا.

وبالإضافة إلى الضغط الدولي، تواجه إدارة ترامب معارضة داخلية متنامية، من كلا التيارين اليساري واليميني. فقد رأى العديد من أعضاء الحزب الديمقراطي، إلى جانب شخصيات من حركة "اجعل أمريكا عظيمة مجددًا" الموالية لترامب أن الحرب تمثل خروجًا عن استراتيجية "أمريكا أولًا"، بل واعتبروا أن إسرائيل دفعت الولايات المتحدة إلى خوض هذا الصراع. ويؤكد منتقدو الحرب أن أي موارد تُستنزف في المواجهة مع إيران تأتي على حساب الاستعداد لمواجهة الصين، التي تُعد التحدي الاستراتيجي الأبرز. وفي هذا السياق، أشارت وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" للولايات المتحدة لعام ٢٠٢٥ م، إلى أن "الأيام التي كان يهيمن فيها الشرق الأوسط على ساحة السياسة الخارجية الأمريكية، سواء في التخطيط طويل الأمد أو التنفيذ اليومي، قد انتهت لحسن الحظ" ومع ارتفاع أسعار الوقود وتزايد معدلات التضخم، فإن مستقبل الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر المقبل، بات محفوفًا بالمخاطر.

التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة ودول الخليج

على مدار عقود، سعت دول الخليج جاهدةً لضبط إيقاع العداء المستحكم بين الولايات المتحدة وإيران. وبينما يظل البرنامج النووي الإيراني هو الهاجس الأبرز الذي يؤرق واشنطن والعواصم الأوروبية، فإن الشاغل الجوهري لدول مجلس التعاون الخليجي ينصبُّ في المقام الأول على سياسات طهران الإقليمية.

وقبيل أحداث أكتوبر ٢٠٢٣م، كانت دول الخليج توجّه أصابع الاتهام لإيران بالسعي نحو بسط هيمنتها على المنطقة عبر توظيف شبكة من الفاعلين المسلحين من غير الدول. بيد أن العلاقات الخليجية-الإيرانية شهدت تحولاً لافتاً مع مطلع العقد الثالث من الألفية الثالثة؛ إذ جرى استئناف المسار الدبلوماسي، وأُعيد فتح السفارات، وتبادل المسؤولون الزيارات رفيعة المستوى. ويأتي هذا التحول مدفوعاً بتبني دول الخليج استراتيجيات اقتصادية طموحة تهدف إلى تنويع مواردها، وتعزيز دور القطاع الخاص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية؛ وهي تطلعات يرتهن نجاحُها بوجود بيئة سياسية مستقرة، وإرساء دعائم سلام إقليمي مستدام.

وفي هذا السياق، تُفضل دول الخليج تبني مسار خفض التصعيد بدلًا من الانخراط في مواجهة مباشرة مع إيران، فقد أدانت بشدة انتهاك سيادتها الوطنية، وطالبت طهران بوقف هجماتها الصاروخية والطائرات المُسيّرة على أراضيها. ومع ذلك، وقبل اندلاع الحرب في أواخر فبراير، حثت دول الخليج الرئيس دونالد ترامب على عدم توجيه ضربات عسكرية إلى إيران، كما ساهمت بدور محوري في المساعي الدبلوماسية الرامية إلى كسر حالة الجمود المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني. ولذلك، تعكس مواقف دول الخليج حالة من الاستياء من الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠١٥م، وعندما أبرمت إدارة الرئيس باراك أوباما اتفاقًا

منحت أمريكا البحرين والكويت وقطر والسعودية صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو" ما يُبرز عمق الروابط الاستراتيجية بمعزل عن عضوية الناتو

صُنِفت الإمارات "شريكًا دفاعيًا رئيسيًا يُمنح بموجبه ترتيبات دقيقة ليعكس مكانتها كحليف استراتيجي محوري وينقل لها التكنولوجيا المتقدمة والتسليح

نوويًا مع إيران، لم تُجرِ واشنطن مشاورات كافية وفعّالة مع دول الخليج، وقد تكرر هذا الأمر في الحرب الجارية حاليًا. حيث كانت المشاورات التي سبقت توجيه الضربات العسكرية لإيران محدودة للغاية، مما فاقم حالة الغضب الخليجي، لا سيما في ظل المخاوف من أن ترسخ إسرائيل سياسة العسكرة الدائمة للمنطقة. ورغم هذا التوتر، تظل الولايات المتحدة الشريك الأمني الرئيسي لدول الخليج. فعلى الرغم من أن إنتاجها من أنظمة الدفاع الجوي لا يواكب حجم الطلب الخليجي، فإن هذه المنظومات تظل الأكثر تطورًا وكفاءة. ومع توقف القتال، يُرجَّح أن تتجه دول الخليج إلى دراسة إنشاء شبكة دفاع إقليمي متكاملة وقوية، تعتمد على ربط أجهزة الاستشعار ومنظومات الاعتراض، إلى جانب تنسيق التخطيط العسكري، على أن تكون الولايات المتحدة في مركز هذه المنظومة الجديدة.

إن الولايات المتحدة تمتلك شبكة واسعة من المنشآت العسكرية في منطقة الخليج بالتعاون مع الدول المضيفة، حيث تدعم هذه المنشآت عمليات القيادة المركزية الأمريكية، والدوريات البحرية، والعمليات الجوية، والخدمات اللوجستية، فضلًا عن مهام الأمن الإقليمي. ويلعب الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية، والمتمركز في البحرين، دورًا محوريًا في العمليات البحرية. وتُعد قاعدة العُديد الجوية في قطر أكبر منشأة عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، إذ تستضيف المقر المتقدم للقيادة المركزية، إلى جانب قيادة القوات الجوية الأمريكية في المنطقة. وفي الكويت، يُمثل معسكر عريفجان مقرًا متقدمًا للقيادة المركزية للجيش الأمريكي ومركزًا لوجستيًا رئيسيًا. كما تُعد قاعدة الظفرة الجوية في الإمارات العربية المتحدة مركزًا حيويًا للقوات الجوية الأمريكية، حيث تدعم الطائرات المقاتلة وعمليات الاستطلاع، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، وعمليات التزود بالوقود والمهام التشغيلية. كما تتمتع الولايات المتحدة أيضًا بحق الوصول إلى ميناء الدقم في سلطنة عمان، وقاعدة الأمير سلطان الجوية في المملكة العربية السعودية.

وعلى صعيدٍ موازٍ، منحت الولايات المتحدة كل من البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية صفة "حليف رئيسي من خارج حلف الناتو"؛ وهو تصنيف يُبرز عمق الروابط الاستراتيجية وعلاقات العمل الوثيقة مع الجيش الأمريكي بمعزل عن عضوية حلف الأطلسي. وتكفل هذه الصفة للدول الحائزة عليها امتيازات عسكرية ومالية، كأولوية النفاذ إلى المعدات الدفاعية المتطورة والمشاركة في برامج الأبحاث، غير أنها لا تقدم ضمانات أمنية مباشرة، كونها لا ترقى لمرتبة معاهدات الدفاع المشترك، بل تظل مؤشراً جوهرياً على متانة الشراكة والتعاون الأمني.

وفي سياقٍ متصل، صُنِفت دولة الإمارات العربية المتحدة "شريكاً دفاعياً رئيسياً"، وهو توصيف استثنائي يُمنح بموجب ترتيبات دقيقة، ليعكس مكانتها كحليف استراتيجي محوري؛ ما يمهد الطريق لتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة، وتوسيع نطاق صفقات التسليح، وتعزيز أطر التعاون العسكري المشترك.

ويتفاوت العدد الإجمالي للقوات الأمريكية في المنطقة وفقًا لعمليات تبديل الوحدات والمهام القتالية، لكنه تاريخيًا وصل إلى عشرات الآلاف في مختلف الدول المطلة على الخليج. وفي أوائل أبريل الماضي وصل عدد القوات الأمريكية إلى نحو ٥٠ ألفًا. وتقع العديد من المنشآت تحت ملكية الدولة المضيفة مع منح الولايات المتحدة حقوق الوصول إليها، بدلًا من كونها قواعد أمريكية كاملة. وقد تطور الوجود الأمريكي في الخليج منذ حرب

أي وقف مؤقت للقتال لا يلامس الجذور العميقة للصراع لن يمهد الطريق لسلام مستدام وهو ما برهنت عليه التجارب السابقة في العراق وأفغانستان

الإدارات الأمريكية المتعاقبة الجمهورية والديمقراطية تجنبت الدخول في حرب مشتركة شاملة ضد إيران وتجاوزت إدارة ترامب الخط الفاصل

الخليج عام ١٩٩١م، ثم حرب العراق عام ٢٠٠٣م، مع التركيز على الردع، وضمان حرية الملاحة – خصوصًا قرب مضيق هرمز – بالإضافة إلى عمليات مكافحة الإرهاب.

خارطة الطريق

تتسم الحروب بديناميكية ذاتية تفرض واقعها الخاص، مما يؤدي إلى نتائج غير متوقعة وغير مخطط لها. وبينما لا يزال الوقت مبكراً لاستجلاء التداعيات الاستراتيجية بعيدة المدى للحرب المشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران، فإن القراءة الفاحصة لمواقف الأطراف المنخرطة في النزاع، والاسترشاد بدروس الصراعات المعاصرة، تؤشر إلى جملة من الاتجاهات المحتملة:أولاً: إن أي وقف مؤقت للعمليات القتالية لا يلامس الجذور العميقة للصراع لن يمهد الطريق لسلام مستدام، وهو ما برهنت عليه بوضوح التجارب السابقة في العراق وأفغانستان.

ثانيًا

لا يزال من غير الواضح كيف ستنعكس الشراكة الوثيقة بين تل أبيب وواشنطن على سياسات الولايات المتحدة وصورتها في العالم العربي. فمع استمرار الحروب في غزة ولبنان، تصاعدت حدة المواقف الشعبية العربية الرافضة لإسرائيل، وبالتالي للولايات المتحدة. وفي ضوء ذلك، يرجح أن تصبح قدرة واشنطن على لعب دور الوسيط في عملية السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب أكثر تعقيدًا. فعلى مدار عقود، احتفظت الولايات المتحدة بموقعها كقوة عالمية رئيسية في السعي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي المقابل، أثبتت الحرب وتداعياتها أنه برغم محاولات "التحول نحو آسيا"، سيظل الشرق الأوسط أولوية قصوى في الأجندة السياسية الأمريكية؛ فالمنطقة تفرض ثقلاً استراتيجياً لا يمكن تجاوزه، بما يحتم على واشنطن الاستمرار في صون مصالحها الاقتصادية والمالية والاستراتيجية بالتنسيق مع القوى الإقليمية.

ثالثًا

منذ أكتوبر ٢٠٢٣م، حقّقت إسرائيل مكاسب عسكرية لافتة ضد جميع خصومها الإقليميين. غير أن هذه المكاسب لم تُعزّز الأمن في الدولة اليهودية، إذ لم يستثمر القادة الإسرائيليون منجزاتهم الميدانية في صياغة استراتيجية سياسية واضحة، تفضي إلى واقع يضمن لهم العيش بسلام مع جيرانهم. ورغم أن اتفاقيات أبراهام صمدت أمام الصراعات التي اندلعت في غزة ولبنان وإيران، إلا أن آفاق التطبيع مع أي دول أخرى لا تزال غامضة. وعلاوة على ذلك، فمن المرجّح أن تحظى استراتيجية "الاغتيالات الدقيقة" بمزيد من الفحص والدراسة. فقد أوردت التقارير على مدار سنوات أن إسرائيل تتحمل مسؤولية اغتيال عدد من القادة السياسيين والعسكريين لدى خصومها، ورغم هذه العمليات المستهدفة، لا تزال حماس وحزب الله وإيران تواصل قتالها ضد الدولة اليهودية، وقد حلّ مكان القادة المغتالين مزيد من القادة الأكثر تشددًا.

رابعًا

ليس من المرجح أن تُفضي الهجمات التي شنّتها إيران على القواعد العسكرية الأمريكية، والفنادق، والبنوك، والبنية التحتية للطاقة في دول الخليج إلى تقويض التعاون العسكري الراسخ بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي، والذي يمتد لعقود، في ظل ما وفره الجانبان من موارد كبيرة لتعزيز هذا التعاون وترسيخه على مستويات متعددة. ومع ذلك، قد تميل دول الخليج إلى توسيع هامش تحركاتها في السياسة الخارجية، من خلال تنويع شراكاتها الدفاعية والانفتاح على تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا وأوروبا. ويبقى مستقبل العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي وإيران أحد أبرز عوامل

حقّقت إسرائيل مكاسب عسكرية لافتة لكن لم تُعزّز أمنها ولم يستثمر قادتها في صياغة استراتيجية واضحة تفضي لضمان العيش بسلام مع جيرانهم

عدم اليقين خلال المرحلة المقبلة. ففي منتصف مارس، أكد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان أن الثقة في إيران قد تلاشت. ورغم عمق التباينات الاستراتيجية بين الجانبين، تظل الحاجة قائمة إلى البحث عن مسارات مشتركة تُسهم في استعادة الاستقرار وترسيخ الأمن على ضفتي الخليج.

خامسًا

فجّرت الحرب واحدة من أعنف أزمات الطاقة عالميًا، في ظل ما خلّفه تعطّل إمدادات النفط والغاز من منطقة الخليج من تداعيات ممتدة على المديين المتوسط والطويل، طالت الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء. ومن المرجح أن تتجه دول الخليج نحو توظيف الموارد الضخمة لصناديقها السيادية في إعادة تأهيل بنية قطاع الطاقة التحتية، وتطوير قدرات خطوط الأنابيب البديلة التي تتجاوز مضيق هرمز.

وفي هذا الإطار، يُتوقع تنامي الزخم الاستثماري في عدد من المسارات الاستراتيجية؛ ومن أبرزها ميناء جاسك الإيراني المطل على بحر عُمان، وخط كركوك-جيهان العراقي الواصل إلى البحر المتوسط، وخط أنابيب شرق-غرب السعودي الممتد إلى البحر الأحمر، إضافة إلى خط حبشان-الفجيرة الإماراتي المنتهي عند خليج عُمان. ورغم ما تكتنف هذه المسارات حالياً من تحديات فنية ومحدودية في السعات التشغيلية، فإنها تظل خيارات واعدة وقابلة للتوسعة والتطوير.

وفي المقابل، بات تنويع مصادر الطاقة، سواء على مستوى الموردين أو مزيج الطاقة ذاته، أولوية قصوى للدول المستهلكة. فمنذ الصدمة النفطية الأولى (١٩٧٣- ١٩٧٤م)، لم تنقطع مساعي هذه الدول لتقليص ارتهانها لإمدادات الخليج، إلا أن تلك الجهود لم تبلغ غاياتها الكاملة بعد. وتظل الدول المنتجة في الخليج محتفظة بمزاياها التنافسية؛ من انخفاض تكاليف الإنتاج وضخامة الاحتياطيات المؤكدة، إلى الموقع الجغرافي العبقري الذي يربط الأسواق الأوروبية بالآسيوية، فضلاً عن تفوق بنيتها التحتية؛ مما يضمن للمنطقة بقاءها لاعباً محورياً لا غنى عنه في أسواق الطاقة العالمية.

وفي الوقت ذاته، يُنتظر أن تمنح هذه الحرب دفعة قوية للاستثمارات العالمية في قطاع الطاقة المتجددة كبدائل استراتيجية، رغم استمرار هيمنة الوقود الأحفوري على عصب الاقتصاد العالمي في المستقبل المنظور. وفي النهاية، عندما يتوقف القتال ويهدأ الصخب، ستبرز الحاجة الملحة إلى حلول دبلوماسية مبتكرة وقادرة على معالجة جذور الصراع. فعقب حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، استضافت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مؤتمر مدريد للسلام، الذي كان بمثابة منتدى متعدد الأطراف للحوار والتفاوض. وربما تبرز الحاجة اليوم إلى عقد منتدى مماثل بمشاركة قادة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وأوروبا والقوى الإقليمية. لطالما عاش العرب واليهود والأتراك والإيرانيون ومختلف المجتمعات العرقية والدينية جنبًا إلى جنب على مدى آلاف السنين، ويجب أن يواصلوا السعي نحو التعايش السلمي وتحقيق الازدهار الاقتصادي المشترك. ومن المؤكد أن الحرب وتداعياتها ستفرز تحديات كبيرة، لكنها ستفتح أيضًا الباب أمام فرص هائلة.

* أستاذ شؤون الأمن القومي في مركز الدراسات الاستراتيجية لجنوب آسيا والشرق الأدنى بجامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

أمن دول مجلس التعاون بين التحديات والقدرات والصيغ الواقعية

الصيغة الواقعية للأمن الخليجي: منظومة قادرة على التكيف والتغير وردع مرن و إدارة التوازنات الإقليمية

يدخل الخليج العربي مرحلة أكثر تعقيداً في تاريخه الحديث، حيث لم تعد معادلات الأمن تُختبر على هامش الأزمات، بل من داخلها. فالتطورات المتسارعة في الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران كشفت بوضوح أن بيئة الأمن الإقليمي لم تعد محكومة بقواعد مستقرة، بل بمنطق ديناميكي يتغير مع كل جولة تصعيد أو إعادة تموضع. في هذه البيئة، لم يعد الأمن مسألة توازن عسكري تقليدي، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدول على حماية تدفقاتها الحيوية، وتأمين بنيتها الاقتصادية، وإدارة التهديدات المركبة التي تتداخل فيها الأدوات العسكرية مع السيبرانية والاقتصادية.

اللواء البحري الركن (م) .عبدالله بن جابر الزايدي

هذا التحول يضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام اختبار استراتيجي حقيقي: كيف يمكن الحفاظ على الاستقرار في بيئة لا يمكن فيها إزالة التهديد بالكامل، بل فقط احتواؤه وتقليل أثره؟ وكيف يمكن بناء نموذج أمني قادر على التعامل مع صراع طويل الأمد منخفض الحدة، لكنه مرتفع التأثير؟ الإجابة على هذه الأسئلة لا تبدأ من توصيف التهديد فقط، بل من قراءة دقيقة لما يحدث في الإقليم، واستخلاص الدروس، ثم تحويلها إلى خيارات وسياسات واقعية قابلة للتنفيذ.

تطورات الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران

التطورات الجارية في المواجهة الأمريكية الإسرائيلية مع إيران لا يمكن فهمها ضمن إطار حرب تقليدية تستهدف الحسم العسكري المباشر، بل هي أقرب إلى نمط إدارة صراع متعدد المستويات، حيث تتداخل فيه أهداف الردع، وإعادة التموضع، وتقليص المخاطر المستقبلية. الولايات المتحدة تتحرك ضمن منطق إعادة ضبط ميزان الردع في المنطقة، ومنع إيران من الوصول إلى قدرة استراتيجية تمكّنها من فرض تهديد مستدام على الممرات الحيوية أو الاقتراب من الحصول على النووي وتُغيّر قواعد اللعبة. إسرائيل، في المقابل، تعمل ضمن إطار أكثر مباشرة، يركز على تقويض القدرات النوعية لإيران، سواء في مجال الصواريخ الدقيقة أو البرامج ذات الطابع الاستراتيجي، مع محاولة تفكيك شبكة الامتداد غير المباشر التي بنتها طهران في الإقليم.

أما إيران، فهي لا تُدير هذه المواجهة بهدف تحقيق انتصار عسكري تقليدي، بل ضمن عقيدة تقوم على الصمود وفرض الكلفة. هذه العقيدة تعتمد على أدوات غير متماثلة، وعلى توظيف الجغرافيا، وعلى القدرة على إبقاء التهديد قائماً دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة قد تكون نتائجها غير مضمونة. هذا التباين في الأهداف ينعكس مباشرة على طبيعة العمليات، حيث نشهد ضربات محسوبة وردوداً منضبطة، مع حرص واضح من جميع الأطراف على إبقاء الصراع تحت سقف معين.

ومن حيث المكاسب، فقد نجحت الولايات المتحدة في تعزيز حضورها العسكري وإعادة تثبيت جزء من معادلة الردع، لكنها في المقابل تتحمل كلفة انتشار مستمر واحتمال الانزلاق التدريجي. إسرائيل حققت نجاحات تكتيكية في استهداف بعض القدرات،

السيناريو الأرجح: الاستنزاف المنضبط تحت غطاء تفاوضي واستمرار الضغوط المتبادلة ضمن سقف محسوب لتحسين شروط التفاوض لا كسرها

لكنها تواجه في المقابل ضغطاً مستمراً عبر أدوات غير تقليدية يصعب احتواؤها بشكل كامل. إيران، رغم تعرضها لضربات، أثبتت قدرتها على امتصاص الصدمات والاستمرار في فرض التهديد، لكنها تدفع كلفة اقتصادية وسياسية متراكمة. النتيجة العامة لا تشير إلى نصر حاسم لأي طرف، بل إلى إعادة توزيع الكلفة ضمن معادلة صراع مفتوح.

السيناريوهات المتوقعة للحرب وما يترتب عليها

أعاد بدء المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران، بعد وقف إطلاق نار هش، تشكيل المشهد دون أن يُنهي حالة عدم اليقين. فالسيناريوهات الأساسية للحرب لم تسقط، لكنها أُعيد ترتيبها من حيث الاحتمال والوزن النسبي. السيناريو الأكثر ترجيحاً في المرحلة الحالية لم يعد التصعيد المباشر، بل الاستنزاف المنضبط تحت غطاء تفاوضي، حيث تستمر الضغوط المتبادلة، لكن ضمن سقف محسوب يهدف إلى تحسين شروط التفاوض لا كسره. في هذا الإطار، تتحول العمليات المحدودة إلى أدوات ضغط سياسية، ويصبح الميدان امتداداً لمسار التفاوض، لا بديلاً عنه. في المقابل، ارتفع احتمال مسار تهدئة ولكن بشكل محدود، لكن بوصفه تهدئة قابلة للانتكاس، لا تسوية مستقرة. فالمفاوضات الجارية لا تعكس تقارباً حقيقياً بقدر ما تعكس إدارة خلاف، حيث لا تزال القضايا الجوهرية محل نزاع، من البرنامج النووي إلى الصواريخ والممرات البحرية. وبالتالي، فإن أي تفاهم محتمل سيبقى محدود النطاق، ومشروطاً، وقابلاً للانهيار عند أول اختبار جدي.

رغم ذلك، لا يزال سيناريو التصعيد المحدود قائماً بوصفه الخطر الأكثر حساسية على المدى القصير. طبيعة وقف إطلاق

المفاوضات لا تعكس تقاربًا بل إدارة خلاف حول البرنامج النووي والصاروخي والممرات البحرية والتفاهم سيبقى محدودًا ومشروطًا وقابلاً للانهيار

النار، وهشاشة التفاهمات، وتعدد الساحات المرتبطة بالصراع، كلها عوامل تجعل احتمال الانزلاق قائماً في حال حدوث سوء تقدير أو تجاوز غير محسوب. هذا التصعيد، إن حدث، لن يأخذ شكل حرب شاملة، بل ضربات أوسع وأكثر تأثيراً، قد تستهدف منشآت حيوية أو نقاط اختناق استراتيجية، بما يرفع الكلفة سريعاً على جميع الأطراف.

أما سيناريو التوسع الإقليمي الواسع، فقد تراجع احتمالُه نسبياً بعد بدء المسار التفاوضي، لكنه لم يُستبعد بالكامل. فاستمرار التوتر في ساحات موازية، وبقاء بعض الملفات خارج إطار التهدئة، يعني أن البيئة الإقليمية لا تزال قابلة للاشتعال، خصوصاً إذا تعثرت المفاوضات أو فُسرت بعض التحركات على أنها محاولة لفرض وقائع جديدة بالقوة.

في المحصلة، لا يمكن النظر إلى المفاوضات بوصفها نقطة تحول نحو الاستقرار، بل كآلية لإدارة الصراع ضمن حدود معينة. السيناريو المرجّح ليس نهاية الحرب، بل إعادة تشكيلها في صورة أقل حدة عسكرياً، وأكثر تعقيداً سياسياً. وهذا يعني أن المرحلة القادمة ستتسم بصراع منخفض الوتيرة، مرتفع الحساسية، تتحرك فيه الأطراف بين الضغط والتفاوض، دون أن تمتلك القدرة أو الرغبة في الحسم النهائي.

الدروس المستفادة لدول مجلس التعاون الخليجي

أبرز الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الحرب هو أن مفهوم القوة قد تغيّر. لم يعد التفوق العسكري التقليدي كافياً لضمان الأمن، بل أصبح العامل الحاسم هو القدرة على حماية الوظائف الحيوية ومنع تعطيلها. إيران، رغم محدودية قدراتها مقارنة بخصومها، نجحت في خلق بيئة تهديد مستمرة، مستفيدة من أدوات منخفضة الكلفة نسبياً، وهو ما يكشف عن فجوة بين القوة الصلبة والقدرة على تأمين المجال الحيوي.
كذلك من الدروس المستفادة، ارتفاع حساسية البنية الاقتصادية والممرات البحرية في الخليج، حيث تمثل المنشآت الاقتصادية والممرات البحرية نقاط ضعف استراتيجية. واستهداف هذه الأصول لا يحتاج إلى حرب شاملة، بل إلى عمليات محدودة لكنها مؤثرة، وهو ما يفرض إعادة التفكير في مفهوم الحماية من منطق الدفاع الثابت إلى منطق الاستمرارية والتعافي السريع.
كما تكشف الحرب أن الردع لم يعد عسكرياً فقط، بل متعدد الأبعاد، يشمل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والفضاء السيبراني. أي خلل في أحد هذه الأبعاد يمكن أن يفتح المجال أمام تهديدات يصعب احتواؤها بالوسائل التقليدية. وأخيراً، تؤكد التطورات أن الاعتماد الكامل على الحليف الخارجي لم يعد كافياً، وأن بناء قدرة ذاتية متكاملة أصبح ضرورة، لا خياراً.

الحلول والخيارات المتاحة لدول الخليج

الخيارات المتاحة لدول الخليج يجب أن تنطلق من فهم أن البيئة الأمنية أصبحت مركبة. أول هذه الخيارات هو بناء منظومة دفاع متعددة الطبقات، تدمج بين الدفاع الجوي والصاروخي، وقدرات مواجهة الطائرات المسيّرة، والقدرات البحرية، ضمن شبكة إقليمية موحدة تسمح بتبادل المعلومات والاستجابة السريعة. التكامل هنا ليس خياراً سياسياً فقط، بل ضرورة تشغيلية.

الخيار الثاني يتمثل في تطوير قدرات ردع مرنة، لا تعتمد فقط على القوة التقليدية، بل تشمل أدوات الحرب الإلكترونية، والقدرة على العمل في البيئات الرمادية، والعمليات المحدودة عالية الدقة. هذا النوع من الردع لا يهدف إلى الحسم، بل إلى رفع كلفة أي تصعيد.

ويبرز خيار إعادة تصميم حماية البنية التحتية، من خلال توزيع الأصول، وتعزيز التحصين، وبناء خطط استمرارية فعالة تضمن استمرار العمل حتى في حال التعرض لهجمات. إضافة إلى ذلك، فإن تنويع الشراكات الدولية يمثل خياراً مهماً، يهدف إلى توسيع هامش الحركة وتقليل الاعتماد على طرف واحد.

حماية الأمن الخليجي لا يمكن أن تتحقق عبر الإجراءات الدفاعية التقليدية فقط، بل تتطلب مقاربة شاملة تركز على الاستمرارية. حماية مضيق هرمز، على سبيل المثال، لا تعني

التواصل ليس لبناء ثقة استراتيجية بل لإدارة المخاطر وفتح قنوات لاحتواء الأزمات قبل تصاعدها ويكون محدودًا وظيفياً ووفقًا لوضوح المصالح

فقط ضمان عبور السفن، بل ضمان استمرار هذا العبور تحت التهديد. هذا يتطلب بناء منظومة متكاملة تشمل الوعي البحري المشترك، والقدرة على التدخل السريع، والتنسيق بين الدفاع البحري والجوي والسيبراني.

إن حماية المنشآت الاقتصادية تتطلب الانتقال من منطق التحصين الكامل إلى منطق تقليل الأثر، عبر توزيع المخاطر، ورفع المرونة التشغيلية، وتعزيز قدرة المنشآت والمنظومات الحيوية على استعادة كفاءتها بعد الاستهداف والتعطيل. في هذا السياق، يصبح الأمن الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من الأمن الوطني، وليس مجرد امتداد له. أما مسألة التعايش على ضفتي الخليج، فهي تتطلب إدارة دقيقة للتوازنات، تقوم على منع التصعيد، وفتح قنوات تواصل، وبناء قواعد اشتباك غير معلنة تقلل من احتمالات الانزلاق.

المشروع الواقعي للأمن الخليجي والإقليمي

المشروع الواقعي للأمن الخليجي لا يمكن أن يُبنى على فرضية إزالة التهديد أو تحييده بالكامل، لأن طبيعة البيئة الحالية لا تسمح بذلك. التهديد في الخليج أصبح متغيراً، منخفض الكلفة نسبياً، وقابلاً لإعادة الإنتاج بسرعة، سواء عبر أدوات عسكرية غير تقليدية أو عبر مسارات سيبرانية واقتصادية. وبالتالي، فإن أي تصور أمني يقوم على المنع الكامل سيتحول عملياً إلى عبء، لأنه يستهلك الموارد دون أن يحقق استقراراً فعلياً. الصيغة الأكثر واقعية تقوم على إدارة التهديد، وليس القضاء عليه، وعلى تقليل أثره، وليس فقط محاولة منعه.

في هذا الإطار، فإن الركيزة الأولى لأي مشروع أمني خليجي هي بناء ردع مرن، لا يهدف إلى الحسم، بل إلى ضبط السلوك. الردع هنا لا يُقاس بقدرة التدمير، بل بقدرة فرض كلفة متدرجة ومستمرة على أي طرف يحاول التصعيد. هذا النوع من الردع يتطلب أدوات متنوعة، تشمل الدفاع الجوي والصاروخي، والقدرات البحرية، والحرب الإلكترونية، والقدرة على العمل في البيئات الرمادية. الأهم من ذلك، أنه يتطلب وضوحاً في الخطوط الحمراء، وغموضاً مدروساً في آليات الرد، بما يمنع الخصم من بناء توقعات دقيقة.

الركيزة الثانية تتمثل في التكامل الإقليمي الحقيقي، وهو نقطة الضعف التقليدية في المنظومة الخليجية. التحديات الحالية، خصوصاً في المجال البحري والجوي، لا يمكن التعامل معها بشكل منفرد. أي ثغرة في منظومة دولة واحدة يمكن أن تتحول إلى نقطة دخول تهدد بقية الدول. لذلك، فإن التكامل لا يجب أن يبقى في مستوى التنسيق السياسي، بل يجب أن ينتقل إلى مستوى تشغيلي، يشمل دمج أنظمة الإنذار المبكر، وتوحيد صورة الموقف العملياتي، وتنسيق الاستجابة الفورية. بدون هذا التكامل، ستبقى القدرات الفردية أقل من مجموعها النظري. أما الركيزة الثالثة، فهي إدارة التوازنات الإقليمية وفق معادلات المصلحة، وهي مسألة تتجاوز البعد العسكري. الخليج ليس معزولاً، بل يقع في قلب شبكة من التفاعلات الإقليمية والدولية، حيث تتقاطع مصالح قوى كبرى وإقليمية. المشروع الواقعي لا يسعى إلى استبعاد هذه القوى، بل إلى موازنتها، ومنع أي طرف من فرض هيمنة كاملة على البيئة الإقليمية. هذا يتطلب قدرة على المناورة السياسية، وعلى بناء علاقات متعددة الاتجاهات، وعلى استثمار المصالح الاقتصادية كأداة استقرار.

في المجمل، فإن الصيغة الواقعية للأمن الخليجي ليست تحالفاً عسكرياً تقليدياً، ولا مشروعاً مثالياً للأمن الجماعي، بل منظومة مرنة تقوم على ثلاث وظائف أساسية: رفع كلفة التهديد، سد الفجوات التشغيلية، وإدارة التوازنات. هذه المنظومة لا تُنتج استقراراً مطلقاً، لكنها تقلل من احتمالات الانفجار، وتزيد من قدرة الدول على الاستمرار تحت الضغط.

معادلة التعامل مع إيران والقوى الإقليمية والدولية

التعامل مع إيران يمثل جوهر التحدي الأمني في الخليج، ليس فقط بسبب قدراتها، بل بسبب طبيعة سلوكها. إيران لا تعتمد على المواجهة المباشرة كخيار أول، بل على نموذج مركب يجمع بين الضغط غير المباشر، واستخدام الوكلاء والعمليات منخفضة

التوازن العسكري الحديث مرتبط بقدرة الدول على حماية إمداداتها وتأمين بنيتها الاقتصادية وإدارة التهديدات المركبة العسكرية والسيبرانية والاقتصادية

الكلفة عالية التأثير. وهذا يعني أن التعامل معها لا يمكن أن يكون عبر أدوات تقليدية فقط، ولا عبر مقاربة أحادية قائمة على الردع وحده أو التهدئة وحدها.

المعادلة الأكثر واقعية هي مزيج من الردع والتواصل المنضبط. الردع ضروري لتحديد حدود السلوك المقبول ومنع التمدد غير المحسوب. لكنه، بمفرده، غير كافٍ، لأنه لا يمنع التهديدات غير المباشرة أو العمليات الرمادية. في المقابل، التواصل ليس بهدف بناء ثقة استراتيجية شاملة، بل لإدارة المخاطر، وفتح قنوات تسمح باحتواء الأزمات قبل تصاعدها. هذا النوع من التواصل يجب أن يكون محدوداً، ووظيفياً، ومبنياً على وضوح في المصالح، وليس على افتراضات سياسية واسعة.

أما في ما يتعلق بالقوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فإن التحدي لا يكمن في غيابها، بل في تغير دورها. الولايات المتحدة لا تزال الضامن الأساسي لأمن الخليج، لكنها لم تعد مستعدة لتحمل كلفة إدارة الأمن بشكل كامل كما في السابق. وهذا يفرض على دول الخليج إعادة تعريف العلاقة، من نموذج الاعتماد الأمني إلى نموذج الشراكة التشغيلية. بمعنى أن الولايات المتحدة توفر الإطار الاستراتيجي، بينما تتحمل دول الخليج دوراً أكبر في التنفيذ وإدارة التفاصيل.

في المقابل، فإن تنويع العلاقات مع قوى أخرى مثل الصين والهند وأوروبا لا يجب أن يُفهم كبديل عن الولايات المتحدة، بل كأداة لتعزيز المرونة الاستراتيجية. هذه القوى لا تقدم ضمانات أمنية بالمعنى التقليدي، لكنها تمتلك مصالح اقتصادية عميقة في استقرار الخليج، ويمكن توظيف هذه المصالح كعامل ضغط إضافي لصالح الاستقرار. وفي النهاية، فإن معادلة التعامل مع إيران والقوى الكبرى لا تقوم على اختيار طرف على حساب آخر، بل على إدارة شبكة علاقات متداخلة، بحيث لا تُمنح أي جهة القدرة على فرض مسار واحد.

الخلاصة

لا تشير التطورات الجارية في الإقليم إلى اقتراب نهاية صراع، بل إلى ترسيخ نمط جديد من إدارة التهديد قائم على الاستمرارية لا الحسم. الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران ليست حدثاً عابراً، بل مؤشرًا على تحوّل أعمق في طبيعة الصراع، حيث أصبحت القدرة على التعطيل وفرض الكلفة أكثر تأثيراً من تحقيق انتصار عسكري تقليدي.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن التحدي لم يعد في موازنة القوة مع الخصوم فقط، بل في إدارة بيئة عالية التعقيد، تتداخل فيها المخاطر العسكرية مع الاقتصادية والتكنولوجية والبحرية. هذا يفرض انتقالاً من مفهوم "الحماية المطلقة" إلى مفهوم "الاستمرارية الاستراتيجية"، حيث يصبح الهدف ليس منع كل تهديد، بل تقليل أثره، واحتواؤه، وضمان استمرار عمل الدولة والاقتصاد تحت الضغط.

الصيغة الواقعية للأمن الخليجي في المرحلة القادمة لن تُبنى على ردود الفعل، بل على بناء منظومة متكاملة قادرة على التكيف مع التغير، وعلى إنتاج ردع مرن، وعلى إدارة التوازنات الإقليمية وفق معادلات مصلحة وقوة واضحة. وفي هذا الإطار، فإن العلاقة مع إيران، كما مع القوى الكبرى، يجب أن تُدار وفق معادلات دقيقة تجمع بين الردع والتواصل، وبين الاستقلالية والشراكة.

السؤال لم يعد كيف يمكن تجنب الصراع بالكامل، بل كيف يمكن منع تحوله إلى تهديد وجودي، وكيف يمكن الحفاظ على الاستقرار في بيئة لا تسمح باليقين. وهنا تحديداً تتحدد فاعلية السياسات، وقدرة دول الخليج على تحويل التحدي إلى إطار قابل للإدارة، لا إلى مصدر دائم للاختلال.

* مستشار أول دراسات دفاعية وأمنية ـ مركز الخليج للأبحاث

تداعيات الصراع الأمريكي / الإسرائيلي - الإيراني على المملكة ومستقبل النظام الإقليمي

مواجهة التهديدات برؤية استراتيجية بعيدة المدى وقوة متعددة الأبعاد وتوازن دقيق بين الردع والاحتواء

في لحظات التحول الكبرى في التاريخ الإقليمي، لا تكون الحروب مواجهات عسكرية فقط بين أطراف متنازعة بل يراها المراقبون بأنها تمثل نقاط انعطاف استراتيجية تعيد تشكيل موازين القوى، وتعيد تعريف مفاهيم الأمن الوطني لكل دولة والأمن القومي للمنطقة، وتفرض على الدول إعادة ترتيب أولوياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.
واليوم تمر منطقة الشرق الأوسط بأخطر السيناريوهات التي كانت متوقعه نظراً لتقاطع المصالح وتعدد الفاعلين وتشابك الجغرافيا الأمنية، فعندما اندلعت الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران أصبح الأمن القومي الخليجي في خطر سواء بالتهديدات المباشرة بالاستهداف بالصواريخ البالستية والطائرات المسيرة، والتهديدات غير المباشرة.

د. هاجد بن يحيى الأصلعي

وسوف نتطرق في هذه القراءة إلى أربعة محاور فقط:

١- فهم طبيعة الحرب وأدواتها.
٢- تحليل انعكاساتها على المملكة.
٣- تحديد المتطلبات الأمنية.
٤- استشراف مستقبل النظام الإقليمي.

اولاً: طبيعة الحرب من المواجهة التقليدية إلى الصراع المركب

عند تحليل أي حرب فإن الخطوة الأولى تكمن في فهم طبيعتها، لأن طبيعة الحرب هي التي تحدد شكل التهديدات ونوع الاستجابة المطلوبة، وفي حالة الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى فإننا لا نتحدث عن حرب تقليدية تعتمد على الجيوش البرية واحتلال الأراضي، بل عن نموذج متقدم من الحروب المركبة، وهذا النوع من الحروب يقوم على دمج أدوات متعددة في وقت واحد، بحيث يصعب على الخصم التنبؤ بمسار التصعيد أو احتوائه بسهولة، فالهجوم بدأ بضربات جوية في العمق الإيراني وتعطيل أنظمة القيادة والسيطرة والقضاء على القيادات السياسية في إيران بشكل دقيق ومحكم، حيث أن الأهداف الأمريكية والإسرائيلية في هذه الحرب لا تتمثل في اسقاط النظام الإيراني بالضرورة، بل في تفكيك عناصر القوة الإيرانية التي تمنحها القدرة على التأثير الإقليمي وفي مقدمتها البرنامج النووي ومنظومات الصواريخ البالستية وشبكة الوكلاء في المنطقة، وفي المقابل تدرك إيران أنها لا تستطيع مواجهة مباشرة متكافئة مع قوة عسكرية مثل الولايات المتحدة، لذلك تبنت عبر عقود استراتيجية تقوم على توسيع ساحة المعركة بدلاً من تركيزها وهذا مما جعلها تقابل الضرب الأمريكي والإسرائيلي باستهداف دول الخليج والدول المحيطة، من خلال منظومة الصواريخ البالستية التي لم تدمر في الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية وكذلك عبر الطائرات المسيرة وبدأت استهداف مصادر الطاقة والبنية التحتية في الدول المجاورة، وبدأت أيضاً تحريك أذرعها في العراق واليمن، وتعمل على تعطيل الملاحة في مضيق هرمز والذي يعتبر شريان الطاقة في العالم.

المملكة تنظر بتوازن بعيد المدى فلا تريد الحرب والفوضى وضرر الاقتصاد العالمي ولم تسمح باستخدام أجوائها في العمليات الحربية

ثانيًا: انعكاسات الحرب على المملكة العربية السعودية

الانعكاسات الأمنية: من التهديد المباشر إلى التهديد الشبكي

الأمن في العصر الحديث لم يعد يقاس فقط بقدرة الدولة على حماية حدودها بل بقدرتها على حماية شبكة معقدة من المصالح الحيوية، وفي حالة المملكة فإن التهديدات الناتجة عن هذه الحرب يمكن تقسيمها إلى مستويين مترابطين:

١- المستوى الأول: يتمثل في التهديد المباشر، مثل استهداف المنشآت النفطية أو البنية التحتية الحيوية باستخدام الصواريخ أو الطائرات المسيرة، والتي أبدت فيها المملكة فعالية عالية بفضل الله ثم بقدرات قواتها الدفاعية، والتي حدت كثيراً من وقوع خسائر كبيرة.

٢- المستوى الثاني: التهديد غير المباشر والذي يتمثل في الحرب الشبكية حيث يتم استخدام أطراف غير حكومية تعتبر أذرع للنظام في إيران مثل الحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن، لشن هجمات متفرقة تستنزف القدرات الدفاعية وتخلق حالة من عدم الاستقرار المستمر وهذا النوع من التهديدات أكثر خطورة لأنه لا يتيح تحديد جبهة واضحة للرد.

الانعكاسات الاقتصادية

قد تبدو الحرب في ظاهرها فرصة للمملكة نظراً لارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على الإمدادات السعودية، ولكن هذا التحليل يبقى ناقصاً إذا لم يؤخذ في الاعتبار أن الاستقرار هو الشرط الأساسي لاستدامة هذه المكاسب، فأي تهديد للبنية التحتية النفطية، أو لأي من طرق التصدير قد يحول هذه الفرصة إلى أزمة، كما أن ارتفاع تكاليف التأمين والشحن

المملكة في موقع لعب دور أكبر في إدارة التوازنات والمجتمع الدولي ينظر لها كركيزة الاستقرار ما يفرض عليها مسؤوليات إضافية

وتعطيل سلاسل الإمداد قد يؤثر على الاقتصاد العالمي وبالتالي على طلب الطاقة، وبعد الهجوم الإيراني على بعض مصادر الطاقة في المملكة، وبعد إعلان وزارة الطاقة السعودية بتعرض مرافق إنتاج الغاز والنفط والنقل والتكرير إضافة إلى منشآت البتروكيماويات وقطاع الكهرباء لعدة هجمات متتابعة أثرت بذلك على صادرات المنتجات المكررة إلى الأسواق العالمية، مما سوف يؤدي إلى تقليص الإمدادات وإبطاء وتيرة التعافي مما ينعكس سلباً على أمن الإمدادات للدول المستهلكة ويسهم في زيادة تقلبات أسواق النفط.

الانعكاسات السياسية

ستجد المملكة نفسها في موقع يتطلب منها لعب دور أكبر في إدارة التوازنات الإقليمية، فالمجتمع الدولي سينظر إليها باعتبارها ركيزة الاستقرار وما يفرض عليها مسؤوليات إضافية لكنه يمنحها أيضًا مساحة أوسع للتأثير في صياغة النظام الإقليمي الجديد، فقد وجدنا المملكة منذ بداية التحضيرات لهذه الحرب وهي تنظر لها بطريقة توازن بعيدة المدى، فلا تريد الحرب ونشر الفوضى في المنطقة، والتأثير على الاقتصاد العالمي في إمدادات الطاقة ولم تسمح باستخدام أجوائها في العمليات الحربية على إيران، وقد دعت إيران والولايات المتحدة إلى الجلوس للمفاوضات وإيجاد حلول لهذه الحرب مع بعض الدول الشقيقة والصديقة.

ثالثًا: الدروس الاستراتيجية المستفادة

١- الردع لم يعد عسكرياً فقط. أحد أهم التحولات التي كشفتها الحروب الحديثة هو أن الردع لم يعد قائماً على القوة العسكرية وحدها بل أصبح منظومة متكاملة تشمل الاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا والقدرة على التأثر النفسي، فالدولة التي تمتلك جيشاً قوياً لكنها ضعيفة سيبرانياً أو إعلامياً تظل عرضة للاختراق والتأثر.

٢- نهاية احتكار الدولة للعنف. ظهور الفاعلين غير الحكوميين كقوة مؤثرة في الحروب الحديثة يعني أن مفهوم السيادة التقليدي أصبح أكثر تعقيداً، فالدولة قد تواجه تهديدات من جهات لا يمكن ردعها بالوسائل التقليدية.

٣- الجغرافيا لم تعد حماية. في السابق كانت المسافات تشكل عنصر أمان أما اليوم فإن الصواريخ والطائرات المسيرة جعلت العمق الجغرافي مكشوفاً ما يفرض إعادة التفكير في مفهوم العمق الاستراتيجي.

٤- الاقتصاد سلاح استراتيجي. الحروب الحديثة تستهدف الاقتصاد بقدر ما تستهدف الجيوش بل إن التأثير الاقتصادي قد يكون أكثر حسماً على المدى الطويل.

رابعاً المتطلبات الأمنية للمملكة العربية السعودية في هذه المرحلة

١- بناء منظومة دفاع متعددة الطبقات: لم يعد كافياً امتلاك نظام دفاع جوي تقليدي بل يجب بناء منظومة قادرة على التعامل مع التهديدات المتنوعة من صواريخ بالستية إلى طائرات مسيرة وهو ما يتطلب دمج التكنولوجيا المتقدمة مع أنظمة الإنذار المبكر.

٢- تعزيز الأمن السيبراني: في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية فإن أي اختراق سيبراني قد يعطل قطاعات

الردع لم يعد قائمًا على القوة العسكرية وحدها بل منظومة متكاملة تشمل الاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا والقدرة على التأثر النفسي

إيران لا تستطيع مواجهة متكافئة مع أمريكا فتبنت استراتيجية توسيع ساحة المعركة لا تركيزها ما جعلها تقابل الضرب باستهداف دول الخليج

حيويـة بالكامـل، لذلك يجب التعامل مع الأمن السـيبراني باعتباره جبهـة قتـال قائمة بحـد ذاتها.

٣- حمايـة المنشـآت الحيويـة عبـر توزيـع المخاطـر: بدلاً مـن تركيـز المنشـآت الحيوية في مواقـع محددة، يجـب العمل على توزيعهـا جغرافيًـا بحيث لا يؤدي اسـتهداف موقع واحد إلى تعطيل منظومـة كاملة.

٤- تعزيـز الأمن البحـري: نظـراً لأهمية الممـرات البحرية فـإن تأمينهـا يتطلـب قـدرات عسـكرية وتعاونـاً إقليميًـا ودوليًـا لضمـان حريـة الملاحـة.

٥- تطويـر القـدرات الاسـتخبارية: المعلومـة في الحـروب الحديثـة قـد تكـون أهـم مـن الـسلاح، والقـدرة علـى التنبـؤ بالتهديـدات قبـل وقوعها تمنح الدولة ميزة اسـتراتيجية حاسـمة.

خامسًا: الرؤية الاستشرافية لمستقبل المنطقة

١- إعـادة تشـكيل ميـزان القـوى. مـن المرجـح أن تـؤدي الحـرب إلى إعـادة توزيع النفـوذ في المنطقة، سـواء إضعاف بعض الأطـراف أو صعـود أطـراف أخـرى وفي هـذا السـياق قـد تعزز المملكـة موقعهـا كقوة تـوازن رئيسـية.

٢- نظـام أمنـي إقليمـي جديد. قد نشـهد ظهـور ترتيبات أمنيـة جديـدة تعتمـد علـى التعـاون الإقليمي بـدلاً مـن الاعتماد الكامـل علـى القـوى الخارجية.

٣- تحـولات في طبيعـة الصراعـات. الحـروب المسـتقبلية سـتكون أقـل تقليدية وأكثـر اعتماداً علـى التكنلوجيـا مما يتطلب اسـتعدادًا مختلفـاً.

٤- دور المملكـة في المرحلـة القادمـة. تكون في موقع يسـمح لهـا بلعـب دور محـوري في تحقيـق الاسـتقرار الإقليمـي وإدارة التوازنـات وقيـادة مبـادرات الأمـن الجماعـي.

إن الحـرب الأمريكيـة / الإسـرائيلية على إيران تمثـل اختبارًا حقيقيًـا لقـدرة الـدول علـى التكيف مع بيئـة اسـتراتيجية معقدة وبالنسـبة للمملكـة العربيـة السـعودية فإن التحـدي لا يكمن فقط في مواجهـة التهديـدات بـل في تحويل هـذه التحديـات إلى فرص اسـتراتيجية تعـزز مـن مكانتهـا الإقليميـة والدوليـة، وذلـك لـن يتحقـق إلا مـن خلال: رؤيـة اسـتراتيجية بعيـدة المـدى، وبناء قوة شـاملة متعـددة الأبعاد، وتحقيق تـوازن دقيق بين الـردع والاحتواء

وفي النهايـة فـإن الـدول التـي تنجـح في مثـل هـذه اللحظات ليسـت الأقوى عسـكرياً فقط بـل الأكثر قدرة على فهـم التحولات واسـتباقها وصياغتهـا لصالحها.

* كاتب ومحلل سياسي ـ المملكة العربية السعودية

التوازن الآسيوي: المواءمة بين مقتضيات الداخل والمسارات الدبلوماسية

دول جنوب العالم أكثر استعدادًا للاضطلاع بدورٍ فاعل في أمن الخليج لاستقرار سلاسل الإمداد

أدت حرب أمريكا وإسرائيل على إيران ليس فقط في الزج بدول الخليج في أتون صراعٍ قسري لم تكن طرفاً في تأجيجه، بل وأحدثت هزة امتدت توابعها عبر أسواق الطاقة العالمية، وكشفت عن عمق الترابط بين الأسواق الآسيوية ومنطقة الخليج. فبالنسبة لدول آسيا، لم تكن الحرب مجرد مواجهة عسكرية نائية، بل بمثابة إعلان حالة طوارئ محلية. وذلك بعد أن أدى الإغلاق الجزئي لمضيق هرمز إلى تحويل الصراع إلى تهديد اقتصادي وجودي، والتأثير على تدفقات الوقود، والغاز المسال، والمبيدات الحشرية، والسلع.

د. نارايانابا جانارداهان

اتبعت الدول الآسيوية إستراتيجية مزدوجة: عزل الاقتصادات المحلية عن الصدمات مع الاستفادة من القنوات الدبلوماسية لخفض النزاع. أسفر ذلك عن تحقيق توازن معقد يجمع ما بين – مزيج من الحيادية، والرسائل الانتقائية، والبراغماتية في إدارة الأزمة، وربما لعب الوساطة. وقد آل ذلك إلى اضطلاع دول آسيوية وبالأخص، باكستان والصين، بأدوار حاسمة في تسهيل التوصل لاتفاق هش لوقف إطلاق النار رغم الغموض الذي لا يزال يكتنف مسار الحرب.

الدوافع، المكاسب والخسائر

الأهداف المزعومة من الحرب تمثلت في تقويض البنية الإيرانية من الطاقة النووية والقدرات العسكرية، والحد من نفوذ إيران الإقليمي، إضافة لتغيير النظام. بالنسبة لواشنطن، فقد تمحورت دوافعها حول تجسيد قوة الردع، والوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها، وبعث رسائل سياسية في الداخل. ومع ذلك، لم تحصد هذه المساعي سوى ثمارٍ هزيلة؛ فبرغم ما أظهرته من سطوة عسكرية، إلا أنها استدرجت تصعيداً انتقامياً وضع تدفقات الطاقة العالمية في عين العاصفة، وأقحم أمريكا في دوامة شاقة ومكلفة من إدارة الأزمات.

بالمثل، انطلقت الحسابات الإسرائيلية من تبني الرد الاستباقي، سعيًا لتبديد مخاوف أمنية حيال تمدد النفوذ الإيراني. غير أن اتساع رقعة الصراع وتفاقمه أسهما في تقليص عوائد الهجوم الإسرائيلي، ليلقى مصير النتائج الأمريكية.

من جانبها، أظهرت إيران قدرتها على الصمود وتكبيد خصومها الثمن. حيث جسدت استراتيجيتها القائمة على تهديد الممرات الملاحية الحيوية واستهداف البنية التحتية في الخليج ما تملكه من أوراق ضغط في حرب غير متكافئة. ولم تقتصر الهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيرة على المنشآت العسكرية الأمريكية في المنطقة فحسب، بل طالت أيضاً بنى تحتية مدنية واقتصادية، وهو ما انعكس سلباً، وإن كان بشكل غير مباشر، على مصالح إيران ذاتها.

دفعت طهران ضريبة قاسية في المقابل، تمثلت في فقدان قيادات بارزة، وسقوط آلاف الضحايا المدنيين، ودمار واسع في بنيتها التحتية، فضلاً عن تفاقم عزلتها الدولية. كما أدى حصارها الجزئي لمضيق هرمز إلى ارتفاع التكاليف العالمية، مما

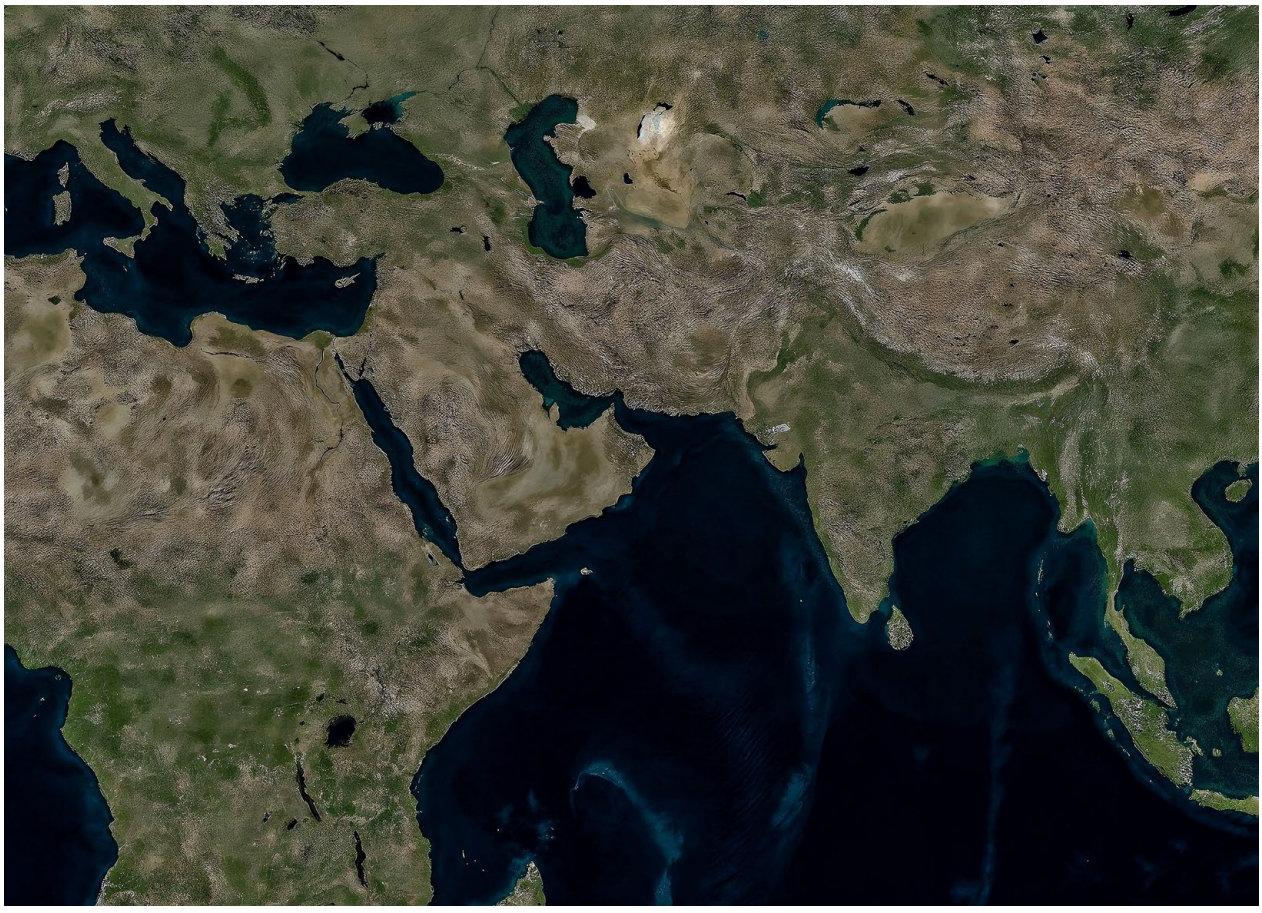

دفعت طهران ضريبة قاسية جراء فقدان قيادات بارزة وسقوط آلاف الضحايا ودمار بنيتها التحتية وتفاقم عزلتها الدولية وتوتر علاقاتها مع شركاء آسيا

تسبب في جفاء وتوتر علاقاتها مع شركاء رئيسيين في آسيا.

وبناءً على ما تقدّم، فإن المكاسب التي حققتها الأطراف الثلاثة لم تتجاوز كونها تكتيكية في أحسن أحوالها، في مقابل خسائر بنيوية فادحة؛ ما يجعلنا أمام حربٍ بلا منتصرين. بيد أن مكمن الخطر لا يتجسد فحسب في احتمالية العودة إلى المواجهات العسكرية، بل في ماهية التسوية النهائية لهذا الصراع.

ويوحي اتفاق وقف إطلاق النار المثير للجدل بأن الأطراف الفاعلة قد تكتفي بـ تسوية توافقية محدودة، دون معالجة التوترات الهيكلية. وفي ظل هذا السيناريو، قد تضع أمريكا أوزار حملتها العسكرية مكتفيةً بإعلان نصرٍ صوري، في حين تخرج إيران من الأزمة أكثر تماسكاً وصلابة. ومن جهة أخرى، لن تتردد إسرائيل في مواصلة عملياتها العسكرية العنيفة ضد خصومها في سعيها الدؤوب لفرض هيمنتها العسكرية، وهو ما يضع دول الخليج أمام مرحلة انتقالية تزداد فيها حدة الاضطرابات.

ضرورات استراتيجية: المشاركة الحيادية

تتشارك غالبية القوى الآسيوية-بما فيها الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية- واقعاً هيكلياً مشتركاً- وروابط اقتصادية عميقة مع أطراف الحرب الثلاثة. باكستان، التي لم تحظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل، أصبحت وسيطًا رئيسيًا. وانطلاقاً من هذا التشابك المصيري، تعذر على هذه القوى

لجأت الصين لنهج ثلاثي: الرسائل الدبلوماسية وضغوط غير مباشرة لحث طهران على تجنب تعطيل الملاحة ومناورات مشتركة لحماية مصالحها

الانحياز الصريح لأي كفة في الصراع، مما دفعها نحو تبني سياسة "المسافة الواحدة" كخيارٍ استراتيجي لا مفر منه.

مع ذلك، فإن الحيادية لا تعني السلبية. فبعد أن أصبحت الحرب تشكل تهديدًا لمصالح آسيا الاقتصادية، لاسيما أمن الطاقة، تحولت بلدان القارة من " الحفاظ على مسافة آمنة " إلى المشاركة الدبلوماسية النشطة. وذلك للحيلولة دون إطالة أمد اضطرابات إمدادات الطاقة؛ تفادي دوامات التضخم والتباطؤ الاقتصادي؛ حماية المواطنين في الخارج؛ حماية التجارة البحرية؛ والحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى العالمية المتنافسة.

وقد تبلور هذا التلاقي في المصالح ليشكل نواةً لتحرك آسيوي مشترك يستهدف تهدئة الأجواء واحتواء فتيل الأزمة.

الصين: ضبط النفس والنفوذ الهادئ

اتسم رد فعل الصين بالحذر، باعتبارها أكبر مستورد لصادرات الشرق الأوسط من الطاقة وأكبر شريك تجاري للخليج، ونظرتها براغماتية بحتة تُعنى بالاستقرار الاقتصادي. نظرًا لأن ما يقرب من نصف وارداتها النفطية تمر عبر هرمز، وحدوث اضطراب يهدد نموها مباشرة.

وعلى الرغم من شراكتها الاستراتيجية مع إيران، تجنبت الصين التورط عسكريًا. ولجأت إلى نهج ثلاثي الأبعاد: أولًا، تبادل الرسائل الدبلوماسية عبر الدعوة لوقف إطلاق النار، والالتزام بالقانون الدولي، وحماية ممرات الشحن. ثانيًا، ممارسة ضغوط غير مباشرة من خلال حث طهران على تجنب تعطيل حركة الملاحة البحرية لفترة طويلة. ثالثًا، بعث إشارات انتقائية، وذلك من خلال نشر أصول بحرية والمشاركة في مناورات مشتركة لحماية مصالحها دون تصعيد. كما أنها لعبت دورًا حاسمًا في اللحظات الأخيرة لاتفاق وقف إطلاق النار بالتنسيق مع باكستان من خلال إقناع إيران بالقبول به. بما يعكس نفوذها الدبلوماسي المتنامي داخل المنطقة وإن كان مشوبًا بالحذر.

مع ذلك، تبين أن سياسة ضبط النفس الصينية لم تخلُ من أوجه القصور، إذ لا يزال نفوذ بكين محصوراً في الفضاء الاقتصادي، عاجزاً عن التحول إلى قوة أمنية فاعلة، إلا في حدود ما تمليه ضرورات حماية مشاريع "مبادرة الحزام والطريق". ونتيجة لذلك، فإن جنوح بكين نحو تجنب المخاطر قد كبّل قدرتها على التأثير، وقوّض دورها في صياغة النتائج الحاسمة على أرض الواقع.

وعلى صعيد ردود الأفعال الرسمية، عقد نائب وزير الخارجية الصيني لقاءات مع سفراء ست دول خليجية في بكين. كما قام المبعوث الصيني بزيارة عدة دول خليجية خلال مارس دون زيارة إيران أو إسرائيل. فيما نفت وزارة الشؤون الخارجية تقارير متداولة بشأن تزويد إيران بالصواريخ. واقتصرت المساعدات الإنسانية الصينية إلى إيران على جمع تبرعات بقيمة ٢٠٠ ألف دولار فقط تم صرفها خلال شهر مارس.

وغالبًا ما تتناول وسائل الإعلام الصينية الصراع باعتباره نتاجًا للضغط الأمريكي وانعدام استقرار إقليمي، مع التشديد على أن التصعيد لن يحقق سلامًا مستدامًا. فيما جادل الخبراء الصينيون بأن بكين لن تدعم إيران عسكريًا، مشيرين إلى أن الروابط الصينية-الإيرانية لا تشكل تحالفًا، بل شراكة استراتيجية. في حين يشهد الرأي العام الصيني انقسامًا بين شعور البعض بالتعاطف مع مقاومة إيران، وبين التشديد على ضرورة مواصلة الحياد الدبلوماسي وتجنب التورط في صراعات الشرق الأوسط.

وبشكل عام، حققت الدبلوماسية الصينية توازنًا دقيقًا، بما دفع واشنطن للسعي للحصول على مساعدة بكين في رفع الحصار المفروض على هرمز كشرط للقاء ترامب ونظيره الصيني بينغ.

فيما يتعلق بسائر شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية، تتخذ الأزمة طابعًا اقتصاديًا بامتياز. حيث تعتمد الدولتان اعتمادًا مفرطًا على واردات الطاقة الخليجية مقابل شح البدائل الفورية. وشملت استجابة الدولتين السحب من المخزونات الاستراتيجية؛ وترشيد استخدام الوقود، وتطبيق تدابير الحفظ؛

سياسة الصين محصورة في الفضاء الاقتصادي وعاجزة أن تكون قوة أمنية فاعلة إلا في حدود ضرورات حماية "مبادرة الحزام والطريق"

والعمل على تسريع التنويع في مصادر الطاقة بما في ذلك إعادة تشغيل المحطات النووية (في اليابان)؛ وتطبيق حزم اقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي (كوريا الجنوبية). وعلى الرغم من هذه التدابير، شهدت البلدان تقلبات حادة في الأسواق، مما يسلط الضوء على الهشاشة الهيكلية التي تعاني منها تلك الاقتصاديات أمام الصدمات الخارجية في قطاع الطاقة.

باكستان: محور دبلوماسي غير متوقع

برزت باكستان وسيطاً محورياً في مفاوضات وقف إطلاق النار، مستفيدةً من حظوتها بمكانة موثوقة لدى الطرفين؛ ما أهلها لاستضافة المحادثات المباشرة بينهما منذ عام ١٩٧٩م، ويأتي هذا الدور مدفوعاً بحساباتٍ استراتيجية؛ إذ يضع الاعتماد الباكستاني المفرط على واردات الطاقة الخليجية البلاد في مهب "الهشاشة الاقتصادية"، خاصة مع القفزات الحادة في أسعار النفط لإغلاق هرمز. ولم يقتصر أثر هذا التهديد -إلى جانب الاضطراب الإقليمي العام- على الجانب الاقتصادي، بل امتدت ارتداداته لتلقي بظلالها على المشهد السياسي الداخلي في باكستان.

لذلك عكفت إسلام آباد على تفعيل قنوات التواصل الخلفية، وتولّت نقل المقترحات والردود بين واشنطن وطهران. واضطلعت القيادة الباكستانية بدورٍ جوهري في جسر الهوة وتخطي العقبات التي استعصت على الدبلوماسية الرسمية التقليدية.

أفضى هذا المسار إلى مكسب دبلوماسي، نجحت من خلاله الدولة الباكستانية في ترسيخ حضورها كوسيطٍ يتمتع بالمصداقية. ومع خطٍّ هذه السطور، تحتضن إسلام آباد جولات من المحادثات الأمريكية / الإيرانية لصياغة بنود وقف إطلاق النار والتوصل لتسوية نهائية؛ في حدثٍ يجسد أول تفاعل مباشر من نوعه بين الخصمين منذ ما يربو على أربعة عقود.

وتعد مسيرة باكستان من الغموض الدبلوماسي إلى السطوع نموذجًا جديرًا بالاهتمام والدراسة في كيفية تحويل الأزمة إلى غنيمة. وبالنظر إلى إنها لم تكد تلتقط أنفاسها من آثار نزاعها غير المحسوم أمام الهند عام ٢٠٢٥م، واستمرار معاناتها الاقتصادية، وعملياتها العسكرية ضد أفغانستان، أظهرت إسلام آباد شجاعة في تزعم جهود الوساطة لحل أزمة عالمية كبرى.

يشار أيضًا إلى أنها استضافت اجتماعًا مشتركًا مع وزراء خارجية دول السعودية، وتركيا، ومصر قبل وقف إطلاق النار.

منذ تحول الرئيس الباكستاني المفاجئ بيريز مشرف عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١م، ودعمه للعمليات الأمريكية في أفغانستان، لم يسبق وأن بادرت باكستان بهذا القدر من السرعة والطموح للاضطلاع بدور في معترك يمس الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الشرق الأوسط. لعل الفارق أن التواصل بين إسلام آباد وواشنطن عام ٢٠٠١م، تم من قبل الأخيرة بدافع الضرورة من أجل تحييد حركة طالبان. بينما هذه المرة، فكانت إسلام أباد هي التي تواصلت مع واشنطن بهدف تحسين مكانتها الدولية.

وفي ظل خيبة الأمل التي مُنيت بها سلطنة عمان وعزوفها عن الوساطة بين طهران وواشنطن إثر العرقلة الأمريكية لمحادثات السلام خلال عامي٢٠٢٥ و٢٠٢٦م، استثمرت باكستان هذا الفراغ الدبلوماسي بذكاء؛ ففعلت قنواتها الخلفية لتقديم مساعيها الحميدة. وبناءً على التحسن المتسارع في العلاقات الأمريكية الباكستانية، والتناغم الملموس بين قيادتي البلدين على مدار العام المنصرم، تمكنت إسلام آباد من توظيف صلاتها المباشرة بواشنطن لإحداث خرق إيجابي في جدار الأزمة.

كما أن قربها من طهران جعلها مؤهلة للعب دور الوسيط، إذ تضم باكستان ثاني أو ثالث أكبر تجمع سكاني شيعي بعد إيران والهند. جغرافيًا، تتشارك باكستان وإيران مساحة حدودية تمتد على مسافة ٩٠٠ كيلومتر عبر إقليم بلوشستان. حيث يشكل الإقليم مبعث قلق إيراني بسبب الحركات الانفصالية البلوشية على حدودها. لذلك سعت طهران لتجنب استعداء باكستان تحسبًا لفتح الأخيرة جبهة ثانية ضدها إن تراءى لها.

ومن المنظور الخليجي، ساهم الاتفاق الدفاعي المتبادل الموقع بين باكستان والسعودية عام ٢٠٢٥م، في تسهيل التعاون

مع الرياض. فضلًا عن، الروابط الجيدة التي تحظى بها إسلام آباد مع دول الخليج. وأشار المحللون إلى أن حقيقة أن باكستان ليست محسوبة على المعسكر الخليجي عززت قبولها لدى الجانب الإيراني. فباضطلاعها بدور الوسيط، تمنح إسلام آباد لطهران ميزة تفتقر إليها مسقط أو الدوحة، وهي توفير "مُلتقى بوزنٍ استراتيجي" يكفي لرفع الحرج عن القيادة الإيرانية عند الجلوس إلى طاولة المفاوضات، ويُجنبها أي انطباعٍ بالإذعان أو الشعور بالهزيمة.

وبغض النظر على نتائج المحادثات، فقد نجحت إسلام آباد في تكريس حضورها كوسيط دولي لا غنى عنه، ضاربةً بذلك جملةً من العصافير بحجر واحد: إذ مكنها هذا الدور من ترميم علاقاتها مع واشنطن، وفتح الباب أمام دعم أمريكي محتمل لعملياتها في أفغانستان، كما مهدت الطريق لعودة الدفء إلى علاقاتها مع المنظومة الخليجية، متجاوزةً بذلك جفاء أزمة عام ٢٠١٥م، حينما نأت بنفسها عن التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. وساهمت الوساطة في تلميع صورتها الدولية، وتعزيز حظوة القيادة العسكرية والمدنية في الداخل، فضلًا عن نيل تقدير "المارد الصيني" الذي رأى في شريكه الاستراتيجي حليفاً وفياً لم يتوانَ عن مد يد العون لشريكٍ آخر هو إيران.

الهند: توازن استراتيجي

حرصت الهند على الحفاظ على التوازن الاستراتيجي، في مشهدٍ بدا أشبه بالسير على حبلٍ دبلوماسي مشدود؛ لتشابك روابط نيودلهي العميقة مع كلٍ من أمريكا وإيران وإسرائيل، فضلًا عن القوى الخليجية. فمن جهة، أدانت الهند الهجمات على شركائها في الخليج كالإمارات والسعودية، مُشددةً على ضرورة صون الأمن البحري. ومن جهةٍ أخرى، أبقت على قنوات تواصلها مع إيران مفتوحة، مع التحوط السياسي وتجنب توجيه انتقاد مباشر للهجوم الأمريكي الإسرائيلي.

محليا، عكفت الحكومة الهندية على تطبيق سياسة موسعة لإدارة الأزمة. حيث قامت بتنويع واردات الطاقة لتشمل ٤٠ دولة؛ مع الاستعانة بـ مخزوناتها الاستراتيجية من النفط؛ وترشيد إمدادات الغاز لمنح الأولوية للقطاعات الأساسية؛ كما أطلقت عمليات بحرية لتأمين مسارات الشحن. كذلك أظهرت نيودلهي زعامة إقليمية عبر توفير الوقود إلى دول الجوار مثل: سريلانكا، ونيبال، وبنغلاديش، والمالديف، وتدعيم سياسة "الجوار أولا". مع ذلك، لم تأمن تبعات الحرب الاقتصادية بعد انخفاض قيمة العملة المحلية واستمرار ضغوط التضخم. فضلا عن، الانتقادات السياسية في الداخل بشأن الانحياز المتصور لأحد أطراف الحرب.

حرصت الهند على التوقيع على سجل التعازي بمقر البعثة الإيرانية بنيودلهي عقب اغتيال آية الله علي خامنئي. بما لبى جزءًا من تطلعات غالبية الشيعة في الهند، والبالغ عددهم نحو ٤٠ مليونًا. كذلك حرصت الهند على التشجيع على الحوار والدبلوماسية، داعية كافة الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد. مع ذلك، فإن عدم إدانتها الصريحة للهجوم على إيران، أثار انتقادات أحزاب المعارضة لما اعتبروه تخلى نيودلهي عن سياسة عدم الانحياز، وظهورها بمظهر المنحاز إلى أمريكا وإسرائيل.

على الصعيد الرسمي، أجرى رئيس الوزراء الهندي ووزير الشؤون الخارجية محادثات مع نظرائهم. كما عقدت الحكومة الهندية مباحثات مع سفراء دول مجلس التعاون في نيودلهي. واستغلت نيودلهي نفوذها السياسي للضغط على إيران كي تسمح بالمرور الآمن للسفن التي تحمل العلم الهندي عبر هرمز. كما وفرت مأوى لـ ١٨٣ من عناصر البحرية الإيرانية التابعة لإحدى السفن التي رست في الهند خلال مارس عقب اندلاع الحرب.

استطاعت الهند تأمين وصول نحو ٧٠٪ من وارداتها من النفط الخام عبر مسارات بديلة، ارتفاعًا من ٥٥٪ المسجلة قبل الأزمة. وعملت على توسيع قاعدة مورديها لتشمل ٤٠ دولة، مع زيادة ملحوظة في وارداتها من أمريكا، وروسيا، والبرازيل، وغرب إفريقيا مثل نيجيريا وأنغولا. من جانبها، منحت واشنطن الهند إعفاءً مؤقتاً لمواصلة شراء النفط الخام الروسي، مما وفر لها مخزونًا حيويًا لتعويض أي نقص في إمدادات الشرق الأوسط. استفادت الهند أيضًا من موانئ سلطنة عمان، والسعودية، والإمارات، الواقعة خارج مضيق هرمز، للحفاظ على سلاسل الإمداد، ومنها موانئ صحار، والدقم، وصلالة، وينبع، والفجيرة.

معضلة أمن الخليج

تسببت حرب إيران في تعميق انعدام الثقة بين طهران وبلدان الخليج، عقب الهجمات المباشرة التي استهدفت البنية التحتية الخليجية. مع ذلك، ساعد الاعتماد الاقتصادي المتبادل والمخاطر المشتركة المحدقة نتيجة انعدام الاستقرار على خلق مبادرات للتواصل الحذر. وتتبلور المسارات المستقبلية في تقاربٍ محسوم بضوابط محددة، يصب تركيزه على تعزيز الأمن البحري وعدم الاعتداء؛ فضلاً عن تفعيل تدابير لبناء الثقة تضمن تحييد البنية التحتية الحيوية والأهداف المدنية. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الوساطة الخارجية، حيث يُتوقع من القوى الآسيوية والعالمية مواصلة اضطلاعها بدورٍ محوري في تمهيد سبل الحوار وتذليل عقباته.

ومن المستبعد حدوث تطبيع كامل على المدى القصير، ولكن ربما يُفسَح المجال لتعاون براغماتي بدافع الضرورة. بالنسبة للتسويات طويلة الأجل، فلابد أن تجد دول الخليج سبيلًا لكي تصبح جزءًا من المحادثات الأمريكية-الإيرانية. كي لا يتم تهميش دورها في تسوية صراع يمس أمنها القومي بشكل مباشر، على غرار ما حدث خلال المفاوضات التي أثمرت عن الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥م، وينبغي لها أيضًا إيجاد وسيلة لإعادة إصلاح العلاقات مع طهران وهو أمر متروك للزمن، والقدرة على التحلي بالصبر، والحنكة الدبلوماسية.

على مدار عقود، رأت دول خليجية فوائد استراتيجية في استضافة قواعد عسكرية أمريكية على أراضيها، باعتبارها ركيزة محورية للبنية الأمنية الخاصة بها. ورغم أن بعضًا من هذه الدول مثل الإمارات والكويت لم يتم تصميم قواعد أمريكية عسكرية لها خصيصًا، لكنها قبلت بوجودها إلى جانب شركاء آخرين. ولطالما نُظر إلى هذه المنشآت على أنها مظلة أمنية تُشكل رادعًا قويًا ضد أي عدوان إقليمي، وضمان لاستمرار تدفق صادرات الطاقة العالمية دون انقطاع.

في الواقع، لقد كانت جزءًا من مسعى بناء القدرات العسكرية، مما أتاح للدول المضيفة إمكانية النفاذ إلى نمط متقدم من التعاون العسكري، والتدريب التكتيكي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية الحيوية، بما يسهم جميعه في بناء قابلية التشغيل البيني بين تلك الدول والشركاء الآخرين داخل منطقة تعاني من اضطرابات مزمنة.

مع ذلك، لم تسلم دول الخليج من السهام الإيرانية في الرد على الهجوم الأمريكي / الإسرائيلي والتي اتسمت بمداها الواسع وآثارها التدميرية. حيث لم يقتصر الرد الإيراني على المنشآت العسكرية الأمريكية داخل الخليج، بل وشملت استهداف بنية تحتية مدنية واقتصادية. وقد آثرت البلدان الخليجية سياسة ضبط النفس التي غالبًا ما يساء فهمها على أنها ضعف، ولكنها تعبر في الواقع عن موقف مدروس بدافع الحفاظ على السلامة العامة. كما تعكس التزامًا استراتيجيًا لضمان عدم تقويض النظام الإقليمي ما بعد الحرب.

وفي حين أن الحكم لم يُحسم بعد بشأن ماهية البنية الأمنية لدول الخليج خلال فترة ما بعد الحرب، إلا أنه من غير المتوقع أن يثني ذلك القوى الخليجية عن المضي قدماً في نهج "التنويع الأمني" الذي اختطته لنفسها قبل زهاء عقدٍ. وفي هذا السياق، تتمتع قوى آسيوية كالصين والهند وباكستان وكوريا الجنوبية، من بين دول أخرى، بترتيبات أمنية متعددة الأطراف مع العواصم الخليجية، توازيها علاقات دبلوماسية متزنة مع طهران.

وفي ظل هذه الآلية الأمنية الجماعية الآخذة في التطور، والتي تظل فيها أمريكا ظهيراً استراتيجياً لا غنى عنه، يبدو أن دول "الجنوب العالمي"، المعززة بمصالح اقتصادية هائلة ومتبادلة مع الخليج، ستكون أكثر استعداداً للاضطلاع بدورٍ فاعل في أمن المنطقة. وقد يتجسد هذا الدور بوضوح في مضمار الأمن غير التقليدي، من خلال التصدي للجهات الفاعلة من غير الدول ومكافحة أعمال القرصنة؛ وهو أمر يكتسب أهمية محورية لضمان ديمومة التبادل التجاري، وإنجاح مشروعات الربط البيني، واستقرار سلاسل الإمداد الحيوية بين الخليج والجنوب.

* مدير إدارة البحوث والتحليل-أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية-أبو ظبي

من المنامة ٢٠١٣ إلى حرب الأربعين يومًا.. أمن الخليج بين التحذير والتكلفة

التكامل الخليجي لا يلغي السيادة بل يعيد تعريفها للعمل مع الآخرين والتحول يحتاج قرارًا سياسيًا

قبل أكثر من عقد، وفي ندوة عُقدت في البحرين في أكتوبر ٢٠١٣م، طُرح سؤال بدا آنذاك سابقًا لوقته أو متوجسًا من المستقبل، ومؤداه: هل يستطيع الخليج بناء منظومة أمن جماعي حقيقية تتجاوز التنسيق إلى التكامل؟ كاتب هذه السطور حذّر يومها من أن الاعتماد على الأمن الفردي لن يصمد أمام تحولات الإقليم، وأن التهديد القادم لن يأتي في صورة جيوش تقليدية بل في أدوات مرنة وعابرة للحدود. لذلك قرع الجرس باقتراحات منظومة من الخطوات تبدأ خليجية أولًا ثم تحالفات واضحة مع قوى يمكن الاعتداد عليها، ما جرى في حرب الأربعين يومًا لم يكن إلا الترجمة العملية لذلك التحذير.

أ.د. محمد الرميحي

أي (استهداف الخليج بأدوات غير تقليدية) تمثلت في أكثر من ثمانية آلاف صاروخ ومسيّرة عبرت سماء المنطقة، لتضع دول الخليج أمام واقع لم يعد يحتمل التأجيل أو التفسير النظري أو التجاهل.

هذه الحرب الأربعينية لم تكن فقط مواجهة عسكرية. كانت اختبارًا مباشرًا لفكرة الأمن نفسها. هل هو قرار وطني منفرد؟ أم منظومة مشتركة؟ وهل يمكن لدولة واحدة في الخليج مهما بلغت قدراتها أن تحمي نفسها؟ فقد تحولت الشكوك من الجار الإيراني إلى أعمال عدائية مباشرة، وأرسلت إيران كل تلك الصواريخ والمسيرات، حتى أكثر مما أرسلته إلى ما تقول عنه أنه العدو (إسرائيل)، وعاثت مسيراتها في بيئة مفتوحة بهذا الشكل. الإجابة على سؤال الأمن جاءت من الميدان لا من الكتب. الكثافة، والتعدد، والسرعة، كلها عناصر كشفت حدود المقاربات القديمة. وحاجة دول الخليج إلى مقاربة جديدة وجادة.

أولًا: من الفرضية إلى التجربة

في عام ٢٠١٣ م، كان الحديث يدور حول سيناريوهات. اليوم نحن أمام تجربة مكتملة. الصواريخ لم تعد احتمالًا، والمسيّرات لم تعد سلاحًا ثانويًا. أصبحت الأداة الأساسية في إدارة الصراع. وهذا التحول لا يتعلق فقط بإيران، بل بطبيعة الحروب الحديثة. الكلفة المنخفضة للطرف المهاجم تقابلها كلفة مرتفعة للدفاع. هذه المعادلة وحدها كافية لإعادة النظر في كل بنية الأمن التقليدي لدى دول الخليج.

التجربة أظهرت أن الدفاع لا يُقاس فقط بعدد الصواريخ التي تم اعتراضها، بل بقدرة الدولة على الاستمرار دون إنهاك. وهنا يظهر مفهوم جديد: أمن الاستدامة، لا أمن اللحظة، أي قدرة المنظومة على العمل تحت الضغط لفترة طويلة دون انهيار أو استنزاف مفرط ثم الهبوط الآمن بعد الصراع، ذلك يتطلب تفكيرًا جماعيًا يضع خططًا متوسطة وطويلة الأمد.

الأمن الخليجي أمام لحظة حاسمة إما التحول لمنظومة حقيقية أو البقاء عرضة للاختبار وانتهاء القتال لا يعني انتهاء التهديد بل بداية مرحلة جديدة

ثانيًا: الإغراق كاستراتيجية

الهجمات لم تعتمد على الدقة فقط، بل على الكثافة، وعشرات، بل مئات الأهداف في توقيتات متقاربة. هذا ما يمكن تسميته باستراتيجية الإغراق. الهدف ليس إصابة كل هدف بدقة، بل إنهاك الدفاعات وإرباكها. ومع تكرار الهجمات، يصبح الضغط تراكميًا، لا لحظيًا. ويشيع الهلع وكأن المهاجم هو المنتصر، خاصة أن معظم المؤسسات الحيوية الخليجية موجودة تقريبًا على خط واحد شرق جزيرة العرب.

هذه الاستراتيجية تفرض على دول الخليج إعادة التفكير في منظوماتها الدفاعية. ليس فقط من حيث الكفاءة التقنية، بل من حيث القدرة على العمل المشترك. فالدفاع المنفرد يستهلك موارده بسرعة. أما الدفاع المشترك، فيوزع العبء ويزيد من فرص الصمود، والدفاع المشترك يعني توحيد العقيدة العسكرية وتوحيد تدريب البشر، والاهتمام بامتلاك أدوات الحرب الحديثة على رأسها العلم السيبراني، ومعرفة العدو وتوقع خطواته بأقرب ما يكون من الدقة، وليس خافيًا أن استراتيجية إيران منذ عام ١٩٧٩م، هي التوسع في الجوار وفرض الوصاية على شريحة من سكان الخليج (والعرب) وإنشاء الأذرع المؤتمرة بأمرها.

ثالثًا: الأيديولوجيا كعامل قرار

السلوك الإيراني في هذه الحرب لا يمكن قراءته فقط من زاوية عسكرية. هناك بعد أيديولوجي واضح. تصور لدور إقليمي يتجاوز الحدود. هذا ما يجعل القرارات أقل ارتباطًا بحسابات الكلفة التقليدية. عندما تتقدم الأيديولوجيا، تتغير معايير القرار. اعتبار أن دول الخليج صغيرة وقليلة السكان، فهي الجائزة التي تسعى إليها طهران، متغطية تحت لحاف (تحرير فلسطين) جالبة معها بعض العرب السذج أو المهووسين.

هذا لا يعني غياب العقلانية في السياسة الإيرانية، بل تغير نوعها. عقلانية مختلفة، ترى النفوذ هدفًا بحد ذاته. المشكلة أن هذه المقاربة تحمل كلفة داخلية. كل توسع خارجي له ثمن داخلي. وهذا ما يجعل الاستراتيجية تبدو قوية في الخارج، لكنها مكلفة في الداخل.. هناك بطالة وفقر وقمع في الداخل الإيراني لا تخطئها العيون، كما أن هناك عدد من الجماعات المعارضة، وانتفاضات دورية ضد نظام الحكم، تقمع بقسوة وفظاظة.

رابعًا: الخليج في دائرة الاستهداف

رغم أن دول الخليج لم تكن طرفًا مباشرًا في الحرب، إلا أنها لم تكن خارجها في الواقع. استهداف منشآت، تهديد ممرات، ضغط مستمر. على الجبهة الداخلية لتوسيع الشقة في المجتمع الخليجي التعددي، الرسالة واضحة: لا حياد كامل في بيئة كهذه. الموقع الجغرافي يفرض دورًا، حتى لو لم يكن مرغوبًا. والأيدلوجيا تفرض المواجهة.

هذا يضع دول الخليج أمام معادلة صعبة. كيف تحافظ على الاستقرار دون الانجرار إلى حرب لا تريدها؟ وكيف تبني ردعًا دون تصعيد؟ الإجابة ليست سهلة، لكنها تبدأ بفهم أن الأمن لم يعد مسألة داخلية فقط.

خامسًا: نهاية وهم الأمن الفردي

أكبر درس من هذه الحرب هو سقوط فكرة الاكتفاء الذاتي الأمني. الدولة التي تدافع وحدها تُستنزف وحدها. التهديد لا يعترف بالحدود، فلماذا تبقى الاستجابة محصورة بها؟ لقد كتب العديد من المتابعين من أهل الخليج عن ضرورة توحيد الأمن لدول مجلس التعاون، ومع هذه الحرب الأربعينية (المفتوحة على كل الاحتمالات) زادت تلك الأصوات علوًا اليوم، كما عقدت ندوة فكرية جادة من مراكز بحث وجامعات حول أهمية النظر في أمن الخليج الجماعي، وربما الملف كله يحتاج إلى إعادة زيارة وتفعيل اليوم قبل الغد، فقد بينت التجربة أن الجميع أكثر قوة مع بعضهم.

في ٢٠١٣م، قيل إن الأمن الخليجي يجب أن يكون منظومة. اليوم أصبح ذلك شرطًا. ليس خيارًا سياسيًا، بل ضرورة عملية.

استراتيجية الدفاع تفرض على دول الخليج إعادة التفكير في منظوماتها الدفاعية ليس فقط من حيث الكفاءة التقنية بل القدرة على العمل المشترك

كل تأخير في هذا الاتجاه يعني بقاء فجوات يمكن استغلالها.

سادسًا: من التنسيق إلى التكامل

التنسيق يعني تبادل معلومات. التكامل يعني توحيد قرار. الفرق كبير. في بيئة سريعة ومتغيرة، لا يكفي أن تعرف ما يحدث. يجب أن تكون جزءًا من الاستجابة. وهذا يتطلب بنية مؤسسية مشتركة، لا مجرد قنوات اتصال. تستطيع أن تتأكد من المعلومات وتنسق بينها وتضع خططًا لمواجهة المخاطر، لقد قيل مبكرًا إن (الطائرات المسيرة سوف تكون سلاح الفقراء) معلومة معروفة منذ زمن، سلاح مقاومة هذه أيضا معروف، كمثال على وجوب الاستعداد الجماعي المبكر.

التكامل لا يلغي السيادة، بل يعيد تعريفها. سيادة قادرة على العمل مع الآخرين، لا بمعزل عنهم. وهذا التحول يحتاج قرارًا سياسيًا قبل أن يكون تقنيًا.

سابعًا: الممرات الحيوية

مضيق هرمز ليس مجرد ممر، بل هو شريان اقتصادي عالمي، وأي تهديد له يتجاوز المنطقة. وهذا يمنح دول الخليج فرصة، كما يفرض عليها مسؤولية. فرصة بناء تحالفات أوسع، ومسؤولية لحماية استقرار لا يخصها وحدها. ولقد كتب حول أهمية مضيق هرمز في الأدبيات الخليجية منذ فترة مبكرة (لكاتب هذه السطور) كتاب بعنوان (البترول والتغير الاجتماعي) نشر مبكرًا في عام ١٩٧٥م، وكان وقت الشاه، والمخاوف منذ ذلك الزمن اقترح في ذلك الكتاب مشروعات استراتيجية، من أجل القفز على مشكلة المضيق، كمثل إقامة سكة حديد سريعة من شمال الخليج حتى بحر العرب وعدد من الاقتراحات، وهو دليل على أن ذلك المضيق كان هاجس المهتمين في الخليج مبكرًا.

تنويع الممرات والخيارات لم يعد خيارًا اقتصاديًا فقط، بل ضرورة أمنية. كل بديل يقلل من المخاطر، ويزيد من المرونة.

الدفاع يُقاس بقدرة الدولة على الاستمرار دون إنهاك أي الأمن المستدام
لا أمن اللحظة وقدرة المنظومة على العمل تحت الضغط دون انهيار

ثامنًا: الحرب كاشفة

الحروب لا تخلق الحقائق، بل تكشفها. ما كان يُقال نظريًا أصبح واضحًا. الفجوات، نقاط الضعف، حدود الأنظمة. وهذا بحد ذاته فرصة. لأن التشخيص الدقيق هو بداية العلاج.

التحدي هو تحويل الدرس إلى سياسة. لا يكفي الاعتراف بالمشكلة. يجب بناء حل.

تاسعًا: نحو عقيدة أمنية جديدة

العقيدة القديمة قامت على الردع التقليدي. الجديدة يجب أن تقوم على المرونة. القدرة على التكيف، على الامتصاص، على الاستمرار. هذه ليست شعارات، بل متطلبات عملية.

الأمن لم يعد سلاحًا فقط، بل هو اقتصاد، تقنية، مجتمع. أي خلل في أحدها ينعكس على البقية.

عاشرًا: دور الخارج

الاعتماد على الحلفاء جزء من المعادلة، لكنه لا يمكن أن يكون الأساس. الخارج يدعم، لكنه لا يحل محل الداخل هذا ما أثبتته تجارب كثيرة. التوازن مطلوب. شراكات متعددة، لكن مع قاعدة داخلية صلبة.

حادي عشر: الكلفة

كل قرار له ثمن. الحرب كشفت أن الكلفة لا تُقاس فقط بما يُدمَّر، بل بما يُستنزف. الموارد، الوقت، الاستقرار النفسي. هذه عناصر لا تظهر في التقارير العسكرية، لكنها حاسمة في الحسابات الاستراتيجية.

تقليل الكلفة هو الهدف الحقيقي لأي استراتيجية. وليس فقط تحقيق الانتصار.

ثاني عشر: الزمن عامل حاسم

الزمن في هذه الحرب كان عنصرًا ضاغطًا. كل يوم يحمل استنزافًا. وهذا يعيدنا إلى فكرة الاستدامة. من يستطيع الصمود أطول؟ هذا هو السؤال. السرعة مهمة، لكن القدرة على الاستمرار أهم.

ثالث عشر: الدرس السياسي

السياسة والأمن وجهان لعملة واحدة. لا يمكن فصل القرار الأمني عن السياق السياسي. وحدة الموقف تعزز القوة. التباين يضعفها. وهذا يعيد طرح فكرة العمل الخليجي المشترك، ليس فقط أمنيًا، بل سياسيًا.

رابع عشر: ما بعد الحرب

انتهاء القتال لا يعني انتهاء التهديد، بل بداية مرحلة جديدة، إعادة تقييم، بناء، استعداد. هذه المرحلة هي الأهم.

من لا يراجع نفسه بعد الحرب، يكرر أخطاءها.

خامس عشر: الخلاصة ما بين منامة ٢٠١٣ م، وحرب الأربعين يومًا

المسافة ليست زمنية فقط، بل مفهومية. ما كان يُطرح كتحذير أصبح واقعًا. وما كان يُعتبر خيارًا أصبح ضرورة. الأمن الخليجي اليوم أمام لحظة حاسمة. إما أن يتحول إلى منظومة حقيقية، أو يبقى عرضة للاختبار في كل أزمة.

* أستاذ علم الاجتماع السياسي ـ جامعة الكويت

أمن منطقة الخليج في ظل الاضطرابات الإقليمية: مقتضيات تفعيل اتفاقيات الناتو

لا يمكن قبول فرض سطوة إسرائيل الإقليمية بحكم الأمر الواقع أو السماح لإيران بمواصلة سياساتها التوسعية

تفرض الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ضد إيران ضرورة ملحة على الجميع، وبالأخص دول منطقة الشرق الأوسط، للتفكير المعمق ومحاولة إيجاد حلول مبتكرة والبحث عن عوامل كفيلة بتغيير قواعد اللعبة. ولئن لم تكن الاضطرابات بالظاهرة الحديثة على هذه البقعة من العالم، فإن الحرب الدائرة رحاها منذ أواخر فبراير تمثل سابقة تستوجب إجراء تقييم منهجي، تلافيًا لاستنساخ هذا المشهد وتكراره في المستقبل.
على مدار العقود الثلاثة الماضية، استطاعت القوى الخليجية تشييد بنى اقتصادية صلبة، نَعِمت في ظلالها بمجتمعات مزدهرة وثروات وافرة، والأهم من ذلك، تبنّيها رؤى مستقبلية طموحة ترتكز إلى أسس راسخة.

السفير. اليساندرو مينتو ريزو

بيد أن تلك المكتسبات لم تكن حائلًا دون نفاذ شرور الاضطرابات والعدوان الخارجي إليها؛ الأمر الذي يفرض ضرورة بلورة استراتيجيات أنجع، تضمن النأي بالمنطقة عن مآلات الفشل مستقبلاً.

لقد بدا الحضور الأمريكي في المنطقة، بجناحيه العسكري المتمثل في القواعد القائمة، والسياسي المتجسد في الروابط التاريخية الممتدة، وكأنه الضمانة المطلقة للحماية الأمنية. كما ولّد قناعة لدى الدول المصنفة "حلفاء رئيسيين من خارج الناتو"، وهم الشركاء وكبار مشتري الأسلحة الاستراتيجية، بأن لديهم من المسببات ما يكفي للشعور بالأمان. وفي المقابل، لم تعد إيران تُصنف تهديدًا محتملاً في ظل استئناف العلاقات الدبلوماسية وجهود بناء الثقة على ضفتي الخليج خلال الأعوام المنصرمة. غير أنه مع اندلاع شرارة الحرب، غدت دول الخليج هدفًا للاعتداءات الإيرانية، مما وضعها أمام خيارات استراتيجية شاقة؛ فاختارت عدم الانجرار إلى فخ الرد العسكري، مستعيضةً عنه بالدعوة إلى خفض التصعيد وحشد الدعم الدولي.

على الجانب الآخر من المشهد، لعبت إسرائيل دورًا في تغيير مسار الأحداث باعتماد موقف عدائي وتبريره بأهداف وضعتها هي ضمن استراتيجية طورتها خلال مراحل ما بعد حربها المُستعرة على قطاع غزة؛ سعيًا لترسيخ تفوقها العسكري الذي لم يكن ملموسًا من قبل وفرض وجودها كقوة مهيمنة داخل محيطها الإقليمي بحكم الأمر الواقع. ورغم حديث الحكومة الإسرائيلية عن "تحقيق الأمن الشامل داخل المنطقة" باعتباره غايتها المنشودة، إلا أنه إذا كان هدفًا ممكنًا من الأساس، فلا يُدرك بواسطة الآلة العسكرية، بل يظل، كما علمنا التاريخ، رهيناً بالاتفاقات السياسية.

مع ذلك، يبدو وأن حكومة تل أبيب مستعدة لتحمل كافة التبعات الاقتصادية، والمجازفة بالعزلة الدبلوماسية، وربما حتى مواجهة موجة جديدة من معاداة السامية في سبيل فرض سطوتها الإقليمية. ولعل أولى ضحاياها، دولة فلسطينية توأد في المهد قبل أن تبصر النور وسط الدمار الذي لا يزال لاحقًا بقطاع غزة، واستعداد القوات الإسرائيلية للاستيلاء على أراضي الضفة الغربية، فضلًا عن القصف الإسرائيلي المتواصل لجنوب لبنان وتشريد أكثر من نصف مليون شخص، ناهيك عن الأعداد المهولة من القتلى داخل صفوف المدنيين.

لقد حظي قرار الحرب على إيران بدعم شعبي واسع في

الاصطفاف الإقليمي ليكون الأمن الجماعي والتنمية اهتمامًا مشتركًا ويتحتم على السعودية الاضطلاع بدور فعال باعتبارها أهم الجهات الفاعلة

الداخل الإسرائيلي وسط أداء متواضع لقوى المعارضة الداخلية. حيث كان التهديد المتصور بشأن امتلاك إيران سلاحًا نوويًا كفيلًا بإثارة مشاعر الذعر والقلق، ولكنه بالتأكيد ليس مبررًا لشن حرب شاملة. من جانبها، ترددت الولايات المتحدة بعض الشيء بحثًا عن مخرج دبلوماسي للأزمة قبل أن يتراءى لها في نهاية المطاف الانضمام لإسرائيل في حربها ضد إيران. ورغم أننا لسنا على علم بكافة التفاصيل التي سبقت عملية صنع القرار الأمريكي والهدف النهائي الذي تصبو واشنطن لتحقيقه، إلا أننا اطلعنا على تقارير وفد المفاوضين الأمريكي التي أكدت عدم توافر النية لدى الجانب الإيراني للتخلي عن برنامج تخصيب اليورانيوم.

من جانبها، تُبدي القوى الخليجية براغماتية محمودة بالإصرار على عدم الرد عسكريًا رغم تقنياتها العسكرية المتطورة وأنظمتها الدفاعية القوية. كذلك لم تقم أيا من الدول الموقعة على اتفاقيات السلام مع إسرائيل "اتفاقيات إبراهام" بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب.

قد تكون الأولوية لإنهاء الحرب، ولكنها لا تنفي ضرورة أيضًا تبني نظرة جديدة حيال الأصول الإقليمية وكيفية الاستفادة منها. إن الارتداد إلى المشهد الذي كان سائداً قبل الحرب لم يعد خياراً آمناً لدول الخليج التي يحق لها أن تنعم ببيئة أكثر استقراراً تضمن صون منجزاتها وتدرأ عنها غوائل تكرار نفس الأحداث المؤسفة. ومن ثم، فقد آن الأوان لكي يمسك العرب بزمام مصيرهم، ويقوضوا تلك الصورة النمطية التي لا تزال عالقة بالأذهان، رغم ما تحقق من نضج مشهود، وتنام لدور القوى المدنية، وانفتاح عريض على العالم، والتي تصمّ الشرق الأوسط بآفة التشرذم جراء تهافت القوى الإقليمية على مصالحها الذاتية وتناحرها على سدة الريادة.

الارتداد لما قبل الحرب لم يعد خيارًا آمنًا لدول الخليج التي يحق لها أن تنعم ببيئة أكثر استقرارًا لصون منجزاتها ودرء تكرار الأحداث المؤسفة

في ضوء هذا، ينبغي الاستفادة من الكيانات الإقليمية القائمة مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي من أجل توثيق التعاون المشترك. والارتقاء بها إلى مؤسسات ذات دور حقيقي وملموس تسهم في صنع قرار مشترك. كذلك يجب أن تقود المنافسة السياسية إلى عملية من الاصطفاف الإقليمي. بحيث تصبح قضايا الأمن المشترك والتنمية المستدامة موضع اهتمام مشترك، وأن يتم ترجمة ذلك إلى شكل من أشكال التكامل. وهنا يبرز دور المملكة العربية السعودية باعتبارها أهم الجهات الإقليمية الفاعلة، بما يحتم عليها الاضطلاع بدور فعال في هذا الشأن.

يمكن الاستفادة أيضًا من تجربة الاتحاد الأوروبي بوصفه نموذجًا مضيئًا للتكامل الإقليمي. ورغم أنه لا يزال بعيدًا كل البعد عن الكمال، إلا أنه يجسد نمطًا معينًا ومسارًا يمكن أن يتبع. والحق أن التجربة الأوروبية لم تبصر النور إلا بعدما تجرعت القارة ويلات حربين عالميتين، لتبلغ بعدها مرحلة جني ثمار غير مسبوقة. وحيث أن المنطقة الخليجية تقع في قلب الشرق الأوسط وتعد حاليًا عصب المنطقة العربية برمتها، فقد غدا التعاون المنسق وبناء المؤسسات التشغيلية هدفين لا مناص عنهما، بالتزامن مع الانطلاق في مشروع إعادة الاستقرار إلى منطقة القرن الإفريقي والبيئة الاستراتيجية الأوسع.

لا يعني ذلك الاستغناء في المقابل عن العلاقات الودية الوثيقة مع الحليف الأمريكي. بل إن استمرار العلاقات الودية والمثمرة مع واشنطن و(أوروبا) يعد بلا شك عاملًا إيجابيًا ينبغي الحفاظ عليه وتفعيله. ويمتد هذا المنظور ليشمل الشراكة مع الكيانات الأمنية، وفي طليعتها حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ضمن إطار يكفل تحقيق المنافع المتبادلة. فقد تجلى بوضوح أن التمسك بالعلاقات مع الحلفاء التقليديين يمثل ركيزة محورية، برغم أن مسار التكامل الإقليمي لا يزال محفوفاً بالعقبات جراء اعتبارات تاريخية مفهومة السياق. ومع ذلك، فإن الإقدام على اتخاذ مبادرات سياسية حازمة وجسورة من شأنه أن يفتح آفاقاً رحبة من النفع على المنطقة برمتها.

على سبيل المثال، لا يمكن القبول بفرض إسرائيل سطوتها الإقليمية بحكم الأمر الواقع أو السماح لإيران بمواصلة سياساتها التوسعية تجاه جيرانها مثلما اعتادت لفترات طويلة. كما تبين أن ضبط النفس الخليجي وعدم الانجرار للمشاركة في الهجمات الأمريكية على إيران، لم ينأى بدول المنطقة عن أن تغدو هدفا لهجمات إيران اليومية سواء بواسطة الصواريخ أو الطائرات المسيرة، بما يكشف عن وجود ثغرة تستدعي العمل على معالجتها على المديين المتوسط والبعيد، حتى وإن كان من الصعب إصلاحها على المدى القصير.

يستلزم الوضع أيضًا توافر مستوى أعلى من الوحدة العربية والتماسك السياسي، مع ضرورة تعزيز العلاقات مع الجهات الأمنية الصديقة. وتُبشر الجهود المنسقة بين كل من مصر، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، وتركيا في سبيل التوصل لتسوية سلمية، بإمكانية بلورة تعاون مشترك مستقبلًا متخذًا نمطًا أكثر تنظيمًا.

بخلاف الروابط التاريخية مع الولايات المتحدة، لدي قناعة بضرورة أن تتواصل دول الخليج مع حلف الناتو وإشراكه بشكل واضح. وذلك دون تكبد عناء البدء من الصفر حيث بالإمكان التعويل على ما تم إنجازه خلال قمة الناتو بإسطنبول التي عقدت عام ٢٠٠٤م، وأثمرت عن شراكتين: الأولى تعرف بـ "الحوار المتوسطي" الذي يضم سبع دول مطلة على البحر المتوسط. والمبادرة الثانية تشمل ستة دول خليجية (المنفتحة على الدول الأخرى التي تشاركها نفس المبادئ): البحرين، والكويت، ودولة قطر، والإمارات، وتحظى بالعضوية الكاملة، بينما تكتفي كلا من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بالمشاركة جزئيًا في تلك الأنشطة.

تتألف هذه الشراكة بشكل أساسي من حوار سياسي يضم القيادة العسكرية مدعومًا بتعاون عملي يؤول إلى بناء الثقة والخبرة المتبادلة بمرور الوقت. ومن بين الأمثلة على هذه النشاطات، التخطيط الدفاعي، والتحول الدفاعي، ومكافحة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتعزيز الجاهزية المدنية. كما تشمل الشراكة إسهامات من قبل " كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو" ذات المستوى الأكاديمي رفيع المستوى، حيث تقوم على توفير دورات مُخصصة للتعاون الإقليمي (مشتقة من كلية الشرق الأوسط آنذاك)، وتتيح خدماتها للعناصر المدنية والعسكرية القادمة من المنطقة.

"الأمن التعاوني" يعد الأولوية والغاية الأساسية وفقًا

ينبغي الاستفادة من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي لتوثيق التعاون والارتقاء لدور حقيقي في صنع قرار مشترك

للمفهوم الاستراتيجي الذي يرتكز عليه التحالف الغربي. وبناء عليه تم الاتفاق على المبادئ الرئيسية التالية: عدم التمييز بين الشركاء، واتباع نهج مصمم وفقًا لطبيعة كل شريك على حدا، بالإضافة إلى التفاعل المتبادل من خلال عملية تشاور تجرى بشكل دوري، والتكامل مع الأنشطة الدولية الأخرى، مع مراعاة السياق الإقليمي والثقافي والسياسي الخاص بكل دولة. وكان متوقعًا أن يتم تدشين برنامج عمل سنوي بجانب الفعاليات التي تقام سنويًا ويصل عددها إلى نحو ١٠٠٠ فعالية. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه تم افتتاح مركز تدريب مشترك يباشر أعماله حاليًا داخل الكويت منذ عام ٢٠١٧م، بخلاف مكتب الاتصال التابع لحلف الناتو الذي افتُتح في عمان عام ٢٠٢٤م، (دون الحاجة إلى معاهدة، حيث يحتفظ كل شريك بحرية عقد خياراته السياسية). من ثم، ينبغي إعادة النظر في هذا الأساس الصلب الذي تم إرساؤه في ضوء المعطيات الراهنة والتغيرات الجذرية التي تعصف بالبيئة الدولية.

نحن بصدد لحظة تجلي تاريخية تستدعي التحلي بالأمانة السياسية وتوضيح الأهداف المنشودة بطرق ملموسة والكشف عن الوسائل اللازمة لتحقيقها. كذلك لابد أن تشمل مشاركة الناتو جميع محاوره بدءًا من مجلس شمال الأطلسي، مرورًا بالهيئة الدولية وصولًا إلى الهيئة العسكرية. وقد ثبت بالأدلة الدامغة أن العرب لا يضمرون عداء إلى حلف الناتو، ولكن من الأهمية بمكان طمأنة الشركاء بأنهم يحظون بقدر كبير من الاحترام والجدية في التعامل.

حلف الناتو لديه أسباب وجيهة للاستثمار في شراكات مع العرب، ودعم مؤسساتهم ورؤيتهم العالمية، وتعزيز أمن المنطقة، وتأسيس روابط متبادلة المنفعة مع دول المنطقة. بما يقتضي اتخاذ خطوات متأنية ومدروسة ولا مجال للإصلاح المؤقت. بالإضافة إلى ضرورة توفير المزيد من الموارد لدعم هذه الجهود، بما في ذلك أدوات متنوعة مثل الدبلوماسية العامة، والتدريب، ومراقبة الحدود والإصلاحات الدفاعية.

وتعد المؤسسات العسكرية فاعلًا محوريًا داخل كل دولة من دول المنطقة. ومن عساه أن يكون أكثر تأهيلًا من حلف الناتو للانخراط مع تلك المؤسسات بطرق احترافية والدفع بها صوب الإصلاح، والتعليم الحديث، والشفافية، والمساءلة، وإرساء علاقة صحية بين العنصرين المدني والعسكري؟

عادة ما تُثار التساؤلات حول البند الخامس من معاهدة واشنطن. وذلك نظرًا لأن التطرق لهذا البند يتم في حالة تعرض دولة من الدول الأعضاء إلى عدوان خارجي ويختص بتفعيل الدفاع المشترك بين الحلفاء. فمن الواضح أن المعاهدة بحاجة إلى بعض التعديلات، ولكن على ما يبدو أن محاولة إجراء تغييرات في الوقت الراهن مهمة بالغة الصعوبة. مع ذلك، فإن السعي الدؤوب إلى تحقيق التعاون السياسي، بما في ذلك عقد لقاءات وزارية، ومشاورات دورية بين قادة أركان جيوش الناتو والبلدان الخليجية (كما جرت العادة في الماضي)، وتقديم التدريبات، والانفتاح الشامل لممارسات الناتو أمام شركاء الخليج من شأنه أن يثمر عن دعم هائل.

ينبغي أيضًا الإشارة إلى أن تحقيق قابلية التشغيل البيني الكامل بين أعضاء الناتو وتميز العلاقة العسكرية المدنية الفريدة داخل الحلف هي ثمرة ٨٠ عامًا من العمل المشترك. من ثم، فإن هذه الأهداف الموضوعة لن تتحقق بين ليلة وضحاها، بل الأمر أشبه بطريق مفتوح أمام الدول العربية الراغبة في جني ثمار العمل المشترك مع مرور الوقت. وحتى وقتنا هذا، لا يزال حلف الناتو هو الداعم المعتد به في الشؤون الدفاعية، والأمنية، والاستراتيجية؛ حيث يمتلك خبرات لا تضاهى. لذا، ينبغي إجراء مشاورات سياسية جادة بين دول الخليج وبروكسل، والاستفادة أيضًا من قمة الناتو التي عقدت بأنقرة في يوليو ٢٠٢٦م، من أجل إعادة النظر في الشراكة السابقة التي انطلقت قبل عشرين عامًا في معطيات مغايرة كليًا والعمل على تطويرها.

ختامًا، يتوقف تفعيل اتفاقيات الشراكة مع حلف شمال الأطلسي (الناتو) على توافر إرادة سياسية صلبة لدى كلا الجانبين. وبالقياس على دروس التجارب السابقة وفي ضوء تحديات الواقع الراهن، فإن هذا المسعى يبدو غايةً ممكنة الإدراك.

* رئيس مؤسسة كلية الدفاع التابعة لحلف الناتو - نائب الأمين العام السابق للحلف

المشكلة لم تعد في بقاء الحليف الأمريكي أو رحيله بل في قدرته على توفير أمن الخليج

الأمن الجماعي يحتاج توافق على ترتيب الأخطار وتحديد الأولويات وهي المسألة الأصعب في الخليج

أخذ النظام العالمي القائم منذ القرن العشرين يتهاوى مع انتهاء خمسة قرون هيمنت فيها أوروبا على العالم عسكرياً واقتصادياً، وفرضت عليه مفاهيم نشأت على أرضها: الدولة القومية، والمساواة السيادية، والشمولية القانونية لميثاق الأمم المتحدة. واليوم، تتسع الفجوة بين البنية المؤسسية العالمية وبين واقع القوة الذي لم يعد محكوماً بقواعد القانون الدولي.

شهد يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، منعطفاً استراتيجياً جديداً في الشرق الأوسط. فقد شنت إسرائيل، بدعم مباشر من أمريكا، عملية عسكرية واسعة النطاق وُصفت بأنها "ضربة استباقية" تستهدف القدرات العسكرية والصاروخية الإيرانية. ردَّت طهران سريعاً بضربات صاروخية وطائرات مسيرة على إسرائيل وقواعد أمريكية في المنطقة، مما أثار مخاوف من تصعيد إقليمي كبير.

عاصم الشيدي

مع مرور أكثر من ثلاثين يوماً طال أمد الصراع دون أن يُحدث تحولاً استراتيجياً حاسماً، وأدى فشل الحرب القصيرة إلى جعل الأمر أكثر خطورة إذ لم يعد الخليج مجرد مسرح عمليات، بل أصبح القلب النابض لأمن الطاقة العالمي. لقد تغير جوهر الصراع وتوقفت الحرب عن كونها عسكرية بحتة، وأصبحت ذات طابع اقتصادي وصناعي وجيواقتصادي واضح، وتحولت إلى منافسة على نقاط الضعف المتبادلة، ولم تعد إيران بحاجة إلى تحقيق نصر عسكري بالمعنى التقليدي، بل يكفيها زعزعة استقرار المنطقة، ورفع تكلفة التأمين البحري، وتعطيل حركة الملاحة، وإثارة الذعر في الأسواق، وإجبار خصومها على إنفاق موارد متزايدة لحماية الطرق والبنية التحتية وإحداث فوضى شاملة.

حرب بلا أفق سياسي

على الصعيد السياسي: تبدو الصورة مقلقة، فالأصوات الناقدة في أمريكا، والتصدعات داخل الجهاز الأمني، والخلافات حول الأهداف الحقيقية للحرب، تُشير إلى أن الصراع قد انطلق دون تحديد واضح لغايته السياسية. ويكشف تصعيد الضغط عن يأس استراتيجي، فعندما تتعرض عمليات إنتاج الطاقة ونقلها ومعالجتها وتصديرها للهجوم، فإن الأمر لم يعد مجرد تصعيد إقليمي بسيط، بل حرب طاقة شاملة، وحرب كهذه تدمر البنية التحتية وتعطل الأسواق وسلاسل التوريد والقدرات الصناعية والتوازنات الدبلوماسية. لقد أصبح الخليج ساحةً اختبار لمقاومة إيران، ولهشاشة النظام الدولي، والحرب التي بدأت تُعيد تشكيل الشرق الأوسط تُنذر بخطرٍ أوسع: زعزعة الاستقرار العالمي.

في المشهد الجيوسياسي الذي بيَّن ترابط المصالح الاقتصادية الدولية ومحورية منطقة الخليج في الميزان العالمي، كشفت أزمة مضيق هرمز خللاً بنيويّاً عميقاً في سلاسل الإمداد العالمية زلزل ركائز الأمن الطاقي واللوجيستي وأحدث صدمة في الطاقة وارتباكاً سعرياً، واختناقاً في الممرات البديلة وارتفاعاً في كلفة اللوجيستيات وتكاليف التأمين البحري.

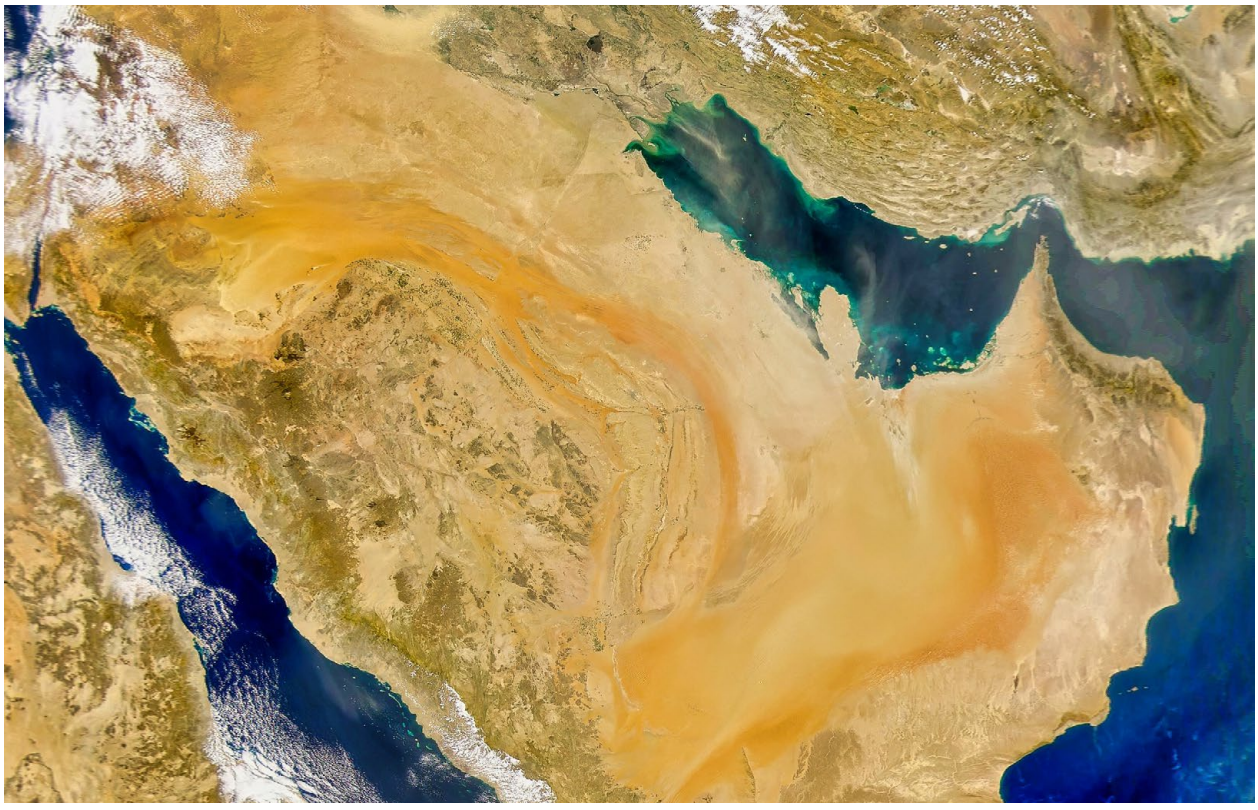

يدخـل الخليـج عتبـة مراجعـة اسـتراتيجية تتجـاوز الترتيبـات إلى فكرتهـا والحـرب دفعـت لحافـة المراجعـة ولمحـك أسـئلة النخـب الخليجيـة

أزمة مضيق هرمز

بنى الغرب قوته على السيطرة على البحار والقنوات والممرات المائية والطرق التي تربط المحيطات وكان التاريخ الاستراتيجي الحديث يدور حول مبدأ القدرة على المنع.

اليوم يكشف مضيق هرمز عن جانب آخر: من يسيطر على الممر المائي من البر يستطيع تقويض التفوق البحري لمن يهيمن على أعالي البحار، إذ تسعى طهران إلى تنظيم حركة الملاحة بشكل انتقائي مما يعني ميلاد نظام بحري إقليمي جديد، وهنا يتقاطع البُعد الجيواقتصادي مع البُعد النقدي، فإذا مُنِحت امتيازات العبور للشحنات التي تُنقل خارج نطاق الدولار، سيتزعزع نموذج الطاقة الذي بُني على مدى عقود حول الحماية البحرية الأمريكية وهيمنة الدولار، ولن يقتصر الأمر حينها على حرية التجارة فحسب، بل سيتعداه إلى سيادة قواعد التجارة.

وبما أن الولايات المتحدة لا تعتمد على مضيق هرمز لتأمين إمداداتها المحلية من الطاقة، في حين تتمتع إسرائيل باستقلال طاقي نسبي بفضل المخزون في شرق المتوسط، فإن أوروبا وآسيا ستدفعان الثمن الأكبر، نظراً لاعتمادهما الكبير على استمرارية تدفقات الطاقة من الخليج، بالتالي هم من يواجه خطر ارتفاع التكاليف، والتباطؤ الصناعي، والأزمات اللوجستية.

الجهات المتضررة من الحرب

لا تقتصر آثار الحرب على إيران وحدها، بل تمتد لتشمل حلفاء وشركاء من أشعلوها، وهذه نقطة جيوسياسية حاسمة، تكشف عن تباين متزايد بين مصالح واشنطن وتل أبيب من جهة، ومصالح الأوروبيين والآسيويين من جهة أخرى. وهذا سيضعف، على المدى المتوسط، التحالفات والثقة والتماسك الاستراتيجي.

يقتضي الأمر قراءة مركبة لإيران تستوعب الجغرافيا والتاريخ وبنية الدولة ومصادر النفوذ وأدوات الإكراه وإدارة الصراع دون تفريط في الردع

وعليه، لا تقتصر المسألة على الجانب العسكري، بل تتعلق ببقاء النظام الدولي القائم، وهذا تحدٍّ جذري، لواشنطن وللطريقة التي يتصور بها الغرب العولمة.

- **النظام العالمي**

كان عام ١٩٧٩م، نقطة تحول تاريخية في القرن العشرين إذ وقعت فيه ثلاثة أحداث ذات تداعيات طويلة الأمد: الثورة الإيرانية، التي غيرت موازين القوى في الشرق الأوسط بإدخالها بُعداً طائفياً على التنافسات الإقليمية؛ وصعود دينغ شياو بينغ إلى السلطة في الصين، ليطلق أضخم تحول اقتصادي في تاريخ البشرية؛ والغزو السوفيتي لأفغانستان، الذي كان مقدمة لانهيار الاتحاد السوفيتي. يتكون النظام العالمي الحالي الآن من ثلاث رؤى إمبريالية متنافسة: رؤيا روسيا بوتين الساعية لاستعادة أراضيها؛ ورؤيا الصين شي جين بينغ، المصممة على استعادة مكانتها الرائدة في العالم؛ ورؤيا الولايات المتحدة دونالد ترامب، التي تعمل على تفكيك النظام الغربي باسم مفهوم نفعي للعلاقات الدولية.

- **الاتحاد الأوروبي**

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات غير مسبوقة إذ يجب أن يكون فاعلاً جيوسياسياً يتمتع باستقلالية استراتيجية، بالتالي فإن الدفاع عن القانون الدولي ركيزة أساسية لأوروبا قادرة على بناء تحالفات مع دول الجنوب العالمي متعددة التحالفات، لأن إعادة بناء النظام الدولي لن تكون مجرد تعديل بسيط، بل إعادة تأسيس فلسفية وسياسية. تعدُّ أوروبا الجزء الأضعف والأكثر عرضة للخطر في النظام الغربي، ويُمثّل ارتفاع أسعار الوقود تهديداً صناعياً وطاقياً واجتماعياً بالنسبة لها. كان توقيع الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) عام ٢٠١٥م، والذي نقضه ترامب عام ٢٠١٨م، نجاحًا كبيرًا للدبلوماسية الأوروبية. لكن منذ ذلك الحين، وبسبب فشل الاتحاد الأوروبي في التفاوض مع نتنياهو وإجباره على احترام القانون الدولي في غزة والضفة الغربية، فقد مصداقيته تمامًا في المنطقة كمدافع عن التعددية وطرف فاعل محتمل في مفاوضات متوازنة.

- **روسيا**

للوهلة الأولى، يبدو فلاديمير بوتين من أكبر الخاسرين في هذه الحرب فبعد فنزويلا وكوبا يخسر حليفاً تقليدياً آخر مهماً، فهل ستُضعفه هذه الحرب وهل ستُجبره على تخفيف حربه في أوكرانيا؟ يبدو الأمر مستبعدًا. قدَّمت شحنات الأسلحة الإيرانية، وخاصة طائرات شاهد الانتحارية المُسيّرة، دعماً حاسماً لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، كما أن الكم الهائل من الذخائر الأمريكية التي تستخدمها إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران هي أسلحةً لا يُمكن توريدها إلى أوكرانيا، وحاجة البنتاغون إلى تجديد مخزوناته في الأشهر المُقبلة تُهدد بعرقلة شحنات الأسلحة الأمريكية إلى أوكرانيا؛ والتوترات السعرية والإمدادية للنفط والغاز الناجمة عن هذا النزاع، وعن إغلاق مضيق هرمز، كلها مكاسب حقيقية لبوتين ستسمح له بتعزيز ميزانيته الحربية رغم تشديد العقوبات الأوروبية والأمريكية.

- **الصين**

قد تكون الصين هي الخاسر الأكبر في هذه الحرب، التي قد تفقدها مصدرًا رئيسيًا للنفط الرخيص والحيوي لاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على الإمدادات الخارجية. إلى ذلك، فإن هذه المنطقة حيوية لعبور صادراتها إلى أوروبا، والسماح للولايات المتحدة وحلفائها بالسيطرة عليها بمفردهم مخاطرة جيوسياسية كبيرة. أيضاً تخاطر الصين بفقدان ثقلها الجيوسياسي إذا بدت عاجزة عن تقديم العون لحلفائها في أوقات الشدة، خصوصاً وأنها أبرمت مع إيران اتفاقية تعاون استراتيجي عام ٢٠٢١. حالياً، اختارت الصين التزام الصمت دبلوماسياً، لكن من المرجح أن تمارس نفوذها بكل السبل الممكنة لمنع نظام متحالف مع الولايات المتحدة من ترسيخ وجوده في إيران.

- **الأطراف الشريكة لإيران**

فعَّلت إيران شبكتها من الوكلاء لتحويل الحرب إلى صراع متعدد الجبهات في البحر الأحمر والخليج، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية عالمية. وهذه هي استراتيجية

التنافس المنفلت يلتهم الازدهار ويستنزف الاستقرار وحوار لا يستند لقوة يتحول لضغط والخليج يحتاج يمسك بالحقائق والأدوات معًا

الاستنزاف الإيرانية: إجبار الخصم على دفع أعلى ثمن ممكن على جبهات متعددة، فدخل حزب الله الصراع في وقت مبكر من شهر مارس، في حين تشن قوات الحشد الشعبي العراقية هجمات على القواعد الأمريكية، ويضيف الحوثيون بُعداً بحرياً، لاستنزاف الولايات المتحدة وإسرائيل بالوكالة. تُؤتي استراتيجية الاستنزاف ثمارها فهي تُجبر واشنطن وتل أبيب على توزيع جهودهما وإدارة عدة جبهات في آن واحد، ومن لبنان تبدو الحرب على إيران وكأنها آخر فصول إعادة تشكيل الشرق الأوسط.

سيناريوهات انتهاء الحرب

ترزح إيران تحت ضغوط اقتصادية وعسكرية، لكنها ليست في وضع يسمح لها بالاستسلام، وفتح قناة مفاوضات غير مباشرة يكسبها الوقت، ويختبر نوايا أمريكا، ويُهيئها لانسحاب مشرف. هذا ليس ضعفاً، بل اعتراف بأن حرب الاستنزاف لها ثمن باهظ لا يمكن حتى لنظام متماسك تجاهله إلى ما لا نهاية. على المدى المتوسط، يبرز مساران: إما حرب استنزاف طويلة تستنزف كلا الجانبين، أو خروج تفاوضي يُضعف النظام ولكنه يُبقيه قائماً. كما لا ينبغي استبعاد الانهيار التام للنظام، الذي يُطرح غالباً باعتباره السيناريو الأقل ترجيحاً، ففي حال حرم الخنق الاقتصادي النظام من القدرة على دفع رواتب جنوده وموظفيه، قد تتقطع سلسلة الولاء فجأة.

تبعات الحرب على التوازنات والأحلاف الإقليمية والدولية

ستعيد هذه الحرب تشكيل موازين القوى بشكل دائم، وقد يُؤدي ضعف المحور الشيعي إلى إطلاق العنان لقوى سنية، أنظمة أو جماعات (مثل الإخوان المسلمين)، أو جماعات جهادية، قادرة على ملء الفراغ. أما بالنسبة لترامب، يُمثل الصراع الذي لا يُحقق نصراً حاسماً خطراً سياسياً داخلياً كبيراً، وتشتيتاً استراتيجياً ستستغله الصين. ليس من المؤكد أن يتمكن ترامب من الخروج من المأزق الإيراني، كما أن الحرب التي شنها ضد إيران تتناقض مع جميع وعوده الانتخابية بوقف التدخلات الخارجية البعيدة، إلا أنها تُتيح له ميزة الخروج من دوامة قضية إبستين على الساحة السياسية الداخلية من خلال مهاجمة عدو لا يُفكر أحد في الولايات المتحدة بالدفاع عنه. وقد يُساعده هذا الالتفاف على ترسيخ التحول الاستبدادي الذي يسعى لفرضه على الديمقراطية الأمريكية قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر المقبل. مع ذلك، ستعتمد النتيجة النهائية على كيفية تطور الأحداث، إذ لا يوجد في هذه المرحلة ما يضمن نجاحه في الخروج سريعاً من المأزق الإيراني.

إقليمياً، كان سقوط جدار برلين لحظة محورية أطلقت عملية تفكك النظام السوفيتي، ونحن الآن في وضع قد يكون مشابهاً على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط لأن إيران هي اللاعب الرئيسي في المنطقة منذ عام ٢٠٠٣م، الذي شهد سقوط صدام حسين، وتوسع نفوذ إيران إقليمياً عبر وكلائها بذريعة الصراع ضد وجود إسرائيل. لقد أساءت طهران التقدير عندما استهدفت، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية، أهدافًا مدنية وبنية تحتية اقتصادية في دول الجوار القريب والأردن. الأمر الذي دفع هذه الدول إلى توحيد صفوفها في إطار مجلس التعاون الخليجي، رغم وجود توترات بينها في بعض الأحيان. أعلن الأردن منذ بداية الحرب أنه لن يكون مسرحاً للحرب بين إيران وإسرائيل، وأنه ليس طرفاً في الصراع على النفوذ بين المشروع الفارسي والمشروع الصهيوني.

السؤال المطروح حالياً هو حول إمكانية تصدير النفط والغاز دون المرور بمضيق هرمز: تحاول دول الخليج، في قلب الجغرافيا السياسية الراهنة، بناء طرق برية تحافظ على تدفق النفط والغاز إلى الأسواق كبديل للمضيق أو كمسار تعويضي، منها خط "شرق-غرب" الذي يعبر الأراضي السعودية وينتهي في ميناء ينبع على البحر الأحمر والذي تضاعفت أهميته مؤخراً مع اشتداد الصراع الإقليمي. كذلك خط حبشان الفجيرة الإماراتي الذي يخفف عن الإمارات تبعات توترات المضائق، وخط سوميد المصري الذي تحول إلى محور عالمي مع التوترات الأخيرة.

الأمن لم يعد من يمتلك القوة الأكبر واتسع معنى الدولة ومجالها الحيوي ومعه اتسع سؤال الأمن من حدود القوة إلى حدود التماسك

مع ذلك لا توجد فعلياً خطوط لنقل الغاز القطري والإماراتي بعيداً عن المضائق مما يبقيه عملياً مرهوناً بمضيق هرمز. في السياق نفسه، اكتسب مشروع طريق الربع الخالي البري الذي سيربط سلطنة عمان بالمملكة العربية السعودية وظيفة استراتيجية كممرٍ للشاحنات في اللحظة التي تغلق فيها النيران المضائق والممرات البحرية. في الواقع يحتاج الخليج إلى شبكة بدائل إقليمية توسع خياراته، وإلى مشروع جماعي يتضمن شق طرق برية ومدَّ سكك حديدية وبناء مراكز تخزين، مع إجراءات حدودية مرنة وتدفقات لوجستية، لتتحول البنية التحتية إلى جزء من إدارة المخاطر الإقليمية، وبالتالي سياسة استثمارية طويلة الأمد، إذ لم يعد ممكناً الفصل بين التجارة والأمن. لقد غيَّرت الحرب المعطيات الجيوسياسية وأنماط التفكير في دول المنطقة ودفعت باتجاه التركيز على الربط البري ولا سيما السككي الإقليمي وتسهيل حركة الشحن ورفع كفاءة سلاسل الإمداد وتسهيل حركة الشحن والركاب فوقَّعت تركيا والأردن وسوريا مذكرة تفاهم ثلاثية لتعزيز التعاون في قطاع النقل بينهم، عبر إعادة إحياء الممر الشمالي الجنوبي الاستراتيجي الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، وتسهيل حركة الطيران التجاري والشحن الجوي، وتطوير الموانئ والبنى التحتية البحرية، وفي السياق نفسه أعلنت تركيا عن رغبة في إعادة إحياء الخط الحديدي الحجازي التاريخي.

العبرة

كان إغلاق مضيق هرمز اختبارًا وجوديًّا للنظام الدولي، واختباراً للجاهزية، كشف عن ضرورة تَبنِّي عقيدة «استشرافية» عابرة للأزمات، لتفادي ارتدادات أي صراعات إقليمية مماثلة مستقبلًا. كان التطور النوعي الأبرز امتداد الصراع ليشمل البنية التحتية للطاقة، لكن تأثير هذا الهجوم لم يقتصر على إيران، بل امتد إلى قطر، وزعزع استقرار ميزان الغاز الإقليمي، وأثار الذعر في الأسواق، وأشعل أزمة أوسع بكثير، وهنا تكمن المعضلة الجيواقتصادية. فعندما تبدأ الحرب باستهداف هياكل تتطلب سنوات لإعادة بنائها - كالفولاذ الخاص، وسلاسل التوريد الصناعية المعقدة، ورؤوس الأموال الضخمة - يتحول الصراع من مجرد حدث عسكري إلى دمار طويل الأمد، وهذا تحديدًا ما تتجاهله الأسواق لكنه لا يغير الواقع المادي: فتدفقات الطاقة معرضة للخطر، وشركات التأمين البحري تغير سلوكها، والتكاليف في ازدياد، والمخاطر النظامية تتراكم. قد تُشكّل هذه الحرب نقطة تحوّل في مواقف دول الخليج، التي ستطالب بمواقف واضحة وإجراءات متبادلة من الدول التي ساندتها قبلاً ولا سيما أوروبا، وعلى الصعيد الجيوسياسي، قد يُسرّع هذا الصراع من وتيرة إعادة تشكيل التحالفات الجارية، ولا سيما التقارب الاستراتيجي بين الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا. وعلى الصعيد الجيواقتصادي، تُؤجّج هذه التطورات النقاشات حول تحدّي الدور المهيمن للدولار في التجارة الدولية، في حين تدفع الصين بمبادرات لتطوير معاملات الطاقة باليوان. إذاً، قد تُسرّع هذه الحرب من وتيرة التوجهات الجارية بالفعل أي تحوّل مركز ثقل النظام الدولي نحو آسيا، وظهور نظام عالمي جديد تتوق إليه بكين وموسكو وطهران بشغف.

* كاتب ورئيس تحرير جريدة عُمان ـ سلطنة عُمان

العامل الداخلي الأمريكي مهم في الحرب وقد يحسم توقيت نهايتها

٥ سيناريوهات تنتظر إيران وأكثرها ترجيحًا سيناريو الاحتواء كالنموذج الكوري الشمالي

بداية الحرب التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران كانت بمثابة زلزال سياسي وأمني وإقتصادي هز المنطقة والعالم. تشير الدلائل الى أن الذين أشعلوا فتيل الحرب لم يكونوا على دراية كاملة بتبعاتها الواسعة التي فاجأت الجميع. ومما يزيد في خطورة الأوضاع، القناعة بأن خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو التي أقنع الرئيس ترامب بها كانت أقرب إلى السذاجة منها إلى خطة محكمة لحرب معقدة ومتعددة الجبهات ناهيك عن أن سير العمليات أثبت غياب البدائل لدى الولايات المتحدة، وأظهرت إدارة الرئيس ترامب بموقف المتخبط والباحث عن المخرج السريع من المأزق العسكري والهاوية الإقتصادية التي أفرزتها الحرب.

د. غانم علوان الجميلي

طريقة إدارة الحرب ونتائجها الأولية زادت من الرفض الشعبي للحرب عند المواطن الأمريكي الذي لم يقتنع بالمبررات العديدة وغير المتجانسة التي أطلقها العديد من المسؤولين بدءاً من الرئيس ترامب ووزيري الخارجية والدفاع. خارجياً هذه الحرب مزقت التحالفات الاستراتيجية للولايات المتحدة، وجاءت على شكل هبة لمنافسيها في روسيا والصين وتركت دول الإقليم في موقف لا تحسد عليه ووضعتها أمام تحديات جسيمة عليها أن تواجهها بشجاعة وأن تجد الوسائل المطلوبة لمعالجتها.

النظرة إلى الحرب من الداخل الأمريكي:

العامل الداخلي في أمريكا مهم جداً ينعكس أثره في الصورة التي تقدمها الإدارة الأمريكية عن سير العمليات وقد يكون العامل الحاسم في توقيت نهايتها. ولعل أهم الدوافع التي تزيد من أثر الداخل الانتخابات النصفية التي سوف تجرى في الشهر المقبل ويجري فيها اختيار جميع أعضاء مجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى عدد كبير من حكام الولايات. هذه الانتخابات سوف تكون مفصلية للحزب الجمهوري الحاكم الذي يمتلك أغلبية في المؤسسات المنتخبة الثلاث وهي الرئاسة، مجلس الشيوخ ومجلس النواب حيث تشير الاستطلاعات إلى أن الحزب الديمقراطي سوف يحصل على أغلبية في مجلس النواب وهناك احتمال وإن كان ضعيفاً أن يقلب الطاولة في مجلس الشيوخ أيضاً. هذه النتائج سوف تعتمد بشكل كبير على سير الحرب وأثرها على القطاع الاقتصادي خصوصاً فيما يتعلق بأسعار المحروقات التي تؤثر في جميع القطاعات المعاشية للمواطن وقد ظهر هذا الأمر جلياً في العديد من المواقف والتصريحات التي صدرت عن الرئيس ترامب حول الحرب وكانت الغاية منها طمأنة أسواق الطاقة وكبح جماح ارتفاع الأسعار.

سيناريوهات تطور الأزمة مع إيران

قبل أن نتناول عناصر الاستجابة المطلوبة لابد من الحديث عن نتائج الحرب وما يمكن أن تسفر عنه وخصوصاً فيما يتعلق بطبيعة النظام في إيران وهي التي يمكن أن تكون على شكل واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية

استهداف إيران للملاحة في هرمز أكبر خطأ تترتب عليه تبعات ليست في صالح إيران وأخطرها تدويل تأمين الملاحة في المضيق

١. إسقاط النظام وإبداله بآخر منسجم مع السياسات الأمريكية: هذا السيناريو هو الذي دلت عليه العديد من التصريحات التي أطلقها الرئيس ترامب مثل دعوته الشعب الإيراني إلى الإمساك بزمام الأمور والنزول إلى الشوارع للاحتفال بالحرية التي وهبها لهم ترامب ونتنياهو. العقبات التي تقف أمام هذا السيناريو عديدة ومن أهمها أن الطريقة التي أدارت فيها إسرائيل والولايات المتحدة الحرب وفي مقدمتها استهداف القيادة العليا للنظام ممثلة بالمرشد الأعلى علي خامنئي لم تكن تخدم هذا الهدف لأنها جعلت منه شهيداً في أعين أعداد كبيرة من الإيرانيين بدلاً من إظهاره كقائد مهزوم لو بقي على قيد الحياة، أضف إلى ذلك عملية استهداف مدرسة إبتدائية للبنات في الساعات الأولى للحرب التي ذهب ضحيتها أكثر من مئتين أغلبهن من الطالبات وأدت بالفعل إلى خروج الإيرانيين إلى الشوارع ولكن ليس للمطالبة بإسقاط النظام، بل على العكس فقد كانوا يهتفون بالموت لأمريكا وإسرائيل.

٢. سيناريو البلقنة وتقسيم إيران: إيران دولة محورية وتمتلك موارد بشرية وإقتصادية كبيرة، بالإضافة إلى موقع استراتيجي مهم للغاية وتاريخ عريق. هذه العوامل تجعل منها دولة قوية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي لذلك فقد يكون الطريق المختار للتعامل معها من قبل الولايات المتحدة هو تقسيمها على أسس عرقية ودينية، وإلى دويلات ضعيفة ومتصارعة فيما بينها مع الاحتفاظ بوسائل الوصول إلى الموارد الطبيعية من نفط وغاز ومعادن.

٣. سيناريو الدولة الضعيفة على النموذج العراقي: هذا السيناريو يقوم على فرضية بقاء النظام ولكنه بدون الكثير من أدوات القوة التي يمتلكها وخصوصاً القوى الأمنية الداخلية التي تمكنه من فرض السيطرة على البلاد، بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد وهي عوامل سوف تدفع بالأقليات التي تشكل الفسيفساء السكانية في إيران مثل الآذريين والكرد واللور والعرب والبلوش وغيرهم للنهوض ضد السلطة المركزية الضعيفة وقد

لم تفضل واشنطن التعاون الأمني والعسكري مع دول الإقليم مجتمعة بل منفردة وآن زيادة التعاون بين دول مجلس التعاون والدول الشقيقة

أشارت تقارير صحفية إلى بعض الجهود التي تبذلها المخابرات الأمريكية في تشجيع الأكراد على التمرد ضد السلطة المركزية.

٤. سيناريو الدولة الفاشلة حسب النموذج الليبي: هذا السيناريو يقوم على فرضيات عديدة من أهمها سقوط النظام أو خروجه من الحرب منهاراً نتيجة تدمير قدراته العسكرية والأمنية وتدمير البرامج النووية والصاروخية وانهيار المنظومة الاقتصادية والتي من شأنها أن تضعف من قدرة النظام فرض السيطرة على جميع البلاد لذلك يصار إلى إدخال البلاد في دوامة من الفوضى والفشل وتقسم إلى إقطاعيات يتحكم فيها تجار الحرب ويكون الوصول الى الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن من خلالهم.

٥. سيناريو الاحتواء على النموذج الكوري الشمالي: هناك تقارير أشارت إلى أن العمليات العسكرية وخصوصاً استهداف القيادات الرئيسية في البلاد أدت إلى إحكام سيطرة الحرس الثوري الإيراني على الحكم. ذلك أن النظام الإيراني قبل الحرب كان قائماً على عملية توازن بين قوى ومؤسسات عديدة تشارك جميعها في القرار بدرجات مختلفة لكنها لا تتحكم فيه وهي المهمة التي يقوم بها المرشد حصرياً. وصول المرشد الجديد إلى هرم السلطة في أجواء الحرب قد تجعل منه أكثر اعتمادًا على القوات المسلحة وبالأخص الحرس الثوري الذي سيكون القوة الأكبر في البلاد وسوف يستخدم هذه الأوضاع في إحكام قبضته على الحكم والاقتصاد من دون الحاجة إلى شريك.

سيناريو الاحتواء هو الأرجح حسب المعطيات الحالية وهو يصب في مصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل لأنه سوف يوفر لهما المبررات المطلوبة لوضع استراتيجية أمنية للمنطقة تقوم على أساس "احتواء الخطر الإيراني". هذه المنظومة التي طال انتظارها سوف تشمل دول الخليج وإسرائيل والعراق وسوريا والأردن ولبنان ومصر وهي تشبه إلى حد كبير عملية احتواء النظام الكوري الشمالي الذي يمتلك هو الآخر أسلحة دمار شامل وصواريخ بالستية. ومما يدفع بهذه الفرضية ارتفاع وتيرة الضربات الصاروخية والمسيرات الانتحارية من إيران ضد أهداف حيوية في دول الإقليم والتي أصاب البعض منها منشئات عامة مثل الطرق والجسور ومحطات الكهرباء وتحلية المياه.

الدروس المستفادة من الحرب

الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران أفرزت معطيات عديدة من أهمها ما يلي

١. إيران وإن كانت هي الهدف المعلن من الحرب إلا إنها ليست الهدف الحقيقي الذي هو المنطقة بأسرها وما الحرب على إيران إلا وسيلة لديمومة عملية تدمير القدرات الذاتية واستنزاف قدرات دول المنطقة في سبيل إعادة تشكيلها على نمط مغاير لما كانت عليه بالأمس القريب. هذه النتيجة تدفعنا إلى التساؤل فيما إذا كانت هذه الهجمة ستكون الأخيرة أم أنها حلقة في السلسلة التي توالت على دول الإقليم منذ غزو العراق للكويت.

٢. كانت النظرة الغالبة على السياسة الأمريكية العالمية هي غياب الشفافية لكن لم يكن أحد يشكك بقدرات الولايات المتحدة خصوصاً فيما يتعلق بالتخطيط وإنجاز المهمات العسكرية. الطريقة التي أدارت بها أمريكا هذه الحرب أدت إلى فقدان العالم للثقة بقدراتها على استخدام ما لديها من إمكانيات عسكرية وتوظيفها لتحقيق أهدافها السياسية. هذه

إيران الهدف المعلن لكن الحقيقي هو المنطقة بأسرها وما حرب إيران إلا وسيلة لديمومة تدمير القدرات الذاتية واستنزاف إمكانيات المنطقة

المنظومة الدفاعية الأمريكية للمنطقة لم تكن بالفاعلية المطلوبة واكتشفت دول الإقليم أنها لم تكن لحمايتها بل مصممة لحماية أمن إسرائيل

النتيجة خطيرة جداً لأنها قد تغري خصومها وهم كثر بالمغامرة في تحديها وكذلك تقلل من إمكانية الاعتماد عليها في تأمين مناطق العالم العديدة خصوصاً في جنوب شرق آسيا ووسط أوروبا والشرق الأوسط.

٣. إستهداف المنطقة ما هو إلا حلقة في مسلسل التنافس الدولي الذي يتركز هذه الأيام على المحاور التالية

- الموارد الطبيعية التي تشمل المعادن وموارد الطاقة مثل النفط والغاز والموارد المائية.
- الأسواق العالمية وخصوصاً الأسواق الواعدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية
- طرق التجارة العالمية التي تربط بين الدول الكبرى والموارد الطبيعية من جهة والأسواق العالمية من جهة أخرى.

منطقة الخليج تشكل محوراً مهما في القضايا الثلاث فهي من أهم مصادر الطاقة والمعادن في العالم كذلك تعتبر سوقاً كبيرًا للبضائع الاستهلاكية والمعدات ومنها العسكرية وأخيراً وهو الأهم فهي تقع على مفترق طرق التجارة العالمية.

٤. المنظومة الدفاعية للمنطقة والقائمة على المظلة الأمنية الأمريكية لم تكن بالفاعلية المطلوبة ولقد إكتشفت دول الإقليم أن الغاية من تلك المنظومة والقواعد المنتشرة في المنطقة لم تكن لحمايتها، بقدر ما هي مصممة لحماية أمن إسرائيل ولاشيء غير ذلك.

٥. مضيق هرمز يمثل عنق زجاجة ونقطة ضعف كبيرة في أمن واقتصاديات دول المنطقة حيث تسبب قطعه في حرمان بعض الدول من القدرة على التصدير والإستيراد وحرم العالم من أكثر من ربع موارده من مصادر الطاقة. لقد كان استهداف إيران للملاحة في هذا المضيق أحد أكبر خطأين إرتكبتهما في الحرب وسوف تترتب على ذلك تبعات ليست جميعها في صالح إيران لعل من أخطرها تدويل عملية تأمين حرية الملاحة في هذا المضيق الحيوي.

الاستجابة المطلوبة

لسنا هنا بصدد معالجة جميع القضايا التي أفرزتها الحرب وهي كثيرة جداً لكننا سوف نركز على جانبين مهمين وهما الجانب الأمني والعسكري والجانب الإقتصادي:

أولًا- الجانب الأمني والعسكري

١. تطوير العمل الدفاعي المشترك بين دول الخليج: نتائج الحرب تفرض على دول الإقليم إعادة النظر في أوضاعها الدفاعية والعمل على إيجاد عمل دفاعي مشترك وقيادة عسكرية موحدة.

٢. تقوية التعاون الأمني الإقليمي: لم تكن الولايات المتحدة تفضل التعاون الأمني والعسكري مع دول الإقليم بصورة مجتمعة بل آثرت التعامل معها بصورة منفردة وكانت الحجة وراء ذلك أن دول الإقليم تريد الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على القرار بالنسبة لقواتها المسلحة. لقد آن الأوان لإعادة النظر في هذه الحالة والعمل بصورة جادة على زيادة التعاون الأمني والعسكري بين دول مجلس التعاون والدول الشقيقة وخصوصاً الباكستان وتركيا ومصر وإندونيسيا. هذه المنظومة يجب أن لاينظر إليها على إنها البديل للتفاهمات مع الولايات المتحدة بل مساعدة لها. ولعل أول الخطوات يجب أن تبدأ هي تطوير منظومة القرار والسيطرة (Command and Control) التي تصمم على أساس يبدد المخاوف الأساسية لدى دول الإقليم.

أهمية إنشاء مؤسسة التصنيع العسكري الخليجي تنتج جزءًا كبيرًا من حاجة دول الإقليم للمعدات العسكرية والأسلحة المتطورة

٣. توسيع مجلس التعاون ليشمل العراق واليمن: ذلك أن مجريات الحرب أثبتت ما كنا نقول به وهو أن العراق واليمن يمثلان أكبر التحديات وأهم الفرص المتاحة أمام دول الخليج وأن الإقليم لن ينعم بالأمن في ظل حالة الانفلات الأمني والسياسي القائمة نتيجة سيطرة الميليشيات المسلحة على القرار في البلدين.

٤. إنشاء مؤسسة التصنيع العسكري الخليجي التي سوف تركز على إنتاج جزء كبير من حاجة دول الإقليم للمعدات العسكرية والأسلحة المتطورة والتأكيد على إنتاج أسلحة الجيل القادم من المعدات آلية العمل التي تعمل بالذكاء الاصطناعي لتقليل الحاجة إلى العنصر البشري الذي تشكو دول الخليج من قلته.

ثانيًا- الجانب الإقتصادي

الحرب الأخيرة أثبتت الحاجة إلى نظرة استراتيجية اقتصادية إقليمية جديدة بديلة ومكملة لجهود الدول وفي مقدمة ذلك أساليب وطرق تصدير النفط والغاز وذلك من خلال المحاور التالية

١. شبكة نقل الطاقة الإقليمية: المنطقة والعالم بحاجة إلى مبادرة إقليمية جادة لتطوير شبكة من خطوط النفط والغاز التي تربط بين مراكز الإنتاج والمصافي الكبيرة وموانئ التصدير على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وبحر العرب بحيث يصبح بالإمكان تصدير النفط أو الغاز الذي يستخرج من أية دولة من دول المنطقة من أي ميناء رئيسي على الخليج أو البحار الثلاث.

٢. شبكة النقل الإقليمية: بالإضافة إلى أنابيب نقل النفط والغاز على دول المنطقة تطوير شبكة من الطرق وخطوط السكك الحديدية التي تربط بين الموانئ والمراكز السكانية في جميع دول الإقليم بالإضافة إلى تطوير الموانئ في أعلى الخليج بين العراق والكويت لكي تكون نقطة انطلاق الممر الاقتصادي الذي يربط الخليج العربي بتركيا والبحر المتوسط في سوريا ولبنان. هذه الشبكة سوف توفر المرونة العالية في التصدير والاستيراد من أي ميناء وإلى أي منطقة في العالم وتجنب الاختناقات التي قد تحصل نتيجة أزمة أو كارثة طبيعية في منطقة من المناطق. إن توفير البدائل في الاستيراد والتصدير سوف ينعكس إيجابياً على قدرة دول الإقليم في تصدير صادراتها بصورة تنافسية وتخفيض كلفة التأمين والشحن على الصادرات والواردات.

٣. توسع شبكة الربط الكهربائي الإقليمي

٤. تطوير شبكة نقل المعلومات: تعتبر المعلومات البضاعة الأهم في عالم اليوم لذلك لابد من إسناد شبكات الأنابيب والطرق وخطوط سكة الحديد بخطوط نقل المعلومات التي تكون على أحدث المواصفات. ومما يساعد على هذه الناحية وفرة إنتاج الطاقة الكهربائية سواء من النفط أو الغاز أو الطاقة الشمسية والتي هي الحاجة الأساسية لبناء مراكز حفظ ومعالجة المعلومات (Data Centers).

لابد من القول هنا بأن جميع هذه المبادرات يجب أن تكون منفتحة على الجارة إيران لتكون جزءاً أساسياً فيها وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة النظام الإيراني الذي سوف يظهر بعد الأزمة الحالية وإمكانية اندماجه الإيجابي في المنظومة الأمنية والإقتصادية للمنطقة. كذلك لابد من التحذير من أن المبادرات التي ذكرناها أعلاه يجب أن لاينظر إليها على أنها مرتبطة بتطورات الحرب مع إيران التي قد تسير باتجاهات مختلفة لأن هذه المبادرات على درجة كبيرة من الأهمية أمنياً وسياسياً واقتصادياً بغض النظر عن الأوضاع الآنية.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

التحوط الاستراتيجي في السياسة السعودية تجاه مثلث واشنطن–تل أبيب–طهران

أثبتت السعودية امتلاك عقيدةً استراتيجية ناضجة تشمل متطلبات الحزم الدفاعي والمرونة الدبلوماسية

إن السلوك السعودي في هذه المرحلة لا يُمثّل تذبذبًا سياسيًا مرتجلًا أو استجابةً انفعالية للمتغيرات الميدانية، بل يُجسّد تعبيرًا عن عقيدة راسخة تقوم على التحوط الاستراتيجي بوصفه أداةً للحفاظ على هامش المناورة السيادي في ظل بيئة أمنية تفتقر إلى قواعد ثابتة ومُلزِمة.

مثل فجر الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٢٦م، منعطفًا جيوسياسيًا فارقًا في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، إذ أسدل الستار على حقبة بأسرها من التوازنات الإقليمية الهشة، وأسّس لنظام أمني جديد تُعاد فيه صياغة التحالفات وتُرسم حدود النفوذ من جديد وسط أتون المواجهة العسكرية المباشرة، فقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضربات جوية منسّقة ومباغتة استهدفت منظومة المنشآت العسكرية والنووية والقيادية الإيرانية

د. مولاي بوبكر حمداني

وأسفرت في ساعاتها الأولى عن تصفية المرشد الأعلى علي خامنئي وشريحة واسعة من كبار قيادات الحرس الثوري الإيراني، إلى جانب تفكيك منظومات الدفاع الجوي وتدمير قدر وافر من البنية التحتية الاستراتيجية، وفي المقابل أطلقت طهران ردًا انتقاميًا شاملًا عبر صواريخ باليستية وأسراب من الطائرات المسيّرة، طالت أهدافها المنشآت الإسرائيلية والقواعد العسكرية الأمريكية في الإقليم، فضلًا عن البنية التحتية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي التي أعلنت حيادها عن هذه المواجهة.

وقد وجدت المملكة العربية السعودية نفسها في قلب هذا الزلزال الجيوسياسي أمام اختبار وجودي حقيقي لمرتكزات سياستها الخارجية وأُطرها المرجعية في إدارة الصراعات الإقليمية، لا سيما أن الرياض تنهض بمشروع تحديثي وتنموي طموح في إطار رؤية ٢٠٣٠ يستلزم في أساسه بيئة إقليمية متوازنة ومستقرة قادرة على استيعاب تدفقات رأس المال الأجنبي وتنشيط محركات النمو الاقتصادي المتنوعة، ومن هنا آثرت الدبلوماسية السعودية نهجًا يُوفّق بين متطلبات التحوط الاستراتيجي ومقتضيات الردع الدفاعي الحازم، في مشهد إقليمي بالغ التعقيد تتشابك فيه خيوط الصراع على النفوذ والهيمنة وتتقاطع مصالح القوى الكبرى بأشكال غير مسبوقة.

وتنطلق أطروحة هذا المقال من مقولة محورية مفادها أن السلوك السعودي في هذه المرحلة لا يُمثّل تذبذبًا سياسيًا مرتجلًا أو استجابةً انفعالية للمتغيرات الميدانية، بل يُجسّد تعبيرًا عن عقيدة راسخة تقوم على التحوط الاستراتيجي بوصفه أداةً للحفاظ على هامش المناورة السيادي في ظل بيئة أمنية تفتقر إلى قواعد ثابتة ومُلزِمة.

أولًا: التحول في الموقف السعودي من الحياد المُعلن إلى الردع المنضبط

اتّسم الموقف السعودي في مراحله الأولى بخطاب حيادي حريص على التوازن، إذ أبلغت الرياض الأطراف المعنية برفضها القاطع توفير أراضيها أو فضائها الجوي منصةً للعمليات الهجومية، وهو

مـا يتسـق مـع التقليـد الدبلوماسـي السـعودي الممتـد والقائـم علـى تفضيـل قنـوات الوسـاطة وتجنّـب التـورط المباشـر في المواجهـات المسـلحة بين أطـراف تربطهـا بالريـاض علاقـات تعقيديـة متشـعبة، وقـد تجلّـى هـذا النهـج بوضـوح خلال حـرب الاثنـي عشـر يومًـا في يونيـو ٢٠٢٥م، حين أدانـت المملكـة الضربـات الإسـرائيلية علـى إيران ووصفـت طهـران بـ"الدولـة الشـقيقة"، في صياغـة لغويـة تُعكس إدراكًا سـعوديًا دقيقًـا لضـرورة التمييـز بين الخطـاب الرسـمي ومقتضيـات الحسـاب الاسـتراتيجي.

بيـد أن الاعتـداءات الإيرانيـة علـى الأراضـي السـعودية ومنشـآتها الاقتصاديـة الحيويـة والقواعـد العسـكرية الأمريكيـة المتمركـزة فيهـا أحدثـت انقلابًـا نوعيًـا في طبيعـة الموقـف السـعودي يسـتحق التأمـل التحليلـي، فقـد تحـوّل الخطـاب الرسـمي مـن لغـة الحيـاد المحسـوب إلـى لغـة الإدانـة للسـلوك الإيرانـي، دون أن يشـمل هـذا إدانـة الضربـات الأمريكيـة الإسـرائيلية في مـا يكشـف عـن إعـادة تموضـع اسـتراتيجي مـدروس، وأصـدر مجلـس الـوزراء السـعودي إعلانًـا رسـميًا بالتزامـه اتخـاذ كافـة التدابيـر الضروريـة لصـون أمـن المملكـة وسلامـة أراضيهـا ومواطنيهـا، فيمـا أصـدرت وزارة الخارجيـة تحذيـرات صريحـة مـن أن الاسـتمرار في مسـار الاعتـداءات سـيُرتّب علـى طهـران تبعـات دبلوماسـية واقتصاديـة واسـتراتيجية بالغـة الوطـأة.

وقـد منحـت الريـاض هـذا التحـول السياسـي بُعـدًا إجرائيًـا ملموسًـا تمثّـل في طـرد الملحـق العسـكري الإيرانـي وعـدد مـن كوادر السـفارة الإيرانيـة، مُعلنـةً تحفّظهـا علـى حـق الـرد العسـكري عنـد اقتضـاء الضـرورة، ثـم وقّعـت شـركة سـعودية متخصصـة في منظومـات التسـليح صفقـةً لاسـتيراد أنظمـة اعتراضيـة مضـادة للمسـيّرات مـن أوكرانيـا، في خطـوة تُجسّـد توجهًـا اسـتراتيجيًا متسـارعًا نحـو تعزيـز منظومـة الدفـاع الذاتـي المسـتقل.

ويمكـن تفسـير مـا وصفتـه القيـادة الإيرانيـة بـ"توسـيع دائـرة الصـراع" علـى أنـه تجسـيد عمليـاتي لمـا يُعـرف في الأدبيـات الأمنيـة بـ"عولمـة الأزمـة"، أي الرهـان علـى أن اسـتهداف البنيـة التحتيـة الاقتصاديـة الخليجيـة وشـرايين الطاقـة العالميـة سـيُجبر المجتمـع الدولـي علـى

السلوك السعودي يُجسّد تعبيرًا عن عقيدة راسخة تقوم على التحوط الاستراتيجي كأداة للحفاظ على هامش المناورة السيادي

التدخل القسري لوقف المواجهة، وقد كشف هذا التكتيك بجلاء أن العقيدة العسكرية الإيرانية في لحظات الضغط الوجودي لا تُفرّق بين الخصم المباشر والجار المحايد، غير أن الرياض أبدت مستوى لافتًا من ضبط النفس الاستراتيجي ركّزت من خلاله على التصدي الدفاعي الناجح لغالبية الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، مُجسِّدةً بذلك النموذج الأمثل للتحوط الاستراتيجي الذي يرفض الاستفزاز دون التخلي عن هامش الردع الفاعل.

ثانيًا: التعبئة الدبلوماسية الإقليمية واجتماع الرياض في مارس ٢٠٢٦

لم تقتصر الاستجابة السعودية على البُعد الدفاعي العسكري، بل انخرطت الدبلوماسية السعودية بفاعلية في بناء إطار متعدد الأطراف يُضفي شرعيةً جماعيةً على الموقف السعودي ويُوسّع دائرة التضامن الإقليمي في مواجهة التصرفات الإيرانية، وفي هذا السياق استضافت الرياض في التاسع عشر من مارس ٢٠٢٦م، اجتماعًا وزاريًا استشاريًا رفيع المستوى ضمّ وزراء خارجية اثنتي عشرة دولة عربية وإسلامية، هي: الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وقطر والأردن ومصر وتركيا وباكستان وأذربيجان ولبنان وسوريا، إلى جانب المملكة العربية السعودية بوصفها الدولة المضيفة والمبادِرة.

وقد انطوت هذه التظاهرة الدبلوماسية على أبعاد استراتيجية تتجاوز في دلالاتها ما هو مُعلَن من بنود ومخرجات، فعلى الصعيد الأول حمل البيان الختامي توقيعات دول ذات ثقل إسلامي وعسكري وازن كتركيا وباكستان، مما منح إدانة السلوك الإيراني أبعادًا تتخطى حدود الصراع الثنائي لتتحول إلى رفض إقليمي دولي موسّع، مع التأكيد على حق الدول المتضررة في اللجوء إلى أحكام المادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدفاع عن النفس، وعلى الصعيد الثاني أبدت الرياض قدرة تفاوضية عالية في ربط رفض الاعتداءات الإيرانية بالتأكيد الصريح على سيادة الدولة اللبنانية، وهو ربط دلالي يُثبت للرأي العام العربي والإسلامي أن الموقف السعودي لا ينطلق من ردّ فعل دفاعي ضيّق بل يستند إلى مبدأ احترام سيادة الدول وصون وحدتها في مواجهة الميليشيات العابرة للحدود، وعلى الصعيد الثالث تضمّن البيان الختامي دعوةً صريحة إلى وقف تمويل الفصائل المسلحة خارج إطار الدولة ودعم السيادة اللبنانية، في إشارة استراتيجية إلى أن الأزمة الإقليمية الراهنة تجد جذورها البنيوية في النموذج الإيراني القائم على تصدير اللادولة عبر الوكلاء والميليشيات.

ثالثًا: إدارة العلاقات مع القوى الكبرى في ظل الحرب

تمثّل إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أحد أكثر المتغيرات تأثيرًا في تشكيل بنية السياسة الخارجية السعودية في هذه المرحلة، ولئن كانت الشراكة الاستراتيجية بين الرياض وواشنطن تاريخيًا تقوم على معادلة النفط في مقابل الأمن، فإن المشهد الراهن يكشف عن تحوّل نوعي في طبيعة هذه المعادلة، إذ يتجه الطرفان نحو صياغة إطار شراكة جديد يُعلي من قيمة التنسيق العملياتي والتعاون التكنولوجي والضمانات الأمنية الرسمية على حساب النموذج التقليدي القائم على الفهم الضمني والالتزامات غير المكتوبة، وتُشير التقارير إلى أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان حرص على إجراء اتصالات مستمرة مع الرئيس الأمريكي ترامب منذ اندلاع الحرب، حاثًا إياه على المضي قُدُمًا في مسار الضغط العسكري الحازم على إيران، مع التشديد في الوقت ذاته على الاستثمار في جولة التفاوض المرتقبة لتعزيز المكانة التفاوضية السعودية.

وفيما يخص العلاقة مع الصين فثمة توظيف سعودي واعٍ لورقة العلاقات مع بكين بوصفها رافعةً دبلوماسية تُحقق قدرًا من الاستقلالية الاستراتيجية في مواجهة الاعتماد الأحادي على واشنطن، ومردّ ذلك أن استمرار حالة الاضطراب الإيراني يُشكّل تهديدًا مباشرًا للمصالح الاستراتيجية الصينية في أمن

إمـدادات الطاقـة والاسـتقرار الإقليمـي اللازم لاسـتمرار مشـروع الحـزام والطريـق، ممـا يجعـل الموقـف الصينـي مـن الأزمـة متقاطعًـا موضوعيًـا مـع الرؤيـة السـعودية الداعيـة إلـى تهدئـة مسـارات المواجهـة دون تمـكين طهـران مـن الإفلات مـن تبعـات سـلوكها العدوانـي.

رابعًا: إعادة بناء المنظومة الأمنية الخليجية

كشـفت هـذه المواجهـة عـن جملـة مـن الثغـرات البنيويـة في منظومـة الأمـن الخليجـي تسـتدعي مراجعـة اسـتراتيجية عميقـة تطـال عقيـدة الأمـن وأدواتـه ومؤسسـاته، فعلـى صعيـد النمـوذج الأمنـي، أثبتت الاعتـداءات الإيرانيـة قصـورَ نمـوذج "الأمـن المسـتورد" القائـم علـى الاعتمـاد شـبه الحصـري علـى الحليـف الخارجـي لتوفيـر الحمايـة، وهـو مـا يُعـزّز الحجـة الاسـتراتيجية والاقتصاديـة لتسـريع مسـار تـوطين الصناعـات الدفاعيـة الـذي انتقـل بذلـك مـن خيـار سياسـي إلـى ضـرورة وجوديـة، وعلـى صعيـد التكامـل الدفاعـي الخليجـي، كشـفت الهجمـات المركّبـة بالصواريـخ الباليسـتية والمسـيّرات عـن ثغـرات هيكليـة في منظومـة الدفـاع الجـوي لـكل دولـة خليجيـة منفـردة، وهـو مـا يسـتدعي الإسـراع في إرسـاء شـبكة دفـاع جـوي وصاروخـي خليجيـة موحّـدة مُدعومـة بأحـدث تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي في مجـال التعـرّف علـى التهديـدات والاعتـراض الفـوري، وعلـى صعيـد تنويـع شـراكات التسـليح، باتـت السياسـة الدفاعيـة تسـتوجب انفتاحًـا اسـتراتيجيًا علـى منظومـة متنوعـة مـن الموردين العسـكريين مـن بينهـم كوريـا الجنوبيـة وتركيـا وأوكرانيـا، بمـا يُعـزّز اسـتقلالية القـرار السـيادي ويُقلّـص مواطـن الهشاشـة الناجمـة عـن الاعتمـاد علـى مـورّد وحيـد.

وفي سـياق إعـادة تعريـف ملامـح التهديـد المسـتقبلي، يُرجَّـح أن تتحـوّل اسـتراتيجية إيـران في مرحلـة مـا بعـد الهزيمـة العسـكرية التقليديـة نحـو أنمـاط تهديـد غيـر تماثليـة أشـد خطـورة وأصعـب رصـدًا، تشـمل عمليـات حـرب عصابـات بحريـة في مضيـق هرمـز والبحـر الأحمـر وهجمـات سـيبرانية منسّـقة ضـد البنـى التحتيـة الحيويـة ومحـاولات تفعيـل خلايـا نائمـة في دول الجـوار، وهـو مـا يُحتّـم إعـادة توجيـه الاسـتثمار الأمنـي نحـو بنـاء قـدرات عمليـات خاصـة بحريـة متقدمـة وتكثيـف منظومـات الاسـتخبارات الاسـتباقية القـادرة علـى إجهـاض التهديـدات قبـل أن تبلـغ مرحلـة النضـج التشـغيلي.

خاتمة

لا منـاص مـن القـول بـأن المملكـة العربيـة السـعودية قـد أثبتـت في خضـم هـذه الأزمـة الوجوديـة امتلاكهـا عقيـدةً اسـتراتيجية ناضجـة تُوفّـق بين متطلبـات الحـزم الدفاعـي ومقتضيـات المرونـة الدبلوماسـية، فقـد رفضـت الانجـرار إلـى محـور هجومـي مفتـوح مـع الولايـات المتحـدة وإسـرائيل حرصًـا علـى صـون مكانتهـا الإقليميـة وضمـان اسـتمرار مسـيرتها التنمويـة، وفي الوقـت ذاتـه واجهـت الاعتـداءات الإيرانيـة بضبـط نفـس محسـوب وحشـدت تضامنًـا عربيًـا-إسـلاميًا واسـعًا يرفـض مبـدأ الاسـتهداف العشـوائي بصـرف النظـر عـن هويـة مُرتكبـه، وانتقلـت في المحصلـة مـن موقـع الحيـاد المُعلَـن إلـى موقـع التحـوط الاسـتراتيجي المُـدار، في تمييـز جوهـري يكشـف عـن نضـج اسـتراتيجي يأبـى الاسـتسلام للضغـوط الآنيـة ويُؤثـر الحفـاظ علـى هامـش المنـاورة السـيادي في المـدى البعيـد.

أمـا الـدرس الأبـرز الـذي تُقدّمـه هـذه التجربـة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي في مجملهـا، فهـو أن صياغـة الأمـن القومـي في هـذا الإقليـم المتحـوّل لـم تعـد محـلًّا للمراهنـة علـى حسـن النوايـا أو الرهـان علـى الكلمـة المكتسـبة في زمـن الرخـاء، فالسـيادة الحقيقيـة تسـتلزم قـدرة ذاتيـة رادعـة، والاسـتقرار المُسـتدام يتطلـب انتقـالًا حقيقيًـا مـن مرحلـة التنسـيق الأمنـي المحـدود إلـى مرحلـة الاندمـاج الاسـتراتيجي الشـامل الـذي يُشـمل البُعـد العسـكري والأمنـي والتصنيعـي والتكنولوجـي معًـا، ضمانًـا لألا يبقـى الأمـن الإقليمـي رهينَ مغامـرات الآخريـن وحسـاباتهم التـي لا تُـوازن بالضـرورة بين مصالحهـم ومصالـح الجيـران.

* أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي. المملكة المغربية

التداعيات الاقتصادية لحرب إيران على الاقتصادات الخليجية

تباطؤ نمو دول الخليج (١,٣٪) عام ٢٠٢٦ بمقدار (٣,٣٪) مقارنة بالعام الماضي و (١,٢) مليار دولار خسائر يومية

أحدثت الحرب الإسرائيلية / الأمريكية على إيران زلزالًا اقتصادياً ألقى بظلاله السلبية على الاقتصاد العالمي وأحدث هزات كبيرة في أسعار الطاقة العالمية، وأربك خطوط سلاسل التوريد للسلع، وساهم في زيادة تكاليف الشحن والتأمين على ناقلات السلع، مما ساهم في ارتفاع فاتورة المستوردات وارتفاع معدلات التضخم، كما كان للحرب تداعيات في ارتفاع أسعار الأسمدة المعدنية في الأسواق العالمية مما انعكس على أسعار السلع الغذائية، حيث ارتفع مؤشر أسعار الأغذية العالمي لمنظمة الغذاء والزراعة الدولية بنسبة (٢,٤٪) لشهر مارس ٢٠٢٦م.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

سنتناول في هذا المقال بيان التداعيات السلبية للحرب على الاقتصادات الخليجية، علاوة على بيان الإمكانيات والأدوات التي يمكن استخدامها للتقليل من التداعيات السلبية لهذه الحرب على الدول الخليجية والإسراع بعملية التعافي الاقتصادي واستعادة الدور المحوري للدول الخليجية التي تشكل الشريان الحيوي الذي يمد الاقتصاد العالمي بموارد الطاقة التي تُعد المُشغل والعنصر الديناميكي في استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الاقتصادي العالمي.

أولًا- آثار الحرب على الاقتصاد الكلي الخليجي:

من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي إلى (١,٣٪) في عام ٢٠٢٦م، وهو انخفاض كبير بمقدار (٣,٣٪) مقارنة ٢٠٢٥م، ويرجع انخفاض العوائد المُتوقعة نتيجة للاعتداءات الإيرانية على المنشآت النفطية، حيث تقلصت الطاقات الإنتاجية لتكرير النفط وتصنيع الغاز المسال، علاوة على تراجع إنتاج الألمونيوم والبتروكيماويات.

جدول (١) معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون ٪

الدولة	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦ توقعات أبريل
الإمارات	٤,٠	٢,٦	٢,٤
البحرين	٣,١	٣,٢	١,٣
السعودية	٢,٦	٤,٥	٣,١
عُمان	١,٧	٢,٦	٢,٤
قطر	٣,٠	٣,٢	٥,٧-
الكويت	١,٥-	٢,٦	٦,٤-
مجلس التعاون	٢,٧	٤,٤	١,٣

ومن المتوقع انكماش اقتصاد قطر بنسبة (٥,٧٪) في عام ٢٠٢٦م، عقب توقف إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بينما تتوقف آفاق التعافي على المدى المتوسط على قدرة مشاريع قطاع الغاز

الطبيعي المسال، مثل حقل الشمال الشرقي، على استئناف التقدم نحو توسيع الطاقة الإنتاجية. أما الكويت، فمن المتوقع أن ينكمش اقتصادها بنسبة (٦,٤٪)، مدفوعًا باضطرابات قطاع النفط. ونظرًا لتوقع استنفاد سعة التخزين في غضون أسابيع من إغلاق مضيق هرمز، فإن إنتاج النفط يواجه احتمالية التأخير أو التخفيض. أما التباطؤ في المملكة العربية السعودية فهو أقل وضوحًا، مما يعكس التوسع المطرد للقطاعات غير النفطية وإمكانية تحويل الصادرات بعيدًا عن مضيق هرمز.

ثانياً- آثار على القطاعات الاقتصادية الخليجية:

ألقت الحرب الأمريكية / الإسرائيلية على إيران تأثيرات سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي لاسيما قطاعات الهيدروكربون والسياحة والطيران والقطاع الصناعي، وفيما يلي تفصيلًا لهذه الآثار والخسائر التي تكبدتها الاقتصادات الخليجية

١) الآثار على قطاع الهيدروكربون:

تعرضت صادرات النفط الخليجية لضربة قوية، إذ جرى تعطيل نحو ١٢ مليون برميل يومياً من الصادرات وإلحاق أضرار بنحو ٤٠ منشأة للطاقة، في ظل توقف شبه كامل لحركة الشحن التجاري عبر مضيق هرمز خلال ذروة الاضطرابات. وأدى الحصار الإيراني لمضيق هرمز إلى تعطيل صادرات النفط والغاز، مما تسبب في خسائر يومية تراوحت ما بين ٧٠٠ مليون و١,٢ مليار دولار لاقتصادات الخليج. لحقت أضرار واسعة بالبنية التحتية للطاقة، إذ استهدف الاعتداء الإيراني الغاشم عشرات المصافي وحقول النفط ومنشآت الغاز والموانئ في دول مجلس التعاون الخليجي، مع تقديرات تشير إلى خسائر تصل إلى ١٥ مليار دولار من الإيرادات.

خلص تحليل أجرته "رويترز" لبيانات صادرات مارس، إلى أن الإيرادات التقديرية الاسمية لصادرات النفط لكل من العراق والكويت هبطت بنحو ثلاثة أرباعها على أساس سنوي. وفي المقابل، ارتفعت إيرادات عُمان بنسبة ٢٦٪. وزادت إيرادات

تعطيل ١٢ مليون برميل نفط يوميًا من صادرات الخليج وتضرر ٤٠ منشأة للطاقة وتوقف شبه كامل لحركة الشحن التجاري عبر هرمز

السعودية النفطية (٤,٣٪)، فيما انخفضت إيرادات الإمارات بنسبة (٢,٦٪)، إذ عوّضت قفزة الأسعار انخفاض الكميات الآن. وقادت الاستهدافات المُتعددة في خفض الطاقة الإنتاجية السعودية بنحو (٦٠٠) ألف برميل، وفقدان (٧٠٠) ألف برميل جراء استهداف خط أنابيب شرق - غرب.

أما فيما يتعلق بقطاع الغاز شكل الاعتداء الإيراني على منشآت الغاز في رأس لفان صدمة كبرى للأسواق العالمية للغاز الطبيعي المسال، حيث أدى هذا الاعتداء إلى تعطيل وحدتين من أصل (١٤) وحدة لمعالجة الغاز الطبيعي المسال، علاوة على إحدى محطتي تحويل الغاز إلى سوائل، ووفقاً لوزير الطاقة القطري سعد بن شريدة الكعبي، ستؤدي أعمال الإصلاح التي ستكلف نحو (٢٦) مليار دولار أمريكي إلى توقف إنتاج (١٢,٨) مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنوياً لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات وستنخفض الصادرات القطرية من المُكثفات بحوالي (٢٤٪)، ومن غاز البترول المسال بنسبة (١٣٪)، وكشف الكعبي أن الهجمات الإيرانية عطلت (١٧٪) من قدرة قطر للغاز الطبيعي المُسال، مما تسبب في خسائر سنوية تقدر بنحو (٢٠) مليار دولار من الإيرادات السنوية، ويُهدد الإمدادات إلى أوروبا وآسيا.

٢) الآثار على قطاع السياحة والطيران

قطاع السياحة هو القطاع الاقتصادي الأسرع في التأثر نتيجة الحرب الإسرائيلية الأمريكية على إيران، فالقطاع السياحي في الشرق الأوسط يخسر بين (٣٤ و٥٦) مليار دولار من إنفاق الزوار إذا طال الصراع، مع احتمال انخفاض عدد الزوار بمقدار (٢٣ إلى ٣٨) مليون زائر أقل من المتوقع هذا العام استناداً لبيانات مجلس السياحة والسفر العالمي، أن المنطقة كانت تخسر نحو ٦٠٠)) مليون دولار يوميًا من إنفاق الزائرين المفقود، مع توقعات سابقة بإنفاق سياحي سنوي عند ٢٠٧)) مليارات دولار. وبين الفترة من (فبراير إلى ١٢مارس ٢٠٢٦)، ألغيت نحو ١٩ ألف رحلة جوية في ٩ مطارات إقليمية كبرى، مما أدى إلى خسائر في إيرادات شركات الطيران بلغت نحو (١,٩) مليار دولار.

وفي الإمارات وحدها، أشارت التقارير أن أكثر من (٨٠) ألف حجز قصير الأجل بدبي أُلغي خلال الأسبوع الأول من الضربات الإيرانية، وكان الاضطراب في قطاع الطيران شديدًا ومباشرًا. حيث إن مطار دبي، شهد خفضًا كبيرًا في الرحلات. كما ذكرت Fortune أن أكثر من ٢٣ ألف رحلة أُلغيت عالميًا منذ الضربة الإيرانية الأولى، وأن هذه الإلغاءات شملت الإمارات وقطر، ما أدى إلى تعطيل مئات الآلاف من المسافرين، الأثر الاقتصادي هنا لا يقتصر على شركات الطيران؛ بل يمتد إلى المطارات، الفنادق، النقل البري، التجزئة، المطاعم، والفعاليات.

٣) الآثار على صناعة الألمونيوم والبتروكيماويات:

أ- الآثار على صناعة الألمنيوم

استهدفت الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية مصهر الطويلة التابع لشركة "الإمارات العالمية للألومنيوم الذي أُبلغ عن تعرّضه لأضرار جسيمة، حيث توقفت عمليات المصهر. ويُعد هذا الموقع أحد أكبر مجمعات إنتاج الألمنيوم عالمياً، إذ بلغت طاقته الإنتاجية نحو (١,٦) مليون طن خلال عام ٢٠٢٥م، ضمن إجمالي إنتاج إماراتي يتجاوز (٢,٧) مليون طن سنوياً، ما يجعله نقطة ارتكاز أساسية. وتحتاج الإمارات إلى اثنا عشر شهراً لإعادة إنتاج الألمونيوم الأولي لمستواها قبل الحرب. كما تعرضت شركة ألمنيوم البحرين "ألبا" لهجوم مماثل أسفر عن إصابات طفيفة، مع بدء الشركة تقييم الأضرار التي لحقت بمنشآتها. وتأتي هذه التطورات بعد أن كانت "ألبا" قد خفّضت إنتاجها بنسبة (١٩٪) من طاقتها الإنتاجية في وقت سابق من مارس ٢٠٢٦م، بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد في مضيق هرمز، مما يعني أن أثر الحرب لم يعد مقتصراً على الأسعار وعلاوات الشحن، بل بات يمس المعروض الفعلي من المعدن. وأشارت تقديرات "وود ماكينزي" إلى أن "ألبا" باتت تعمل بطاقة لا تتجاوز (٣٠٪).

تكتسب هذه التطورات أهمية استثنائية بالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه دول الخليج في إنتاج الألمنيوم عالمياً، إذ يبلغ إجمالي الإنتاج الخليجي نحو (٦,٥) مليون طن سنوياً، أي ما يعادل قرابة (١٠٪) من الإنتاج العالمي، فيما يتم تصدير نحو ٦٠٪ من هذا الإنتاج إلى الأسواق الدولية.

جدول (٢) أكبر منتجي الألمونيوم في العالم لعام ٢٠٢٥ "مليون طن"

الدولة	كمية الإنتاج	النسبة من الإنتاج العالمي
الصين	٤٥,٠	٦٥,٤٪
الهند	٤,٢	٥,٧٪
روسيا	٣,٩	٥,٣٪
كندا	٣,٣	٤,٥٪
الإمارات العربية المتحدة	٢,٧	٣,٧٪
البحرين	١,٦	٢,٢٪
أستراليا	١,٥	٢,٠٪
النرويج	١,٣	١,٨٪
البرازيل	١,٢	١,٦٪
ماليزيا	١,١	١,٥٪
باقي دول العالم	٨,٢	٦,٣٪
الإجمالي العالمي	٧٤	١٠٠٪

وتجدر الإشارة إلى أن التأثير الأعمق للأزمة يتخطى حدود الاستهداف المباشر للمصانع، ليطال البنية اللوجستية التي تقوم عليها الصناعة، فمضيق هرمز، يمثل شرياناً حيوياً لشحن الألمنيوم ومواده الخام، حيث أن أكثر من (٥) ملايين طن سنوياً من الألمنيوم ومنتجاته تمر عبر هذا المضيق، إلى جانب شحنات "الألومينا" التي تعتمد عليها المصاهر الخليجية في إنتاج المعدن. وقد انعكست هذه الضغوط سريعاً على الأسعار التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في أربع سنوات عند (٣٣٧٠) دولاراً للطن مع تحذيرات من وصولها إلى (٤٠٠٠) دولار للطن أو أكثر إن استمرت حدة الاضطرابات مما يُنذر بتداعيات متسلسلة تطال صناعات الطيران والسيارات والبناء على المستوى العالمي.

ب- الصناعات البتروكيماوية

تسبب الاعتداء الإيراني على مجمع "بروج" للبتروكيماويات بدولة الإمارات في توقف كامل لأنشطة المجمع الحيوية، وهذا أدى إلى شطب (٣٠٪) من إجمالي إنتاج البتروكيماويات في دولة الإمارات، حيث يُمثّل مجمع "بروج" ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ويوفر أكثر من ٥٠٪ من احتياجات البلاد من مادة البولي أوليفين.

تصل القدرة الإنتاجية للمجمع إلى نحو ٦,٤ مليون طن سنويًا، بإجمالي مبيعات تتجاوز (٥,٤) مليون طن، ويدر أرباحًا صافية تقدر بنحو ١,١ مليار دولار سنويًا من عوائد تبلغ ٥,٨٥ مليار دولار، حيث تصدر منتجاته إلى أكثر من ٨٦ دولة حول العالم. ويُعد توقف المجمع ضربة لعدة قطاعات تعتمد على منتجاته من "البولي إيثلين والبولي بروبلين"، ومنها صناعات البناء والتشييد، التعبئة والتغليف، السيارات، الكابلات، الأنابيب، بالإضافة إلى القطاعات الصحية والتطبيقات الصناعية المختلفة. كما تسببت اعتداءات إيرانية على مجمع للبتروكيماويات بأضرار بمدينة الجُبيل السعودية، حيث تُنتج وتُصنع فيها منتجات الصلب والبنزين والبتروكيماويات وزيوت التشحيم والأسمدة الكيميائية.

ثالثاً- سبل تجاوز الاقتصادات الخليجية للآثار السلبية للحرب:

بالرغم من التصعيد العسكري المستمر بين الولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة أخرى، تُظهر عملات دول مجلس التعاون تماسكاً ملحوظاً، رغم التقلبات في الأسواق العالمية، وذلك يعود إلى ربط العملات الخليجية بالدولار مما يحميها من تقلبات أسعار الصرف، علاوة على الاحتياطيات الرسمية الضخمة لدى دول مجلس التعاون والتي وصلت إلى (٧٧٣) مليار دولار أمريكي، مما يعزز قدرتها على الدفاع عن هذا الربط. وتشكل هذه الاحتياطيات حائط صد لتجاوز الأثر الاقتصادي السلبي للحرب والإسراع من عملية التعافي الاقتصادي منها. علاوة على أنها تعكس فعالية السياسات النقدية الخليجية في احتواء آثار التصعيد الناجمة عن الحرب.

شكل (1) الاحتياطيات الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي (مطلع 2025) مليار دولار

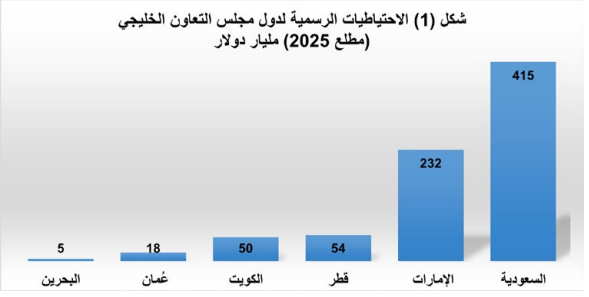

وقال تقرير صادر عن بنك ستاندرد تشارترد أن "التأثير الاقتصادي على دول الخليج سيظل محدودًا نسبيًا وغير متساوٍ بين الدول، بفضل ما تمتلكه من أصول الصناديق السيادية حاجز (٥,٦) ترليون دولار، وهو ما يوفر لها قدرة كبيرة على امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية.

جدول (٣) قيمة أصول الصناديق السيادية في دول الخليج (٢٠٢٦)
مليار دولار أمريكي

الدولة	قيمة أصول الصناديق	النسبة من الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	٢,٦٨١	٤٧,٨٪
المملكة العربية السعودية	١,٢٦٦	٢٢,٦٪
الكويت	١,٠٠٢	١٧,٩٪
قطر	٥٨٠	١٠,٣٪
سلطنة عُمان	٥٣	٠,٩٪
البحرين	١٩	٠,٣٪
الإجمالي	٥,٦٠١	١٠٠٪

وتأسيسا على ما سبق، فإن الاحتياطيات المالية الضخمة وصناديق الثروة السيادية كصندوق الاستثمارات العامة السعودي وجهاز أبو ظبي للاستثمار تمثل خط الدفاع الأول، إذ تتيح للحكومات امتصاص الصدمات ودعم الاستقرار المالي على المدى القصير". علاوة على أن هيكلة الاقتصاد الخليجي والمرونة المالية تساعد على الصمود، لكن بشرط أن يكون التدخل موجهاً لا عشوائياً. وبالتالي فإن التأثير العام على الاقتصادات الخليجية سيظل محدودًا، بفضل قوة الأسس الاقتصادية ومرونة القطاعات غير النفطية ووجود احتياطيات مالية ضخمة.

وعلاوة على قوة الاحتياطيات الرسمية وأصول الصناديق السيادية تمتلك بعض دول مجلس التعاون استثمارات في قطاع النفط والغاز بالخارج، فعلى سبيل المثال تبلغ الطاقة التكريرية لمصافي أرامكو الدولية لمصافي تمتلكها أرامكو بالكامل أو حصصاً فيها، و(١,٥٥٤) مليون برميل يومياً حصة أرامكو من الطاقة التكريرية لهذه المصافي المنتشرة في اليابان، الصين، كوريا، الولايات المتحدة، ماليزيا وبولندا. وتهدف الشركة من خلال هذه الاستثمارات إلى تأمين منافذ لبيع نفطها الخام وتعزيز حضورها في الأسواق الرئيسية بآسيا، وأمريكا الشمالية، وأوروبا.

"جدول (٤) الطاقة التكريرية لمصافي أرامكو الدولية " ألف برميل يومياً

الدولة	اسم المصفى	الطاقة الكلية	صافي حصة أرامكو	٪ حصة أرامكو
اليابان	ايديميتسو كوسان	٨٢٥	٦٨	٨,٣٪
الصين	رونغشنغ	٨٠٠	٤١	٥,١٪
كوريا الجنوبية	هيونداي أويل بنك	٦٩٠	١١٧	١٧٪
كوريا الجنوبية	أس - أويل	٦٦٩	٤١٢	٦٢٪
الولايات المتحدة	موتيفا	٦٣٥	٦٣٥	١٠٠٪
ماليزيا	بريفكيم	٣٠٠	١٥٠	٥٠٪
الصين	فوجيان للتكرير	٢٨٠	٧٠	٢٥٪
بولندا	جدانسك	٢١٠	٦٣	٣٠٪

وفي خطوة استراتيجية تعزز مكانة قطر كلاعب لا غنى عنه في سوق الطاقة الدولية، أعلنت "قطر للطاقة" عن تحقيق إنجاز تاريخي في نهاية شهر مارس الماضي ببدء الإنتاج الأول للغاز الطبيعي المسال من مشروع "غولدن باس" (Golden Pass) في ولاية تكساس الأمريكية والذي تجاوزت تكلفته (١٠) مليارات دولار. ويُعد هذا المشروع ثمرة شراكة كبرى بين "قطر للطاقة" (٧٠٪) وشركة "إكسون موبيل" (٣٠٪)، ويمثل جزءاً أساسياً من خطة استثمارية أعلنتها قطر عام ٢٠١٨ بقيمة ٢٠ مليار دولار في قطاع الطاقة الأمريكي. ومع بدء تشغيل خط الإنتاج الأول من أصل ثلاثة، تتجه الأنظار نحو تصدير أول شحنة تجارية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، بطاقة إجمالية مستهدفة تصل إلى (١٨) مليون طن سنوياً.

وغني عن البيان، فإن دخول المشروع إلى السوق يأتي في وقت "بالغ الأهمية"، حيث يتصدر أمن الطاقة العالمي أجندات الدول. أن "غولدن باس" سيلعب دوراً جوهرياً في ضمان الوصول العادل والمتوازن إلى طاقة أنظف. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي رفعت الطلب على الغاز الطبيعي المسال كبديل آمن ومستدام.

وتكشف الحرب في إيران عن مدى اعتماد الاقتصاد العالمي على منطقة الخليج كقوة تجارية واقتصادية، وكمركز تجاري هو الأهم في العالم لإمدادات الطاقة. ويبقى حجم الخسائر النهائية في الخليج مرهوناً بمدة استمرار الصراع، فإن طال أمده سيقود إلى تداعيات أعمق ليس فقط على اقتصادات الخليج والمنطقة، لكن على العالم بأسره.

وفي الختام نؤكد بأن هذه الحرب تمثل "نقطة تحول استراتيجية"، تستدعي من دول مجلس التعاون الخليجي مراجعة جذرية لسياساتها المالية، حيث إن الاعتماد المُفرط على إيرادات النفط والغاز جعل الاقتصادات الخليجية أكثر عرضة للصدمات، كما أوضحت الحرب مدى الحاجة المُلحة لتأمين النظم اللوجستية، والتفكير الجدي بإيجاد منافذ لتصدير النفط والغاز بعيداً عن الاعتماد الكلي على مضيق هرمز، والإسراع في إنشاء الربط السككي بين دول المجلس وتوسيع القاعدة الإنتاجية لامتصاص آثار النزاعات والحروب والصراعات.

وفي خطوة استراتيجية تعزز مكانة قطر كلاعب لا غنى عنه
في سوق الطاقة الدولية، أعلنت "قطر للطاقة" عن تحقيق إنجاز تاريخي في نهاية شهر مارس الماضي ببدء الإنتاج الأول للغاز الطبيعي المسال من مشروع "غولدن باس" (Golden Pass) في ولاية تكساس الأمريكية والذي تجاوزت تكلفته (١٠) مليارات دولار. ويُعد هذا المشروع ثمرة شراكة كبرى بين "قطر للطاقة" (٧٠٪) وشركة "إكسون موبيل" (٣٠٪)، ويمثل جزءاً أساسياً من خطة استثمارية أعلنتها قطر عام ٢٠١٨ بقيمة ٢٠ مليار دولار في قطاع الطاقة الأمريكي. ومع بدء تشغيل خط الإنتاج الأول من أصل ثلاثة، تتجه الأنظار نحو تصدير أول شحنة تجارية في الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، بطاقة إجمالية مستهدفة تصل إلى (١٨) مليون طن سنوياً.

وغني عن البيان، فإن دخول المشروع إلى السوق يأتي في وقت "بالغ الأهمية"، حيث يتصدر أمن الطاقة العالمي أجندات الدول. أن "غولدن باس" سيلعب دوراً جوهرياً في ضمان الوصول العادل والمتوازن إلى طاقة أنظف. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد العالمية، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي رفعت الطلب على الغاز الطبيعي المسال كبديل آمن ومستدام.

وتكشف الحرب في إيران عن مدى اعتماد الاقتصاد العالمي على منطقة الخليج كقوة تجارية واقتصادية، وكمركز تجاري هو الأهم في العالم لإمدادات الطاقة. ويبقى حجم الخسائر النهائية في الخليج مرهوناً بمدة استمرار الصراع، فإن طال أمده سيقود إلى تداعيات أعمق ليس فقط على اقتصادات الخليج والمنطقة، لكن على العالم بأسره.

وفي الختام نؤكد بأن هذه الحرب تمثل "نقطة تحول استراتيجية"، تستدعي من دول مجلس التعاون الخليجي مراجعة جذرية لسياساتها المالية، حيث إن الاعتماد المُفرط على إيرادات النفط والغاز جعل الاقتصادات الخليجية أكثر عرضة للصدمات، كما أوضحت الحرب مدى الحاجة المُلحة لتأمين النظم اللوجستية، والتفكير الجدي بإيجاد منافذ لتصدير النفط والغاز بعيداً عن الاعتماد الكلي على مضيق هرمز، والإسراع في إنشاء الربط السككي بين دول المجلس وتوسيع القاعدة الإنتاجية لامتصاص آثار النزاعات والحروب والصراعات.

* أستاذ الاقتصاد السياسي بالمعهد الدبلوماسي - قطر

نحو إعادة تعريف المنظومة الأمنية الخليجية بعد حرب ٢٨ فبراير ٢٠٢٦

دول الخليج تسير نحو توازن المصالح وإدارة الخلاف بخفض التصعيد وتعزيز أمن الطاقة وحرية الملاحة

تشهد منطقة الخليج العربي اليوم بيئة أمنية شديدة السيولة، تتداخل فيها الصراعات الإقليمية مع التنافس الدولي، وتتحول فيها التهديدات من نمط "الدول مقابل الدول" إلى نمط أكثر تعقيداً يعتمد على الحروب غير المتناظرة، وحورب الوكالة، والسيبرانية، وضربات البنية التحتية الحيوية. وفي هذا السياق، يواجه مجلس التعاون الخليجي تحديًا مركزيًا يتمثل في كيف يحافظ على الاستقرار في إقليم لا يعرف الثبات. وأبرز عامل في فقدان الاستقرار الإقليمي يكمن في صراع النفوذ الإسرائيلي-الإيراني على حساب الأمن الخليجي والتي تتفاوت ما بين التخادم الاستراتيجي وحتى الصدام المحدود مع إسرائيل دون إحداث خسائر فادحة لاسيما على إسرائيل. ذلك الصراع أفضى إلى إعادة تعريف المنظومة الأمنية الخليجية والتي تبنى على تعريف سمات البيئة الإقليمية

أ.د. هيله حمد المكيمي

أولًا: سمات البيئة الإقليمية

١-طبيعة الإقليم المتحرك: يشهد متحولات في موازين القوى الدولية حيث تراجع الانفراد الأمريكي وصعود أقطاب متعددة، تعدد بؤر الصراع في العراق واليمن وسوريا لبنان، تداخل الأمن بالطاقة والاقتصاد، صعود الفاعلين غير الدوليين لاسيما الميليشيات والشبكات السيبرانية وتزايد أهمية الممرات البحرية لاسيما مضيق هرمز باب المندب.

٢-التهديدات الاستراتيجية التي تشمل أولًا: التهديدات الإقليمية كالعلاقة مع إيران، و استهداف البنية التحتية، ثانيًا: التهديدات بالوكالة والتهديدات السيبرانية المتعلقة باستهداف شبكات الطاقة والمصارف والاتصالات، وتعطيل البنية التحتية الرقمية، و سرقة بيانات استراتيجية أو التأثير على القرار السياسي، ثالثًا: تهديد أمن الطاقة و الملاحة حيث تعطيل الإمدادات عبر مضيق هرمز و استهداف ناقلات النفط و رفع المخاطر التأمينية على التجارة العالمية، رابعًا: التهديدات الداخلية غير التقليدية و التي تشمل التطرف العابر للحدود، حملات التأثير الإعلامي والحرب النفسية، استغلال التوترات الاجتماعية و السياسية.

٣-مراحل تطور صراع النفوذ الإسرائيلي-الإيراني

-حروب الظل (٢٠١٠-٢٠١٨): تشمل عمليات سيبرانية ضد البنية التحتية، واغتيالات واستهداف شخصيات علمية في المجال النووي/ وشخصيات عسكرية، وضربات غير معلنه عبر أطراف ثالثة خصوصًا في سوريا بعد ٢٠١١ م، والتي تهدف إلى إبطاء القدرات النووية والعسكرية دون حرب مفتوحة، وطبيعة هذه المرحلة كانت منخفضة الظهور وعالية الاستمرارية. ودليل إنها كانت منخفضة الظهور هو الوصول إلى الاتفاق الإيراني النووي (خطة العمل المشتركة بمشاركة أمريكا، والصين، وروسيا، وإيران ودول أوروبية) مع إدارة الرئيس الديمقراطي الأسبق أوباما في عام ٢٠١٥م، إلا أنها لم تستمر حيث تم الانسحاب من الاتفاق من قبل الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في عام ٢٠١٨م.

-الاحتواء بالضغط الأقصى (٢٠١٨-٢٠٢٢): كان الانسحاب الأمريكي من الملف الإيراني النووي نقطة البداية، حيث شهدت عقوبات اقتصادية واسعة، وعزل مالي وتقني وضغط دبلوماسي

ركائـز أمـن الخليـج: تعزيـز الـولاء للدولـة ومنظومـة دفـاع جماعيـة وتعزيـز المنظمـة الأمنيـة للـدول وارتفـاع حساسـية الأمـن الاقتصـادي

دولـي وتهـدف إلـى إضعـاف الاقتصـاد الإيرانـي و دفعـه لتنـازلات اسـتراتيجيه تراجعـت نسـبيًا مـع بـدء مفاوضـات فيينـا (٢٠٢١-٢٠٢٢م) والتـي جـرت بين إيـران وأمريـكا عبـر وسـطاء اوروبـيين توقفـت بسـبب الخلاف حـول العقوبـات والتحقـق النـووي.

-الضربـات المحـدودة المباشـرة (٢٠٢٠-٢٠٢٣): شـملت ضربـات علـى منشـآت نوويـة أو عسـكرية دقيقـة، وعمليـات جويـة أو صاروخيـة مركـزة وردود محسـوبة لتجنـب الحـرب الشـاملة. حيـث تهـدف إلـى تعطيـل البرنامـج النـووي وإعـادة الـردع فبعـد حـرب غـزة في أكتوبـر ٢٠٢٣، تصاعـد التوتـر الإقليمـي مـن خلال الهجمـات المتبادلـة عبـر الـوكلاء والضربـات في سـوريا والعـراق وتصعيـد بين إسـرائيل وإيـران. وأدى ذلـك في الوقـت نفسـه لاسـيما عـام ٢٠٢٣، بدايـة الوسـاطة الإقليميـة عبـر قطـر وسـلطنة عمـان تزامنًـا مـع التقـارب السـعودي-الإيراني بوسـاطة صينيـة في عـام ٢٠٢٣م، حيـث الهـدف خفـض التصعيـد الإقليمـي وليس توقيـع اتفـاق نـووي شـامل.

-الحـرب الإقليميـة المباشـرة (٢٠٢٤ وحتـى الآن): شـهد عـام ٢٠٢٤م، أول تبـادل مباشـر نسـبي (صواريخ/مسـيرات وردود إسـرائيلية محسـوبة) ثـم توسـيع الصـراع عبـر سـاحات الوكالـة سـواء العـراق وسـوريا واليمـن ولبنـان، ضـرب دول الخليـج وتهديـد الملاحـة والطاقـة. وفي يونيـو ٢٠٢٥م، اسـتهدفت إيـران القواعـد الأمريكيـة في قطـر.

تواجــه دول الخليــج تحديًــا للمحافظــة على اســتقرار إقليم لا يعرف الثبات بســبب صراع النفوذ الإســرائيلي-الإيراني على حســاب الأمن الخليجي

وأبـرز الاغتيـالات التـي حدثـت خلال الصـراع هـو اغتيـال قاسـم سـليماني قائـد فيلـق القـدس ومهنـدس النفـوذ الإيرانـي الإقليمـي، محسـن فخـرزاده، العقـل المدبـر ومسـؤول البرنامج النووي العسـكري وكلاهمـا قتـل في ٢٠٢٠م، حسـن سـيد خوائـي، ضابـط في الحـرس الثـوي ومسـؤول العمليـات الخارجيـة(٢٠٢٢م)، رازي موسـوي وهـو قيـادي في الحـرس الثـوي ومسـؤول التنسـيق بين إيـران وسـوريا (٢٠٢٣).

في ٢٨ فبرايـر ٢٠٢٦م، شـنت الولايـات المتحـدة وإسـرائيل هجومـاً عسـكرياً منسـقاً وواسـع النطـاق علـى إيـران، اسـتهدف عشـرات المواقـع الحيويـة والعسـكرية في طهـران ومـدن أخـرى، بمـا في ذلـك مواقـع سـيادية وشـخصيات قياديـة، ممـا أدى إلـى تصعيـد إقليمـي شـامل وردود إيرانيـة مباشـرة ومشـاركة لحـزب الله في المواجـه. أطلقـت إسـرائيل علـى تلـك العمليـة اسـم زئيـر الأسـد بينمـا أطلقـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عليهـا اسـم الغضـب الملحمـي بينمـا ردت إيـران بأنهـا عمليـة الوعـد الصـادق. أوضحـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أن تلـك الضربـات سـعت إلـى تدميـر القـدرات الصاروخيـة والعسـكرية الإيرانيـة ومنعهـا مـن امتـلاك سـلاح نـووي، وصـولًا إلـى إسـقاط النظـام. وردًا علـى ذلـك أطلقـت إيـران عـددًا كبيـرًا مـن المسـيرات والصواريـخ البالسـتية مسـتهدفة بالدرجـة الأولـى البنيـة التحتيـة المدنيـة والاقتصاديـة ومصـادر الطاقـة لـدول الخليـج. وأشـارت بعـض التقاريـر الصحفيـة أنـه بالرغـم مـن أن المفاوضـات التـي سـبقت تلـك الهجمـات بين إيـران وأمريـكا كادت أن تصـل إلـى اتفـاق مبدئـي إلا أن طرفًـا ثالثًـا أبلـغ الإسـرائيليين بقـرب ذلـك الاتفـاق، حيـث انفـردت في الهجـوم ممـا اضطـر بـالإدارة الأمريكيـة المتضامنـة مـع الإدارة الإسـرائيلية علـى الانخـراط في ذلـك الهجـوم. تلـك التقاريـر إن صحـت، تعكـس الطبيعـة المتغيـرة السـريعة للمنطقـة و التـي باتـت تعـج بالكثيـر مـن الصفقـات و إن جـاءت علـى شـكل اعتـداءات و حـروب و هجمـات غيـر مبـررة.

ومـن الجديـر بالذكـر، إن سـبق ذلـك التصعيـد تبـادل رسـائل متوتـرة بين واشـنطن وإيـران خلال الاحتجاجـات الإيرانيـة ٢٠٢٥-٢٠٢٦م، حيـث حـذرت الإدارة الأمريكيـة مـن أن اسـتهداف المتظاهريـن السـلميين لـن يمـر دون رد، حيـث أراد الأمريكيـون اسـتغلال تلـك الأحـداث لإحـداث تغييـرات داخليـة بفعـل الاحتجاجـات، إلا أن الثابـت مـن التجـارب السـابقة لأيـة موجـات احتجاجيـة هـو التأثيـر العكسـي في ظـل وضـوح الـدور الخارجـي، حيـث يتمكـن النظـام السياسـي مـن البطـش بالمعارضـة بسـهولة علـى أثـر التهديـد الخارجـي، كمـا أن جـزءًا كبيـرًا مـن المتظاهريـن عـادة مـا يلتفـت نحـو القيـادة في مواجهـة التـدخلات الخارجيـة.

ثانيًا: نحو إعادة التعريف بالمنظومة الأمنية الخليجية

علـى أثـر القـرار الأممـي ٥٩٨ و الـذي أنهـى الحـرب العراقيـة-الإيرانيـة، بنيـت المنظومـة الأمنيـة الخليجيـة علـى علاقـة الـدول الخليجيـة السـتة بالإضافـة إلـى كل مـن إيـران و العـراق، وفي مقـال سـابق (نشـر في مجلـة آراء حـول الخليـج)أضفـت لهمـا كل مـن اليمـن و باكسـتان، إلا أن الاعتـداءات الإيرانيـة الانتقاميـة علـى دول الخليـج علـى أثـر حربهـا مـع إسـرائيل والولايـات المتحـدة الأمريكيـة و التـي تهـدف إلـى دفـع الخليـج لأن يكـون جـزءًا مـن هـذه الحـرب، فقـد سـاهمت في إلغـاء تلـك المنظومـة الأمنيـة القائمـة، بـل أن حتـى في المفاوضـات عبـر الوسـيط الباكسـتاني حيـث أصـرت إيـران علـى إدخـال لبنـان ضمـن المفاوضـات فهـي تخـدم الأجنـدة الإسـرائيلية السـاعية لفـرض التطبيـع علـى دول الخليـج التـي رفضـت الاتفاقـات الإبراهيميـة، وبذلـك فـإن إيـران تسـقط مـن معادلـة الأمـن الإقليمـي المفترضـة وذلـك بفعـل فقـدان الثقـة لاسـيما مـن الجانـب الخليجـي في الوقـت الراهـن. لذلـك فـإن بنـاء المنظومـة الأمنيـة الخليجيـة في إقليـم متغيـر يقـوم علـى عـدة ركائـز.

١-تعزيـز الـولاء للدولـة: وعـدم التسـاهل مـع أيـة ولاءات مـا دون الدولـة، فالخليـج راقـب مـأزق سـيادة الدولـة اللبنانيـة حينمـا طالبـت بطـرد السـفير الإيرانـي والـذي رفـض الاسـتجابة لذلـك الطلـب، فـلا يوجـد أي دولـة ترغـب أن تضيـع سـيادتها بفعـل الميليشـيات والمرتزقـة تحـت أيـة شـعارات كانـت. فالتماسـك الداخلـي للـدول الخليجيـة عنصـر حاسـم في مواجهـة الضغوطـات الخارجيـة.

٢-تعزيز بناء منظومة دفاع جماعية لدول الخليج: تعتز دول الخليج بمنظومة الدفاع الجوية التي كانت مصدر فخر واعتزاز حيث تمكنت بسواعد أبنائها من الرد على الهجمات الإيرانية الغادرة والتي ثبت تجاوزها لما وجهته لإسرائيل مما يؤكد علاقة التخادم المصلحي الإيراني-الإسرائيلي حول الملف الخليجي وضرورة تجميد تلك المنظومة التي باتت تعتبر العامود الفقري للأمن القومي العربي. وأهمية أن تعمل دول الخليج على دمج الدفاع الجوي-الصاروخي وتطوير قيادة عمليات مشتركة.

٣-تعزيز المنظومة الأمنية الخليجية المشتركة والتي أضحت متعددة الطبقات لاسيما في المجال العسكري والإعلامي والسيبراني والاقتصادي والتنموي والبشري. وإعادة النظر في كافة الأجهزة التابعة لمجلس التعاون الخليجي من أجل إعادة الهيكلة وتعزيز أدائها لاسيما في الوصول إلى كونفدرالية اقتصادية وسياسية قدر المستطاع أو في السياسات العريضة.

٤-ارتفاع حساسية الأمن الاقتصادي: تبين جليًا من خلال الضربات الإيرانية على دول الخليج بأنها تستهدف الأمن الاقتصادي، مما يعطيه أولوية على الأجندات الخليجية لاسيما في مجال تنويع مصادر الدخل وتنويع الممرات التجارية البرية والمائية وإعطاء الممرات الغطاء والحماية الدولية حتى لا يقع ضمن القرصنة الإقليمية لأية أنظمة متهورة تقودها ميليشيات عصابات إرهابية. مع ضرورة النظر في السياسات المالية في ظل ما يشهده العالم إزاء التحولات في النظام المالي العالمي. فقد بات يشهد صعود الاقتصاد الرقمي والعملات الرقمية، و تراجع الهيمنة المطلقة للدولار، وتنامي دور التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي في التداول وإدارة المخاطر و تطور الأسواق المالية وانتشار الخدمات المصرفية الرقمية بالكامل، وصعود دور التكتلات الإقليمية مثل البريكس ومنظومة شانغهاي، وغيرها، مع النظر في التحول في مراكز القوة الاقتصادية كصعود الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، والتراجع النسبي لبعض الاقتصادات الغربية من حيث النمو السريع وانتقال التصنيع والاستثمار إلى آسيا مع التحول نحو التمويل المستدام حيث زيادة الاهتمام بالاستثمار المسؤول وربط التمويل بقضايا البيئة و التغير المناخي وضغوط على الشركات للالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية. فالنظام المالي العالمي يتحول من نموذج تقليدي تهيمن عليه دول و مؤسسات محددة إلى نظام أكثر تعددية رقمية. هذه التحولات تفتح فرصًا كبيرة لكنها في الوقت نفسه تزيد من التحديات مثل عدم الاستقرار المالي و التنافس الجيوسياسي، و ما يحدث في الخليج هو جزء لا يتجزأ من ذلك التنافس الجيوسياسي المالي العالمي.

٥-تنويع الشراكات الدولية الاقتصادية والأمنية حيث ستشهد منطقة الخليج زيادة الاعتماد على التحالفات الخارجية والتي سوف تسير جنبًا إلى جنب في تعزيز البيت الخليجي الأمني والدفاعي وذلك لضمان الردع الخارجي لتلك الهجمات المتهورة وأهمية تزايد حماية المنشآت النفطية والغازية. وأهمية العمل على الاستثمار في الردع غير التقليدي لاسيما السيبراني والاستخباراتي والإعلامي.

٦-تعزيز دبلوماسية الحياد الإيجابي الخليجي: حيث تجنب الانخراط في محاور صراع حاد ولعب دور الوسيط الإقليمي حيثما أمكن، وتعزيز التوجه الخليجي الذي انطلق منذ عشرة أعوام تقريبًا إزاء تنويع الشراكات الدولية حيث الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والصين وروسيا وتقليل الارتهان لطرف واحد وهو توجه ترفضه إيران، حيث ترغب ببقاء دول الخليج ضمن المنظومة الغربية حتى تبرر تمددها في المنطقة العربية. وبذلك تضمن دول الخليج موقعها في إدارة التصعيد حيث تتجنب الانخراط في أي صراع و تسهم في إدارة أي نزاع تسعى الدول المتنازعة لاسيما إيران و إسرائيل بأن تكون دول الخليج جزءًا منه.

وبذلك تستطيع دول الخليج أن تسير نحو معادلة إقليمية للاستقرار حيث نظام توازن مصالح يمنع الحرب ويدير الخلاف ويقوم على خفض التصعيد، واحترام أمن الطاقة والملاحة، فأمن الخليج في إقليم متحرك لم يعد مسألة ردع عسكري فقط، بل هو تحد مركب متعدد الأبعاد يمكن مجلس التعاون من الانتقال من رد الفعل إلى المبادرة، ومن التنسيق إلى التكامل ومن الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل.

* رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي

الكويت تدفع "ضريبة الموقع الجغرافي" ما يفرض عليها تعزيز جاهزيتها

الأمن الإقليمي يتطلب مشروعًا واقعيًا يقوم على شراكة إقليمية وإطار مؤسسي يضم دول الخليج وإيران والعراق

تعد منطقة الخليج العربي القلب النابض للطاقة العالمية، ومركزاً جيوسياسيًا شديد الحساسية، حيث تتشابك المصالح الدولية مع الطموحات الإقليمية، وفي ظل الحرب الإيرانية المستمرة، يبرز التساؤل حول أمن دول الخليج، وتحديداً الكويت، في مواجهة صراع ممتد بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران.

د. ظافر العجمي

رؤية لتطورات ومراحل الحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية مع إيران

-تُظهر قراءة تطورات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران أنها ليست مواجهة تقليدية قصيرة، بل مسار تصاعدي مركّب بدأ بأدوات الضغط غير المباشر قبل أن يصبح الصدام المفتوح. في مرحلتها الأولى، اعتمدت واشنطن وتل أبيب على استراتيجية "الإنهاك الذكي" عبر العقوبات الاقتصادية الخانقة، والهجمات السيبرانية، والاغتيالات الدقيقة التي استهدفت العقول المحركة للبرنامج النووي، بهدف إبطاء التقدم الإيراني دون الانزلاق إلى حرب شاملة.

-مع تآكل فاعلية الردع غير المباشر، انتقلت المواجهة إلى مرحلة أكثر حدة يمكن وصفها بـ"جراحة القوة"، حيث نُفذت ضربات نوعية ضد منشآت نووية وقواعد صاروخية، بدعم استخباري ولوجستي أمريكي واضح. هذه المرحلة تعكس تحوّلًا من إدارة الصراع إلى محاولة إعادة تشكيله ميدانيًا، عبر تقليص القدرات الإيرانية وفرض معادلات ردع جديدة.

-الدوافع الأمريكية تتركز في منع إيران من امتلاك سلاح نووي يهدد التوازن الدولي وأمن حلفائها، إضافة إلى ضمان أمن الممرات الحيوية للطاقة في الخليج. أما إسرائيل، فتنطلق من هاجس وجودي يتمثل في تحييد الخطر الإيراني، سواء عبر البرنامج النووي أو عبر أذرع طهران الإقليمية. في المقابل، ترى إيران أن المواجهة مسألة بقاء، وتسعى لإثبات قدرتها على الردع عبر أدوات غير متكافئة، تشمل الصواريخ والوكلاء الإقليميين.

-على مستوى المكاسب، قد تنجح الولايات المتحدة وإسرائيل في تأخير البرنامج النووي الإيراني وإضعاف بنيته العسكرية، بما يمنحهما تفوقًا مرحليًا. غير أن هذه المكاسب تقابلها كلفة مرتفعة، تشمل الاستنزاف المالي، وتراجع الصورة الدولية، واحتمال توسع النزاع إلى جبهات متعددة. أما إيران، فرغم الخسائر البشرية والاقتصادية الكبيرة، قد تحقق مكاسب سياسية ومعنوية عبر تعزيز التماسك الداخلي وتوظيف خطاب "المقاومة".

-في المحصلة، تكشف هذه الحرب عن معادلة معقدة حيث لا يوجد انتصار حاسم، بل توازن ردع هش، لذلك، تبدو المرحلة الراهنة أقرب إلى "إدارة التصعيد" لا حسمه، مع بقاء الدبلوماسية

خيـارًا اضطراريًا لتجنب انزلاق إقليمي شـامل سـتكون كلفته أعلى من أي مكسب اسـتراتيجي محتمل.

الانعكاسات على الكويت والأضرار المتوقعة

-تعكـس تداعيـات الحرب الإيرانية على الكويـت صورة مركبة مـن الأضـرار المباشـرة وغير المباشـرة، بحكـم موقعهـا الجغرافي القريـب واعتمادهـا الكبيـر على اسـتقرار الخليج. فقـد تعرضت الكويت لضربات إيرانية وعدوان غاشـم اسـتهدف منشـآت حيوية، مثـل مصفـاة ميناء الأحمـدي ومرافق في مطـار الكويـت الدولي، إضافـة إلـى تهديـد نـاقلات النفط، مـا أدى إلى تعطّـل جزئي في الإنتـاج ووقـوع أضـرار في البنيـة التحتيـة النفطية واللوجسـتية. ورغـم احتـواء بعض هـذه الهجمـات، فإنها كشـفت ضـرورة دعم البيئـة الأمنية في أوقـات التصعيد.

-اقتصاديًـا، بـرزت الخسـائر بشـكل أوضـح، حيـث تأثـرت صـادرات النفـط نتيجـة توقـف الملاحـة في مضيـق هرمـز، وهو الشـريان الحيـوي لتصديـر النفط الكويتـي. كما ارتفعـت تكاليف التأمين والشـحن البحري إلى مسـتويات غير مسـبوقة، ما زاد من أعباء التجارة الخارجية. وتزامن ذلك مع ارتفاع بسـيط في أسـعار الغـذاء بسـبب تعطل سلاسـل الإمداد، خاصـة أن الكويـت تعتمد بشـكل كبير على الـواردات عبر الخليج. كذلك بـرزت مخاطر على الأمـن المائي نتيجـة التهديـدات المحتملة لمحطـات التحلية.

-أمـا الخسـائر غيـر المباشـرة، فتجلّـت في تراجـع النشـاط الاقتصـادي العـام، وتعطـل حركـة الطيـران، وتجمّـد قطاعـات خدميـة مثل السـياحة والاسـتثمار. كما اضطرت الدولـة إلى رفع الإنفـاق الدفاعـي لتعزيـز منظومـات الحمايـة الجويـة، ما شـكّل ضغطًـا إضافيًـا علـى الميزانيـة العامة.

-فيمـا يتعلـق بالتقديـرات، تشـير السـيناريوهات إلـى أن اسـتمرار التصعيد قد يـؤدي إلى انكماش اقتصـادي ملحوظ ليس في الكويـت فحسـب بـل في كل دول الخليـج والإقليـم مع خسـائر بمليـارات الـدولارات نتيجـة تراجـع الإيـرادات النفطيـة وارتفاع

تكشف الحرب معادلة معقدة وهي لا يوجد انتصار حاسم بل توازن ردع هش وتبدو المرحلة الراهنة أقرب إلى "إدارة التصعيد" لا حسمه

النفقات الطارئة. وفي حال توسع النزاع، قد تخسر الكويت نسبة تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ من طاقتها الإنتاجية النفطية مؤقتًا، إلى جانب تكاليف إضافية لتأمين الاحتياطات الغذائية والمائية.

-إجمالًا، يمكن القول إن الكويت تدفع "ضريبة الموقع الجغرافي"، حيث تتحمل كلفة عدم الاستقرار الإقليمي حتى دون انخراط مباشر في القتال، ما يفرض عليها تعزيز جاهزيتها الاقتصادية والأمنية لمواجهة صدمات مماثلة مستقبلًا.

السيناريوهات المتوقعة لهذه الحرب وانعكاسها على أمن الخليج

-تدور السيناريوهات المحتملة للحرب وانعكاساتها على أمن الخليج حول ثلاثة مسارات رئيسية، تتفاوت في حدتها ونتائجها. أول هذه المسارات العودة إلى الصراع بصيغة حرب محدودة أو بالوكالة، حيث تتبادل الأطراف ضربات محسوبة ومنخفضة الشدة، مع تصاعد العمليات غير المباشرة كاستهداف المنشآت النفطية وتهديد الملاحة البحرية. في هذا الإطار، يبقى أمن الخليج تحت ضغط دائم نتيجة ارتفاع المخاطر وتأثيرها على الطاقة والاستثمار.

-أما السيناريو الثاني، فيتمثل في انزلاق الأوضاع إلى مواجهة إقليمية شاملة، نتيجة خطأ في الحسابات أو ردود فعل متسارعة وقد بدأ في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م. هذا المسار يعد الأخطر، إذ قد شمل استهداف البنية التحتية الحيوية وإغلاق مضيق هرمز، مما قاد إلى اضطراب حاد في أسواق الطاقة العالمية، ودفع المنطقة نحو عسكرة واسعة تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

-في المقابل، يبرز سيناريو ثالث يقوم على التوصل إلى تسوية دولية بعد مرحلة من الاستنزاف، برعاية قوى كبرى، تضمن أمن الملاحة وتحد من التصعيد مقابل ترتيبات سياسية وأمنية جديدة. ورغم أنه الأقل تكلفة، إلا أنه لا يعيد الوضع إلى سابق عهده، حيث ستظل الثقة الأمنية مهتزة.

-في جميع الأحوال، تشير هذه السيناريوهات إلى تآكل مفهوم الأمن الخليجي التقليدي، واتجاه دول المنطقة نحو تعزيز قدراتها الذاتية وتنويع شراكاتها الدفاعية لمواجهة التهديدات المتزايدة.

مستقبل العلاقات الكويتية - الإيرانية

-ستدخل العلاقات الكويتية الإيرانية مرحلة شديدة التعقيد في أعقاب الحرب، حيث يُرجّح أن يسودها في المدى القصير توتر دبلوماسي واحتراز أمني مرتفع، خاصة جراء تعرّض الكويت لهجمات إيرانية غاشمة بالصواريخ والمسيرات الغادرة بذريعة استخدام أراضيها أو قواعدها في العمليات العسكرية. هذا الواقع قد يدفع الكويت إلى إعادة تقييم سياسة "الحياد الإيجابي" التي اتبعتها تاريخيًا، والاقتراب أكثر من التحالف مع الولايات المتحدة لضمان أمنها الوطني.

-في المقابل، ستتعامل إيران مع الكويت باعتبارها ضمن معسكر الخصوم إذ ترى أنها ساهمت في العمليات ضدها، ما يزيد من فجوة الثقة بين الطرفين. وعلى المستوى الاقتصادي، قد تتراجع العلاقات التجارية، وبالفعل تم فرض قيود رقابية مشددة على التحويلات المالية والأنشطة المشتركة، خصوصًا في المناطق البحرية والحقول المشتركة مثل حقل الدرة.

-أما على المدى المتوسط والبعيد، فرغم استمرار الشكوك، قد تدفع ضرورات الجغرافيا (حقل الدرة) الطرفين للعودة إلى الحوار، خاصة إذا توفرت ضمانات أمنية متبادلة، تتضمن احترام السيادة ووقف التدخلات. وقد تسعى الكويت إلى لعب دور الوسيط لإعادة دمج إيران إقليميًا، ولكن ضمن شروط واضحة تربط التعاون الاقتصادي بالالتزام الأمني. في المحصلة، ستتحول العلاقة من شراكة حذرة إلى "إدارة خلاف" قائمة على الردع والبراغماتية، مع بقاء احتمالات التهدئة مرهونة بتغير السلوك الإيراني.

الدروس المستفادة من الحرب

– تشير التجارب التاريخية، من الحرب العراقية الإيرانية إلى غزو الكويت، إلى حقيقة جوهرية مفادها أن الأمن القومي لا يمكن استيراده أو شراؤه بالكامل، بل يُبنى بالأساس على قدرات ذاتية متماسكة. فقد أثبتت الأزمات أن الاعتماد المفرط على القوى الكبرى لا يوفر ضمانات دائمة، بل قد يضع الدول في دائرة المخاطر والابتزاز عند تغير المصالح الدولية. ومن هنا تبرز أهمية تطوير منظومات دفاعية متكاملة، تشمل الدفاع الجوي والصاروخي، إلى جانب تعزيز القدرات السيبرانية.

– كما أظهرت الحرب ضرورة تنويع الشراكات الدولية وعدم حصرها في طرف واحد، بما يتيح هامشًا أوسع للمناورة السياسية. وفي السياق ذاته، يتأكد أن تماسك الجبهة الداخلية يمثل خط الدفاع الأول، إذ إن الانقسامات الاجتماعية أو الطائفية تشكل ثغرة خطيرة تستغلها القوى الخارجية.

– اقتصاديًا، كشفت الأزمات أن الاعتماد على النفط وحده يزيد من الهشاشة، ما يستدعي تسريع خطط التنويع الاقتصادي وبناء مرونة قادرة على امتصاص الصدمات. كذلك، برزت أهمية التكامل الخليجي كضرورة أمنية لا خيارًا سياسيًا، في ظل التهديدات المشتركة التي تتجاوز الحدود.

أخيرًا، نؤكد أن الدبلوماسية الوقائية والحوار، حتى مع الخصوم، أقل كلفة من المواجهة، وأن الجمع بين الردع الذاتي والسياسة المتوازنة هو السبيل الأمثل لحماية أمن واستقرار الخليج على المدى الطويل.

خيارات الكويت ودول الخليج للحفاظ على الاستقرار الإقليمي

– تواجه الكويت ودول الخليج مجموعة من الخيارات الاستراتيجية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي في ظل بيئة أمنية معقدة. في مقدمة هذه الخيارات يأتي تعزيز التكامل الدفاعي الخليجي عبر تطوير منظومات مشتركة للإنذار المبكر والدفاع الجوي والصاروخي، بما يقلل الاعتماد الكامل على القوى الخارجية. كما يبرز خيار تنويع الشراكات الدولية، من خلال الانفتاح على قوى كبرى كالصين وأوروبا وروسيا، بما يحقق توازنًا في العلاقات ويحد من الارتهان لطرف واحد.

–في الوقت ذاته، تمثل الدبلوماسية الوقائية أداة أساسية، عبر فتح قنوات تواصل مباشرة مع إيران لتقليل مخاطر التصعيد وسوء التقدير، مع الحفاظ على خطوط حمراء واضحة في الملفات الأمنية. كما أن تبني استراتيجية "تصفير الأزمات" يعزز من قدرة دول الخليج على إدارة التوترات بدل الانخراط فيها .

– أما على مستوى العلاقات الثلاثية، فمن المرجح أن تستمر العلاقة الخليجية الأمريكية كركيزة للأمن والطاقة، لكن بصيغة أكثر توازنًا، في حين ستظل العلاقة مع إيران بين التوتر والحوار. وعليه، فإن الخيار الأمثل يتمثل في إدارة مرنة لهذه العلاقات، تقوم على فصل المسارات: شراكة استراتيجية مع واشنطن، وتواصل محسوب مع طهران، مع الحفاظ على السيادة الوطنية وعدم تحويل الخليج إلى ساحة صراع.

الحلول والصيغ المثلى لمشروع دائم للأمن الإقليمي ودور الكويت:

– الحفاظ على الأمن الإقليمي في الخليج يتطلب مشروعًا واقعيًا ومستدامًا يقوم على شراكة إقليمية تقودها الكويت، مستفيدة من رصيدها الدبلوماسي ودورها التاريخي كوسيط موثوق. الفكرة الأساسية تتمثل في إنشاء إطار مؤسسي مثل "منتدى أمن الخليج المستدام" يضم دول مجلس التعاون إلى جانب إيران والعراق، برعاية دولية متوازنة، بهدف إدارة التوترات بدل تصعيدها.

–يرتكز هذا المشروع على مجموعة مبادئ أساسية، أبرزها الالتزام بعدم الاعتداء المتبادل، واحترام سيادة الدول، ووضع آليات شفافة لمراقبة البرامج النووية والصاروخية ضمن إطار إقليمي، بما يعزز الثقة ويحد من سباقات التسلح. كما يشمل إنشاء قنوات اتصال عسكرية مباشرة لتفادي سوء الفهم

والتصعيد غير المقصود.

– ومن الضروري ربط الأمن العسكري بالأمن الاقتصادي عبر مشاريع تكاملية مثل الربط الكهربائي وتبادل الطاقة، بما يخلق مصالح مشتركة تجعل كلفة الصراع مرتفعة على الجميع. كذلك، يمكن تطوير ترتيبات أمنية بحرية وجوية لحماية الملاحة والمنشآت الحيوية.

– في هذا السياق، تلعب الكويت دورًا محوريًا من خلال استضافة الحوار، وصياغة مبادرات مثل ميثاق "عدم استضافة قواعد هجومية بل دفاعية"، ودفع العمل الخليجي المشترك نحو رؤية أكثر استقلالية. وبهذا، يتحول أمن المنطقة من نموذج مستورد إلى منظومة إقليمية مستدامة تقلل من التدخلات الخارجية وتعزز الاستقرار طويل الأمد.

كيف يمكن الوصول إلى صيغة أو معادلة إقليمية للتعامل مع القوى الكبرى الإقليمية والدولية وخاصة الولايات المتحدة؟

– يمكن بلورة معادلة إقليمية فعّالة للتعامل مع القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، من خلال الانتقال من نمط "الاعتماد الأمني الأحادي" إلى نموذج أكثر توازنًا يقوم على "الشراكة الاستراتيجية المشروطة". هذه المعادلة لا تلغي التحالف مع واشنطن، لكنها تعيد تعريفه ضمن إطار يحفظ السيادة الخليجية ويمنع الانجرار إلى صراعات لا تخدم مصالح المنطقة.

– جوهر هذه الصيغة يتمثل في تحقيق توازن بين ثلاثة عناصر: الردع العسكري، والدبلوماسية النشطة، والقدرة الاقتصادية. فعلى المستوى الدفاعي، تحتاج دول الخليج إلى تعزيز قدراتها الذاتية عبر بناء منظومة أمنية مشتركة تشمل الدفاع الجوي والبحري والسيبراني، مع استمرار الاستفادة من الدعم الأمريكي، لكن دون الارتهان الكامل له. كما أن تنويع مصادر التسليح والشراكات العسكرية يمنح دول الخليج هامش استقلالية أوسع.

– أما دبلوماسيًا، فتقوم المعادلة على الانفتاح متعدد الأقطاب، من خلال الحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة، بالتوازي مع تطوير علاقات اقتصادية واستراتيجية مع قوى دولية مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي. هذا التنوع يخلق شبكة مصالح متداخلة تقلل من احتمالات التصعيد، وتمنح الخليج قدرة أكبر على المناورة في بيئة دولية متغيرة.

– وفيما يتعلق بإيران، فإن تبني مسار تفاوضي إقليمي يشكل ركيزة أساسية، بحيث يتم الربط بين الملفات الحساسة، كالقضية النووية والصاروخية، وبين ترتيبات أمنية جماعية تضمن استقرار المنطقة. ويمكن أن يتم ذلك ضمن إطار أوسع للأمن الإقليمي يشمل القوى الدولية، ويؤسس لآليات دائمة لإدارة الأزمات.

– اقتصاديًا، تمتلك دول الخليج أدوات تأثير مهمة، أبرزها الطاقة والاستثمارات، ويمكن توظيفها كوسائل ضغط أو حوافز لتعزيز الاستقرار. كما أن تنويع الاقتصاد يقلل من الهشاشة الاستراتيجية.

– في المحصلة، تقوم المعادلة المثلى على تحويل الخليج من ساحة تنافس دولي إلى لاعب فاعل، عبر توحيد الموقف الخليجي، وتبني دبلوماسية استباقية، وبناء شراكات متوازنة، بما يضمن أمنًا مستدامًا ويحد من مخاطر الصراعات المستقبلية.

خاتمة

حاولنا تقديم رؤية متكاملة لأمن الخليج تستند إلى معطيات الجغرافيا السياسية، مع إبراز التجربة الكويتية كنموذج لإدارة الأمن في بيئة إقليمية متقلبة. ونؤكد أن استقرار الكويت والخليج يقوم على توازن دقيق بين القوة العسكرية والمرونة الدبلوماسية، مع السعي لتحويل التوترات إلى فرص للتكامل الاقتصادي. كما تتناول تطورات الصراع القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، وتطرح معادلة إقليمية لإدارته، إضافة إلى استعراض الخيارات الاستراتيجية، والدروس المستفادة، ومستقبل العلاقات الكويتية الإيرانية، والسيناريوهات المتوقعة، وانعكاساتها على أمن الخليج والكويت.

* أستاذ علوم سياسية ـ الكويت

الحرب الأمريكية - الإسرائيلية / الايرانية: الانعكاسات الإقليمية

القوة الناعمة الخليجية تحتاج قوة صلبة تحميها دون الانزلاق أو تغيير الأولويات وفقًا لرغبات الخصوم

لم تكن دول مجلس التعاون الخليجي يومًا طرفًا في قرار الحرب بين المحور (الأمريكي -الإسرائيلي) وإيران، بل وجدت نفسها تزج في صراعات لم تسعَ إليها، فبعد عقود من تبني سياسة التهدئة ولعب دور الوسيط بين القوى المتصارعة، تحولت دول المجلس إلى ساحة معركة لا "ناقة لها فيها ولا جمل" وأصبحت تتلقى الضربات دون أن تكون جزءاً من المواجهة المباشرة. ورغم أنها تبنت منذ البداية موقفًا معارضًا للحرب مفضلة تبني المسارات الدبلوماسية كخيار رئيسي لاحتواء التوترات مع إيران، فإن اندلاع الصراع كشف محدودية قدرة هذه الجهود على منع التصعيد. فقد سعت دول المجلس إلى تجنب أي ردود فعل كارثية قد تطال أراضيها وممراتها المائية وتؤثر سلبًا في مساراتها السياسية والاقتصادية، إلا أن تطورات الحرب تجاوزت تلك المساعي، لتفرض واقعًا جديدًا يتطلب إعادة تقيم شاملة لسياسة الأمن القومي وإدارة المخاطر.

د. فاطمة الشامسي

فمع انطلاق الضربات الأمريكيّة / الإسرائيليّة ضد إيران في فبراير ٢٠٢٦م، واجهت دول المجلس اختبارًا أمنيا غير مسبوق في تاريخها الحديث، إذ شنّت إيران هجمات واسعة النطاق طالت جميع الدول ولم تقتصر على المنشآت العسكرية الأمريكية، كما ادعت، بل امتدت لتطال عمق المناطق السكنية والمرافق الحيوية، بما في ذلك المطارات الدولية والشركات الوطنية والأجنبية والمؤسسات الإدارية والخدمية. فقد وجّهت إيران حوالي ٨٣٪ من ضرباتها نحو الأراضي الخليجية، في حين لم تتجاوز حصة إسرائيل ١٧٪ منها. وتعكس هذه المعادلة رؤية إيرانية تهدف إلى استخدام البيئة الخليجية كأداة ضغط لرفع ثمن الدعم الإقليمي للعمليات الأمريكية، وتجنب المواجهة المباشرة مع القوى الأمريكية والإسرائيلية، وذلك عبر تحويل الدول الخليجية إلى ساحة لتصريف الصراع.

أدى استهداف العمق الخليجي إلى الإضرار بالثقة المتبادلة التي سعت دول مجلس التعاون على بنائها على مدى السنوات الأخيرة، وقوضت سياسة " النأي بالنفس" عن تبعات الحروب العسكرية التي كانت تنتهجها دولها، فقد بددت هذه الضربات المباشرة وهم الحصانة السياسية والجغرافية. وتسبب التصعيد في تحول المزاج الشعبي العام، إذ تعزز لدى مواطني دول المجلس شعور متنام بأنّ القواعد الأمريكية لم تعد تمثل درعًا واقيًا، بل أصبحت تشكل عبئاً أمنياً جر دول المجلس إلى مواجهة لا دخل لهم فيها.

ألقت تلك الحرب بظلالها القاتمة على المشهد الاقتصادي الخليجي متجاوزة الخسائر المباشرة إلى ضرب ركائز الاستقرار المالي واللوجستي. وتمثلت القضية الأكثر تأثيراً في إغلاق مضيق هرمز، الشريان الحيوي الذي يتدفق عبره نحو ٣٣ ٪ من صادرات النفط العالميّة. ولم تتوقف أبعاد هذا الإغلاق على الصادرات الهيدروكربونية، بل امتدت لتشمل تعطل سلاسل الإمداد بعرقلة حركة الشحن للسلع غير المرتبطة بالطاقة والتي يُشكل جزءاً أساسياً من عصب التنوع الاقتصادي للدول الخليجية، مع زيادة تكاليف الشحن ورسوم التأمين. ولم يقتصر الأمر على إغلاق المضيق بل امتد إلى الاضطراب الذي حصل في المجال الجوّي وأدى في كثير من الأحيان إلى إغلاقه وإلغاء العديد من الرحلات الجوّية. لقد أضرت الضربة الإيرانية التي طالت جميع دول المجلس أيضًا، بسمعة الدول الخليجية كملاذٍ هادئ للإقامة، وآمن للاستثمار الأجنبي، وكمركزٍ نابض للحركة الجوّية العالمية.

تعـزز لـدى مواطنـي الخليـج شعور بـأنّ القواعـد الأمريكيـة لـم تعـد تمثـل درعًـا واقيًـا بـل تشـكل عبئًـا أمنيًـا جر دول المجلس لمواجهـة لا دخـل لهـم فيهـا

الانعكاسات الاقتصادية على دول المجلس

اسـتهدفت الضّربـات الإيرانيّـة مفاصل النشـاط الاقتصادي لـدول المجلـس وبنيتـه اللوجسـتية بشـكل مباشـر، ممـا ألحـق أضـرارًا جسـيمة بمنشـآت الطاقـة والمطـارات المدنيـة والموانـئ البحريـة. وأدت الضربـات أيضًـا إلـى عرقلـة حركـة الملاحة عبر مضيـق هرمز، الشـريان الحيوي الذي يعبر مـن خلاله نحو خُمس إمـدادات النّفط الخام والغـاز العالميّة. فعلـى الصعيد الاقتصادي، قدّرت شـركة ريسـتاد إنرجـي تكلفة إعـادة تأهيل البنيـة التحتية المتضـررة في قطـاع الطاقة بما يتجاوز ٢٥ مليـار دولار، فضلاً عن خسـائر تتـراوح بين ١٨ و٢٠ مليار دولار من عائـدات النفط والغاز جـراء إغلاق المضيـق. والأشـد وطـأةً أن التعـافي مـن بعـض هذه الأضـرار قـد يمتد لسـنوات بصرف النظـر عن الإمكانـات المالية المتاحـة، إذ قد تحتاج إعادة تشـغيل مجمـع رأس لفان في قطر إلى نحـو خمس سـنوات كاملة.

وتتوقـع التقاريـر الحديثة تباطـؤ معدل النمـو في دول مجلس التعـاون إلـى ١,٣ ٪ في عـام ٢٠٢٦م، مقارنـة بـ ٤,٤٪ في ٢٠٢٥ نتيجـة التوترات الجيوسياسـية، فعلى الرغم مـن أن توقعات النمو الاقتصـادي لـدول المجلـس في عـام ٢٠٢٥م، أشـارت إلـى تحقيق نمـو اسـتثنائي وصل إلـى ٥,٢٪ في الربـع الثالث من العام نفسـه، مدفوعًـا بتطـور القطاعات غيـر النفطية، والإصلاحـات الهيكلية، وتسـارع الابتـكار الرقمـي، فإن التطـورات الحالية غيرت المشـهد الاقتصـادي. ووفقًـا لأحـدث إصـدار مـن تقريـر " المسـتجدات الاقتصاديـة لدول الخليج" – إصدار خريف ٢٠٢٥م، كان من المتوقع أن ينمـو اقتصاد الإمـارات العربية المتحدة بنسـبة ٤,٨٪، والمملكة العربيـة السـعودية بنسـبة ٣,٨٪، والبحرين بنسـبة ٣,٥٪، وعُمان بنسـبة ٣,١٪، وقطر بنسـبة ٢,٨٪، والكويت بنسـبة ٢,٧٪. إلا أنه انـدلاع الحرب الإيرانيـة الأمريكية- الإسـرائيلية ترتب عليها أزمة

استهدفت الضّربات الإيرانيّة مفاصل النشاط الاقتصادي الخليجي وبنيته اللوجستية ما ألحق أضرارًا جسيمة بمنشآت الطاقة والمطارات والموانئ

اجتماعية واقتصادية حادة في جميع دول المجلس. أدى ذلك إلى تراجع التوقعات بشكل ملحوظ، وانخفاض معدلات النمو. وتشير التوقعات إلى أن معظم اقتصادات دول مجلس التعاون ستدخل في مرحلة ركود اقتصادي خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦ م. وذلك مع استمرار الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، وما تسببت فيه من تعطيل لصادرات الطاقة، واضطراب في تدفقات التجارة وتراجع في النشاط الاقتصادي المحلي. وبحسب تقرير صادر عن أكسفورد إيكونوميكس، فقد تم تخفيض توقعات النمو للمنطقة بشكل حاد. حيث يتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٠,٢٪ خلال هذا العام، بالمقارنة بتوقعات ما قبل الحرب التي كانت تشير إلى نمو يبلغ ٤,٤٪. ويعكس هذا الانكماش مزيجًا من العوامل، أبرزها انخفاض إنتاج النفط، وضعف الصادرات، وتراجع السياحة، وتراجع الطلب المحلي. ومع إغلاق المجال الجوي، وتعطل التجارة البحرية في مضيق هرمز، وتصاعد التهديدات المباشرة للأمن، تواجه المنطقة انكماشًا اقتصاديًا واسعا ينعكس على مستويات الإنتاج، وعلى الحياة اليومية وعلى بيئة الأعمال وإدارة الشركات.

وحيث أن غالبية دول المجلس تعتمد على النقل عبر مضيق هرمز لتصدير معظم إنتاجها من النفط والغاز- إذ يمر يتدفق عبره حوالي ١٤,٧ مليون متر يوميا، أي ما يعادل ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية-، فأن أي تعطيل في حركة الصادرات سيكون له تداعيات اقتصادية واسعة على المنطقة. ومن المتوقع أن يختلف حجم التأثير الاقتصادي بين دول المجلس تبعا لقدرة كل دولة على الحفاظ على تدفق صادراتها وإعادة توجيهها. فالدول الأكثر اعتمادًا على مضيق هرمز - مثل ذلك قطر والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة (إلى حد ما) ستكون أكثر عرضة للضرر، نظرًا لمحدودية قدراتها التخزينية، وما يترتب على ذلك من اضطراها لخفض الإنتاج مع توقف الصادرات.

وتعد قطر الأكثر تضررًا نظرًا لاعتمادها الكبير على الغاز الطبيعي المسال (LNG)، الذي يمثل حوالي ٨٠٪ من إيراداتها التصديرية الهيدروكربونية. كما أن ارتفاع تكلفة تخزين الغاز الطبيعي المسال، تجعل تخفيضات الإنتاج خيارًا أكثر تفضيلًا خلال فترات تعطل التصدير، وهو ما ينطبق بدرجات متفاوتة على البحرين والكويت. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع أن تحقق عمان والسعودية أداء أفضل نسبيا، بفضل قدرتهما على تجاوز مضيق هرمز أو إعادة توجيه صادراتهما.

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن يتباين التراجع في معدلات النمو فيما بين دول المجلس في عام ٢٠٢٦ م. وتشير التقديرات إلى أن قطر ستكون الأكثر تأثيرًا، إذ قد ينخفض النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧,٢٥ نقاط مئوية نتيجة التراجع الكبير في صادرات الغاز الذي يمثل العمود الفقري لاقتصادها. وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية بين الدول الأكثر تضررًا، حيث يتوقع أن يتم خفض معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لديها بنحو ٣,٣ نقطة في المتوسط، نتيجة التراجع في صادراتها النفطية، والتأثير السلبي على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وعلى الرغم من امتلاك الإمارات خيار استخدام خط أنابيب حبشان-الفجيرة. كمسار بديل لتجاوز مضيق هرمز، إلا أن قدرة هذا الخط محدودة، إذ لا يمكنه نقل سوى ٠,٤ ميجابايت في اليوم، وهو ما يعني عدم القدرة على تصدير ١,٧ ميجابايت في اليوم من إجمالي الكميات المعتادة.

وتواجه كل من البحرين والكويت تحديات مماثلة، إذ يتوقع أن تشهد انخفاضًا في صادرات النفط خلال فترة الحرب، الأمر الذي انعكس على توقعات النمو. فقد تم خفض توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بمقدار ١,١ نقطة والكويت بمقدار نقطة واحدة نتيجة محدودية قدرتهما على تجاوز مضيق هرمز. أما السعودية ورغم اعتمادها الكبير على صادرات النفط، فأنها

تتوقع التقارير تباطؤ النمو في دول مجلس التعاون إلى ١,٣ ٪ عام ٢٠٢٦ مقارنة بـ ٤,٤٪ في ٢٠٢٥ نتيجة التوترات الجيوسياسية

تعد قطر الأكثر تضررًا نظرًا لاعتمادها الكبير على الغاز الطبيعي المسال الذي يمثل ٨٠٪ من إيراداتها التصديرية الهيدروكربونية

تتمتع بخيارات أوسع لإعادة توجيه الإمدادات، بالإضافة لعدم تأثر مجالها الجوي بالعمليات العسكرية، لذلك جاء خفض توقعات النمو محدودًا نسبيًا عند نقطة ٠,٥ مئوية. وفي المقابل من المتوقع أن تكون عمان الأقل تأثرًا بالأحداث الجارية، إذ أن جزءًا كبيرًا من صادراتها يتم عبر موانئ تقع خارج مضيق هرمز، مما يقلل من مخاطر الإغلاق أو تعطل الملاحة. كما أن مجالها الجوي لم يتأثر بالعمليات العسكرية، حيث تستمر مسقط في إدارة حركة نشطة من الرحلات الخاصة المستأجرة من وإلى المنطقة وهو ما يخفف حدة التأثيرات الاقتصادية المباشرة.

ويعد قطاع السفر والسياحة من القطاعات الهامة ضمن استراتيجيات دول مجلس التعاون الهادفة للتنويع الاقتصادي بعيدًا عن الهيدروكربونات. وقد أسهمت الاستثمارات الكبيرة في الفنادق وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الترابط بين مختلف الوجهات الإقليمية والدولية في دعم نمو القطاع وتعظيم عوائده في السنوات الأخيرة. غير أن الحرب ألقت بظلالها على القطاع، نتيجة إغلاق المجال الجوي وتوقف الرحلات القادمة والمغادرة في غالبية دول المجلس. فقد تم إغلاق المجال الجوي فوق كل من الكويت والبحرين وقطر، بينما قيدت دولة الإمارات جزءًا كبيرًا من رحلات الطيران. وفي المقابل لم تتأثر كل من السعودية وعمان بشكل كبير، إذ بقيت حركة الطيران لديهما أكثر استقرارًا. وتشير التقديرات أن دول المجلس ستشهد انخفاضًا بنسبة ١١٪ في عدد الركاب القادمين في عام ٢٠٢٦، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة ١٩ نقطة عن توقعات قبل الحرب. ومن ثم فإن تبعات الحرب حتمًا ستكون كبيرة على القطاع خصوصًا لو علمنا أن مساهمات قطاع السياحة في الناتج المحلي لكل من قطر والبحرين والإمارات تجاوزت ١٢٪ في ٢٠٢٤. أما الكويت وعمان والسعودية، ورغم أن مساهمة السياحة في اقتصاداتها أقل نسبيًا، فإن جميعها لديها طموحات كبيرة لتطوير القطاع وتعزيز دوره في النمو الاقتصادي المستقبلي.

على الصّعيد الآخر، كشفَت البيانات الرقمية عن خسائر واسعة النطاق، نتيجة تضرر المطارات وإغلاق الأجواء الخليجيّة، حيث أدى ذلك إلى إلغاء أكثر من أربعة آلاف رحلة جويّة يوميًّا، وقد تكبَّدَتْ كبرى شركات الطّيران الإقليميّة خسائر بمليارات الدّولارات نتيجة التوقف شبه الكامل لحركة الطيران. وفي الوقت نفسه، شهدت حجوزات الفنادق تراجعًا حادًا في أغلب دول المجلس، رغم الاستثمارات الكبيرة التي ضخت خلال السنوات الماضية لتطوير البنية السياحية، واستقطاب الاستثمارات العالمية وتحويل المدن الخليجية إلى مراكز سياحية إقليمية وعالمية.

وأشارت التقارير أيضًا إلى أنه رغم أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي ستشهد تحسنًا ملحوظًا في أوضاعها المالية العامة، فإن هذه المكاسب ستقتصر فقط على تلك القادرة على الاستمرار في تصدير النفط بأسعار مرتفعة. وفي المقابل، من المرجح أن تواجه دول أخرى تدهورًا في أرصدتها المالية نتيجة تعطل الصادرات، وتراجع الإيرادات. ومن المتوقع أن تسجل عمان أقوى تحسن في ميزانيتها، يليه تعديل إضافي قدره ٦,٨ نقطة مئوية في ٢٠٢٦ و٣,٢ نقطة إضافية في ٢٠٢٧، ومن المتوقع أيضًا أن تشهد السعودية مكاسب ملحوظة في إيرادات الحكومة نتيجة تدفق صادراتها النفطية.

كما انعكست تداعيات الحرب بشكل واضح أيضًا على قطاع الشحن البحري في دول المجلس، وأصبح ميناء جبل علي في دبي مؤشرًا حساسًا لهذه الاضطرابات، حيث ارتفعت تكلفة الشحن، وازدادت مدة النقل، ووفق رويترز، ألغت شركات تأمين بحري رئيسية تغطيات "مخاطر الحرب" للسفن العاملة في المياه الإيرانية ومحيط الخليج، ابتدأ من ٥ مارس ٢٠٢٦م. ويعني ذلك عمليًا أن جزءًا من الأسطول التجاري سيواجه كلفة تأمين أعلى أو شروط تغطية أشد، مما يرفع تكلفة الرحلة الواحدة ويزيد من نزعة إعادة توجيه المسارات أو تجنب نقاط التوتر. ومن شأن ارتفاع كلفة الشحن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاستيراد، وهو ما يفرض ضغوطًا إضافية على القطاعات المعتمدة على التدفق السلس للسلع، بدءًا من الصناعات التحولية وصولًا إلى تجارة التجزئة.

أثبتت الحرب أنّ الدول الخليجية لا يمكنّها تجاهل احتمال اندلاع حرب أخرى مع ما تحمله من تداعيات كارثية على اقتصادها المحلّي

الدروس المستفادة من هذه الحرب والخيارات

أثبتت الحرب أنّ الدول الخليجية لا يمكنّها تجاهل احتمال اندلاع حرب أخرى، مع ما تحمله من تداعيات كارثية على اقتصادها المحلّي. ويحتم ذلك اتّخاذ تدابير لتعزيز المرونة الاقتصادية الإقليمية، بدءاً من تطوير قدرات صناعية محلّية في القطاعات الحيويّة مثل الغذاء والدفاع، مروراً بتنويع شبكات التوريد للمواد الأولية والمكوّنات الأساسية، وصولاً إلى توسيع البنية التحتية اللوجستية الإقليمية، مع توفير البدائل الاحتياطية المناسبة والقادرة على العمل في حالة الطوارئ. كما تبرز الحاجة إلى إنشاء مخزونات وطنية تكفل حماية المنطقة من الاضطرابات الواسعة النطاق في سلاسل التوريد. مع ضرورة إعادة تقييم ممارسات إدارة التوريد القائمة على مبدأ "التوريد عند الحاجة" بحيث تتم مراعاة مخاطر الانقطاع المحتملة. وعلى المدى البعيد، يتمثّل السبيل الأكثر فاعلية للحد من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بتعطل ناقلات النفط في تسريع فصل الاقتصاد عن الصادرات الهيدروكربونية، وذلك بتعزيز مصادر الدخل البديلة. ويُفضَّل أن تتخذ هذه التدابير في إطار تعاون إقليمي مشترك، وهو ما لن يتحقّق إلّا إذا تمكنت دول المنطقة من تجاوز الخلافات السياسية والاقتصادية المستمرّة، لا سيّما بين أكبر اقتصادين في الخليج العربي: المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة.

لقد أصبحت الحاجة ملحة إلى إحياء روح التعاون المشترك ضمن مجلس التعاون الخليجي، وخاصةً في مجالَي الدفاع والاقتصاد، وقد تكون من النتائج الإيجابية غير المباشرة لهذه الحرب أنها أعادت إحياء الحافز لتجاوز الانقسامات والخلافات داخل المجلس، بما يمكن دوله من مواجهة المخاطر الخارجية بصورة جماعية. ويتطلب ذلك تنسيقًا أعمق في الإجراءات الاقتصادية، يشمل تطوير القدرات الصناعية المحلّية، وإنشاء مخزونات استراتيجيّة وتعزيز البنية التحتية وتنويع شبكات التوريد لضمان استمرارية تدفق السلع الحيوية في وقت الأزمات.

وفي الوقت نفسه، تبرز أهمية تنسيق العلاقات الدبلوماسية العالمية داخل مجلس التعاون الخليجي مع شركائها الدوليين، بما في ذلك الولايات المتّحدة وإيران وأعضاء مجموعة البريكس وغيرها، بهدف تعظيم النفوذ الإقليمي وتخفيف المخاطر مما يجعل التوازن الدبلوماسي ضرورة استراتيجية. وتبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة بناء منظومة دفاع خليجي مشتركة، تقوم على مأسسة التعاون الخليجي في استراتيجيات الردع، وزيادة الاستثمار في القدرات الدفاعية، إدراكا لحقيقة أن القوة الناعمة لدول الخليج تحتاج قوة صلبة تحميها، دون الانزلاق إلى الاستفزاز أو العسكرة أو الوقوع في فخ تغيير الأولويات وفقًا لرغبات الخصوم وخياراتهم(برهومة:٢٠٢٦). وبذلك يصبح التعاون الخليجي المشترك على الصعيد السياسي، والاقتصادي والأمني شرطًا أساسيًا لتعزيز الاستقرار والقدرة على مواجهة التحديات الخارجية.

وختامًا على الرغم من تبعات الحرب والتوترات العسكرية الراهنة في المنطقة، لا تزال دول مجلس التعاون تحتفظ بمقومات اقتصادية صلبة تجعلها من أكثر مناطق العالم جذبًا للاستثمارات. ويعود التماسك الذي تظهره المنطقة إلى قاعدة الاستقرار المالي المتينة التي تتمتع بها دوله، والبنية التحتية ذات المعايير العالمية المتطورة، والمشاريع التنموية العملاقة التي تمنح المنطقة قدرة كبيرة على تجاوز الأزمات.

* نائب المدير التنفيذي السابق للشؤون الإدارية ـ جامعة السوربون ـ أبو ظبي

الحرب كاشفة لأزمة بنيوية وتفكك الداخل الإيراني والنظام يواجه أزمة وجودية

وقف إطلاق النار هدنة هشة وأي تسوية لا تضع أمن الخليج في صلبها تبقى ناقصة وقابلة للانهيار

مع دخول الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران مرحلة تصعيدية غير مسبوقة، لم يعد بالإمكان قراءتها ضمن إطار المواجهات التقليدية أو الحسابات العسكرية المحدودة. ما يجري يتجاوز ذلك بكثير، إذ يكشف عن أزمة بنيوية عميقة تضرب صميم النظام الإيراني، وتدفعه تدريجيًا نحو مسار تآكل قد ينتهي بانهيار محتوم، حتى وإن بدا ظاهريًا أنه لا يزال صامدًا. فالحرب، في جوهرها، لم تعد مجرد صراع على النفوذ أو توازن الردع، بل تحولت إلى عملية استنزاف شاملة تعيد تعريف موقع إيران داخليًا وإقليميًا. وبينما يسعى النظام إلى إظهار قدرته على الصمود، تتكشف في الواقع مؤشرات متزايدة على فقدانه السيطرة، ليس فقط على أدوات القوة التقليدية، بل أيضًا على البيئة السياسية والاجتماعية التي كان يعتمد عليها لضمان بقائه.

حسن راضي

أحد أخطر التحولات التي أفرزتها الحرب يتمثل في استهداف رأس النظام، وما نتج عنه من خلخلة عميقة في بنية اتخاذ القرار. فالنظام الإيراني لم يكن يومًا قائمًا على مؤسسات متماسكة، بل على مركزية حادة تتمحور حول المرشد الأعلى، الذي يشكل نقطة التوازن بين مختلف مراكز القوة. ومع تحييد هذه القيادة، واستهداف قيادات بارزة في الحرس الثوري والجيش والأمن الداخلي والمخابرات، لم يعد النظام يواجه فقط أزمة خلافة، بل أزمة وجودية تتعلق بقدرته على إدارة نفسه.

فغياب "العقل المنظِّم" الذي كان ينسق بين المؤسسات المختلفة أدى إلى ظهور حالة من التشظي، حيث بدأت مراكز القوى تتراجع وتتصرف بشكل أكثر انفعالية، وأحيانًا في تناقض واضح. هذا التحول من مركزية صارمة إلى تعددية فوضوية في القرار لا يمثل تطورًا طبيعيًا، بل مؤشرًا على بداية تفكك داخلي. فالنظام الذي كان يعتمد على الانضباط الهرمي أصبح الآن أقرب إلى شبكة متنافسة من القوى، يفتقر إلى القيادة الموحدة والرؤية الاستراتيجية الواضحة. ورغم أن الحرس الثوري لا يزال يمتلك اليد العليا، إلا أن تفوقه يجري داخل بيئة مضطربة، ما يجعله أقرب إلى لاعب قوي في نظام ضعيف، لا إلى عمود استقرار حقيقي، وهذا بحد ذاته مؤشر على أن تماسك النظام لم يعد مضمونًا.

وفي السياق نفسه، لم تكن الضربات العسكرية التي تعرضت لها إيران مجرد استهدافات عابرة، بل ضربات منهجية هدفت إلى تفكيك قدرتها على الردع، وقد نجحت هذه الضربات إلى حد كبير في تقليص فعالية منظومات الدفاع الجوي، وشل قدرات الصواريخ، وتعطيل شبكات القيادة والسيطرة. لكن الأخطر من الخسائر المادية هو فقدان القدرة على التحكم، فالدولة التي لا تستطيع حماية مجالها الحيوي أو الرد بشكل متوازن تفقد تدريجيًا موقعها كفاعل استراتيجي قادر على فرض قواعد الاشتباك. وفي محاولة لتعويض هذا التراجع، اتجهت إيران نحو التصعيد غير المتماثل عبر الوكلاء أو من خلال استهداف مصالح خصومها وأصدقائها على حد سواء في الإقليم، غير أن هذا التحول، بدلًا من أن يعيد التوازن، عمّق الأزمة، إذ كشف عن عجز النظام عن خوض مواجهة تقليدية ودفعه نحو أدوات تعكس الضعف أكثر مما تعكس القوة. وهنا تتجلى المفارقة الكبرى، فإيران التي كانت تسعى لفرض نفسها كقوة إقليمية ضابطة للتوازن أصبحت اليوم مصدر اضطراب دائم، غير قادرة على الحسم وغير قادرة على التراجع في الوقت ذاته.

ولا يمكن فصل هذا التراجع عن الانهيار المتسارع في الوضع الاقتصادي، فقد أدى استهداف الحرس الثوري، الذي يشكل العمود الفقري للاقتصاد، إلى ضرب شبكات التمويل والإمداد

التـي يعتمد عليها النظـام. ومع تراجع الإيـرادات وتعطل قطاعات حيوية وارتفاع معدلات التضخـم والبطالة، دخل الاقتصاد الإيراني مرحلـة إنهـاك حقيقيـة. هـذه الأزمـة لا تقتصر علـى الأرقام، بل تنعكـس مباشـرة على حيـاة المواطنين الذين يواجهـون تدهورًا غير مسـبوق في مسـتوى المعيشـة، كما أن قرار قطع الإنترنت منذ بداية الحـرب عمّـق من عزلـة المجتمع وفاقـم من الضغـوط الاقتصادية والمعيشـية. الأخطر مـن ذلك هو أن النظام لم يعـد يمتلك الأدوات اللازمـة لاحتـواء هـذه الأزمة، فشـبكات الـولاء التـي كان يحافظ عليهـا عبـر المـوارد الماليـة بدأت تتـآكل، مـا يضعف قدرتـه على السـيطرة الداخلية، وبمـرور الوقت تتحول الأزمـة الاقتصادية إلى أزمـة سياسـية، حيـث تتزايد الفجـوة بين الدولة والمجتمـع وتتآكل شـرعية النظام بشـكل تدريجي ومستمر.

وفي ظـل هـذه الضغـوط، يقـف المجتمـع الإيراني علـى حافة تحـول خطيـر، فالمواطـن الـذي يعانـي مـن الأزمـات الاقتصادية ويـرى تراجـع قدرة الدولـة وفقدان القيـادة يصبح أكثر اسـتعدادًا للاحتجـاج. الاحتجاجات التي شـهدتها إيران في السـنوات الماضية قـد تكون مجرد مقدمة لما هو قـادم، فاليوم تتجمع عوامل الانفجار بشـكل غير مسـبوق، أزمة اقتصاديـة خانقة، فقدان ثقـة بالقيادة، انقسـامات داخل النخبـة، وتراجع القبضة الأمنيـة في جميع أنحاء الـبلاد. ويتضاعف هذا التوتر في مناطق الشـعوب غير الفارسـية، حيـث قـد تتراجـع قـدرة الدولة علـى فرض السـيطرة، مـا يفتح البـاب أمام اضطرابـات ذات طابع قومي أو مناطقـي، وهنا يتحول الداخـل الإيرانـي إلى سـاحة صـراع بحد ذاته لا تقـل خطورة عن المواجهـة الخارجية، ولم يعد السـؤال هل سـتحدث اضطرابات بل متـى وكيف سـتتطور إلـى أزمة تهدد بقـاء النظام.

تمـرّ إيـران اليـوم بمرحلـة شـديدة التعقيـد تتجـاوز كونهـا أزمـة أمنيـة تقليديـة لتتحـول إلـى حالة متعـددة الأبعـاد تتداخل فيهـا عوامـل داخليـة وخارجيـة بشـكل غيـر مسـبوق، فالمواجهة الأمريكية / الإسـرائيلية لإيران لا تكمن فقط في بعدها العسـكري بـل في تأثيرهـا العميـق على بنيـة النظـام الداخلـي ووظائفه. لم تعـد الحـرب مجرد صـراع خارجـي يمكن احتـواؤه علـى الحدود بـل أصبحت عامـلًا فاعـلًا داخل بنيـة النظام السياسـي الإيراني، فاسـتهداف البنى التحتية الحساسـة وامتداد التوتر إلى مستويات عليـا مـن صنع القـرار يعكسـان انتقال الصـراع مـن الهامش إلى قلـب النظـام، ومـع ذلك فـإن الأهميـة الحقيقية لهـذه اللحظة لا تكمـن في الحـرب بحـد ذاتها بقدر مـا تكمن في الطريقـة التي يتم توظيفهـا بهـا داخليًـا. في هذا السـياق يبـدو أن طهران لا تسـعى إلـى تخفيـف التوتـر الداخلي بـل علـى العكس تسـتخدم الحرب كأداة لإعـادة إنتاج السـلطة وتعزيز السـيطرة، ويظهر ذلك بوضوح في تصاعـد الإجـراءات القمعيـة وازديـاد أعداد المعتقـلين وإعدام سـجناء سياسـيين في رسـالة واضحة مفادها أن السلطة في أوقات التهديـد لا تميـل إلى التراجع أو المرونة بل إلـى رفع كلفة المعارضة وردعهـا. هـذا النهج لا يأتي بمعزل عن سـياق أوسـع مـن القبضة الأمنيـة المتزايـدة حيـث تتكثـف الضغوط علـى النشـطاء وتتزايد التحذيـرات مـن موجـات جديدة مـن الإعدامـات ويتقلص هامش الحريـات العامـة، وفي هـذا الإطار تتحـول الحـرب الخارجية من

وقف إطلاق النار بعد ٣٨ يومًا من الحرب لا يمكن اعتباره نهاية للصراع بقدر ما هو إعادة تموضع مؤقت يكشف خللًا في بنية الأمن الإقليمي

تهديد إلى ذريعة بل وحتى فرصة لإعادة ترتيب الداخل وفق أولويات أمنية صارمة.

أما على الصعيد الداخلي فيعيش المجتمع الإيراني حالة مركبة يصعب توصيفها ضمن ثنائية القمع أو الانفجار، فهو ليس خاضعًا بالكامل ولا قادرًا على التعبير الجماعي الواسع عن رفضه، ونتيجة لذلك تتشكل حالة يمكن وصفها بالتعليق النشط حيث تستمر مظاهر السخط بشكل متفرق وغير مركزي دون أن تتبلور في حركة موحدة قادرة على إحداث تغيير حاسم، وهذا النمط لا يلغي الأزمة بل يدفع بها إلى مستويات أعمق وأكثر غموضًا. ورغم هذا المشهد الضاغط يظل سؤال بقاء النظام مطروحًا بإلحاح، لماذا لا يزال قائمًا رغم كل هذه التحديات، والإجابة لا تكمن فقط في أدوات القمع بل في بنية النظام ذاته، فهناك قدر من التماسك داخل مراكز القوة وغياب لانقسامات حاسمة إضافة إلى عدم وجود بديل سياسي منظم يحظى بإجماع، كما أن قدرة النظام على تحويل الأزمات إلى أدوات للحشد والسيطرة تمنحه هامشًا إضافيًا للاستمرار. في المقابل تعاني المعارضة خصوصًا في الخارج من ضعف بنيوي واضح، فالصراعات الداخلية والتنافس على القيادة وغياب الارتباط الفعّال مع الداخل كلها عوامل تعيق تحولها إلى بديل حقيقي، أما داخل البلاد فإن ارتفاع كلفة العمل الجماعي وتشتت القوى المعارضة يحولان دون ترجمة السخط الشعبي إلى قوة سياسية مؤثرة، وفي المحصلة تقف إيران اليوم عند مفترق طرق حرج حيث تتقاطع الحروب الخارجية مع القمع الداخلي والضغوط الإقليمية مع التدهور الاقتصادي، فلا النظام نجح في تحقيق استقرار مستدام ولا المعارضة استطاعت تقديم بديل موثوق ولا المجتمع دخل في حالة صمت كامل، إنها مرحلة استنزاف بامتياز ترتفع فيها كلفة الحفاظ على الوضع القائم يومًا بعد يوم ويغدو فيها أي خطأ سياسي عرضة لأن تكون له تداعيات أكبر بكثير مما كان عليه في السابق.

السلوك الإقليمي والعزلة المتصاعدة

روّج النظام الإيراني قبل وأثناء الحرب إلى سردية "إما الأمن للجميع أو لا أمن" لتبرير عدوانه على دول الخليج العربي، غير أن هذه السردية ليست فقط تبسيطية بل مضللة، إذ تختزل المشهد الإقليمي المعقد في معادلة سطحية تتجاهل الفاعلين الحقيقيين وعلى رأسهم دول الخليج العربي التي لم تكن يومًا طرفًا مبادرًا في الصراع، بل سعت لعقود إلى تجنب المواجهة وبناء علاقات طبيعية مع إيران انطلاقًا من حقائق الجغرافيا وتشابك المصالح. لكن المشكلة كانت دائمًا في السلوك الإيراني ذاته، فطهران بدلًا من التعامل مع محيطها كشركاء طبيعيين تعاملت معهم كأدوات ضغط وساحات نفوذ، بل تطور هذا النهج إلى سلوك عدواني مباشر تمثل في استهداف هذه الدول بالصواريخ والطائرات المسيّرة، في مشهد يكشف عن عقلية تعتبر الجوار امتدادًا لساحة الحرب.

والمفارقة الصادمة أن وتيرة استهداف دول الخليج فاقت حتى حجم العمليات الموجهة نحو إسرائيل، ما يكشف خللًا عميقًا في ترتيب الأولويات لدى صانع القرار الإيراني، فهذا السلوك يعكس تصورًا متضخمًا للتفوق الإقليمي واعتقادًا بإمكانية إخضاع دول الخليج أو ابتزازها ضمن صراع أوسع. غير أن هذا الرهان كان خطأً استراتيجيًا قاتلًا، إذ يتجاهل حقيقة أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من أمن الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإن أي استهداف له لا يعد تصعيدًا إقليميًا فحسب بل تهديدًا مباشرًا للنظام الدولي، وهو ما يفسر حجم الردود الدولية الحاسمة.

وبدلًا من تعزيز موقع إيران، أدت هذه السياسات إلى عكس ذلك تمامًا، تعميق عزلتها وتآكل الثقة بها ودفع الدول الخليجية نحو مزيد من التكتل والتنسيق لمواجهتها، لقد نجحت إيران عمليًا في توحيد خصومها ضدها. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى أزمة أعمق تتعلق ببرنامجها النووي، فرفض المجتمع الدولي لامتلاك إيران سلاحًا نوويًا لا يرتبط فقط بالجوانب التقنية بل بأزمة ثقة في طبيعة النظام وسلوكه، خاصة مع استمرار خطاب التوسع وتصدير الثورة. المعادلة التي يطرحها النظام تعكس ما يمكن وصفه بعقيدة الأرض المحروقة، حيث يصبح غياب الأمن عن إيران مبررًا لغياب الأمن عن الجميع، وهذه ليست استراتيجية ردع بل تهديد مفتوح للفوضى، ومثل هذا النهج لا يمكن أن يؤسس لنظام إقليمي مستقر بل يضع إيران في موقع الدولة التي تنتج الأزمات بدلًا من إدارتها، وقد أدى ذلك إلى نتيجة واضحة تتمثل في عزلة دولية متزايدة واستنزاف مستمر للموارد وتراجع في المكانة الإقليمية.

الأزمة التي يواجهها النظام الإيراني لم تعد مقتصرة على خصومه، بل امتدت إلى علاقاته مع حلفائه، فالسلوك الإيراني خلال الحرب أظهر نمطًا من عدم الانضباط وعدم احترام

قواعـد الشـراكة، ما أدى إلـى تآكل الثقة حتى لـدى الأطراف التي كانـت تتعـاون معه. الدولـة التي لا تحتـرم التزاماتهـا وتتعامل مع شـركائها بمنطـق الاسـتخدام المؤقت تفقـد تدريجيًـا قدرتها على بنـاء تحالفـات مسـتقرة، ومـع الوقـت تجد نفسـها معزولـة حتى دون إعلان رسـمي لذلـك، وهـذا مـا يحـدث اليـوم، إذ لا تواجـه إيـران فقط ضغوطًـا خارجية بل تعاني من عزلـة متصاعدة نتيجة فقدان الثقة في سـلوكها السياسـي والعسـكري.

وفي ظـل هـذه التحـولات يتجـه الشـرق الأوسـط نحـو إعادة تشـكيل عميقـة، حيث بـدأت الـدول الإقليميـة وعلى رأسـها دول الخليـج في بنـاء منظومـات أمنية أكثـر تكامـلًا وتعزيـز تحالفاتها وتطويـر قدراتهـا الدفاعيـة، وفي هـذا السـياق يتراجـع الـدور الإيرانـي بشـكل واضـح، ليس فقـط نتيجـة الضغوط العسـكرية بـل بسـبب فقدانه للمصداقيـة والقبـول الإقليمي، فالنظـام الذي سـعى لفرض نفسـه كقوة مهيمنة يجد نفسـه اليوم خارج معادلات الترتيـب الجديد، بـل إن بعض التوجهـات الإقليمية بـدأت تتعامل مـع مرحلـة ما بعد إيـران أو علـى الأقل مـع إيران أضعـف وأكثر انكفـاءً علـى الداخل.

في المحصلـة تكشـف الحـرب عـن حقيقـة لا يمكـن تجاهلها، وهـي أن النظـام الإيراني لم يعد في موقـع القوة بل في موقع الدفاع عـن البقـاء، إذ تتراكـم عليه الأزمات مـن كل اتجاه، تفـكك داخلي وتـآكل اقتصـادي وفقـدان للـردع وعزلـة إقليمية واحتقان شـعبي متصاعد. لقد أدخل النظام نفسـه في مأزق اسـتراتيجي حين وسّع دائـرة الصـراع واسـتهدف محيطه العربي وخسـر مـا تبقى له من رصيـد سياسـي وشـعبي، وبـدلًا مـن أن يعـزز موقعه وجد نفسـه محاصـرًا داخليًا وخارجيًـا. قد لا يكون الانهيـار مفاجئًا لكنه بات مسـارًا واضحًـا، تآكل تدريجـي يقود إلى نقطة اللاعـودة، فالدولة التي تفقد تماسـكها الداخلي وتخسـر بيئتهـا الإقليمية وتعجز عن إدارة أزماتهـا لا يمكنهـا الصمـود طويلًا، وإيران اليوم ليسـت فقط في أزمـة بل في مسـار تاريخي قـد ينتهي بانهيـار نظامها أو بتحول جـذري يعيـد تشـكيلها بالكامـل، وفي كل الأحوال فإن مـا بعد هذه الحـرب لن يشـبه ما قبلهـا لا لإيران وحدها بل للمنطقة بأسـرها.

وقف إطلاق النار وأمن الخليج الغائب

وقـف إطلاق النـار بين الولايـات المتحدة وإسـرائيل من جهة، وإيـران مـن جهة أخرى بعـد ٣٨ يومًا من الحـرب، لا يمكن اعتباره نهايـة للصـراع بقـدر ما هو إعـادة تموضـع مؤقت. فرغـم تهدئة المواجهة المباشـرة، يكشـف الاتفـاق عن خلل واضـح في بنية الأمن الإقليمـي، خصوصًـا فيمـا يتعلـق بأمـن دول الخليـج العربي التي كانـت خلال الحـرب عرضة لتهديدات مباشـرة دون أن تكون طرفًا في قـرار الحرب أو في ترتيبـات وقفها.

خلال التصعيـد، لـم تكـن دول الخليج خارج المشـهد، بل كانت في صلبـه، حيـث تعرضت بنيتها التحتية وطرقهـا الحيوية لهجمات وضغـوط عبـر الصواريـخ والطائـرات المسـيّرة، في إطـار سـعي إيرانـي لنقـل المواجهة خـارج حدودهـا. غير أن هـذا الحضور في سـاحة الخطر لـم يقابلـه حضور في صياغـة الحـل، إذ جاء وقف إطلاق النـار خاليًـا مـن أي ضمانـات حقيقيـة لأمـن الخليـج، ما يعكـس خلـلًا أعمـق في إدارة التوازنـات الإقليمية.

هـذا الواقـع يعنـي أن التهدئة قـد تكون جزئيـة ومؤقتة، إذ لم تُعالـج أدوات الضغـط التـي اسـتُخدمت خلال الحـرب، ولـم تُلزم إيـران بالتخلـي عنها. كما يكشـف أن أمـن الخليج ما يـزال رهينة تفاهمـات دوليـة لا تشـارك فيهـا دولـه بشـكل فعلـي، رغـم أنها تتحمـل جـزءًا كبيرًا مـن كلفتها.

في ضـوء ذلـك، يتزايـد إدراك دول الخليج بـأن الاعتماد على التوازنـات الدوليـة وحدها لم يعـد كافيًا، وأن الحاجـة باتت ملحّة لإعـادة صياغـة مفهـوم الأمـن الإقليمـي. ويبـرز هنا اتجـاه نحو تعزيـز التكامـل الخليجـي، وربمـا تطويره إلـى صيغة أكثـر عمقًا مثـل وحـدة طوعيـة ضمـن إطـار كنفدرالـي، بمـا يعـزز القـدرة الجماعيـة علـى الردع ويحـد من الهشاشـة أمام التهديـدات. كما تفـرض المرحلة ضرورة تنويع الشـراكات الدوليـة، لتقليل الاعتماد علـى طـرف واحـد وبناء شـبكة علاقات أوسـع تمنـح دول الخليج مرونـة أكبـر في حمايـة مصالحها.

في المحصلـة، يكشـف وقـف إطلاق النار عن هدنة هشـة أكثر منـه اسـتقرارًا فعليًا، ويؤكد أن أي تسـوية لا تضـع أمن الخليج في صلبهـا سـتبقى ناقصـة وقابلة للانهيـار، ما لم تبـادر دول المنطقة نفسـها إلـى بناء منظومة أمنية أكثر تماسـكًا واسـتقلالية.

* باحث وكاتب ومحلل سياسي متخصص في الشأن الإيراني

روسيا وحرب إيران.. براغماتية باردة أم مقايضة كبرى؟

غير مستبعد إدراك روسيا أن إيران عبء استراتيجي أكثر من كونها حليفًا لذا المقايضة منطقية مع أمريكا

في مشهدٍ جيوسياسي يعيد تشكيل قواعد اللعبة الدولية، تشن الولايات المتحدة وإسرائيل منذ ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، حرباً شاملة ضد إيران تحت مسمى "الغضب الملحمي" و" زئير الأسد " في صراع تجاوز كونه مجرد مواجهة عسكرية ليصبح اختباراً حقيقياً لمتانة النظام الدولي القائم على القانون، ولطبيعة التحالفات المتشكلة في منطقة الخليج العربي التي تجد نفسها فجأة في قلب العاصفة. وبينما تتساقط القنابل على المنشآت النووية الإيرانية في فردو ونطنز وأصفهان، ويُغلق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط، يبرز سؤال مصيري: أين تقف روسيا من هذه الحرب، ولماذا بدت وكأنها تتخلى عن حليفتها الإيرانية في لحظة الحسم.

بسام البني

دول الخليج من الحياد إلى الانخراط القسري:

في الجانب الآخر من المعادلة، تجد دول الخليج العربي نفسها في موقف بالغ الصعوبة، فبعد سنوات من محاولات التهدئة والتطبيع مع إيران، انقلبت الطاولة فجأة، فمنذ بداية الحرب، أطلق العدد الأكبر من الصواريخ والطائرات المسيّرة على دول الخليج، مستهدفة منشآت نفطية وغازية، وقواعد عسكرية أمريكية، وأحياء سكنية، مما أسفر عن سقوط قتلى في كثير من دول مجلس التعاون، وهذا التصرف برأيي كارثة استراتيجية ارتكبتها ايران، فبدل الحفاظ على العلاقة الطيبة مع دول الخليج استفزت الشعور القومي والعربي ضدها، وهذا ما سيجعلها تدفع الثمن غالياً بعد خروج الولايات المتحدة من الصراع.

هذه الضربات غيرت المعادلة بشكل جذري. فالمملكة العربية السعودية والإمارات، اللتان كانتا تفضلان الدبلوماسية والابتعاد عن التصعيد، بدأتا تفكران جدياً في الانخراط العسكري المباشر إلى جانب التحالف الأمريكي-الإسرائيلي. فقد صرح وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان بأن الصبر الذي تبديه المملكة له حدود"، بينما تحدث مستشار الرئيس الإماراتي أنور قرقاش عن "تداعيات جيوسياسية عميقة تجعل إيران التهديد المركزي الذي يشكل التفكير الاستراتيجي الخليجي. كل ذلك جعل دول الخليج تضع شروطها، فهي لا تريد مجرد وقف لإطلاق النار يعيد الوضع إلى ما كان عليه قبل الحرب، بل تسعى لتقييد دائم للقدرات الإيرانية، خاصة في مجال الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وضمانات بعدم إغلاق مضيق هرمز مرة أخرى، كما تطالب بمعالجة البرنامج النووي الإيراني بشكل حاسم.

هذه المطالب تعكس إدراكاً خليجياً عميقاً بأن إيران بعد الحرب، إذا بقيت قادرة على تهديد المنشآت النفطية وتعطيل الملاحة الدولية، فإن أمن المنطقة سيظل معلقاً على مزاج طهران وهو الأمر الغير مقبول نهائيًا.

السيناريوهات المتوقعة للحرب وما بعدها

على المستوى العسكري، لم تسر الحرب كما خطط لها. فما كان

موسكو تتحرك وفق منطق براغماتي يستثمر في الأزمات دون الانغماس فيها والشرق الأوسط سيخرج من الحرب مختلفًا تمامًا

متوقعاً أن يكون (ضربة سريعة وحاسمة) تحقق تغيير النظام خلال أيام، تحولت إلى حرب استنزاف.

التقديرات المستقلة تشير إلى أن إيران تمكنت من الحفاظ على ٤٠- ٥٠٪ من قدراتها الإنتاجية للصواريخ والمسيّرات، رغم الضربات الأمريكية المكثفة، كما نجحت في إغلاق مضيق هرمز فعلياً أمام النفط والغاز والسماد وكل شيء يمر عبر المضيق، مما دفع أسعار النفط والغاز نحو أسعار لم يكن من الممكن أن يفكر أحد بها قبل بدأ هذه الحرب المجنونة والتي بدأها نتنياهو وانضم إليها ترامب.

سيناريوهات نهاية الحرب تتوزع على ٥ مسارات رئيسية:

السيناريو الأول: الانهيار الداخلي أو تغيير النظام، وهو السيناريو الذي راهنت عليه واشنطن، لكنه يبدو الأقل ترجيحاً حالياً.

فالنظام الإيراني، رغم الخسائر الكبيرة في القيادات العسكرية والأمنية، لم تظهر فيه انقسامات جوهرية. الأجهزة الأمنية متماسكة، وآليات خلافة القيادة تعمل.

السيناريو الثاني: البقاء المقيد (النموذج الفنزويلي)، حيث يبقى النظام في السلطة لكنه يفقد القدرة على متابعة برنامجه النووي أو توسيع قدراته الصاروخية أو دعم الوكلاء في المنطقة. هذا السيناريو سيكون مقبولاً للولايات المتحدة ودول الخليج، لكنه يتطلب آليات رقابة صارمة وقدرة على فرض العقوبات فور أي انتهاك، لكن استبعد هذا السيناريو لأن روسيا والصين ستسعيان بكل قوة لعدم تحقيق مثل هذا السيناريو لما له من تأثير كبير على وضعهما على الخارطة الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

السيناريو الثالث: الامتثال التفاوضي تحت الضغط (نموذج الاتفاق النووي)، حيث تقبل إيران بقيود على برنامجها النووي

روسيا تسعى لتجنب الخسائر وتعظيم المكاسب لا ضمن تحالفات ثابتة في عالم يتجه نحو تعدد قوى قادرة على الفرض والتعطيل

والصاروخي مقابل رفع العقوبات. هذا السيناريو يتطلب وساطة دولية قوية، وقد يكون الخيار الأكثر جاذبية للجميع إذا توافرت الثقة وهناك مؤشرات مبدئية على أن باكستان ربما تنجح في تحقيق اختراق في هذا الاتجاه كوسيط.

السيناريو الرابع: وقف إطلاق النار القائم على الردع، وهو ما قد يكون السيناريو الأقرب حالياً، خاصة مع إعلان ترامب عن تمديد المهلة لإيران لإعادة فتح المضيق (لإجراء محادثات جيدة ومنتجة). ومن ثم تمديد المهلة بعدها إعلان ترامب عن هدنة الأسبوعين، والذي اعتبرته إيران نصر لها مما يجعلها تتمسك أكثر بسياسة الانتحار الجماعي على مبدأ علي وعلى أعدائي، وبالرغم من امتثال إيران للتهديد الأمريكي بإعادة إيران للعصر الحجري، هذا السيناريو يترك إيران قادرة على إعادة بناء قدراتها على المدى الطويل، مما يعني أن الحرب الحالية ما هي إلا جولة جديدة في صراع طويل الأمد، الشيء الأكيد هو أن (منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي لم تعود كما كانت قبل بدء العمليات العسكرية) مهما كانت النتائج.

السيناريو الخامس: إعادة البناء غير المقيدة (النموذج الكوري الشمالي)، وهو الأسوأ من منظور أمريكي-إسرائيلي، حيث تنجح إيران في فرض شروطها، واستئناف برنامجها النووي تحت الأرض وفي مواقع محصنة، مما يجعل أي مواجهة مستقبلية أكثر خطورة.

الأمم المتحدة والنظام العالمي الجديد: من القانون إلى القوة

ربما تكون الحرب على إيران قد كشفت عن أزمة أعمق من مجرد صراع إقليمي، إنها كشفت عن انهيار النظام العالمي الذي أسس بعد الحرب العالمية الثانية. فالحرب تشن دون تفويض من مجلس الأمن، ودون سند من القانون الدولي الذي يحظر استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس بعد اعتداء مسلح. الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لم يخفِ ازدراءه للقانون الدولي. ففي تصريح صريح، قال إنه(ليس مهتماً بالقانون الدولي). ووزير خارجيته ماركو روبيو تحدث عن إغلاق إيران لمضيق هرمز باعتباره (انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي)، في تناقض صارخ مع موقف رئيسه.

هذه التطورات تعيد إلى الأذهان (حوار ميلوس) الذي سجله المؤرخ اليوناني ثوسيديدس قبل ٢٥٠٠عام، حيث قال الأثينيون لأهل ميلوس (الأقوياء ينتزعون ما في وسعهم، والضعفاء يذعنون).

وبعد سبعة عقود من النظام العالمي القائم على القانون، يبدو أن العالم يعود إلى عصر(القوة تصنع الحق).

الموقف الروسي: براغماتية باردة أم مقايضة كبرى؟

لطالما شكلت العلاقات الروسية / الإيرانية محوراً مهماً في معادلات الشرق الأوسط، حيث جمعت المصالح المشتركة في سوريا والتعاون النووي والطاقة، فضلاً عن الرؤية المشتركة لمواجهة الهيمنة الأمريكية. لكن الحرب الحالية كشفت عن تباعدٍ في المواقف ربما يكون أعمق مما يبدو على السطح. فمن ناحية، تلتزم موسكو بخطابها الدبلوماسي الداعي لوقف (العدوان غير المبرر) من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران كما أعربت موسكو عن استعدادها للمساعدة في حل النزاع عبر الوسائل الدبلوماسية، داعية إلى التهيئة لظروف التعايش السلمي الآمن والجوار بين الدول العربية الصديقة وإيران.

روسيا (الموازن الذكي) للاستفادة من التوتر دون أن تكون طرفًا مباشرًا بارتفاع أسعار النفط وانخفاض الصواريخ الاعتراضية لأوكرانيا

طالما شكلت العلاقات الروسية / الإيرانية محورًا مهمًا في معادلات الشرق الأوسط لكن الحرب كشفت تباعدًا في المواقف أعمق مما يبدو على السطح

لكن السؤال الأكثر إلحاحاً لا يتعلق بالخطاب العلني بقدر ما يتعلق بالثمن الذي تدفعه إيران مقابل هذا الدعم المحدود. فهناك قراءة متزايدة في الأوساط السياسية تفيد بأن العلاقات الروسية الأمريكية تخضع حالياً لمنطق المقايضة، حيث تتخلى واشنطن عن مطالبها في أوكرانيا وعن أمن أوروبا مقابل أن تتخلى موسكو عن إيران في مواجهة التوسع الأمريكي.

هذه القراءة تستند إلى تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي وصف حرب أوكرانيا قائلًا (أنها ليست حربي)، وأعرب عن اعتقاده بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يريد إبرام صفقة.

من منظور موسكو، لا تبدو المقايضة منطقية. فروسيا، التي أنهكتها العقوبات الغربية، لا تجد في الانسحاب من الملف الإيراني مخرجاً لتخفيف الضغط الغربي وربما الحصول على تنازلات في أوروبا الشرقية. وربما ستجد نفسها الخاسر الأكبر أن تمت هزيمة إيران أو استسلامها رغم استفادتها الآنية بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفاض العدد في الصواريخ الاعتراضية التي تقدم لكييف، وهذا ما يفسر لماذا لم تقدم موسكو دعماً عسكرياً كبيراً لإيران رغم امتلاكها القدرة على ذلك لذلك فإن روسيا تميل إلى لعب دور (الموازن الذكي)، الذي يستفيد من التوتر دون أن يصبح طرفًا مباشرًا فيه.

روسيا بين المطرقة والسندان

بالعودة إلى السؤال المحوري: أين تقف روسيا؟ يبدو أن موسكو اختارت طريق (البراغماتية الباردة). فهي لم تتخلَ عن إيران بالكامل، لكنها لم تقدم لها ما يكفي لتغيير موازين القوى. لافروف يعبر عن الاستعداد لمساعدة الأطراف المشاركة في النزاع في الشرق الأوسط على حل الوضع عبر الوسائل الدبلوماسية، لكنه في الوقت نفسه يقر بأن الصراع الحالي هو صراع على مواقع الريادة في العالم الجديد.

ربما تكون روسيا قد أدركت أن إيران باتت تشكل عبئاً استراتيجياً أكثر من كونها حليفاً، خاصة بعد فشلها في تحقيق اختراق في أوكرانيا وحاجتها إلى (صفقة كبرى) مع واشنطن. وفي عالم يعود فيه منطق القوة ليكون الحكم الأول، تبدو المقايضة الجيوسياسية منطقية، وإن كانت على حساب حليف قديم، وأنا شخصياً وللأسف استبعد ذلك.

في ضوء ما سبق، يصعب اختزال المشهد في ثنائية (تواطؤ روسي) أو (انهيار شامل للنظام الدولي). فروسيا تتحرك وفق منطق براغماتي يستثمر في الأزمات دون الانغماس فيها، بينما يمر النظام الدولي بمرحلة تحول عميق، أما الشرق الأوسط، فسيخرج من هذه الحرب مختلفاً تماماً. دول الخليج التي كانت تراهن على الانفتاح على إيران، وجدت نفسها مضطرة للانحياز إلى التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

إن أي تصعيد تقوده إيران، خصوصًا في نقاط حساسة مثل مضيق هرمز، قد يسرّع من هذه التحولات، ويدفع نحو نظام عالمي أقل استقرارًا و تنافسية غير أن هذا لا يعني نهاية العالم، بل بداية مرحلة جديدة يتم فيها إعادة تعريف القوة، والقانون، والتوازن في العلاقات الدولية.

فإيران التي راهنت على صمودها، تواجه واقعاً عسكرياً واقتصادياً أكثر صعوبة. وأمريكا التي راهنت على حرب سريعة، تجد نفسها في حرب استنزاف. في النهاية، ما يحدث ليس مجرد حرب على إيران، بل هو إعادة تشكيل للنظام الإقليمي والدولي بأكمله.

وبرأيي الشخصي ليس أمام إيران خيار سوى ثلاثة سيناريوهات الاستسلام، أو تدمير البلاد، أو العمل على محاولة دفع الانهيار للاقتصاد الغربي سريعًا. هذه هي الخيارات الثلاثة المتاحة. يجب أن نكون واعين وواقعيين بشأن التفاوت في القدرات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. لذا، إذا فشلت

الحكومة الإيرانية في تحقيق انهيار الاقتصاد الغربي، فسيكون الخيار حينها بين الاستسلام أو التدمير الشامل لإيران.

فقد تكبّد الاقتصاد العالمي بالفعل أضرارًا جسيمة، وتشعر الدول بآثار هذا الضرر، وسيزداد الوضع سوءًا حتى لو فُتح مضيق هرمز فجأة. وإذا لم يُفتح، فستبلغ العديد من الدول ذروة الألم في وقت أقرب، لنقل خلال شهرين. ستكون دول كثيرة على استعداد لفعل أي شيء لفتح مضيق هرمز، بما في ذلك دعم أمريكا والانضمام إلى تحالف تقوده الولايات المتحدة لاحتلال الساحل الإيراني، إذا ما شُكّل مثل هذا التحالف.

لذا، فلنفترض أن الأمر سيستغرق من شهرين إلى ثلاثة أشهر لإحداث تغيير في التفكير لدى العديد من الدول. وسيحتاج الأمر إلى شهر آخر للمناقشة واتخاذ القرار على المستوى الدولي. وسيحتاج الأمر إلى شهرين أو ثلاثة أشهر أخرى لإعداد ونشر الوحدات العسكرية.

لذلك، في غضون ستة أشهر تقريبًا، قد نشهد غزوًا عسكريًا لإيران واحتلال سواحلها، وربما قبل ذلك. ويتماشى هذا أيضًا مع إمكانية إلغاء الانتخابات الأمريكية تحت هذه الذريعة. إلى أن يُثبت ترامب حسمه، يبقى هذا الاحتمال قائمًا ويجب أخذه في الحسبان.

لذا، يتعين على إيران الإسراع في محاولة التسبب في انهيار الاقتصاد الغربي خلال الأشهر الثلاثة أو الأربعة القادمة، أو ستة أشهر كحد أقصى. وإلا، فعليها التفكير في الاستسلام. أما خيار الانسحاب الأمريكي الطوعي من الخليج وسيطرة إيران على مضيق هرمز، فهو في رأيي غير واقعي.

مضيق هرمز بالفعل من أهم الممرات البحرية في العالم، وأي تغيير في طريقة إدارته أو التحكم فيه سيؤثر على التجارة العالمية، خاصة الطاقة. لكن فكرة أن سيطرة دولة واحدة عليه (مثل إيران) ستؤدي مباشرة إلى انهيار شامل للقانون الدولي أو حرية الملاحة العالمية فإن خرجت إيران بغنيمة مضيق هرمز فإنها ستشكل سابقة خطيرة لمسألة المضائق البحرية العشرة الموجودة على هذه الكرة الأرضية وستؤدي إلى خلل جسيم في حرية الملاحة الدولية المتفق عليها عالمياً، ولهذا أعتقد أن العالم يقف على أبواب مرحلة جديدة من الفوضى والصراعات، حيث إن القانون الدولي سيكون أمام تحد صارخ فإما أن يثبت حاجة العالم إليه اوإنه سيتحول إلى ذكرى من زمن ولّى.

تكشف التحولات الجارية في الخليج عن واقع استراتيجي جديد، تتراجع فيه الحدود التقليدية بين الحرب والسلم، وبين القانون والقوة. وفي هذا السياق، لا يمكن فهم موقف روسيا إلا ضمن إطار براغماتي يسعى لتجنب الخسائر وتعظيم المكاسب، لا ضمن منطق التحالفات الثابتة. العالم لا يتجه نحو هيمنة مطلقة، بل نحو تعدد قوى قادرة على الفرض والتعطيل في آنٍ واحد.

وفي ظل هذا الواقع، يصبح الخطر الأكبر ليس في من يملك القوة، بل في غياب القوانين الدولية التي تضبط استخدامها. فإذا ترسخ منطق أن (القوة تصنع الحق)، فإن النظام الدولي لن ينهار دفعة واحدة، بل سيتحول إلى ساحة مفتوحة لصراعات متكررة، تتآكل فيها الشرعية تدريجيًا، وتصبح مؤسسات مثل الأمم المتحدة غير قادرة على التأثير الفعلي.

وعليه، فإن مستقبل الخليج بل والنظام الدولي ككل سيتحدد ليس فقط بنتائج أي مواجهة محتملة مع إيران، بل بمدى قدرة القوى الدولية والإقليمية على إعادة التوازن بين القوة والقانون، قبل أن تنزلق المنظومة العالمية إلى فوضى يصعب احتواؤها، وروسيا تراقب كل هذه التطورات وتنتظر حتى تتوضح الصورة بشكل كامل فخسارة إيران تعني ضربة استراتيجية لايمكن تحملها وخسارة الدول العربية الصديقة أيضاً ستكون مؤثرة للغاية ولهذا أصف موقع روسيا اليوم بأنها بين المطرقة والسندان، فهل ستنجح روسيا في تجاوز هذا المأزق.

* باحث متخصص في الشأن الروسي ـ موسكو

الاتحاد الأوروبي مطالب بتبني نهج استباقي تجاه الشرق الأوسط يتضمن:

القيادة الدبلوماسية والأمن البحري وشراكات الطاقة والاقتصاد ودعم الدفاعات الخليجية

كشفت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط عن تصدعات غائرة في بنية الدبلوماسية الدولية ومنظومة الحوكمة الأمنية، وتتضح هذه الفجوات بجلاء في سياق المواجهة المحتدمة التي تتشابك فيها خيوط الصراع بين أمريكا وإسرائيل وإيران، وفي الدور المحدود والمجزأ للاتحاد الأوروبي. ورغم مساعي الاتحاد الدؤوبة لترسيخ مكانته كفاعل دبلوماسي "معياري" ينتصر لمبادئ التعددية، فإن انكفاء تأثيره عن صياغة المخرجات الأمنية في منطقة الخليج أثار مخاوف متزايدة، وشكوكاً جدية حول قدرته على تقديم بدائل لنهج "الأمن أولاً وأخيراً" الذي تتبناه الأطراف الثلاثة: واشنطن، تل أبيب، وطهران.

د. كريستيان كوخ

ويُلقي هذا الغياب بظلاله القاتمة على دول مجلس التعاون التي يرتبط أمنها عضوياً بالاستقرار الإقليمي؛ وفي المقابل، تواجه أوروبا مخاطر استراتيجية واقتصادية جسيمة، خصوصاً في حال تعطل إمدادات الطاقة إثر إغلاق مضيق هرمز. وبناءً عليه، فإن الأزمة الراهنة، بقدر ما تكشف عن محدودية وقصور السياسة الخارجية الأوروبية، فإنها تفتح في الوقت ذاته آفاقاً أمام أوروبا للاضطلاع بدورٍ أكبر في تعزيز الشراكة مع دول مجلس التعاون، بما يترتب على ذلك من تداعيات مؤثرة على الاستقرار الإقليمي وعلى النظام العالمي الآخذ في التشكل.

انحسار الدور الأوروبي في الصراع

تجسد التوترات المستعرة بين أمريكا وإسرائيل وإيران مواجهة جيوسياسية بالغة التعقيد، تتقاطع فيها هواجس الانتشار النووي بفتيل الحروب الإقليمية بالوكالة والخصومات الأيديولوجية المحتدمة. وإذ سجل الاتحاد الأوروبي حضوراً دبلوماسياً محورياً في مراحل سابقة ـ تجلى بوضوح في هندسة "خطة العمل الشاملة المشتركة" (الاتفاق النووي) ــ إلا أن ثقله الاستراتيجي شهد تراجعاً حاداً منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق عام ٢٠١٨م.

رغم تمسك بروكسل "المعلن" بالمسار الدبلوماسي، إلا أنها اصطدمت بعقبات كؤود حالت دون ترجمة هذا الموقف إلى واقع ملموس؛ فظلت المبادرات الرامية لإنقاذ الاتفاق، ومنها آلية "إنستكس" لدعم التبادل التجاري، جهوداً رمزية في جوهرها، أخفقت في شق مسار بديل يخفف وطأة الضغوط الاقتصادية عن كاهل إيران. ونتيجة لذلك، تبدلت ملامح المشهد ليجد الاتحاد الأوروبي نفسه "مهمشاً" في دوائر صنع القرار الاستراتيجي، التي أحكمت واشنطن والقوى الإقليمية قبضتها عليها.

لم يكن هذا الانحسار خافياً على القيادة الأوروبية؛ إذ عبر "جوزيب بوريل"، الممثل الأعلى السابق للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، عن هذا المأزق بقوله:"لا يمكننا الارتهان لمقاعد المتفرجين حيال منطقة يرتد عدم استقرارها مباشرة على أمننا الخاص". وبالرغم من هذا الإدراك، ظل الاتحاد عاجزاً عن اجتراح خطوات حاسمة، مكبلاً بتباينات الرؤى بين

الشراكة الراسخة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون كفيلة بإرساء دعائم الاستقرار الإقليمي والمساهمة في صياغة ملامح النظام العالمي الجديد

دولـه الأعضـاء، وافتقـاره إلـى قـوة عسـكرية موحـدة تمكنه من فـرض واقـع جيوسياسـي مغاير.

التداعيات الأمنية على دول الخليج

بالنسـبة لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، كانـت تداعيـات المواجهـة الثلاثيـة بين أمريكا وإسـرائيل وإيران مباشـرة وجذرية، لأن قـدرات إيـران الصاروخيـة المتنامية، ودعمهـا للجماعـات الفاعلـة غيـر الحكوميـة، وتمركزهـا الاسـتراتيجي عنـد مضايق بحرية حيوية، باتت تشـكل تهديداً أمنياً مباشـراً لا يمكن السـماح باسـتمراره. وعلـى الرغـم مـن الاعتماد الأساسـي لـدول الخليج علـى أمريـكا كضامـن رئيسـي لأمنها، فـإن التناقضـات الملحوظة في توجهـات السياسـة الأمريكيـة وتغيـر أولويـات ـواشنطن، دفع العواصـم الخليجيـة لإعـادة النظـر في تحالفاتها الاسـتراتيجية.

يمثـل التعاون الأوروبـي المحدود مع الخليج حتـى الآن "فرصة ضائعـة" لأوروبـا؛ فقـد أعـرب قـادة دول الخليـج عـن رغبتهم في بنـاء شـراكات أوسـع تتجـاوز الاعتماد علـى قوة عظمـى واحدة. وقد شـدد أنور قرقاش، المستشـار الدبلوماسـي للرئيس الإماراتي، علـى هـذه النقطـة قـائلاً: "إن منطقـة الخليـج تتطلـب شـركاء ثابـتين وموثـوق فيهم، يكـون لديهم الاسـتعداد للتعـاون على المدى الطويـل". وخلال زيارتـه إلى بروكسـل في منتصـف أبريل ٢٠٢٦م، أكـد الأمين العـام لمجلس التعـاون الخليجـي، جاسـم البديوي، أن تعزيـز العلاقـات بين الاتحـاد الأوروبـي والمجلـس "لم يعـد مجرد خيـار سياسـي، بل ضـرورة اسـتراتيجية تمليها طبيعـة التحديات المشتركة".

ومما لا شـك فيـه أن الاتحاد الأوروبي يمتلـك قدرات جوهرية يمكـن أن تسـهم في تعزيـز أمـن الخليـج، بمـا في ذلـك التقنيـات

التناقضات الملحوظة في السياسة الأمريكية وتغير أولويات واشنطن العالمية دفع العواصم الخليجية لإعادة النظر في تحالفاتها الاستراتيجية

الدفاعية المتقدمة، وأطر تبادل المعلومات الاستخباراتية، والخبرة الواسعة في العمليات البحرية. إلا أن هذه الإمكانيات لا تزال، حتى الآن، غير مستغلة بالشكل الأمثل بسبب غياب استراتيجية أوروبية متماسكة. وعلاوة على ذلك، فإن غياب الدور الأوروبي القوي لا يُضعف قوة الردع الجماعي فحسب، بل يُقلص أيضاً الخيارات الاستراتيجية المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز

هشاشة الوضع الأمني في مضيق هرمز أكثر الجوانب خطورة في الأزمة الراهنة؛ فهذا الممر الملاحي الضيق يعبر من خلاله نحو خُمس إمدادات النفط العالمية، ولذلك فإن أي تعطل في هذا المسار، نتيجة تصعيد عسكري، أو حصار ملاحي، أو هجمات عسكرية، ستكون له تداعيات فورية وبعيدة المدى على الاقتصاد العالمي، ولن تكون أوروبا بمنأى عن هذه التداعيات، نظراً للاندماج العميق للاتحاد الأوروبي في سلاسل التوريد العالمية.

وبالنسبة لأوروبا، تبدو التبعات خطيرة جدًا، فرغم جهود تنويع مصادر الطاقة والتحول نحو الطاقة المتجددة، إلا أن هذا التحول يظل طويل الأمد. وفي هذا السياق، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، على ذلك، قائلة: "إن أمن الطاقة يقع في قلب استقرارنا الاقتصادي، وأي اضطراب في طرق الإمداد الحيوية ستكون له عواقب وخيمة وعميقة".

أدى الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز لزيادة ضخمة في أسعار الطاقة، ونقص في الإمدادات، واضطراب اقتصادي في دول أوروبا. وتواجه الصناعات الأوروبية التي تعتمد بشكل أساسي على النفط والغاز تحديات جسيمة لن تتمكن من تفادي آثارها على المدى القريب، فقد وجد المستهلكون أنفسهم مضطرين للتعايش مع تكاليف الإنتاج المتزايدة. ولذلك تواجه أوروبا اليوم ضغوطًا اقتصادية متصاعدة في أعقاب الاضطرابات التي أصابت سلاسل التوريد العالمية والاتجاهات التضخمية في الأسواق. وفي هذا الصدد، حذر مدير وكالة الطاقة الدولية، فاتح بيرول، في ١٦ أبريل الماضي، أوروبا من نقص حاد في وقود الطائرات في غضون ٦أسابيع؛ وهو السيناريو الذي ينذر بحدوث شلل في حركة الملاحة الجوية.

بعيداً عن حسابات أمن الطاقة، يتحمل الاتحاد الأوروبي خسائر اقتصادية وجيوسياسية ضخمة، بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الخليج؛ إذ تبرز المنطقة كشريك تجاري لا غنى عنه، ومصدر رئيسي للاستثمارات ، لا سيما عبر صناديق الثروة السيادية. ولم تتوقف تداعيات الصراع المحتدم عند عرقلة سلاسل الإمداد التجاري فحسب، بل تجاوزت ذلك لتضرب الفرص الاستثمارية الواعدة في مقتل وتقوض ركائز التعاون الاقتصادي المشترك.

وعلى الصعيد الجيو سياسي، تعاني أوروبا أيضًا من خطر التهميش المتزايد في منطقة تحولت إلى ساحة سباق محموم بين قوى عالمية تندفع بقوة لتوسيع رقعة نفوذها. فبينما يتنامى الحضور الاقتصادي الطاغي للصين، وتتحرك روسيا وفق استراتيجيات مدروسة، تتضح معالم "معركة النفوذ" المستعرة في قلب منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا المشهد المعقد، يبدو الدور الأوروبي المحدود عاملاً مباشراً في تآكل مصداقية الاتحاد كفاعل عالمي قادر على التأثير في صياغة المخرجات الدولية. وقد شدد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على ضرورة المشاركة الأوروبية قائلاً: " إذا لم تتحمل أوروبا مسؤولية أكبر تجاه بيئتها الاستراتيجية، فإنها تعرض نفسها لمخاطرة الإقصاء من قبل أطراف أخرى ستضع القواعد عوضاً عنها". ويعكس هذا التصريح إدراكاً متزايداً داخل القارة الأوروبية بضرورة تحقيق "الاستقلال الاستراتيجي" وتبني سياسة خارجية استباقية.

تحولات موازين القوى الدولية وآفاق التعاون الأوروبي / الخليجي

يرسم المشهد الجيوسياسي الراهن ملامح مرحلة حافلة

بالتحديات والفرص المتبادلة لكل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي؛ إذ أدى التحول المتسارع نحو عالم متعدد الأقطاب، مشفوعاً بحالة الضبابية التي تكتنف توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، إلى خلق مساحات رحبة لصياغة تحالفات وشراكات دولية مبتكرة. ويتقاسم الجانبان في هذا الإطار حزمة من المصالح الحيوية، ترتكز في جوهرها على صون الاستقرار الإقليمي، وضمان تدفقات أمن الطاقة، والذود عن نظام دولي يستند إلى القواعد والمواثيق.

وفي ضوء ذلك، بدأ الاتحاد الأوروبي يقر بالأهمية الاستراتيجية القصوى لمنطقة الخليج، حيث باتت أطر سياساته الحديثة تولي ثقلاً كبيراً لتعزيز التعاون مع دول المجلس في ملفات مصيرية تشمل الأمن، والطاقة، والتغير المناخي. وقد تبلورت لدى المسؤولين الأوروبيين قناعة راسخة بأن منطقة الخليج ليست مجرد "جار" جغرافي، بل هي شريك استراتيجي لا غنى عن تعميق الانخراط معه. وقد جاءت الزيارات رفيعة المستوى التي قام بها رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا، والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي كاجا كالس، إلى دول مجلس التعاون في أبريل ٢٠٢٦، لتضع ختماً دبلوماسياً يؤكد على أن هذا التقارب يمثل أولوية سياسية قصوى في أجندة بروكسل الجديدة.

تفتح أواصر التعاون الوثيقة مع القارة الأوروبية أمام دول الخليج آفاقاً فسيحة لسياسات التنوع الاستراتيجي، وتُعبّد الطريق نحو امتلاك التقنيات المتقدمة، انسجاماً مع تطلعاتها لتطوير بنيتها الاقتصادية وتوسيع مظلة شراكاتها الدولية. وقد تجلى هذا التوجه بوضوح في تصريح سمو الأمير فيصل بن فرحان، وزير الخارجية السعودي، الذي أكد فيه أن: "شراكتنا مع أوروبا أساسية تستهدف مواجهة التحديات المشتركة وبناء مستقبل مستقر ومزدهر". وعليه، يبرز تقارب المصالح بين الضفتين كحجر زاوية لبناء شراكة أكثر منعة واستدامة، من شأنها تعزيز الثقل الإقليمي والدولي لكلا الطرفين. ومن خلال هذا التناغم في العمل المشترك، يمتلك الجانبان القدرة على الاضطلاع بدورٍ أكثر فاعلية في صياغة المعايير الدولية، والمساهمة في صياغة حلول للتحديات العالمية الكبرى، خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات وانتقالات تاريخية مفصلية .

الدروس المستفادة من الصراع

يقدم الصراع الحالي عددًا من الدروس المهمة على المستويين الدولي والإقليمي؛ فعلى الصعيد الدولي، يُسلط الصراع الضوء على محدودية المقاربات الأحادية في مواجهة التحديات الأمنية المعقدة، وخاصة بعد انهيار المباحثات المتعلقة بالملف النووي الإيراني، والتي أثبتت هشاشة الاتفاقات الدبلوماسية في ظل غياب الالتزام السياسي المستدام والأطر الشاملة للاتفاق النووي. كما يُؤكد الصراع أهمية التعددية الدولية، والحاجة الماسة لتحرك دولي منسق؛ إذ أدى تغييب الفاعلين الإقليميين - وفي مقدمتهم مجلس التعاون الخليجي - عن دوائر صنع القرار الجوهري إلى تعميق هوة عدم الثقة وزعزعة الاستقرار، مما يحتم تبني نهج أكثر احتواءً وشمولية لفض النزاعات.

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد استخلصت دول مجلس التعاون الخليجي درساً مهمًا وهو الاعتماد على الذات وتنويع الخيارات الاستراتيجية؛ إذ تعكس الجهود الرامية لتعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، والاستثمار في التقنيات الجديدة، وتبني المبادرات الدبلوماسية المستقلة، تحولاً جذرياً في الخليج نحو تحقيق "الاستقلال الاستراتيجي". وعلى الرغم من حدة التصعيد الراهن وظروف الصراع القائمة، فإن "التقارب" الذي شهدته العلاقات السعودية / الإيرانية مؤخراً والذي جرى بتسهيلات من أطراف دولية فاعلة، يظل دليلاً قويًا على القدرات الممكنة للدبلوماسية الإقليمية في نزع فتيل التوترات الإقليمية. ومع ذلك، فقد أجهضت الولايات المتحدة هذا المسار بفعل قرارها الأحادي الذي اتخذته مع إسرائيل بشن عمل عسكري ضد إيران، دون تشاور أو حتى إخطار مسبق مع حلفائها في الخليج وأوروبا.

وبالنسبة لأوروبا، فإن الدرس الأساسي المستفاد هو ضرورة تطوير قدرات استراتيجية موثوق فيها، لأن الاعتماد على جهات فاعلة خارجية، وتحديداً الولايات المتحدة، أدى إلى عرقلة قدرة الاتحاد الأوروبي على التصرف بشكل مستقل. وبناءً على ذلك، باتت هناك حاجة ملحة إلى صياغة سياسة خارجية وأمنية أوروبية أكثر تماسكاً، هذا إذا ما أرادت أوروبا أن تلعب دوراً محوريًا في أي أزمات مستقبلية.

الدور المتوقع للاتحاد الأوروبي

وبنظرة فاحصة للمستقبل، يتعين على الاتحاد الأوروبي تبني نهج أكثر استباقية وشمولية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب الانخراط في عدة مجالات رئيسية

القيادة الدبلوماسية: يمكن للاتحاد الأوروبي استغلال خبرته الطويلة في المفاوضات متعددة الأطراف لتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة، بما في ذلك الجهود الرامية لإحياء الاتفاقات النووية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

الأمن البحري: يعد توسيع العمليات البحرية لضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الحيوية، مثل مضيق هرمز، أمراً جوهرياً. فالمبادرات التي تقودها أوروبا من شأنها أن تُكمل الجهود القائمة وتعزز منظومة الأمن الجماعي.

التعاون الدفاعي: تقوية الشراكات الدفاعية مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التدريب، والعمليات المشتركة، ونقل التكنولوجيا، مما يسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد، تمتلك الدول الأوروبية قدرات متطورة قادرة على تلبية احتياجات دول الخليج.

شراكات الطاقة: إن إبرام اتفاقيات طاقة طويلة الأمد مع دول مجلس التعاون الخليجي، بالتوازي مع رفد مساعيها نحو التحول إلى الطاقة المتجددة، يمثل تجسيداً حيوياً لانسجام المصالح، فهو لا يؤمّن التطلعات الاقتصادية الأوروبية فحسب، بل يتقاطع بشكل وثيق مع أهدافها البيئية الطموحة.

المشاركة الاقتصادية: يُمكن لتعزيز أطر التجارة والاستثمار تعميق الروابط الاقتصادية ودعم التنمية المستدامة في كلا المنطقتين.

ومن هذا المنطلق، يكتسي الدور الأوروبي في دعم الاحتياجات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي أهمية استراتيجية فائقة؛ إذ يتجاوز مفهوم توريد العتاد العسكري ليمتد إلى بناء القدرات في قطاعات حيوية كالأمن السيبراني، والتعاون الاستخباراتي، ومكافحة الإرهاب. وبموجب ما تمتلكه الصناعات الدفاعية الأوروبية من تقنيات رائدة وخبرات تخصصية، فإنها مؤهلة بقوة لإرساء دعائم هذا التعاون بما يخدم الأمن الجماعي.

كما يتعين على الاتحاد الأوروبي الاضطلاع بدور فاعل في تعزيز مسارات الأمن الإقليمي، ضمن رؤية شاملة تستوعب دول مجلس التعاون وإيران على حد سواء. وتعد صياغة تدابير بناء الثقة، وتفعيل منصات الحوار، وطرح مبادرات الحد من التسلح، خطوات جوهرية لتفكيك بؤر التوتر وتهيئة بيئة إقليمية أكثر استقراراً. لقد كشفت الأزمة الراهنة عن فجوة عميقة في السياسة الخارجية الأوروبية، تجلت في غياب دور متماسك وحاسم في منطقة تعد قلب العالم النابض. فبالنسبة لدول الخليج، يؤدي هذا الانحسار إلى تضييق خياراتها الاستراتيجية وزيادة انكشافها الأمني، أما بالنسبة لأوروبا، فإن استدامة هذا الوضع تفرض تهديدات مباشرة على أمن الطاقة، والنمو الاقتصادي، ومكانة القارة في الميزان العالمي.

ومع ذلك، فإن رحم هذه الأزمات يلد فرصة سانحة لتحول جذري في طبيعة العلاقات؛ فمن خلال تعزيز الشراكة مع دول مجلس التعاون، والاستثمار في "الاستقلال الاستراتيجي"، وتبني دبلوماسية استباقية، يستطيع الاتحاد الأوروبي استعادة ثقله كقوة عالمية فاعلة. إن الدروس المستقاة من هذا الصراع ـ لاسيما ما يتصل بالتعددية والمرونة وتنويع البدائل ـ يجب أن تشكل البوصلة الهادية لصياغة السياسات المستقبلية.

وهكذا، في ظل النظام الدولي الآخذ في التبلور، تبدو الشراكة الراسخة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي كفيلة بإرساء دعائم الاستقرار الإقليمي والمساهمة في صياغة ملامح النظام العالمي الجديد. ليبقى السؤال الملحّ الماثل أمام صُنّاع القرار في بروكسل: ليس ما إذا كان بإمكان أوروبا تحمل كلفة الانخراط في الشرق الأوسط، بل هل تملك أوروبا رفاهية البقاء بعيداً عنه؟

* المدير التنفيذي لمكتب مركز الخليج للأبحاث في بروكسل ـ مدير البحوث بمركز الخليج

التحدي هو القدرة على تحويل الواقع من مصدر لعدم الاستقرار إلى نظام قابل للإدارة

ترسم الحرب مستقبل الشرق الأوسط كإقليم لإدارة الصراعات دون حسـمها وإعادة صياغة التهديدات

لم تعد الحروب في الشرق الأوسط قابلة للقراءة ضمن منطق الحدث العسكري فقط، بل باتت تعبيراً مكثفاً عن تحولات بنيوية في النظامين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، تمثل الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، التي برزت ملامحها منذ نهاية فبراير ٢٠٢٦م، لحظة انعطاف نوعية، لا بوصفها مواجهة بين أطراف متصارعة فحسب، بل باعتبارها إعادة تعريف لوظيفة الصراع داخل بنية القوة العالمية.

فالحرب لم تعد مجرد صراع على الموارد أو النفوذ، بل تحولت إلى صراع على تحديد قواعد الفعل الاستراتيجي، من حيث معايير الاشتباك وحدود التصعيد وأنماط الردع. وهي بذلك تندرج ضمن الصراعات المركبة، حيث تتداخل الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والإدراكية، بما يفضي إلى تآكل الفواصل التقليدية بين الحرب والسلم.

د. فراس إلياس

تكتسب هذه الحرب دلالتها من وقوعها في سياق دولي يتسم بتفكك الأحادية وصعود تعددية غير مكتملة، حيث لم تعد القوة المهيمنة قادرة على فرض انتظام مستقر، ولا القوى الصاعدة قادرة على إنتاج بدائل مستدامة. وضمن هذا الفراغ، تتحول الأزمات من حالات قابلة للإدارة إلى أدوات لإعادة تشكيل النظام ذاته.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن ما نشهده لا يمثل اختلالاً عابراً، بل انتقالاً نحو نمط إقليمي جديد يقوم على إدارة الاختلال واستدامة التوتر. وفي هذا الإطار، يُعاد تعريف القوة بوصفها "قوة مركبة"، تتجاوز البعد العسكري لتشمل الأدوات الصلبة والناعمة، والفعل المباشر والتأثير الإدراكي.

وعليه، فإن هذه الحرب لا تمثل نهاية طور إقليمي بقدر ما تفتح الباب أمام مرحلة أكثر سيولة وتعقيداً، تطرح سؤالاً مفتوحاً: هل نحن أمام نظام إقليمي جديد، أم إعادة إنتاج للنظام القائم بأدوات أكثر تشابكاً؟ وهو سؤال يعكس جوهر اللحظة الراهنة، حيث يصبح عدم اليقين القاعدة لا الاستثناء.

الحرب بوصفها انتقالاً من الردع إلى كسر الإرادة

تعكس هذه الحرب تحولاً نوعياً في طبيعة الصراع، إذ لم تعد تُدار ضمن منطق الردع التقليدي القائم على منع الحرب، بل انتقلت إلى مستوى أكثر تعقيداً يتمثل في كسر الإرادة الاستراتيجية للخصم. ففي المرحلة التي سبقتها، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، محكومة بـ "توازن هش"، يقوم على إدارة حافة التصعيد أكثر مما يقوم على الاستقرار، حيث يُستخدم التهديد بالقوة كأداة تفاوضية، وفق ما أشار إليه (Thomas Schelling) في مفهوم "دبلوماسية العنف".

غير أن هذا التوازن تآكل نتيجة تراكم الضغوط الاستراتيجية، وتعدد الفاعلين، واتساع ما يُعرف بـ "الفضاءات المفتوحة"، ما أدى إلى ضبابية متزايدة في حدود الحرب والسلم، وأفقد الردع التقليدي جزءاً كبيراً من فاعليته. وفي هذا السياق، لم يعد التهديد باستخدام القوة كافياً، بل أصبح استخدامها الفعلي أداة لإعادة صياغة قواعد الاشتباك وفرض معادلات جديدة ضمن السياق الإقليمي الحالي.

سعت الضربات الأمريكية – الإسرائيلية منذ بداية هذه الحرب إلى إحداث "صدمة استراتيجية" تُربك القرار الإيراني،

يتجه الشرق الأوسط لإدارة الصراعات لا حسمها وعلاقات خليجية / إيرانية حذرة واتجاه أمريكا للإدارة الانتقائية وأدوار إقليمية لملء الفراغ

إلا أنها اصطدمت بنموذج إيراني قائم على المرونة وامتصاص الصدمات، وإعادة توزيع القدرات عبر شبكة متعددة المستويات. وبدلاً من تحقيق نصر حاسم، تبنت إيران استراتيجية تقوم على إفشال نصر الخصم، عبر إطالة أمد الصراع وتوسيع نطاقه، بما ينسجم مع منطق الحروب غير المتكافئة.

ويعكس هذا التباين اختلافاً في الثقافة الاستراتيجية، أو ما يمكن تسميته بـ "عدم التناظر الإدراكي"، حيث ترى الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب كأداة لتحقيق أهداف محددة قابلة للقياس، بينما تنظر إليها إيران كعملية تراكمية مفتوحة تُدار عبر الزمن. كما يظهر انتقال واضح من الردع القائم على "العقاب" إلى الردع القائم على "الإنكار"، من خلال توزيع الصراع على عدة جبهات، بما يحدّ من قدرة الخصم على تحقيق حسم سريع.

وعليه، فإن هذا التحول يعكس إعادة تعريف أعمق لمفهوم القوة، التي لم تعد تُختزل في بعدها العسكري، بل أصبحت "قوة مركبة" تُقاس بمدى القدرة على إدارة الصراع لا إنهائه. وهو ما يجعل الحرب الراهنة انتقالاً من "توازن الردع" إلى "صراع الإرادات"، ويمثل نموذجاً لصراعات المستقبل التي تتسم بالتعقيد والتداخل وغياب الحسم.

تفكك النظام الإقليمي وإعادة إنتاجه عبر الصراع

كشفت هذه الحرب عن تحول بنيوي في طبيعة النظام الإقليمي، إذ لم يعد قائماً على احتواء الأزمات، بل على إعادة إنتاجها كآلية لإعادة تشكيل موازين القوة. فالصراع لم يعد حالة استثنائية، بل أصبح أداة تنظيمية داخل النظام نفسه، بما يعكس انتقالاً من منطق "الاحتواء" إلى منطق "الإدارة عبر التوتر". كما تجسّد تآكل دور "الضابط الخارجي"، حيث لم تعد الولايات

العلاقات الإيرانية – الخليجية مركبة بين التهدئة الحذرة والتنافس الصامت

فلا قطيعة شاملة بل تعريف العلاقة ضمن "الردع المتبادل غير المعلن"

المتحدة قادرة على ضبط إيقاع التصعيد أو حصره جغرافياً، رغم تفوقها العسكري.

وقد انعكس ذلك في طبيعة امتدادات الصراع، التي لم تتخذ شكل مواجهة شاملة، بل توزعت عبر مسارح متعددة ضمن سقوف محسوبة. ففي لبنان، حافظ حزب الله اللبناني على نمط "الانخراط المحدود"، عبر عمليات مدروسة تفرض ضغطاً مستمراً دون الانزلاق إلى حرب مفتوحة. ولكن مثل هذا الأمر قد يتغير فيما لو أقدمت إسرائيل على عملية برية محدودة / موسعة في الجنوب اللبناني، وفي العراق، استمر الضغط غير المباشر على الوجود الأمريكي ضمن بيئة أمنية متوترة، دون الوصول إلى مواجهة شاملة. أما في الخليج، فقد برزت المواجهة البحرية من خلال التهديد الكامن لمضيق هرمز، بما أحدث تأثيراً اقتصادياً ونفسياً واسعاً دون تعطيل فعلي.

هذه الأنماط لا تشير إلى حرب متعددة الجبهات بالمعنى التقليدي، بل إلى ما يمكن تسميته بـ "التشبيك المنضبط للصراع"، حيث تعمل الجبهات ضمن إيقاع غير مركزي، لكنها مترابطة وظيفياً. وفي هذا السياق، يتضح كيف يتم تفكيك مركزية الصراع عبر إبقاء الجبهات في مستويات تفعيل منخفضة أو متوسطة، بما يمنع تحقيق حسم سريع.

كما يظهر هذا التحول في تآكل مفهوم "مركز الثقل" الإيراني، إذ لم تعد هناك نقطة حاسمة يمكن استهدافها لإنهاء الصراع، بل منظومة موزعة من القدرات القابلة لإعادة التكيف. وفي هذا الإطار، يتعزز الانتقال نحو الردع الشبكي، القائم على توزيع الضغوط، واستخدام الوكلاء ضمن سقوف محسوبة، وتوظيف التهديد أكثر من الاستخدام الفعلي للقوة.

وعليه، فإن النتيجة ليست فوضى مطلقة، بل فوضى مُدارة تُستخدم لإبقاء الصراع دون عتبة الانفجار، مع الاستمرار في توظيفه كأداة لإعادة توزيع القوة. وهو ما يجعل النظام الإقليمي في حالة انتقالية، لا ينهار بالكامل، لكنه يعيد تشكيل نفسه عبر الصراع.

وفي المحصلة، لا تمثل هذه الحرب أزمة داخل النظام الإقليمي، بقدر ما تعكس تحوله البنيوي، حيث يصبح الصراع وسيلة لإعادة إنتاجه، وليس مجرد نتيجة له، ما يضع المنطقة أمام مرحلة تتسم بتعدد مراكز الضغط وتراجع إمكانية تحقيق استقرار حاسم.

تحولات الحرب في سياق إقليمي مشتعل

أظهرت هذه الحرب تحولاً عميقاً في مفهوم القوة داخل النظام الإقليمي، إذ لم يعد التفوق العسكري التقليدي مؤشراً كافياً لتحقيق الأهداف السياسية، بل أصبح جزءاً من معادلة أكثر تعقيداً تتداخل فيها الأبعاد الإدراكية والاقتصادية والشبكية. وفي هذا السياق، تبرز الحرب بوصفها اختباراً عملياً لحدود الهيمنة الأمريكية، ليس من حيث القدرة على استخدام القوة، بل من حيث القدرة على تحويلها إلى نتائج استراتيجية مستدامة، خصوصاً في ظل سعي إدارة الرئيس (دونالد ترامب) إلى إخضاع إيران سياسياً كمحصلة نهائية للصراع.

وأظهرت إيران قدرة ملحوظة على التكيف، عبر تبني ما يمكن وصفه بـ "استراتيجية الصمود الاستراتيجي"، التي تقوم على منع الهزيمة بدلاً من تحقيق النصر. فمن خلال إطالة أمد الصراع ورفع كلفته، تسعى إلى إفشال أهداف الخصم ضمن منطق الحروب غير المتكافئة. ويستند هذا النمط إلى بنية استراتيجية مرنة، تقوم على توزيع الأدوار بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، وتوسيع العمق الاستراتيجي عبر شبكات إقليمية متعددة، رغم ما يحمله ذلك من كلف اقتصادية واجتماعية متزايدة.

ومن زاوية أعمق، تعكس الحرب انتقالاً من "الهيمنة الصلبة" إلى "الهيمنة المرنة"، حيث لم يعد بالإمكان فرض السيطرة عبر القوة العسكرية فقط، بل عبر إدارة شبكات معقدة من التفاعلات. وعليه، فإن القوة لم تعد تُقاس بحجم الموارد، بل بمدى القدرة على توظيفها ضمن بيئة متغيرة.

القوة المهيمنة غير قادرة على فرض الاستقرار ولا القوى الصاعدة قادرة على إنتاج بدائل مستدامة وتحولت الأزمات لأدوات إعادة تشكيل النظام

وفي المحصلة، لا تعيد هذه الحرب توزيع القوة بين الأطراف فحسب، بل تعيد تعريفها، بما يجعلها لحظة كاشفة لتحول أعمق في بنية النظام الإقليمي والدولي، حيث تتراجع النماذج التقليدية، وتبرز أنماط أكثر تعقيداً وتشابكاً.

الجغرافيا أداة قوة استراتيجية

تكشف الحرب عن عودة حاسمة لما يمكن تسميته بـ "الجغرافيا الاستراتيجية"، ليس بوصفها إطاراً مكانياً للصراع، بل كأداة فاعلة في إنتاج القوة وإعادة توزيعها. وفي هذا السياق، يبرز مضيق هرمز كنقطة ارتكاز جيو - اقتصادية مركزية، حيث تحوّل من ممر حيوي للطاقة إلى أداة ضغط استراتيجية تُستخدم في إدارة التوازنات الإقليمية والدولية.

يكشف التصعيد في مضيق هرمز عن انتقال نوعي في طبيعة الصراع، من المواجهة العسكرية المباشرة إلى الردع الجيو - اقتصادي، حيث يصبح التهديد بتعطيل التدفقات الحيوية - لا تعطيلها الفعلي - أداة لتحقيق مكاسب استراتيجية. ويعكس ذلك إحياء مفهوم "تسييس الجغرافيا"، حيث يتحول الموقع الجغرافي إلى أداة تفاوض، وتصبح السيطرة على الممرات الحيوية وسيلة لإعادة تعريف موازين القوة.

وعليه، فإن تعثر المسارات الدبلوماسية لم يؤدِ إلى فراغ في إدارة الصراع، بل إلى انتقاله نحو المجال الجيو - اقتصادي، حيث أصبحت الجغرافيا، وبالأخص مضيق هرمز، لغة بديلة للتفاوض في بيئة تتراجع فيها فعالية الوساطات التقليدية. وهو ما يجعل من المضيق أحد أكثر نقاط التوتر حساسية في المرحلة المقبلة، ومؤشراً على تحول أعمق في طبيعة الاقتصاد العالمي، الذي لم يعد محكوماً فقط بمنطق السوق، بل أصبح مشروطاً بشكل متزايد باعتبارات القوة والصراع.

مستقبل النظام الإقليمي ومسارات ما بعد الحرب

تشير المعطيات التي أفرزتها الحرب إلى أن الشرق الأوسط لا يتجه نحو نهاية واضحة للصراع، بل نحو إعادة إنتاجه ضمن أنماط أكثر تعقيداً، تتداخل فيها الاستمرارية مع التحول، تبعاً لمسارات الحرب بين بقائها شبه محدودة، أو انتقالها إلى تسويات شاملة، أو انزلاقها نحو تصعيد أوسع. غير أن فهم هذه المسارات لا يمكن فصله عن محددات أعمق، وفي مقدمتها مستقبل العلاقات الإيرانية - الخليجية، والدور الأمريكي، وإعادة تموضع القوى الإقليمية.

في هذا السياق، تبدو العلاقات الإيرانية - الخليجية مرشحة للدخول في مرحلة مركبة، تتراوح بين التهدئة الحذرة والتنافس الصامت. فالحرب لم تدفع نحو قطيعة شاملة، بل أعادت تعريف العلاقة ضمن منطق "الردع المتبادل غير المعلن"، حيث تسعى إيران إلى الحفاظ على أوراق الضغط الجيو - اقتصادي، خصوصاً عبر مضيق هرمز، في حين تميل دول الخليج إلى تجنب المواجهة المباشرة، مع تعزيز قدراتها الدفاعية وتوسيع هامش استقلالها الاستراتيجي. وبذلك، قد تتجه هذه العلاقة نحو صيغة هجينة تجمع بين الاحتواء والتعايش القسري، دون أن ترتقي إلى شراكة مستقرة أو تنحدر إلى صراع مفتوح.

بالتوازي، يبرز تحول تدريجي في الدور الأمريكي، من موقع "الضابط الخارجي" إلى فاعل يسعى إلى إدارة التوازنات دون القدرة على حسمها. فرغم استمرار الحضور العسكري، إلّا أن فعاليته باتت مقيدة بتعقيدات البيئة الإقليمية وتعدد الفاعلين، ما يرجح تبني نمط أكثر انتقائية، يقوم على إدارة الأزمات وتقليل الانخراط المباشر لصالح الاعتماد على الشركاء الإقليميين، في تعبير واضح عن الانتقال من الهيمنة الصلبة إلى الإدارة المرنة للصراع.

أما على مستوى القوى الإقليمية، فإن الحرب تفتح المجال أمام إعادة تموضع فاعلين رئيسيين مثل السعودية وتركيا وإسرائيل ضمن بيئة أكثر سيولة. فالسعودية تجد نفسها معنية وبشكل أساسي بتحقيق نقلة إقليمية اقل تأثيراً على الأمن الخليجي، أما تركيا مرشحة لتوسيع هامش حركتها عبر استثمار الفراغات الأمنية، مع الحفاظ على توازن بين التنافس والتنسيق، في حين تسعى إسرائيل إلى تثبيت معادلات ردع جديدة تقوم على

"الضغـط دون الانفجـار"، بمـا يعـزز حضورها كفاعل أمني نشـط دون الانـزلاق إلى مواجهة شـاملة.

وفي ظـل هذا التداخـل، تبقى بيئة الصـراع عرضة لاحتمالات التصعيـد غيـر المحسـوب، حيـث قـد يـؤدي حـادث محـدود في مضيـق هرمز أو لبنـان أو العراق، إلى تفـاعلات متصاعدة يصعب احتواؤهـا، نتيجـة لطبيعـة "التشـبيك المنضبـط" الـذي يربط بين المسـارح المختلفـة. وهو ما يعكس هشاشـة التـوازن القائم، ويجعل الاسـتقرار عرضة للاختبار المسـتمر.

وعلـى المـدى الأبعـد، تمهـد هـذه الحـرب لتحـول بنيـوي في النظـام الإقليمـي، مـع تراجـع الضمانـات الدوليـة وتـآكل فعالية القانـون الدولـي، مـا قـد يدفع بعض الـدول خصوصـاً في الخليج إلـى تعزيـز اسـتراتيجيات الـردع الذاتـي، بمـا في ذلـك خيـارات أكثـر تقدمـاً. وهو ما يعكـس انتقالاً مـن الاعتماد علـى التوازنات المفروضـة إلى السـعي لإنتـاج توازنـات ذاتية.

وعليـه، فإن مـا يتبلور بعد هـذه الحرب ليس نظاماً مسـتقراً، بـل نمطـاً يقـوم على "اللايـقين المنظـم"، حيـث تسـتمر التوترات منخفضـة الحـدة، وتتكـرر لحظـات التهدئـة المؤقتـة، دون إنهـاء الصـراع. وفي هـذا الإطـار، لا يُقاس النجاح بالقدرة على الحسـم، بـل بالقدرة علـى التكيـف وإدارة الصـراع بأقل كلفـة ممكنة.

وفي المحصلـة، يتجه الشـرق الأوسـط نحـو مرحلة تُـدار فيها الصراعـات ولا تُحسـم، وتُعاد فيهـا توزيع التهديـدات ضمن ثلاثة محـاور متداخلـة: علاقـات إيرانية – خليجيـة محكومـة بالتوازن الحـذر، ودور أمريكي يتجـه نحو الإدارة الانتقائيـة، وأدوار إقليمية صاعدة تسـعى لملء الفـراغ دون القدرة على ضبطـه بالكامل. وهو مـا يجعـل مسـتقبل النظـام الإقليمي مفتوحـاً، لكن ضمـن قاعدة واحـدة: اسـتمرار الصـراع بوصفـه آلية لإنتـاج التـوازن، لا مجرد نتيجـة له.

الدروس الاستراتيجية ومتطلبات بناء نظام أمني إقليمي بعد الحرب

تكشـف هـذه الحرب عـن جملـة من الـدروس الاسـتراتيجية التي تتجاوز تفسـير سـلوك الأطراف، لتلامس حـدود القدرة على تنظيـم الإقليم في مرحلة مـا بعد الصراع. فالحـرب، في جوهرها، لـم تُظهـر فقط كيـف تُـدار التوترات، بل كشـفت أيضـاً أن غياب إطـار إقليمـي ناظم سـيحوّل هـذه التوتـرات إلى حالـة دائمة من الاسـتنزاف، يصعب احتواؤهـا أو توجيهها.

أول هـذه الـدروس يتمثـل في أن منطـق الردع المنفـرد لم يعد كافيـاً لإنتـاج الاسـتقرار. فقد أظهـرت الحرب أن امـتلاك أدوات الضغـط سـواء كانـت عسـكرية أو جيـو – اقتصاديـة، يمكـن أن يمنـع الهزيمـة، لكنه لا يضمن بنـاء بيئة إقليمية مسـتقرة. وهو ما يفـرض علـى الفاعلين الانتقال من اسـتخدام الـردع كأداة مواجهة إلـى توظيفـه كجزء مـن منظومة تنظيمية أوسـع تضبـط التنافس بـدل أن تؤججه.

ويرتبـط بذلك درس ثـانٍ يتمثل في أن إدارة الصراع دون قواعد أصبحت أكثر خطورة من الصراع نفسـه. فالتشـبيك بين المسـارح، وتعـدد الفاعلين، واتسـاع الفضـاءات الرمادية، كلهـا عوامل تجعل أي احتـكاك محـدود قابلاً للتحول إلى أزمة ممتـدة. ومن هنا، فإن الحاجـة لـم تعد تقتصـر على تقليـل التصعيد، بل علـى بناء آليات دائمـة لإدارته، قادرة علـى التدخل المبكر ومنـع تراكم التوترات.

وفي هـذا السـياق، يبـرز الـدرس الثالـث المتعلـق بـتحول الجغرافيـا إلـى أداة تفاوضيـة، وليـس فقـط مسـرحاً للصـراع. فالممـرات الحيويـة، وفي مقدمتهـا مضيق هرمز، أثبتـت أنها قادرة علـى ربـط الاقتصاد العالمي بمسـار الصـراع الإقليمـي، ما يجعل اسـتقرارها مصلحة مشـتركة لا يمكـن لأي طرف التفـرد بإدارتها دون كلفـة عاليـة. وهو ما يفتح المجال أمـام تحويل هذه النقاط من بـؤر توتـر إلى ركائـز لتفاهمـات إقليمية.

انطلاقـاً مـن هـذه الـدروس، فـإن بنـاء نظـام أمنـي إقليمي مسـتدام بعـد الحرب لا يمكـن أن يقوم على إعادة إنتـاج الترتيبات التقليديـة، بـل يتطلب مقاربـة تدريجية متعـددة المسـتويات. تبدأ هـذه المقاربة بإنشـاء قنـوات إقليميـة دائمة لخفـض التصعيد، لا كآليـات طارئة، بـل كبنية مؤسسـية لإدارة الأزمات. كما تسـتدعي تطويـر تفاهمات وظيفية حـول أمن الممرات الاسـتراتيجية، بحيث يُعـاد تعريفهـا كمسـاحات تعاون مشـروط، بـدلاً من كونهـا أدوات ضغـط مفتوحة.

إلـى جانب ذلك، يبرز ضرورة إعادة تشـكيل دور (وكلاء إيران)

ضمـن قواعـد غير مباشـرة، تحدّ مـن تحولهم إلـى أدوات تصعيد عابـر للحدود، دون افتراض إمكانيـة إقصائهم بالكامل من المعادلة، عبـر مقاربـات سياسـية داخلية في الـدول التي ينشـطون بها، كما أن ربـط الأمن بالمصالح الاقتصادية يصبح شـرطاً أساسـياً، إذ إن التهدئـة تصبـح أكثـر قابلية للاسـتمرار عندما تتحـول إلى منفعة متبادلـة، لا مجرد التزام سياسـي هش.

غيـر أن نجاح هـذه المقاربـة يظل مشـروطاً بتوافـر حد أدنى مـن التوافـق بين القـوى الرئيسـية، يقـوم علـى قبول متبـادل بأن الاسـتقرار لا يمكـن فرضـه أحادياً. كمـا يتطلب وجود تـوازن ردع مسـتقر نسـبياً يمنـع أي طـرف مـن اختبار حـدود النظام بشـكل مسـتمر، إلـى جانـب دور دولـي داعـم يوفـر الضمانـات دون أن يحتكـر إدارة الترتيبات.

وعليـه، فـإن الـدرس الأعمـق الـذي تفرضه هـذه الحرب هو أن الانتقـال مـن إدارة الصراع إلـى تنظيمه هو التحـدي الحقيقي للمرحلـة المقبلة. فالمسـألة لم تعد تتعلق بكيفيـة منع الحرب فقط، أو إنهائهـا، بـل بكيفيـة بنـاء بيئـة إقليميـة قـادرة على اسـتيعاب التنافـس دون أن تتحـول إلـى صـراع مفتوح. وهو ما يضع الشـرق الأوسـط أمام مفترق واضـح: إما الاسـتمرار في إدارة الفوضى، أو الشـروع في إعادة تشـكيلها ضمـن قواعد أكثر قابلية للاسـتدامة.

الخاتمة

تكشـف هـذه الحرب أن الشـرق الأوسـط دخل مرحلـة نوعية جديـدة، لم يعـد فيها الصراع أداة اسـتثنائية لتحقيق الحسـم، بل تحـول إلى آلية بنيويـة لإعادة إنتاج التوازنـات. فامتداد التفاعلات مـن العـراق إلـى مضيـق هرمـز وصـولاً إلـى الجبهـة الشـمالية لإسـرائيل، يعكـس نمطـاً قائمـاً على توزيـع التوتر ضمن مسـارح متعـددة، تُـدار وفـق منطـق الضغـط المتبـادل دون الانـزلاق إلـى انفجار شـامل.

وفي هذا السـياق، تتقاطع التحولات الميدانية مع إعادة تشـكيل أعمـق لبنيـة النظـام الإقليمـي، حيث تتجـه العلاقـات الإيرانية الخليجيـة نحـو تـوازن حـذر يجمع بين الـردع والتعايـش، في حين يتراجـع الـدور الأمريكـي مـن موقـع الضبـط المباشـر إلـى إدارة التوازنـات ضمن حـدود القدرة. أما القـوى الإقليمية فتتحرك لملء الفـراغ النسـبي، دون أن تمتلـك القـدرة على إنتاج انتظـام إقليمي مستقر .

هـذا الواقـع يعكس انتقالاً من نظام يقوم علـى احتواء الأزمات إلـى نظـام يقوم علـى إدارة التوتر المسـتدام، حيـث تتداخل أدوات الصـراع بين الجغرافيـا والاقتصـاد والعسـكر، وتصبـح القـدرة علـى التحكـم بالإيقـاع، لا إنهـاء الصـراع، هـي معيـار الفاعليـة الاسـتراتيجية. ومـن ثـم، فإن المسـار الأكثـر ترجيحـاً لا يتمثل في نهايـة الصـراع، بل في اسـتمراره بصيـغ منخفضة الحـدة، تتخللها تسـويات مؤقتـة دون معالجـة جذوره.

وفي ضـوء ذلـك، لـم يعـد البحـث عـن تسـويات نهائيـة هـو المدخـل الواقعـي للاسـتقرار، بل بنـاء ترتيبـات تدريجيـة لتنظيم التنافـس ضمـن قواعـد أكثـر قابليـة للاسـتدامة. غيـر أن نجاح هـذه الترتيبـات سـيبقى مرهونـاً بقـدرة الأطـراف علـى الانتقال مـن توظيـف الصـراع كأداة ضغـط مفتوحـة، إلـى إدخالـه ضمن أطـر منظمة تـوازن بين الـردع والتعايش، وبين المصالـح المتعارضة والحاجـة إلى الاسـتقرار.

وعليه، فإن ما بعد هذه الحرب لن يشـهد عودة إلى الاسـتقرار التقليدي، بل سيؤسـس لمرحلة تتسـم بـ "اللايـقين الإقليمي" حيث تتعـدد مراكـز القـوة، وتتداخل مسـارح الصراع، وتتراجـع إمكانية الحسـم. وفي هذا الإطار، لم يعد السـؤال المركزي هو: كيف تنتهي الحـروب؟ بل: كيـف تُدار دون أن تتحول إلى فوضى شـاملة.

وفي المحصلـة، لا تعكـس هـذه الحرب واقع الشـرق الأوسـط فحسـب، بل ترسـم ملامح مسـتقبله: إقليـم تُدار فيـه الصراعات ولا تُحسـم، وتُعـاد فيه صياغة التهديدات ضمـن توازنات متحركة. ويبقـى التحـدي الحقيقي أمـام الفاعلين هـو القـدرة على تحويل هـذا الواقـع مـن مصـدر دائـم لعـدم الاسـتقرار إلى نظـام قابل للإدارة.

* أستاذ العلوم السياسية ـ جامعة الموصل ـ العراق

الحرب الأمريكية–الإسرائيلية/الإيرانية: الانعكاسات على الأردن

بناء منظومة أمن جماعية فعالة لم يعد خيارًا نظريًا بل ضرورة استراتيجية تفرضها التهديدات الراهنة

منذ الثامن والعشرين من شباط عام ٢٠٢٦م، دخلت الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى مرحلة نوعية جديدة تمثل تحولًا واضحًا من نمط الاشتباك غير المباشر إلى نمط المواجهة المباشرة غير المنضبطة. لم تكن الضربة الافتتاحية مجرد عملية تكتيكية محدودة، بل كانت خطوة استراتيجية مدروسة هدفت إلى إعادة تشكيل قواعد الاشتباك في الإقليم من خلال استهداف بنى القيادة والسيطرة ومكونات مرتبطة ببرامج الصواريخ والطائرات المسيرة داخل العمق الإيراني، بما يعكس رغبة واضحة في تقليص قدرة إيران على فرض معادلة ردع إقليمي قائمة على التهديد غير المباشر.

عميد(م) د. سعود الشَرَفات

أولاً: تطور مراحل الحرب ودوافع الأطراف

جاء الرد الإيراني ضمن منطق التصعيد العشوائي، حيث اعتمد النظام الإيراني على مزيج من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، فتم إطلاق صواريخ ومسيرات باتجاه أهداف إسرائيلية، وضد دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتركيا وأذربيجان وسوريا بحجج أن هذه الدول مرتبطة بالمصالح الأمريكية، بالتوازي مع تفعيل شبكاتها الإقليمية في العراق ولبنان واليمن. يعكس هذا النمط من الرد إدراكًا إيرانيًا لحدود المواجهة المباشرة مع قوة عسكرية متفوقة، مقابل استثمار متراكم في مفهوم الردع غير المتماثل الذي يوسع ساحة المعركة جغرافيًا ويعقدها عملياتيًا.

مع تطور العمليات انتقل الصراع إلى نمط متعدد الجبهات، حيث لم تعد الجغرافيا عامل تقييد بقدر ما أصبحت بيئة مفتوحة للضغط المتبادل، وامتدت الأهداف لتشمل القدرات اللوجستية والبنية التحتية، والمصانع والجامعات وهو ما يشير إلى انتقال تدريجي نحو حرب استنزاف مركبة. في المرحلة الحالية دخلت الحرب حالة توازن قلق، حيث تسعى الأطراف إلى إدارة التصعيد دون الانزلاق إلى مواجهة شاملة، وهو توازن هش يعكس إدراكًا بأن كلفة الحرب المفتوحة ستكون مرتفعة للغاية على جميع الأطراف.

الدوافع الاستراتيجية لكل طرف واضحة نسبيًا، إذ تسعى الولايات المتحدة إلى إعادة تثبيت الردع وحماية مصالحها وقواعدها في المنطقة، بينما تركز إسرائيل على تحييد التهديدات المرتبطة بالصواريخ الدقيقة والبنية العسكرية الإيرانية، في حين تهدف إيران إلى فرض معادلة ردع إقليمي قائمة على القدرة على الإيذاء غير المباشر والاستمرارية العملياتية.

أما من حيث النتائج فقد حققت الأطراف مكاسب تكتيكية محدودة دون تحقيق حسم استراتيجي على الأقل حتى الآن –حتى كتابة هذا المقال–، في حين كان الخاسر الأكبر هو الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي الذي دخل مرحلة من الهشاشة غير المسبوقة.

الحاجة لتطوير منظومة أمن إقليمي قائمة على التعاون تركز على الدفاع الجوي والاستخبارات والأمن السيبراني

ثانياً: السيناريوهات المتوقعة وانعكاسها على الأردن

في بيان رسمي صدر بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٦م، أعلنت القوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي، وفق ما نقلته وكالة فرانس برس، أن عدد الصواريخ والمسيّرات التي استهدفت أراضي المملكة من قبل النظام الإيراني منذ اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، بلغ ٢٦٢ صاروخًا ومسيّرة. وأوضح البيان أن سلاح الجو الملكي الأردني تمكن من اعتراض وتدمير ٢٤٢ صاروخًا ومسيّرة، في حين سقط ٢٠ منها داخل الأراضي الأردنية بعد تعذر اعتراضها. وأشار الجيش إلى أن ٢٢ صاروخًا أُطلقت باتجاه المملكة خلال الأسبوع الرابع من الحرب، ما يعكس استمرار وتيرة التصعيد في محيط الأردن الإقليمي حتى تاريخ الإعلان. وفي السياق ذاته، أفاد الأمن العام الأردني بأن إجمالي حالات سقوط الشظايا والحطام الناتجة عن الصواريخ والمسيّرات بلغ ٤٧٨ حالة منذ بداية الحرب وحتى ٢٨ مارس ٢٠٢٦م، كما أظهرت البيانات الرسمية تسجيل ٣٠ إصابة بشرية، غادر معظم المصابين المستشفيات باستثناء حالة واحدة وُصفت بالخطرة، في حين بلغت الأضرار المادية ٥٥ منزلًا ومتجرًا و٢٥ مركبة إضافة إلى تضرر ١٤ مرفقًا من الممتلكات العامة بدرجات متفاوتة. هذا إضافة الى الإصرار على محاولات اختراق سيادة الأردن وزعزعة الاستقرار عبر إرسال الصواريخ والمسيرات من سماء الأردن بحجة ضرب إسرائيل وهو ما تسبب بسقوط الكثير من الشظايا في الأراضي الأردنية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب لكن دون خسائر بشرية او خسائر كبيرة في البنية التحية. كذلك تعرض الأردن كبقية دول العالم إلى ارتدادات اقتصادية واجتماعية خطيرة لأنها تتزايد

الصراعات المعاصرة جعلت التفوق العسكري التقليدي ليس كافيًا للردع ما يفرض إعادة تعريف مفهوم القوة العسكرية واستخدامها

وتتوسع يوميًا مع اتساع واستمرار الحرب. حيث ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية والمحروقات مثل البنزين والديزل وتم تقنين وترشيد استهلاك تلك المواد لدى الوزرات الحكومية بناء على تعميم رسمي من رئيس الوزراء الدكتور جعفر حسان أواخر شهر اذار ٢٠٢٦م. هذا إضافة إلى التأثير السلبي للحرب على الأمن الوطني وزيادة الأعباء الاقتصادية على الأردن نتيجة قيام القوات المسلحة الأردنية وسلاح الجو الأردني باعتراض الصواريخ والمسيرات إذ يشير خبراء عسكريون أردنيون موثوقون بأن تكلفة الطلعة الواحدة للطائرة الأردنية والتحليق لمدة أربعين دقيقة فقط في الأجواء الأردنية خلال العمليات العسكرية تكلف الخزينة الأردنية ٣٠ ألف دينار أردني.

كل هذه التداعيات المتشابكة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا ساهمت حتى الآن في توتر الأجواء الداخلية في الأردن وأثرت سلبًا على مزاج الشارع الأردني وبدأت - للأسف الشديد- تحدث نوعًا من الاستقطاب السلبي داخل المجتمع ونخبه السياسية الشعبّوية، خاصة تلك التي ما زالت منبطحة لما يسمى محور المقاومة بزعامة النظام الإيراني وعلى رأسهم جماعة الإخوان المسلمين وجمهورهم الواسع في الأردن الذي يدعمهم بشكل واضح بحجج ومغالطات منطقية تدّعي محاربة إسرائيل وأمريكا ويدعو مؤيدوها، مثل النائب صالح العرموطي الأردن إلى فتح باب الجهاد والقتال ضد إسرائيل؛ بسلوك متهور، وفج ينقصه الحصافة والعقلانية والواقعية، متجاوزًا الدستور الأردني ومؤسساته العسكرية، ومتناسيًا أن الملك في المادة (٣٢) من الدستور الأردني " هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية " .وفي المادة (٣٣) (الملك هو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات والاتفاقات). أي أنه هو الذي بيده قرار الحرب والسلم.

وفي ضوء هذه المعطيات الميدانية والتداعيات الأمنية والاقتصادية المتصاعدة، يصبح من الضروري الانتقال من توصيف الواقع إلى استشراف المسارات المحتملة لتطور الصراع.

فطبيعة الحرب الراهنة، بما تتسم به من سيولة في التفاعلات وتداخل بين أدوار الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول، تجعل من مسارها مفتوحًا على عدة احتمالات تتفاوت في مستوى التصعيد والنطاق والتأثير. وعليه، يمكن مقاربة مستقبل هذه الحرب من خلال أربعة سيناريوهات رئيسية، تشكل إطارًا تحليليًا لفهم اتجاهاتها المحتملة وانعكاساتها على الأردن.

تتراوح السيناريوهات المحتملة لمسار هذه الحرب بين أربعة اتجاهات رئيسية تختلف في مستوى التصعيد والسعة والعمق، لكنها تتقاطع في تأثيرها العميق على البيئة الإقليمية. السيناريو الأول يتمثل في الانزلاق إلى حرب إقليمية شاملة، وهو احتمال منخفض نسبيًا - حاليًا - لكنه يحمل أعلى درجات الخطورة، إذ سيؤدي إلى إعادة تشكيل المشهد الأمني في الشرق الأوسط بشكل جذري، مع اتساع رقعة العمليات العسكرية لتشمل عدة دول بشكل مباشر. في هذا السياق سيواجه الأردن ضغوطًا أمنية كبيرة نتيجة موقعه الجغرافي، حيث قد يتحول إلى ساحة عبور وتأثر مباشر بالعمليات، إلى جانب تصاعد التهديدات الصاروخية والمسيرات، فضلًا عن تداعيات اقتصادية مرتبطة بتعطل سلاسل الإمداد وارتفاع كلفة الطاقة.

السيناريو الثاني وهو الأكثر ترجيحًا يتمثل في استمرار الحرب ضمن نمط استنزاف طويل الأمد منخفض إلى متوسط الشدة، حيث تحافظ الأطراف على مستوى تصعيد محسوب دون تجاوز عتبة الحرب الشاملة. في هذا الإطار يصبح التهديد بالنسبة للأردن مستمرًا ومركبًا، إذ يواجه تحديات أمنية يومية نتيجة إطلاق الصواريخ والمسيرات من الجبهة الشرقية، إضافة إلى ضغوط اقتصادية متزايدة ناتجة عن ارتفاع كلفة الإجراءات الدفاعية وتراجع بعض الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالإقليم.

أما السيناريو الثالث فيتمثل في التهدئة المرحلية من خلال تفاهمات غير مباشرة تهدف إلى خفض التصعيد دون معالجة جذور الصراع، وهو سيناريو يوفر فترة تنفس مؤقتة لكنه لا يضمن استقرارًا دائمًا، ما يعني أن الأردن سيبقى مطالبًا

تعرضت الأردن إلى ارتدادات اقتصادية واجتماعية خطيرة كونها تزايدت وتوسعت مع اتساع واستمرار الحرب

بالحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية. في المحصلة تشير المؤشرات إلى أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بالأردن تتجه نحو حالة من عدم الاستقرار المستدام، حيث تصبح إدارة التهديدات عملية مستمرة وليست ظرفية.

السيناريو الرابع ؛ وهو سيناريو مرعب ومخيف ويتمثل في حدوث "صدمة استراتيجية غير متوقعة" أو ما يُعرف في الأدبيات الاستراتيجية والأمنية بمفهوم "البجعة السوداء"، وهو سيناريو منخفض الاحتمال لكنه عالي التأثير، وقد ينشأ عن حدث مفاجئ يخرج عن أنماط التقدير التقليدية، مثل ضربة نوعية غير محسوبة تستهدف منشأة سيادية حساسة، أو انهيار مفاجئ في أحد أنظمة الردع الإقليمي، أو انخراط طرف جديد في الصراع، سواء كان طرفًا فاعلاً دوليًا، أو فاعلًا من غير الدول ، مثل الميليشيات المسلحة أو التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود مثل تنظيم القاعدة ، يمتلك قدرات نوعية غير تقليدية ،كالدقة العالية في الضربات أو القدرات السيبرانية أو التفوق في مجالات محددة بما يؤدي إلى كسر القيود الضمنية التي كانت تضبط مستوى التصعيد، ويفرض نمطًا جديدًا من الاشتباك يختلف جذريًا عن السياق السابق للصراع.

هذا السيناريو قد يتجسد أيضًا في استخدام تكنولوجيا غير تقليدية (مثل هجمات سيبرانية واسعة النطاق تؤدي إلى شلل بنيوي في البنية التحتية الحيوية) أو حادث أمني كبير يؤدي إلى تصعيد متسارع خارج سيطرة الأطراف الرئيسية. تكمن خطورة هذا المسار في أنه لا يخضع لمنطق التدرج أو الاحتواء، بل يتسم بسرعة الانتشار وارتفاع مستوى عدم اليقين، ما يربك عمليات صنع القرار ويقيد قدرة الفاعلين على الاستجابة الفعالة.

فيما يتعلق بالأردن، فإن سيناريو "البجعة السوداء" يفرض تحديات مركبة تتجاوز الأطر التقليدية للتهديد، حيث قد يجد نفسه أمام تداعيات مفاجئة تشمل اختلالًا أمنيًا سريعًا على حدوده، أو تعرض بنيته التحتية الحيوية (الطاقة، الاتصالات، النقل) لاضطرابات حادة، أو موجات نزوح غير متوقعة تفوق القدرة الاستيعابية. كما قد يؤدي هذا السيناريو إلى ضغوط سياسية وأمنية خارجية تدفع الأردن للانخراط في ترتيبات طارئة أو مواقف لم تكن ضمن حساباته الاستراتيجية المسبقة. وعليه، فإن التعامل مع هذا الاحتمال يتطلب تبني مقاربة مرنة قائمة على تعزيز الجاهزية الشاملة، وتطوير قدرات الاستجابة السريعة، ورفع مستوى التكامل بين الأدوات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، بما يضمن احتواء الصدمات وتقليل آثارها في بيئة تتسم بعدم اليقين العالي.

ثالثاً: الدروس المستفادة

تكشف هذه الحرب يومياً عن تحولات واسعة وعميقة في طبيعة الصراعات المعاصرة، حيث لم يعد التفوق العسكري التقليدي كافيًا لتحقيق الردع أو الحسم. من أبرز هذه التحولات صعود الحروب غير المتكافئة كإطار رئيسي لإدارة الصراع، حيث أثبتت الطائرات المسيرة والصواريخ منخفضة الكلفة قدرتها على إحداث تأثيرات استراتيجية كبيرة، ما يفرض على الخبراء والاستراتيجيين إعادة تعريف مفهوم القوة العسكرية ووسائل استخدامها .

كما تبرز أهمية المخابرات بكافة أشكالها التحليل الاستخباري، والعمليات الاستخبارية، مكافحة التجسس والعملاء المزدوجين، المصادر البشرية وإدارتها في أوقات الحرب، المصادر غير البشرية خاصة التكنولوجية، والمصادر المفتوحة وكيفية التعامل معها وإدارتها خاصة في مجال الأخبار الكاذبة والتزييف العميق، والإغراق، والدعاية والإعلان والتجنيد والإنذار المبكر كعامل حاسم في تقليل الخسائر ورفع كفاءة الاستجابة، في ظل تقلص الفاصل الزمني بين اكتشاف التهديد والتعامل معه. كذلك تؤكد الحرب على ضرورة تطوير أنظمة دفاع جوي متعددة الطبقات قادرة على التعامل مع تهديدات متنوعة ومعقدة في آن واحد.

الأردن أمام معادلة تعزيز قدراته الدفاعية مع الحفاظ على توازن سياسي يتيح التعامل مع مختلف الأطراف دون الانخراط في الصراع

بالنسبة للأردن، فإن الدرس الأهم يتمثل في أن الاستقرار الداخلي ووحدة الجبهة الداخلية يشكل ضمانة مهمة جدًا ضد اختراقات الدعاية المضللة التي تمارسها إيران تحت يافطة محاربة إسرائيل وأمريكا وتلقى قبولًا لدى جماعة الإخوان المسلمين وبقايا الأحزاب القومية واليسارية التحريفية، لكنه غير كاف في بيئة إقليمية مضطربة، خاصة في ظل وجود تهديدات متخطية للحدود تنطلق من مناطق قريبة جغرافيًا. خاصة من الحدود الأردنية العراقية. كما تبرز الحاجة إلى دمج الجهود العسكرية والاستخبارية ضمن إطار موحد قادر على التعامل مع التهديدات بشكل استباقي، إلى جانب أهمية الحفاظ على توازن سياسي دقيق يجنّب الدولة الانجرار إلى صراعات مفتوحة.

رابعاً: خيارات الأطراف في المرحلة القادمة

تتجه الأطراف المشاركة في الحرب نحو تبني مزيج من الخيارات العسكرية والسياسية التي تهدف إلى تحسين مواقعها دون الوصول إلى نقطة الانفجار الشامل. ستستمر الولايات المتحدة في اتباع سياسة ردع مرنة تقوم على تعزيز وجودها الدفاعي في المنطقة مع إبقاء قنوات الاتصال غير المباشرة مفتوحة، في حين ستواصل إسرائيل اعتماد استراتيجية الضربات الاستباقية مع تطوير قدراتها في مواجهة التهديدات الجوية المركبة.

في المقابل ستستمر إيران في الاعتماد على أدواتها غير المباشرة للحفاظ على قدرتها على التأثير دون الانخراط في مواجهة مباشرة واسعة النطاق، وهو نهج يعكس رغبة في إدارة الصراع بدلًا من حسمه. أما الأردن فسيجد نفسه أمام معادلة دقيقة تتطلب تعزيز قدراته الدفاعية، خاصة في مجالات الدفاع الجوي والاستخبارات، مع الحفاظ على توازن سياسي يتيح له التعامل مع مختلف الأطراف دون الانخراط المباشر في الصراع.

خامساً: نحو منظومة أمن إقليمي فعّالة

تفرض هذه الحرب إعادة التفكير في بنية النظام الأمني الإقليمي، حيث لم تعد الأطر التقليدية قادرة بمفردها على التعامل مع التهديدات المعاصرة التي تتسم بالتعقيد والتخطّي للحدود. في هذا السياق تبرز الحاجة إلى تطوير منظومة أمن إقليمي قائمة على التعاون الوظيفي بين الدول التي تتقاطع مصالحها الأمنية، بحيث تركز على مجالات محددة مثل الدفاع الجوي وتبادل المعلومات الاستخبارية والأمن السيبراني.

نجاح هذه المنظومة يتطلب توافر مجموعة من الشروط الأساسية، في مقدمتها وجود حد أدنى من تطابق المصالح الأمنية، وبناء الثقة بشكل تدريجي من خلال مشاريع عملية مشتركة، إضافة إلى تطوير آليات تكامل عملياتي تسمح بتنسيق الاستجابات للتهديدات في الزمن الحقيقي. كما يتطلب الأمر الحفاظ على سيادة الدول المشاركة وتجنب خلق هياكل بيروقراطية موازية غير فعالة.

التحدي الأكبر يتمثل في الفجوات السياسية واختلاف تعريف التهديد بين الدول، وهو ما يستدعي اعتماد مقاربة واقعية تقوم على التعاون الانتقائي بدلًا من التكامل الشامل. بالنسبة للأردن فإن موقعه الجغرافي ودوره السياسي يتيحان له لعب دور محوري في أي منظومة أمنية مستقبلية، خاصة في مجالات البنية التحتية، الموقع الاستراتيجي والجيوسياسي كخط دفاع أول أمام إسرائيل من ناحية الغرب والشمال الغربي حاليًا، والربط الاستخباري والإنذار المبكر، إلا أن ذلك يتطلب استثمارًا مستمرًا في القدرات الوطنية وسياسة خارجية متوازنة.

في الخلاصة تكشف هذه الحرب أن الأمن الإقليمي أصبح عملية جماعية معقدة لا يمكن لأي دولة إدارتها بمفردها، وأن بناء منظومة أمن فعالة لم يعد خيارًا نظريًا بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التهديدات الراهنة.

* مؤسس ومدير مركز شُرُفات لدراسات وبحوث العولمة والإرهاب
عمان -الأردن

انعكاسات الحرب الأمريكية الإسرائيلية على الاستقرار الاجتماعي في إيران

الأكـراد ومجاهـدي خلـق وأنصـار الشـاه والبلـوش سيوطدون علاقاتهم بدعم أمريكي ضد النظام الإيراني

لطالما شكّل الشرق الأوسط مسرحًا للتنافس الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية، غير أن الحرب التي اندلعت بين إيران والتحالف الأمريكي الإسرائيلي في يونيو ٢٠٢٥م، واستمرت اثني عشر يومًا، ثم الحملة العسكرية واسعة النطاق في فبراير ٢٠٢٦م، مثّلت نقطة تحول فارقة في تاريخ إيران الحديث. فما بدأ كصراع عسكري محدود سرعان ما انزلق إلى أزمة مركّبة متعددة الأبعاد، أعادت رسم ملامح المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي داخل البلاد. إذ تداخلت العقوبات الدولية والانهيار الاقتصادي مع موجات النزوح الواسع وتراجع الثقة في مؤسسات الدولة، في وقت تصاعدت فيه التوترات العرقية والإثنية، لتخلق واحدة من أكثر اللحظات اضطرابًا في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

د. خضير عباس الدهلكي

هذه التطورات لا يمكن قراءتها بمعزل عن السياق الإقليمي والدولي، بل تكشف عن ديناميات جديدة في علاقة الداخل الإيراني بالخارج، وعن تحديات غير مسبوقة أمام النظام الإيراني في قدرته على الصمود وإعادة إنتاج شرعيته.

ان التصعيد الأخير الذي بلغ ذروته بحملة عسكرية واسعة النطاق بدأت في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، وهو حدث ستكون له تداعيات عميقة على الداخل الإيراني، لا ينحصر في البعد العسكري والسياسي، بل أيضاً في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع. فقد أدت هذه المواجهة إلى ضغوط اقتصادية خانقة نتيجة العقوبات وتراجع النشاط التجاري، ما انعكس على حياة المواطنين اليومية بارتفاع الأسعار وتزايد معدلات البطالة، كما ساهمت الحرب في تعميق الانقسامات الداخلية بين مؤيدين لسياسات الحكومة باعتبارها دفاعاً عن السيادة الوطنية، ومعارضين يرون أن التصعيد أدخل البلاد في أزمة غير ضرورية. وإلى جانب ذلك، خلقت حالة من القلق النفسي وعدم اليقين بشأن المستقبل، وهو ما يهدد بتآكل الاستقرار الاجتماعي ويزيد من احتمالات اندلاع احتجاجات واضطرابات داخلية.

استنادًا إلى تقارير مطلع عام ٢٠٢٦م، فإن الصراع بين إيران وتحالف الولايات المتحدة وإسرائيل قد وضع ضغطًا هائلًا على الاستقرار الاجتماعي الإيراني. ويُصنَّف هذا الصراع كأزمة وجودية للنظام الإيراني، إذ يُؤثر تأثيرًا عميقًا على اقتصاده وبنيته التحتية وأمنه الداخلي، ففي أعقاب حرب الاثني عشر يومًا عام ٢٠٢٥م، دخل الاقتصاد الإيراني مرحلة من الهشاشة المتزايدة، تمثلت بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ١٠٪، وارتفاع التضخم (الذي اقترب من ٥٠٪ في أواخر عام ٢٠٢٥م)، وانخفاض حاد في مستويات إنتاج الطاقة. في أوائل عام ٢٠٢٦م، مما أدى لاندلاع احتجاجات واسعة النطاق في جميع المحافظات الـ ٣١. هذه المظاهرات التي أشعل فتيلها في البداية انهيار الريال، توسعت لتشمل شعارات مناهضة للحكومة، مسجلةً بذلك بعضًا من أخطر الاضطرابات منذ عام ١٩٧٩م، ردت الحكومة بقمع شديد، بما في ذلك اعتقالات واسعة النطاق، وفي أوائل عام ٢٠٢٦م، قامت بحملات قمع مميتة لكبح الاحتجاجات، مما أدى إلى آلاف القتلى والجرحى، من خلال لجوء السلطات الإيرانية إلى استخدام الخيار الأمني بتعزيز التواجد الأمني في الشارع، وقطع الإنترنت، ومواجهة الاحتجاجات بالعنف والاعتقالات.

الصراع وضع ضغطًا على الاستقرار الاجتماعي الإيراني كأزمة وجودية لنظام إيران وله تأثير عميق على اقتصاده وبنيته التحتية وأمنه

وبينما يعبّر بعض الإيرانيين عن غضبهم من النظام بسبب الحرب، فإن استهداف البنية التحتية المدنية كان له، في بعض الحالات آثار متناقضة، حيث يُظهر بعض المواطنين تضامنًا وطنيًا، بينما يخشى آخرون أن تُفرغ الحكومة غضبها على شعبها. تمثلت خسائر جراء الهجمات أكثر من ٧٠٠٠ هدف ونحو ٦٥٠٠ هجمة جوية وصاروخية استهداف واغتيال القيادات العليا السياسية والأمنية والعسكرية والبنية التحتية والقدرات الخاصة بالحرس الثوري والباسيج والقدرات العسكرية والصاروخية وتدمير أسطول القوة البحرية الإيرانية ومحطات الطاقة، أعلن الهلال الأحمر الإيراني عن تضرر نحو ١٨١٨٠ وحدة سكنية وبحسب ما أعلنت وزارة الصحة في الحكومة الإيرانية فإنه منذ بداية الحرب قتل ٣٠٩٩ شخص ١٣٥١ مدني ١١٢٦ عسكري وإصابة ١٨٥٥١ شخص، منذ اندلاع الحرب ولغاية إعداد هذا المقال، وتسببت عمليات القصف الأمريكي الإسرائيلي الأخيرة في نزوح داخلي كبير (مئات الآلاف)، وقد أصبحت الاحتجاجات الاجتماعية والمحلية والقطاعية سمة دائمة في المشهد الاجتماعي والسياسي الإيراني.

تـآكل الشـرعية الاجتماعيـة للنظـام السياسـي القائـم مشـكلة أعمـق ويتضـاءل إيمـان الشـعب بتغييـر النظـام وتراجـع الثقـة في التيـار الإصلاحـي

يشكل تآكل الشرعية الاجتماعية للنظام السياسي القائم مشكلة أعمق. يتضاءل إيمان الشعب بإمكانية تغيير النظام، كما يتضح من تراجع الثقة في التيار الإصلاحي وتواجه إيران تحديًا خطيرًا نابعًا من التآكل التدريجي لشرعيتها الأيديولوجية، مدفوعًا بتنامي العلمانية والنفور المتزايد من نظام الملالي.

إنّ المشاعر الوطنية القوية المؤيدة للدولة في إيران، والتي تجلّت بوضوح خلال الحرب في عام ٢٠٢٥م، باتت اليوم تستند إلى الحضارة الإيرانية والقومية الفارسية/الإيرانية، بدلاً من الإسلام. ولا تزال المطالبات بتغيير النظام، ولا سيما التعبير عن معارضة ممارساته القمعية وقوانينه الأخلاقية التقييدية، سمةً بارزةً في ديناميكيات الاحتجاجات الإيرانية. وقد شكّلت مجموعة من المظالم السياسية والاجتماعية والثقافية، التي غالباً ما تتفاقم على المستوى المحلي بسبب قضايا الأقليات العرقية، خلفيةً لموجات متكررة من الاحتجاجات الجماهيرية العفوية على مدى العقود الماضية والتي قُمعت بوحشية متزايدة باستمرار.

وفي ضوء تداعيات الحرب تتصاعد المخاوف بشأن الاستقرار الاجتماعي داخل إيران وبالتالي استقرار النظام برمته، إذا تقوم الولايات المتحدة وإسرائيل بحملة معقدة تهدف إلى إثارة الاضطرابات وتأجيجها عبر عمليات من الحرب الإعلامية النفسية والدعاية المضادة، وشن غارات على البنية التحتية الحيوية ومنشآت أمنية مختارة، فضلاً عن دعم جماعات المعارضة في المنفى، بدءًا من الدوائر الملكية وصولاً إلى منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، إلى جانب المنظمات الكردية والبلوشية الانفصالية. وقد أدت الحرب، وما أعقبها من موجة جديدة من العقوبات، إلى تفاقم المشاكل القائمة وإضافة طبقة أخرى من الضغوط الخارجية. وبينما نجحت الحكومة الإيرانية في تهدئة التوترات الاجتماعية في الأشهر التي أعقبت حرب الاثني عشر يومًا في ٢٠٢٥م، إلا أن هذه الجهود قد لا تكون كافية على المدى الطويل. وفي الوقت نفسه، فإن اتخاذ خطوات أكثر جوهرية من شأنه أن يُهدد بتقويض وانهيار النظام الإيراني.

تحاول الولايات المتحدة وإسرائيل استثمار ورقة الأقليات واستمالة القوى المعارضة التي تمثلها بهدف اضعاف قدرات النظام الإيراني، لا سيما في كردستان وبلوشستان، حيث اتخذت بعض الجماعات المسلحة مواقف متضاربة تجاه الحرب. وقد يُغير التعامل مع تداعيات الحرب وإعادة الإعمار بعد الحرب مسار هذه الديناميكيات المتصاعدة. وعلى الرغم من قوة المعارضة الإيرانية في الشوارع وفي قلوب الناس، إلا أنها لا تزال هشة تنظيمياً. ويبدو أن انتقالاً سلمياً للسلطة مدفوعاً بديناميات داخلية أمرٌ مستبعد في هذه المرحلة. فهل يستطيع دونالد ترامب وبنيامين نتنياهو فرض انتقال سلمي من الخارج، لا سيما من خلال رضا بهلوي، نجل آخر شاه لإيران، الذي يحظى أيضاً ببعض الدعم داخل البلاد؟

في هذا السياق، يبرز تساؤل حول احتمالية نشوب حرب أهلية، لا سيما على أسس عرقية، مما قد يؤدي إلى ضعف الدولة الإيرانية المركزية، نتيجةً للهجوم الأمريكي الإسرائيلي الحالي وبقاء إيران داخل حدودها الحالية؟ سيعتمد هذا إلى حد كبير على مواقف القوى الإقليمية الأخرى فضلًا عن مواقف وتحركات المنظمات والأحزاب المعارضة التي تمثل الشعوب والأقليات الإيرانية لكن لا يُمكن استبعاد هذا الاحتمال، لا سيما من جانب الأكراد والأذربيجانيين من جهة، والبلوش من جهة أخرى، وقد يرى الأكراد في ذلك فرصة مثالية لمساعدتهم على التحرر من الهيمنة الإيرانية وتوسيع الأراضي التي يُسيطرون عليها. ولذلك، تبدو احتمالية انتقال سلمي ومنظم للسلطة في إيران غير مؤكدة.

خلال حرب الاثني عشر يومًا دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي، "بنيامين نتنياهو"، المعارضة الإيرانية إلى الانتفاضة، مشيراً إلى أن عمليته العسكرية يمكن أن تساعد في تحرير الإيرانيين من نظام قمعي وقال "لقد أُضيئت شمعة، احملوها إلى الحرية. هذا هو الوقت، ساعة حريتكم قريبة، إنها تحدث الآن"، وعقب عملية اغتيال "علي لاريجاني" يوم ١٧ مارس عاد مجددًا ليصرح أن إسرائيل تساعد الشعب الإيراني للتحرك ضد النظام، كما دعا الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب" الإيرانيين إلى الانتفاض

تواجه إيران تحديًا خطيرًا نابعًا من التآكل التدريجي لشرعيتها الأيديولوجية مدفوعًا بتنامي العلمانية والنفور المتزايد من نظام الملالي

لإسقاط نظام الحكم في إيران، غداة الهجوم الأمريكي / الإسرائيلي الأخير الذي أسفر عن مقتل المرشد الأعلى "علي خامنئي". وقال ترامب في خطاب مصور "أدعو جميع الوطنيين الإيرانيين الذين يتوقون إلى الحرية إلى اغتنام هذه اللحظة والتحلي بالشجاعة والجرأة والبطولة واستعادة بلادهم. أميركا معكم".

وأبرز القوى المعارضة للنظام السياسي الإيراني والتي لديها علاقات وارتباطات خارجية لاسيما مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي فضلاً عن قيامها بنشاط سياسي وإعلامي ومؤهلة للقيام بأدوار مؤثرة هي

- المعارضة الكردية: والتي أعلن أنصارها المنفيو٥س ن في الخارج عن تشكيل تحالف جديد بهدف الإطاحة بالجمهورية الإسلامية، في خطوة تمثل تحولاً كبيراً في المشهد السياسي للمنطقة، يأتي تشكيل التحالف في ٢٢ فبراير في وقتٍ يمر فيه النظام الإيراني بأضعف حالاته منذ عقود. ويضم التحالف الجديد حزب حرية كردستان (PAK)، والحزب الديمقراطي لكردستان إيران (PDKI)، وحزب الحياة الحرة لكردستان (PJAK)، ومنظمة الكفاح الكردستاني الإيراني (Khabat)، ومنظمة الكومله عمال كردستان. ويسعى التحالف إلى الإطاحة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية وتحقيق حق تقرير المصير للأكراد. أعرب التحالف عن دعمه القوي للاحتجاجات المناهضة للنظام، وشدد على ضرورة توحيد "الجهود السياسية والميدانية المشتركة والمنسقة" بين الأحزاب الكردية وقوى المعارضة في جميع أنحاء إيران.

- منظمة مجاهدي خلق: وهي حركة معارضة إيرانية في المنفى، كرّست عقوداً طويلة لبناء علاقات مع شخصيات نافذة في واشنطن. وتعتبر أن الحرب على إيران منذ ٢٨ فبراير تمثل فرصة تاريخية لإسقاط النظام الذي واجهته منذ ثمانينيات القرن الماضي، ولبسط نفوذها داخل البلاد بعد سنوات المنفى. يقول "علي رضا جعفر زاده"، نائب مدير مكتب المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في الولايات المتحدة: "إنها لحظتنا"، في إشارة إلى التفاؤل الذي يسود أوساط المعارضة الإيرانية بالخارج. ففي اليوم الأول من الحرب وبعد اغتيال المرشد الأعلى أعلنت "مريم رجوي،" زعيمة المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية، تشكيل حكومة مؤقتة تتعهد بنقل السلطة إلى الشعب وإقامة جمهورية ديمقراطية. وقد تحسّنت صورة المنظمة في الغرب منذ عام ٢٠٠٢م، حينما كشف المجلس الوطني للمقاومة عن منشآت نووية إيرانية سرية، بينها محطة نطنز لتخصيب اليورانيوم. وبعد معركة قانونية طويلة، أزالت وزارة الخارجية الأمريكية اسم المنظمة من قائمة الإرهاب عام ٢٠١٢م.

منذ ذلك الحين، واصل المجلس الوطني للمقاومة تعزيز حضوره السياسي والمالي. فبين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٥م، دفع المجلس لشركة "Rosemont Associates" نحو ٢,٨ مليون دولار كرسوم، كما تشير السجلات إلى أن شخصيات أمريكية بارزة مثل "جون بولتون ومايك بنس" تلقوا مبالغ كبيرة مقابل المشاركة في فعاليات المجلس؛ إذ حصل بولتون على ٤٠ ألف دولار لقاء خطاب في باريس عام ٢٠١٧م، بينما تقاضى بنس ١٩٠ ألف دولار لقاء كلمة في ألبانيا عام ٢٠٢٢م.

ويؤكد جعفر زاده أن دعم السياسيين الأمريكيين المحافظين جاء نتيجة قوة طرح المنظمة لا بسبب الأموال المدفوعة، مشيراً إلى وجود "شبكة واسعة" داخل إيران من وحدات المقاومة التي تواجه الحرس الثوري. ويبدو تأثير المنظمة على السياسات الأمريكية تجاه إيران بات ملموساً؛ إذ أقرّ الكونغرس قوانين تتماشى مع أهداف المجلس، مثل تشديد العقوبات على طهران بسبب انتهاكات حقوق الإنسان وبرامج الصواريخ، إضافة إلى قرارات تستهدف البنوك الصينية المستوردة للنفط الإيراني. كما أيّد الكونغرس خطة مريم رجوي ذات النقاط العشر، التي تدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية وغير نووية.

- أنصار الملكية: الذين يقودهم "رضا بهلوي"، نجل شاه إيران الراحل، يسعى لأن يكون أحد الأوراق التي تراهن عليها

الولايات المتحدة وإسرائيل مقدماً نفسه كزعيم موحد قادر على حشد جميع القوى الديمقراطية في البلاد في حال سقوط نظام الملالي. لقد بذل بهلوي جهوداً حثيثة لزيادة حضوره في العاصمة الأمريكية في الأشهر الأخيرة، حيث تواصل مع المشرعين الأمريكيين والدبلوماسيين الأجانب في محاولة لتقديم نفسه كصانع قرار مستقبلي. ويقول الحلفاء إنه لا يستخدم أي شركة ضغط أو علاقات عامة، على الرغم من أنه حصل على دعم من هيئتين قويتين – مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات المحافظة، وهي مركز أبحاث مقره واشنطن، والاتحاد الوطني للديمقراطية في إيران (NUFDI)، ارتفعت شعبية بهلوي منذ الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت مطلع هذا العام، حين هتف آلاف الإيرانيين باسمه.

- الحركات الانفصالية البلوشية: شهدت العقود الأخيرة بروز عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية البلوشية، معظمها ينشط خارج إيران. من أبرز هذه القوى "حزب الشعب البلوشي"، الذي يعد من أقدم الأحزاب ويدعو إلى إقامة نظام ديمقراطي فيدرالي، وهو عضو في "مؤتمر القوميات الفيدرالية في إيران". إلى جانبه برزت تنظيمات أخرى مثل " الجبهة المتحدة لبلوشستان إيران و"ائتلاف حركة المناضلين الوطنيين".

فخلال العقدين الماضيين، تصاعدت التوترات ذات الطابع المذهبي في بلوشستان، مدفوعة بالاستقطاب الإقليمي بين القوى السنية والشيعية. هذا المناخ غذاة الخطاب السياسي والأمني الإيراني، ما أفسح المجال لظهور جماعات مسلحة ذات خلفيات دينية. من أبرزها تنظيم " جند الله" الذي نفذ عمليات ضد قوات الأمن الإيرانية، قبل أن يُعدم زعيمه "عبد المالك ريغي "عام ٢٠١٠م على أنقاضه تأسس تنظيم "جيش العدل"، الذي يعلن الدفاع عن حقوق البلوش وأهل السنة.

إيران تتهم إسرائيل بدعم هذه الجماعات المتمردة، وعلى رأسها جيش العدل، بل وتذهب إلى حد القول إن تل أبيب تنسق توقيت هجماتها مع الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع داخل إيران. هذه الاتهامات تكشف عن تشابك البعد المحلي بالصراع الإقليمي.

ختامًا يمكن القول إن المنظمات والحركات والقوى السياسية التي تمثل القوميات الإيرانية بمختلف أطيافها الكردية والبلوشية والعربية إضافة إلى المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية / منظمة مجاهدي خلق وأنصار رضا بهلوي ستوطد علاقاتها وتعاونها مع القوى المعادية للنظام الإيراني، ولا يُستبعد أن تعمل الولايات المتحدة على جمع أطياف المعارضة الإيرانية ضمن خيمة جامعة مع تقديم الدعم اللازم لها لتتمكن من القيام بأدوار مهمة ومعقدة في الصراع والحرب مع إيران.

كما أن الحرب فاقمت مواطن الضعف الموجودة مسبقًا في النسيج الاجتماعي الإيراني، يتزامن ذلك مع الانهيار الاقتصادي وأزمة الشرعية والتوترات العرقية لتهديد الاستقرار. ومن المرجح أن يستمر عدم الاستقرار ما لم يبادر النظام في تنفيذ إصلاحات هيكلية أو تغيير في بنيته وسياساته الداخلية والخارجية وعلى وجه الخصوص ملفات البرنامج النووي والصواريخ الباليستية والتخلي عن أذرعه المسلحة والتدخل السافر في شؤون الدول الأخرى، وهذا أمر مستبعد قي ضوء ردود الفعل الإيرانية لا سيما بعد انتخاب مجتبى خامنئي مرشدًا للجمهورية خلفًا لوالده في خطوة تُظهر الاستقرار والقوة والصمود داخليًا هدفها إقناع الإيرانيين أن الحكومة ما زالت تعمل رغم مواجهة النظام تهديدًا وجوديًا. وهذا من شأنه أن يُطمئن أنصار النظام والأجهزة الأمنية والحرس الثوري ويُشجعهم على مواصلة دعم الحرب. أما بالنسبة للمجتمع الدولي، فيُجسد ذلك مرونة النظام وقدرته على الصمود بعد اغتيال علي خامنئي.

* أستاذ العلوم السياسية وباحث متفرغ متخصص في الدراسات الأمنية واليمين المتطرف ـ مستشار سابق بوزارة الدفاع العراقية

مشروع الأمن الإقليمي الواقعي ينطلق من فهم مصدر التهديدات لضمان المصالح المشتركة

الحـــرب ليست قابلـــة للحســـم بـــل صـــراعًا مفتوحًا للاستنزاف المتبادل وتعميم الكلفة وتسييل الجغرافيا

لا يمكن فصل اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ م، عن سياق العلاقة المتوترة بين واشنطن وتل ابيب وطهران، فرغم التوتر والتصعيد في الملف النووي على مدى سنوات، إلا أن لحظة ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، شكلت نقطة تحول وتصعيد في هذه العلاقة الثلاثية، لتنتقل إلى مواجهة عسكرية بين اسرائيل وإيران في عدة جبهات، لتنتقل إلى انخراط أمريكي بضربات الـ ١٢ يوم في يونيو ٢٠٢٥ م، مما يجعل حرب ٢٨ فبراير نتيجة طبيعية لعقود من صراع النفوذ وانعدام الثقة.

د. إحسان الشمري

تطورات الحرب والكلف المتبادلة:

كشفت الحرب عن تحول في ميزان القوة العسكرية لصالح التحالف الأمريكي / الإسرائيلي على حساب سردية القوة الإيرانية التي سوقتها لما يقارب من أربعة عقود، والواضح أن هذه الحرب إذ لم تعد تُخاض لتحقيق نصر حاسم، بل لإعادة تشكيل بيئة الصراع في منطقة الشرق الاوسط، فلم تكن الضربة الافتتاحية الواسعة للحرب التي استهدفت البنية القيادية والنووية الإيرانية عملية ردع ، إنما محاولة لإحداث صدمة تفكيك للنظام الأمني الإيراني، ورغم عدم تحقيق الانهيار السريع ما بعد مقتل المرشد الإيراني علي خامنئي، إلا أنها كانت كاشفة لمستويات الاختراق لإيران والتفوق بالوصول إلى أهداف حساسة، مما جعل المواجهة تنتقل لمسار الحرب المفتوحة رغم أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حدد ٤ ـ ٥ أيام كمدة زمنية لها.

انتقلت طهران، ما بعد إدراكها حجم الخسارات والاستهداف، إلى استراتيجية رفع كلف الحرب من خلال نقل المعركة إلى خارج حدودها، باستهداف دول الخليج العربية، وتفعيل شبكاتها الإقليمية في العراق ولبنان والحوثيين وغلق مضيق هرمز ، وهنا تحديدًا بدأت الحرب تفقد طابعها الثلاثي، لتصبح بنية إقليمية متعددة المسارح؛ في المقابل، لم تتراجع الاستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية، بل أعادت تموضعها، فانتقلت من فكرة الضربة القاضية إلى حرب ضغط مركب تجمع بين الاستنزاف العسكري والإنهاك الاقتصادي والتهديد للبنية التحتية الحيوية، وهذا ما ظهر في استهداف جسر كرج وكذلك تصريحات ترامب في ٣ أبريل، بالانتقال للمرحلة الرابعة التي لوح فيها باستهداف شبكات الطاقة الكهربائية والجسور ومحطات المياه ما لم تستسلم إيران من خلال طاولة مفاوضات أحادية الاشتراطات، ما أ شر أن الهدف الأمريكي لم يعد فقط إضعاف القدرة العسكرية الإيرانية، بل تقويض القدرة الوظيفية للدولة نفسها.

كذلك يعكس إدخال مضيق هرمز كجبهة من قبل الحرس الثوري الإيراني، العمليات بفتح الممرات البحرية، خصوصًا مع ارتفاع أسعار النفط واضطراب الأسواق، وتأثير الحرب على السياسة النقدية العالمية، وتحويل الحرب من عبء داخلي إلى ضغط على النظام الدولي ككل، يعكس انتقال مركز أوراق الضغط والتفاوض من البرنامج النووي إلى الاقتصاد العالمي كأداة حرب،

العـراق إمـا أن يتحـول لدولـة حقيقيـة في إعـادة بنـاء التـوازن الإقليمـي عبـر اسـتعادة سـيادته أو يبقـى سـاحة مفتوحـة تُـدار عليهـا الحـروب

مما يؤكد أن إيران تعمل على رفع الخسارات لكافة الدول في سابقة أشرت مديات الخسارة لأوراق القوة التي كانت تمتلكها ، ودفع واشنطن إلى التلويح بتصعيد أكبر حدد بيوم ٨ أبريل ، دون تقديم إطار زمني واضح لإنهاء الحرب، وهذا ليس ارتباكًا بقدر ما هو تعبير عن معضلة استراتيجية ؛ في المقابل، حافظت إسرائيل على وضوح أكبر في أهدافها، رغم الهجمات بالصواريخ البالستية الإيرانية، إلا أنها وجدت في هذه الحرب فرصة لإعادة رسم البيئة الأمنية الإقليمية من خلال إسقاط أو تجريد إيران من عناصر قوتها بشكل كامل، وكذلك تفكيك شبكات النفوذ المرتبطة بإيران وهذا ما يحدث في حربها مع حزب الله اللبناني، ومع وجود خسارات داخلية إلا أن ذلك سيكون كلفته أقل حتى لو تطلب ذلك إطالة أمد الحرب أو نهايتها دون نتيجة، أو الاستمرار بمفردها، في الهجمات إذا لم تتحقق من هذا التجريد للقوة الإيرانية عبر المفاوضات.

أعادت إيران تعريف الحرب وفق عقيدتها التقليدية، أي بالصمود، الاستنزاف، والتوسع غير المتماثل، خصوصًا وهي تعول على عدم انهيار النظام نتيجة الضربات التي طالت

توسع نطاق الحرب في العراق ضد واشنطن ودول الجوار العربي يضع السلطة التنفيذية في حرج كبير تجاه إدارة الرئيس ترامب

بنيتها القيادية والعسكرية والبنى التحتية، مستفيدة من تماسك الحرس الثوري وشبكاته الإقليمية، لكن هذا لا يمنع حقيقة واقع الإضعاف التدريجي رغم تكيف النظام مع تصاعد الحرب، وهو ما يجعل سيناريو النظام الضعيف أقرب، سواء استمرّت الضربات بأسلحة غير تقليدية او من خلال طاولة مفاوضات قد لا تسمح لإيران بالتغول مستقبلًا ، فضلًا عن إمكانية مشاركة دول غربية في جهود دبلوماسية لتأمين مستدام لمضيق هرمز، مما يضاعف الكلف والخسارات لنظام طهران والتي خسرت علاقاتها الخارجية مع دول الخليج العربي .

في المحصلة، ما يتشكل ليس حربًا قابلة للحسم بشكل سريع، بل نظام صراع مفتوح قائم على الاستنزاف المتبادل، وتعميم الكلفة، وتسييل الجغرافيا، فالولايات المتحدة وإسرائيل تمتلكان تفوقًا عسكريًا واضحًا، لكنهما مقيدتان بالكلف الداخلية أولاً والاقتصادية العالمية ثانيًا، وإيران متضررة عسكريًا، لكنها كانت قادرة على المناورة بما تبقى لها من صواريخ وطائرات مسيرة ونقل كلفة الحرب إلى الخارج.

الحرب وانعكاساتها على دول الخليج العربية:

واجهت دول الخليج العربي سلسلة اعتداءات، منذ اندلاع الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٨ فبراير، والاعتداءات التي وصلت لآلاف الصواريخ البالستية والطائرات المسيرة عكست عقيدة عدوانية، ومحاولة من طهران لكسب أوراق ضغط أو إظهار قوة وهمية، في هذا الإطار، لا يمكن فهم التوجه الإيراني تجاه دول مجلس التعاون في الحرب بوصفه رد فعل ظرفي، بل باعتباره امتدادًا لخطط متراكمة تقوم على إدارة البقاء عبر الابتزاز الاستراتيجي متعدد الأدوات؛ كذلك عكس قرار الحرس الثوري، الذي يقود إيران في الحرب، بإغلاق مضيق هرمز ، مستوى محاولات الإضرار بالاقتصاد لدول الخليج العربي بوقف إمدادات الطاقة عبر هذا المضيق ، وهو ما استفزّ الدول الغربية نتيجة هذا السلوك، غير أن ما كشفته هذه السياسة الإيرانية، التي كانت تعتقد بأنها تمتلك مصدر قوة، لكنها سرعان ما تحولت إلى عبء استراتيجي متراكم، فالهجمات واستخدام مضيق هرمز كورقة ضغط، والذي كان يُفترض أن يعيد التوازن التفاوضي، لم يؤدِ إلى فرض الشروط الإيرانية، بل إلى نتيجة عكسية وهي توسيع دائرة الخصوم، فالدول الخليجية التي أعلنت أنها لن تشترك بالحرب، بل ولعبت دورًا دبلوماسيًا ما قبل نشوب الحرب لغرض خفض التصعيد مثل المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عمان، بدت أكثر ميلا لاتخاذ مواقف واضحة من هذه الاعتداءات، كونها أصبحت جزءًا من معادلة الحرب بغير إرادتها، عبر استهداف البنى التحتية لها ومنشآت الطاقة والمطارات والممرات البحرية، لكن مع ذلك اتسم الموقف بضبط النفس ورفض الانجرار إلى منطق الحرب بالوكالة، والسعي إلى تقليل زمن الصراع بدل إطالته، إدراكًا بأن كلفة الاستنزاف الطويل تتجاوز أي مكاسب محتملة.

من هنا، تأتي أهمية التحركات العربية والإقليمية مثل ما صدر بالبيان العربي السداسي في ٢٥ مارس من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ودولة قطر، والمملكة الأردنية الهاشمية، وإدانتها للاعتداءات الإيرانية السافرة، التي تعد انتهاكًا صارخًا لسيادتها وسلامة أراضيها وللقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، سواءً كانت بشكل مباشر أو عبر وكلائها والفصائل المسلحة العراقية الموالية لإيران، مما "يشكل خرقًا للقوانين والمواثيق الدولية، وانتهاكًا صارخًا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٨١٧ (٢٠٢٦) الذي يطالب صراحة بأن توقف إيران فورًا ودون قيد أو شرط أيَّ اعتداء أو تهديد للدول المجاورة، بما في ذلك استخدام الوكلاء "؛ وكذلك الاجتماع التنسيقي الإقليمي لوزراء الخارجية في ٢٩ مارس السعودية، تركيا، باكستان، مصر)، والقمة الثلاثية في ٣٠ مارس) السعودية الأردن قطر، فضلًا عن محاولة دول الخليج استصدار قرار دولي جديد لتدويل مضيق هرمز وحمايته من أن يخضع لجهة واحدة واعتبار أعمال إيران العدائية فاقدة للشرعية الدولية، في خطوة سياسية عالية للرد على ما تعتبره دول الخليج عدوانًا عليها و تعكس انتقالًا

البيان السداسي لمجموعة الدول العربية يحمل رسائل تحذير وتداعيات دبلوماسية قد تؤدي لعزل العراق عربيًا ما لم ينجح بوقف حالة الحرب ضدها

نحو بناء كتلة ردع مرنة قادرة على إدارة المخاطر دون الانخراط المباشر في الحرب.

العراق وتداعيات الانزلاق نحو الحرب:

لم يكن العراق بمنأى عن آثار الحرب الأمريكية ـ الإيرانية، إذ بلغت ذروتها ما قبل إعلان هدنة إطلاق النار في ٨ أبريل، فتحول من هامش للصراع إلى الجبهة الأكثر حساسية، فما حدث داخله منذ الأيام الأولى للحرب لم يكن مجرد امتداد للقتال، بل إعادة تعريف لدوره بالكامل؛ استهداف السفارة الأمريكية في بغداد والقنصلية في أربيل والأصول الأمريكية الأخرى، بالتوازي مع الضربات الأمريكية على مقار الفصائل المسلحة، فضلاً عن استهداف دول الجوار العراقي، أنتجت نمطًا جديدًا من المأزق العراقي وبأكثر من مستوى.

شكل قرار إعلان الحرب من قبل حلفاء إيران، دون العودة للآليات الدستورية، محطة اختبار للحكومة العراقية وقدرتها على ضبط الملف الأمني، ففتح الجبهة العراقية واعتمادها كجغرافية اسناد وساحة استنزاف وتفعيل "وحدة الساحات" ، عد إعلاناً رسمياً بالدخول كطرف في هذه الحرب، هذا الإعلان أحادي الجانب، ذات كلف عالية المخاطر لا ترتبط فقط بانتهاك الدستور في مادته ٦١ (تاسعاً ـ) أو إضعاف الدولة وتقوض مبدأ سيادة القانون، وإنما أبعد من ذلك، والتي تتمثل بـ" تعدد مراكز القرار العسكري، ما يخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، ويجرّ البلاد إلى نزاعات داخلية أو إقليمية..ويزيد من احتمالية وقوع صدامات مسلحة بين جهات مختلفة داخل المجتمع..وتُعرّض الدولة لعزلة دولية أو لعقوبات بسبب تصرفات لا تخضع للقانون" حسب إشارة رئيس مجلس القضاء الأعلى ؛ فضلًا عن ذلك فإن توسع نطاق الحرب في العراق ضد واشنطن ودول الجوار العربي يضع السلطة التنفيذية بحرج كبير تجاه إدارة الرئيس ترامب، التي ذكّرت باتفاقية الإطار الاستراتيجي وكون بغداد حليفاً دائماً لها، وأن ما يجري من قصف متكرر هو خروج من حالة الصداقة إلى حالة العداء ؛ كما أن البيان السداسي الذي أصدرته مجموعة من الدول العربية يحمل في طياته رسائل تحذير وتداعيات دبلوماسية يمكن أن تؤدي إلى عزل العراق عربيًا، إذا لم ينجح بوقف حالة الحرب ضدها؛ ورغم وصف رئيس الوزراء للهجمات بـ"الاعتداءات الإرهابية" ، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرارها، ما أشار إلى مأزق حقيقي يتمثل بمحاولة الدولة الحفاظ على سيادتها في بيئة لم تعد تملك فيها احتكار القوة؛ ضمن هذا المسار، لم يعد انخراط العراق في الحرب احتمالًا مستقبليًا، بل واقعًا قائمًا، لكن بشكل غير معلن، فالتوريط لم يحدث بقرار سياسي، بل عبر تآكل تدريجي للحياد نتيجة تراكم الأفعال الميدانية ومع كل ضربة، سواء من الفصائل أو من الولايات المتحدة، يتقلص هامش المناورة أمام الدولة، ويتحول العراق تدريجيًا من ساحة إلى جبهة.

سياسيًا، انزلاق العراق في الحرب، ساهم في زيادة حدة الاستقطاب بين أطراف الإطار التنسيقي الشيعي، حول شخصية رئيس الوزراء وقربه من إيران أو أن يكون متماهيًا في اختياره مع اشتراطات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، سيما وأن هذا التشابك تحول لجبهة سياسية حينما أعلنت الفصائل المسلحة أن شخص رئيس الوزراء يجب أن يكون باختيارها، مما ينسف أي مسار ديمقراطي ودستوري في عملية تشكيل الحكومة القادمة.

اقتصاديًا، كان لقرار غلق مضيق هرمز انعكاس سلبي ومباشر على الاقتصاد العراقي المعتمد بنسبة ٩٠ ٪ على الصادرات النفطية من خلال موانئ البصرة المطلة على الخليج العربي، ما أفقد العراق عائدات مالية تسببت لاحقًا بأزمة سيولة نقدية، يضاف إلى ذلك تصاعد الخطاب الطائفي والشعبوي من أطراف داخلية، في محاولة لتحويل المجتمع إلى بيئة قابلة للاشتعال لغرض تحقيق الفوضى.

مما تقدم فإن أخطر ما واجهه العراق يكمن في تحوله إلى بيئة دائمة لإدارتها، اذ تتداخل الأزمات السياسية والأمنية

انخراط العراق في الحرب لم يعد احتمالًا مستقبليًا بل واقعًا قائمًا بشكل غير معلن والتوريط لم يحدث بقرار سياسي بل عبر تآكل تدريجي للحياد

والاقتصادية في معادلة واحدة، تجعل من أي تصعيد خارجي قادم، إذا ما فشلت مفاوضات السلام في إسلام آباد، شرارة قادرة على تفجير الداخل، ومن أي خلل داخلي بوابة مفتوحة لتوسيع الصراع الإقليمي.

استراتيجيات ما بعد الحرب:

يمثل الإعلان عن قبول وقف إطلاق النار المتبادل بين واشنطن وطهران في ٨ أبريل، نقطة تحول في مجريات الحرب وكذلك لإعادة تقييم ما أنتجته من انعكاسات على دول المنطقة وضرورة طرح الخيارات للمرحلة القادمة لبناء استراتيجيات مختلفة عما سبقتها للحفاظ على الأمن الإقليمي ؛ وقد تكون دول مجلس التعاون الخليجي العربية، من أكثر الدول التي ستتجه نحو اتباع استراتيجية تقوم على تعزيز منظومة الردع الذاتي، والعمل بمختلف الوسائل على إحلال السلام في المنطقة بالطرق الدبلوماسية، خصوصًا في ضوء قناعة ثابتة مفادها ان النظام الإيراني سيستمر بالتهديد ما لم تكن هناك ضمانات لدول المنطقة، لذا يجب على دول الخليج العربية أن تتجه نحو مقاربات مستقلة نسبياً لإدارة المخاطر المحتملة القادمة، تعتمد على تعزيز الدفاعات واحتواء التهديدات دون الانفصال الكامل عن القوى الدولية، مع السعي لمنظومة تعاون أمني داخلي تدريجي.

أول الدروس المستفادة هو أن الردع التقليدي فقد فعاليته؛ فالقدرة على منع الضربة لم تعد المعيار الوحيد، إما أصبح القدرة على وجود قدرة على المنع الاستباقي أو الردع المتعدد، كذلك فإن بناء التحالفات الإقليمية أصبح ضرورة ملحة لتشكيل شبكة علاقات مرنة وفق المصالح والمخاطر للأطراف التي تتقارب بالأهداف، وهذا ما ظهر بوضوح في مواقف الدول العربية سواء الخليجية أو الإقليمية، التي حرصت على الاستقلالية النسبية في إدارة المخاطر، مع الحفاظ على قنوات التواصل مع القوى الكبرى، وقد يكون اللقاء الرباعي الذي ضم المملكة العربية السعودية مع باكستان وتركيا ومصر ، مثال لنواة دبلوماسية فاعلة ظهرت بإدارة أزمة الحرب والمساهمة بجهود الإقناع لواشنطن وطهران بالذهاب لوقف إطلاق النار ؛ ففي ضوء ما كشفته هذه الحرب ميدانيًا وسياسيًا، فإن الحديث عن إعادة تصميم الأمن الإقليمي أصبح حاجة تُفرض من قلب الوقائع الجارية.

فالأزمة الحالية أظهرت أن النماذج التقليدية التحالفات الصدامية أو الاعتماد الأحادي على قوة خارجية لم تعد قادرة على إنتاج استقرار مستدام، إنما غالبًا ما تُعيد تدوير الصراع بأشكال أكثر تعقيدًا، وعليه، فإن أي مشروع واقعي للأمن الإقليمي يجب أن ينطلق من فهم أن مصدر التهديد نابع من داخل البنية الإقليمية نفسها، ما يفرض مقاربة خليجية وعربية وإقليمية مغايرة وبما يضمن المصالح والأهداف المشتركة.

الثابت الوحيد أن ما بعد الحرب لن يشبه ما قبلها .إيران، حتى لو لم تسقط، ستخرج بنظام ضعيف يحتاج إلى إعادة تكيّف. والولايات المتحدة، حتى لو حققت تفوقًا عسكريًا، ستواجه كلفة سياسية واقتصادية متراكمة. أما الخليج سيعيد صياغة أمنه بعيدًا عن الاعتماد الأحادي؛ أما العراق، فهو الأكثر عرضة لإعادة التعريف فإما أن يتحول إلى دولة حقيقية لإعادة بناء التوازن الإقليمي عبر استعادة سيادته، أو يبقى ساحة مفتوحة تُدار عليها الحروب.

* أستاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

الانعكاسات الإقليمية للحرب الأمريكية / الإسرائيلية – الإيرانية

تنويع منافذ التصدير ليس خيارًا اقتصاديًا بل جزءًا من العقيدة الأمنية وضرورة لتجنب أزمات قادمة

يعيش العالم منذ عقد ونيف من الزمن عمومًا وخلال السنوات الخمس الأخيرة خصوصًا حالة زلزالية من التغيرات العسكرية والسياسية غير المسبوقة، تتمثل بكثير من التحولات والتطورات الاستراتيجية العميقة التي انعكست وتنعكس على غالبية دول العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر أكثرها تأثرًا بهذه التغيرات كونها الأكثر أهمية، واليوم ومع اندلاع الحرب (الأمريكية / الإسرائيلية – الإيرانية) أصبح تأثير هذه التغيرات والتحولات أكثر خاصة أن أهم ما يميز هذه الحرب هو انتقالها السريع من مرحلة (الردع المتبادل) أي تكبيد كل طرف منهما للآخر أشد الخسائر وإلحاق أكثر الضرر إلى مرحلة الاشتباك المفتوح (متعدد المستويات)

عميد ركن. م. / أسعد عوض الزعبي

وهذا يعكس خللا عميقا في ميزان توازنات النظام العالمي وقد ظهر هذا من خلال ما جرى من تغير سريع وغير مسبوق لمراحل تطور الحرب التي بدأت بضربات دقيقة وواسعه وشديدة استهدفت أغلب البنية التحتية العسكرية، بل حتى أن أول وأهم استهدافها شمل غالبية قيادات النظام الإيراني يضاف إلى استهدافها لمراكز السيطرة ومنصات إطلاق الصواريخ والقواعد الجوية ووسائط الدفاع الجوي إلى درجة السيطرة الجوية وإنهاك سلاح الجو وشل قدراته وبالتالي فقد حققت العملية الجوية المشتركة الأولى التفوق الجوي الذي يتيح لبقية صنوف الطيران الأمريكية والإسرائيلية في الضربات اللاحقة بالعمل بسهولة في الأجواء الإيرانية .

رغم أن رد الفعل الإيراني على العملية الجوية الأولى (الأمريكية / إسرائيلية) كان يمثل حدة في الرد من خلال تشكيل كثافة من المسيرات والصواريخ البالستية والتي استهدفت بها عدة قواعد أمريكية في المنطقة القريبة وأهداف في إسرائيل لكنه رغم ذلك كان الرد الإيراني غير متكافئ (فرق كبير بين حجم ونوع الذخائر والأسلحة المستخدمة) خاصة أنه اعتمد نفس طريقة الرد التي استخدمها في يونيو الماضي في حربه ضد إسرائيل والتي تضمنت تشكيل كثافة من المسيرات والصواريخ المختلفة لتجاوز قدرات الاعتراض لوسائط الدفاع الجوي الإسرائيلي. إلا أن هذه الطريقة لم تحقق تلك الخسائر التي كانت تخطط لها القيادة الإيرانية حتى أنها لم تغير شيء من الشروط الأمريكية، بل دفعت الطرف الأمريكي إلى رفع مستوى أشكال العمل العسكري باستخدام قاذفات متطورة وذخائر حديثة وهكذا بدأت بينهما طريقة السقوف المتحركة والتي أظهرت ارتفاعًا كبيرًا للسقوف الأمريكية بينما كان ارتفاع السقوف الإيرانية بانخفاض وهذا أدى إلى رفع سقف الطلبات الأمريكية من العملية وظهر الفرق في القدرات العسكرية بين الطرفين حيث ظهر انخفاض عدد الصواريخ التي تطلقها إيران يوميًا قياسًا بما قبلها من الأيام، بينما زادت طريقة ونسبة التدمير التي تحدثه الضربات الأمريكية على الأراضي الإيرانية، وهكذا تحول مسرح المواجهة من اتجاهات استراتيجية محدودة الأبعاد (حتى بعد ٢٠٠٠كم) إلى مناطق قارية مفتوحة الأبعاد أكثر من ٢٥٠٠كم وذلك بعد أن بدأت إيران باستهداف كل القواعد الأمريكية في المنطقة القريبة وحتى البعيدة (دييغو غارسيا قبرص) وحتى دول المنطقة، ثم بدأت أدوات إيرانية في العراق ولبنان واليمن بالعمل حسب الأوامر الإيرانية، وهكذا تطورت الأمور العسكرية وتوسعت الحرب وبدا

توسعت الحرب وبدا التصعيد يؤدي إلى (لعبة السقوف المتحركة) وظهرت جليًا قساوة السقوف الأمريكية وهشاشة السقوف الإيرانية

التصعيد يؤدي إلى التصعيد (لعبة السقوف المتحركة) وظهر جليًا قساوة السقوف الأمريكية وهشاشة السقوف الإيرانية، وهنا تغيرت قوانين اللعبة العسكرية وتغيرت النتائج وتقييم الأعمال التي تتعلق بحجم الضربات المتبادلة والخسائر المتكبدة من الطرفين (المباشرة وغير المباشرة) بل أصبح تقييم النتائج التي يترتب عليها القرارات اللاحقة يتعلق بطبيعة التحول الذي أصاب بنية الأمن الإقليمي وخاصة مع دخول مسارات الطاقة وسلوك الدول المجاورة لإيران وهذا يمثل البعد الأهم في مراحل تطور الحرب التي انتقلت من مرحلة الردع المتبادل بين الطرفين في المرحلة الأولى إلى مرحلة الاشتباك المفتوح (متعدد المستويات والأشكال)، وإلى مرحلة تبادل الضربات الاختبارية مع ترقب القرارات السياسية أو تدخل الأطراف الحيادية وهكذا يمكن القول إن هذه الحرب التي بدأت بشكل دراماتيكي ثم ما لبثت أن تطورت إلى أشكال مختلفة من التكتيك والاستراتيجية والتي يمكن تقسيمها إلى مراحل على الشكل التالي

المرحلة الأولى: تمثلت بمواجهات وضربات دقيقة واستهداف بنية تحتية عسكرية ومراكز قيادة وسيطرة مختلفة وقسم من منصات إطلاق الصواريخ إلى حد إنهاء شبه كامل لأحد أنواع القوات المسلحة الإيرانية (القوى الجوية والدفاع الجوي).

المرحلة الثانية: هنا انتقلت إيران إلى استراتيجية الرد غير المتكافئ باستخدام طريقة العمل العسكري التي استخدمتها في حرب يونيو الماضي مع إسرائيل والتي تضمنت تشكيل كثافات نارية من المسيرات والصواريخ أكبر من قدرات الصد للدفاع الجوي الإسرائيلي كما قررت من اللحظة الأولى توسيع مساحة الحرب بعد أن أدركت من أول رد فعل لها أن قدرات إسرائيل في الصد أصبحت أقوى مما كانت عليه في يونيو الماضي فبادرت

إيران مباشـرة لاسـتخدام الورقـة الثانية من أوراقها وهي توسـيع رقعـة الحـرب باسـتهداف دول الجـوار العربي ورغم ذلك فشـلت إيـران في تحقيـق ما تريـد من زج دول الخليج في الصراع فكشـفت ورقتهـا الثالثـة في اسـتخدام مضيق هرمز لتشـكيل ضغـط دولي، لكـن ومع كل محاولة إيرانية فاشـلة لإثبـات وجودها كدولة قوية أو تخفيـف خسـارتها إلى أقل حـد ممكن بدأت باسـتراتيجية جديدة فـكان الـرد الأمريكي لهـا بالمرصـاد وهكذا دخلت الحـرب مرحلة جديـدة من العمل العسـكري .

المرحلـة الثالثـة: حيـث أصبحـت الضربـات بين الطـرفين تتأرجـح بين تصعيـد تـارة وتخفيـف تـارة أخرى، وهـي واحدة من حيـث العنـوان للطـرفين لكنهـا تختلـف من حيـث الواقـع بينهما (حـرب اسـتنزاف طويلـة) فقـد كانـت الضربـات الأمريكيـة على إيـران تمثـل مبدأ التأثير المسـتمر علـى إيران لاسـتنزاف قدراتها وإنهاكهـا ونتيجـة هـذا هـو انخفـاض نسـبة إطلاق الصواريخ من إيـران بينمـا تمثـل التصعيـد الإيرانـي بضربـات خفيفـة كأنهـا رسـالة تقـول للطـرف الأمريكـي إننـا مازلنـا نحافظ علـى بقائنا علـى قيد الحياة أي إنـه كان تصعيد لا يقـارن بالتصعيد الأمريكي وقـد تميـزت هذه المرحلـة بتنفيـذ الطرفان لهجمات سـيبرانية تم فيها اسـتهداف البنيـة الاقتصادية في إيران وإسـرائيل بينما غابت اسـتراتيجية الحسـم السـريع خاصة من قبل أمريـكا التي وجدت في مبـدأ إنهـاك الخصم الإيرانـي وتقليـص قدراتـه القتالية على الاسـتمرار، وفي المقابل اعتمدت إيران الصبـر الطويل بغض النظر عـن طريقـة وحجم الـرد الـذي تتبعه وعـن نتائجه المهـم أن ردها يقول إننـا موجودون.

بمكـن القول إن العمل العسـكري للطـرفين خلال هذه المراحل تضمن مجموعه واسـعه من طرق وأشـكال التكتيك والاستراتيجية المختلفة

- اعتمـدت أمريـكا اسـتراتيجية تنفيـذ عمليـة جويـة وصاروخيـة مشـتركة وتحقيـق صدمـة تـؤدي إلـى إربـاك القيادة الإيرانيـة وإدخـال إيـران في حالـة مـن الفوضـى العارمـة، وذلك مـن خلال تنفيـذ ضربـات جويـة مكثفة ضمـن ما يسـمى (البنية العملياتيـة والمجموعـات الضاربـة) التـي تضمنـت أكثـر من ١٠٠ طائـرة مـن أنـواع مختلفـة بمـا فيهـا طائـرات التـأمين المختلفة (طائـرات القيـادة والإنذار والسـيطرة طائـرات الإرضاع الجوي – طائـرات الإنقاذ طائرات التشـويش طائرات ربط الاتصال)، وأيضًـا المقـاتلات القاذفـة والمقـاتلات المرافقة التـي تؤمن محاور الطيـران اسـتهدفت مراكـز القوى الرئيسـية.

- ركـزت المقـاتلات الإسـرائيلية علـى توجيـه ضربـات اسـتباقية ودقيقة بما يسـمى (رقصة الردع الدقيقـة) لفتح محاور دخـول وخـروج إلى عمـق الأراضـي الإيرانيـة وتجميـد المطارات لتـأمين سلامـة الطيـران الضـارب طيلة تنفيـذ العمليـة الجوية.

- اعتمـدت إيـران علـى عقيـدة الرد غيـر المتكافـئ التي تقـوم على توزيـع قدرات التأثيـر على الخصم بـدل تركيزها، وقد لوحـظ أن القصف الصاروخـي الإيراني الذي اسـتهدف عددًا من دول المنطقة، ومن الطبيعي أن هذه الاسـتراتيجية هي اسـتراتيجية لا تغيـر شـيء في معادلـة القـوة، وهنـا سـارعت إيـران لإشـراك أدواتهـا في القتـال مباشـرة لأنهـا لم تسـتطع تحقيـق أي خرق في معادلـة تـوازن القوة (حزب اللّه والحشـد الشـعبي أولا ثم الحوثي مؤخرًا).

تـدرك إيـران منذ البدايـة تفوق القـدرات العسـكرية للطرف الأول عليهـا، ولذلـك اختـارت الاسـتراتيجية التـي ذكرتهـا بهدف إطالـة أمـد الحـرب وكسـب ردود فعـل الـدول على الأقل بسـبب عامـل الطاقـة الذي أثار رعبًـا في كثير من دول العالـم أو غالبيتها (والواقـع أن تخطيط القيـادة الإيرانية منذ البدايـة كان التخطيط للمحافظـة علـى بقاء القيـادة حتى لـوكان الثمن تدميـر البلاد).

حسـب الواقـع الـذي تم خلال الشـهر الأول من هـذه الحرب فـإن هـدف القيادة الإيرانية هـو النتيجة الحقيقيـة فقد تم تدمير إيـران الدولـة وبقيت إيـران النظام مريضًا، فخسـائر إيـران أكثر مـن إحصائهـا وفي المقابل فالطـرف الأمريكي لم يربح ببسـاطة لم يتـم تحقيـق أي مـن الأهداف السياسـية التـي تم وضعهـا (نووي صواريـخ إسـقاط نظـام) دول تضررت مباشـرة ودول تعرضت للضـرر بشـكل غير مباشـر وشـعب إيراني بقـي مقهـورًا محكومًا بنظـام ظالـم أدوات إرهابيـة مازالـت تعيـث فسـادًا في المنطقـة منظمـات دوليـة معطلـة تخـوف عالمي مـن انقطاع الطاقـة دمار في كثيـر مـن المناطـق المجاورة وضـرورة لإعـادة حسـابات الدول وخاصـة المجاورة لإيـران وضرورة لإعادة صياغـة قوانين المنظمات الدوليـة وخاصة مجلـس الأمـن والأمم المتحدة.

إن كانت هذه هي نتائج شهر من الأعمال القتالية الضارية فماذا عن التطورات المحتملة في قادم الأيام فهناك احتمال لتوقف القتال والبدء بمفاوضات وربما هناك استمرار للقتال وتوسيع مسرح الأعمال والأطراف المشاركة وماذا عن الخسائر التي تعرضت لها دول الخليج العربي من جراء الهجمات الإيرانية؟

فمع دخول الحرب شهرها الثاني، لم تعد المسألة تتعلق فقط بحجم الضربات المتبادلة، أو بالخسائر العسكرية المباشرة، بل بطبيعة التحول الذي أصاب بنية الأمن الإقليمي، ومسارات الطاقة، وحسابات الردع، وسلوك الدول العربية المجاورة لإيران. هذا هو البعد الأهم في الحرب الراهنة، لأن الشرق الأوسط لا يواجه مجرد جولة تصعيد، بل يواجه اختبارًا قاسيًا لمعادلاته الأمنية والاقتصادية والسياسية. وأول انعكاس إقليمي واضح تمثل في انتقال الحرب من مسرحها المباشر إلى المجال الخليجي.

بهذا الانتقال، لم تعد دول الخليج مجرد مراقب قلق فقط، بل أصبحت جزءًا من مسرح الخطر المباشر، حتى وإن لم تكن طرفًا مقاتلًا في أصل الحرب. وتكشف هذه النقلة عن حقيقة استراتيجية مهمة، وهي أن أمن الخليج لم يعد منفصلًا عن أي مواجهة كبرى بين إسرائيل وإيران، أو بين واشنطن وطهران. فكل ضربة تطال البنية الاستراتيجية الإيرانية، خاصة في قطاع الطاقة أو الدفاع، تفتح احتمال الرد الإيراني على الجوار العربي، بوصفه المجال الأقرب والأكثر قابلية للتأثير. وهذا يعني أن الجغرافيا الخليجية باتت تدفع ثمن موقعها، حتى عندما تحاول بعض دولها التزام الحذر السياسي أو التمسك بمسافة محسوبة من الصراع.

وهناك أيضًا انعكاس هام وربما يعتبر الأخطر، وهو الانكشاف العميق لهشاشة أمن الطاقة الإقليمي. فقد أدى الصراع إلى تعطيل واسع في الملاحة عبر مضيق هرمز، الذي أدى إلى إرباك صادرات وإنتاج الغاز الطبيعي المسال، وأوجد عددًا من المسائل المعقدة وخلق عددًا من ردود الفعل العالمية على ما يجري وربما هذا أحد أوراق إيران التي خططت لاستعمالها.

هذه التطورات الحاصلة تؤكد أن الحرب لم تضرب الأمن العسكري فقط، بل أصابت قلب الاقتصاد الإقليمي والدولي معًا وهنا يمكن القول إن أحد الدروس الإقليمية المباشرة للحرب هو أن تنويع منافذ التصدير لم يعد خيارًا اقتصاديًا فقط، بل أصبح جزءًا من العقيدة الأمنية للدول المنتجة والضرورة الملحة والسريعة لتجنب أي أزمات قادمة يمكن أن تحصل واعتقد أن أحد أهم التطورات الحاصلة والتي كان لها تأثير كبير على الإقليم هو توسع الحرب التي أرادتها إيران وبالتالي زيادة التهديد للإقليم وهذا يعني إعادة تقييم منظمات الدفاع وآليات الإنذار ووضع خطط لحماية السكان و المنشئات والمؤسسات وأدوات الإنتاج .

والسؤال الأخير إن كانت أمريكا قد حددت أهدافها في الحرب بمنع إيران من امتلاك النووي وصناعة الصواريخ المتطورة فماذا حققت خلال هذه الحرب؟

وإذا كانت أهداف إسرائيل في الحرب هي إزالة التهديد الاستراتيجي الإيراني بشكل جذري ومنع أي تفوق مستقبلي أيضًا السؤال ماذا حققت من هذا؟

وإذا كانت إيران تريد الحفاظ على نظامها السياسي ومنع فرض واقع إقليمي جديد يقيد نفوذها وطموحاتها فماذا حققت؟ وهنا يمكن القول إنه لا شيء قد تحقق إلى الآن من هذا خلال شهر فهل ينتظر العالم شهور والواقع أن ما تعرض له العالم وخاصة منطقتنا العربية التي لم تشارك في هذه الحرب كثير من الضرر وأيضًا أغلب دول العالم قد تعرضت لخسائر دون أن يكون لها ناقة أو جمل في هذه الحرب!

فهل نقول إنه آن الأوان لنا نحن العرب في هذا الإقليم أن ننتبه لما يجب أن نقوم به سريعًا من تشكيل منظومة دفاعية وإعادة تفعيل قوة عربية أو إقليمية فاعلة تسمح لنا بالارتباط بدول العالم الفاعلة بشكل متساوي ويكون لنا صيغة أو معادلة إقليمية للتعاون والتعايش وتحويل المحنة إلى منحة من أجل الاستقرار والتنمية، وتنظيم العلاقات مع القوى الكبرى والإقليمية لمنع الاستقطاب، وتثبت هوية ونفوذ المنطقة في ظل تشكل نظام دولي جديد يعتمد على القوة.

* محلل استراتيجي عسكري سوري

السيادة الخليجية تتطلب دمج الردع العسكري الذاتي والمناورة الجيواقتصادية

أهميـة تبنـي عقيـدة أمنيـة خليجيـة تقـوم على «الاسـتقلالية الاسـتراتيجية والـردع الذاتـي»

يشهد مفهوم الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي تحولات عميقة ومفصلية في ظل بيئة جيوسياسية تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم الاستقرار، بات من الممكن توصيفها استراتيجياً بمفهوم «الإقليم المتحرك». ويعكس هذا المفهوم حالة التسارع في تبدل موازين القوى، وتغير أنماط التحالفات، وتزايد حدة الصراعات ذات الطابع المركب في منطقة الشرق الأوسط. وضمن هذا السياق، لم يعد الأمن الوطني الخليجي مقتصراً على تأمين الحدود البرية التقليدية، بل انتقل مركز الثقل الجيو الاستراتيجي إلى المجال البحري، حيث أضحت البحار والممرات الملاحية الحيوية ساحات رئيسية للتنافس الدولي وصراع الإرادات بين القوى الإقليمية والدولية.

عميد بحري ركن (م) معجب بن جزاء الدلبحي

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموقع الجغرافي الفريد لدول مجلس التعاون، الذي يضعها في قلب التفاعلات الجيوسياسية العالمية، لاسيما إشرافها على أهم شرايين الملاحة الدولية. ويأتي في مقدمتها مضيق هرمز، الذي يمثل العصب الرئيسي لتدفقات الطاقة العالمية، وامتداده غرباً نحو مضيق باب المندب والبحر الأحمر، باعتبارهما حلقة الوصل الحيوية للتجارة بين الشرق والغرب. وفي ظل تصاعد التوترات الإقليمية وتحول بعض أنماط الصراع من حروب غير مباشرة إلى مواجهات مكشوفة، تحولت هذه الممرات من مسارات عبور آمنة إلى نقاط اختناق استراتيجية ذات تأثيرات تتجاوز الإقليم إلى النظام الاقتصادي العالمي.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الورقة إلى تفكيك مشهد التهديدات الاستراتيجية والهجينة التي تواجه الأمن البحري الخليجي، وتحليل تداعيات صراع الإرادات الإقليمي والدولي على الممرات الملاحية الحيوية، واستشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة، وصولاً إلى استخلاص الدروس المستفادة وتقديم رؤية استراتيجية متكاملة لحماية السيادة البحرية وضمان استدامة الاستقرار الإقليمي.

الفصل الأول: صراع الإرادات (الأمريكية–الإسرائيلية ضد إيران) وانعكاساته الخليجية

أولاً: اختزال المشهد مكاسب الأطراف وخسائر الإقليم

شهدت المواجهة بين التحالف الأمريكي-الإسرائيلي، وإيران تحولاً نوعياً، حيث انتقلت من نمط «حرب الظل» والعمليات غير المباشرة إلى مستويات أعلى من الصدام العسكري ذي الانعكاسات الإقليمية الواسعة، ولا سيما في المجال البحري. ففي حين تسعى واشنطن وتل أبيب إلى إعادة ترسيخ معادلات الردع التقليدي وتحييد الأذرع الإقليمية لإيران، تعتمد طهران على عقيدة «الردع غير المتماثل» (Asymmetric Deterrence)، مستثمرةً موقعها الجغرافي وقدرتها على التأثير في نقاط الاختناق البحرية الحساسة، وعلى الرغم من أن مكاسب الأطراف المنخرطة في هذا الصراع تبدو ذات طابع تكتيكي ومحدود زمنياً، مثل استعراض القوة أو تحسين شروط التفاوض السياسي، فإن الكلفة الاستراتيجية الأثقل لا تقع على عاتق هذه الأطراف بقدر ما تتحملها دول مجلس التعاون الخليجي، التي تجد نفسها في قلب تداعيات صراع لم تكن طرفاً مباشراً فيه، لكنها تتحمل آثاره الاقتصادية والأمنية.

ثانياً: الانعكاسات المباشرة ومعضلة شلل الممرات

أفرز هذا التصعيد واقعاً جديداً تمثّل في تزايد عسكرة مضيق هرمـز وامتداداتـه نحو باب المنـدب والبحر الأحمـر، وتحولها إلى أدوات ضغـط جيوسياسـي ذات تأثير مباشـر علـى حركة الملاحة الدوليـة. ولـم يعد التهديد مقتصـراً على سـيناريوهات نظرية، بل تجسّـد في اضطرابـات فعليـة أصابـت سلاسـل الإمـداد الفورية (Just in Time)، وأضعفـت انسـيابية التجـارة العالميـة، ودفعت أعـداداً متزايـدة من السـفن التجاريـة وناقلات الطاقـة إلى تغيير مسـاراتها أو التوقـف المؤقت تفادياً لمخاطر الاشـتباك.

ثالثاً: الخسـائر الاقتصاديـة والأمنيـة لـدول مجلـس التعـاون

أدى هـذا الاختنـاق المتزايـد في الممـرات البحريـة إلـى تداعيـات اقتصاديـة وأمنيـة متعـددة الأبعـاد علـى دول الخليـج، تمثلـت في الارتفاع الحاد في تكاليف الشـحن وأقسـاط التـأمين ضد مخاطر الحـرب، بمـا انعكـس مباشـرة علـى أسـعار الصـادرات النفطية والـواردات الأساسـية. كمـا أضعـف ارتهان أمـن الطاقـة لصراع دولـي مفتوح مـن صورة دول الخليج كمورد موثوق ومسـتقر للطاقة العالميـة، في حين أدى التواجـد المكثف للقـوى البحرية الأجنبية إلى تعقيـد المشـهد العملياتـي وتقليص هامـش المناورة الاسـتراتيجية لـدول المجلس.

رابعاً: المآلات المستقبلية على الرؤى التنموية

يمثل اسـتمرار حالة «اللاحرب واللاسلم» واستنزاف الموارد في متطلبات أمنية طارئة تهديداً مباشـراً لخطـط التحول الاقتصادي والتنميـة المسـتدامة في دول مجلـس التعـاون، حيـث أصبح الأمن البحـري شـرطاً بنيويـاً لجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة وضمـان اسـتقرار المناطق الاقتصادية والمشـاريع اللوجسـتية الكبرى.

الفصـل الثاني: التهديدات الهجينة والتقنيات الناشـئة في المجال البحري

لـم يعـد الصـراع علـى الممـرات المائيـة الحيويـة مقتصـراً علـى المواجهـات العسـكرية التقليديـة، بـل توسـع ليشـمل أبعاداً تكنولوجيـة معقـدة أفـرزت مـا يُعـرف بـ «التهديـدات الهجينة». وتشـكل الفضـاءات الرقميـة اليـوم أحـد أكثـر مكونـات الأمـن البحـري هشاشـة، في ظـل الاعتمـاد المتزايـد للنـاقلات العملاقة والموانـئ الذكيـة في دول الخليـج على شـبكات الاتصـال والأنظمة المؤتمتـة. وتبـرز في هـذا السـياق خطـورة الهجمات السـيبرانية، ولا سـيما تكتيـكات التشـويش والتلاعب بأنظمـة الملاحة وتحديد المواقـع (GPS Spoofing)، واختراق أنظمة التعرف الآلي للسـفن (AIS)، التـي تُسـتخدم غالبـاً ضمن عمليـات «المنطقـة الرمادية» لتضليل السـفن التجارية أو تسـهيل احتجازها. وفي المقابل، شـهد

تفـرض البيئـة الأمنيـة الراهنـة تفعيـل اتفاقيـة الدفـاع المشـترك لـدول الخليـج والانتقـال مـن التنسـيق السياسـي إلى الاندمـاج العملياتـي

المسـرح البحري الخليجي تصاعداً ملحوظاً في اسـتخدام الطائرات المسـيرة والـزوارق غير المأهولة، مـا منح الفاعلين مـن غير الدول قـدرات هجوميـة غيـر متماثلة تهـدد خطوط الملاحة والأسـاطيل النظاميـة. ويفـرض هـذا واقعاً علـى دول مجلس التعـاون ضرورة تبنـي الذكاء الاصطناعي بوصفه خياراً اسـتراتيجياً في إدارة الأمن البحـري، مـن خلال دمج أنظمة التحليـل التنبؤي والإنـذار المبكر، وبنـاء منظومـات ردع بحريـة ذكيـة قادرة علـى رصـد التهديدات واحتوائهـا قبـل وصولهـا إلـى نقـاط الاختنـاق الاسـتراتيجية.

الفصـل الثالـث: السـيناريوهات المتوقعـة والخيـارات المتاحـة لـدول مجلـس التعاون

في ظـل التشـابك المعقـد للمصالـح الإقليميـة وتصاعـد حدة المواجهـة في إطـار «الإقليـم المتحـرك»، تجاوزت الأحـداث مرحلة الاستشـراف النظـري لتفـرض واقعـاً ميدانيـاً ملموسـاً. وتجـد دول مجلـس التعـاون الخليجـي نفسـها اليـوم أمـام مفتـرق طرق اسـتراتيجي يفـرض ضـرورة تفعيـل مجموعـة مـن الخيـارات السـيادية لحماية مصالحهـا الحيوية، بعيداً عن الارتهان لمسـارات الصـراع الدائـر بين القوى المتنافسـة.

أولاً: مسارات الصراع.. من المنطقة الرمادية إلى الانزلاق للصدام الشامل

حتـى وقـت قريـب، كانت مـآلات المواجهـة في الممـرات المائية الحيوية تتأرجح بين سـيناريوهات الاسـتنزاف والمواجهة المفتوحة. إلا أن التطـورات الدراماتيكية المتسـارعة في أواخـر مارس ومطلع أبريـل ٢٠٢٦م، أثبتـت انـزلاق الأطراف المنخرطـة في الصراع □ولا سـيما الولايـات المتحـدة وإسـرائيل مـن جهـة، وإيـران مـن جهة أخـرى- مـن تكتيـكات «المنطقـة الرماديـة» نحـو مسـار الصدام الشامل.

وقد تجسـد هـذا التحول الاسـتراتيجي في الشـلل التام الذي أصـاب حركـة الملاحـة في مضيـق هرمز، حيـث أظهـرت البيانات الملاحيـة توقفاً شـبه كامـل للتدفقات الاسـتراتيجية من شـحنات النفـط الخام، والغاز الطبيعي المسـال، والأسـمدة، وترافق ذلك مع إعلان كبريات شـركات الشـحن العالمية تعليـق عملياتها في المنطقة تفادياً لمخاطر الاشـتباك المباشـر.

لـم يعـد إغلاق المضايـق أو تقييـد الملاحـة فيها مجـرد ورقة للابتـزاز الجيوسياسـي، بل تحول إلى أزمة دولية خانقة اسـتدعت حـراكاً أمميـاً طارئـاً، تجلـى في التدخـل العاجـل لمجلـس الأمـن الدولـي (أبريـل ٢٠٢٦م) في محاولـة لاحتواء تداعيات هذا الشـلل الملاحـي علـى الاقتصاد العالمـي. وفي ضوء هذا الواقـع، بات لزاماً علـى دول الخليج تسـريع الانتقـال إلى الخيـارات البديلة، حيث لم يعد مـن الممكـن التعويل علـى انفراجات سياسـية قريبة.

ثانياً: الخيارات الجيواقتصادية وتجاوز نقاط الاختناق

في مواجهـة معضلة الشـلل الاسـتراتيجي للمضايـق البحرية، تبرز أهمية تسـريع تفعيل الخيـارات الجيواقتصاديـة البديلة، وفي مقدمتها اسـتراتيجية «الالتفاف الملاحي». ويتجسـد ذلك في تعزيز القـدرات التشـغيلية لشـبكات أنابيـب النفـط والغاز التـي تتجاوز مضيـق هرمـز، مثل خط أنابيب «شـرق□غرب» في المملكـة العربية السـعودية، وخـط أنابيـب «أدكـوب» في دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة وصـولاً إلى بحـر العرب. وإلـى جانب ذلك، يمثـل تطوير «الجسـور البرية» وشبكات السـكك الحديدية الإقليمية التي تربط موانـئ الخليـج بالموانئ المطلـة على البحر الأبيض المتوسـط خياراً اسـتراتيجياً مكـمّلاً، يهدف إلى ضمان اسـتدامة سلاسـل الإمداد التجاريـة وتقليـص الاعتمـاد علـى المسـارات البحريـة المعرّضـة للتهديد.

ثالثاً: التكامل الدفاعي والقيادة الموحدة

علـى الصعيـد العسـكري، تفـرض البيئـة الأمنيـة الراهنـة ضـرورة تفعيـل عملـي ومتقـدم لاتفاقيـة الدفـاع المشـترك لدول مجلـس التعـاون، والانتقـال بهـا من إطار التنسـيق السياسـي إلى مسـتوى الاندمـاج العملياتي. ويبرز في هذا السـياق الدور المحوري للقيـادة العسـكرية الموحـدة في تسـريع دمـج منظومـات الإنـذار المبكـر، وتوحيد شـبكات الدفـاع الجوي والبحـري الخليجية ضمن منظومـة متكاملـة. إن بناء مظلـة أمنية خليجية قـادرة على العمل بقدر أعلى من الاسـتقلالية الاسـتراتيجية عـن التحالفات الدولية المتقلبة يشـكل ركيزة أساسـية لـردع التهديدات الهجينـة، وحماية السـيادة البحريـة، وضمان أمن الممـرات الحيوية في بيئـة إقليمية شـديدة التعقيد.

الفصل الرابع: الحلول المثلى وإعمال القانون الدولي

لا يكفـي لدول مجلس التعـاون الخليجي الاعتماد على التدابير الدفاعيـة والخيـارات الجيواقتصادية وحدها في مواجهة عسـكرة الممـرات المائيـة الحيوية، بل تبرز ضرورة تفعيل مسـار مـوازٍ يقوم

على «الردع القانوني والدبلوماسي»، بما يضفي شرعية دولية على التحركات الخليجية، ويحدّ من توظيف المضايق البحرية كورقة ضغط سياسي في سياق الصراعات الإقليمية والدولية. وتمثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني الأهم لتنظيم استخدام المضايق الدولية وضمان تحييدها عن منطق القوة والابتزاز الجيوسياسي.

أولاً: التكييف القانوني لحماية «المرور العابر»

يُعد مضيق هرمز وباب المندب من الممرات الملاحية الدولية التي تخضع لنظام «المرور العابر» وفقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتبرز هنا الأهمية الاستراتيجية لتفعيل المادة (٣٨) من الاتفاقية، التي تكفل حق المرور العابر السريع والمتواصل لجميع السفن والطائرات دون عوائق، باعتبار هذا الحق جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني للملاحة الدولية. كما تشكل المادة (٤٤) ركيزة قانونية مكملة، إذ تحظر صراحةً على الدول المشاطئة للمضايق إعاقة هذا المرور أو تعليقه تحت أي مبرر، بما في ذلك الذرائع الأمنية أو السياسية.

ثانياً: مواجهة تكتيكات المنطقة الرمادية قانونياً

تستغل بعض الأطراف الفجوات والتعقيدات في القانون الدولي لتنفيذ أعمال عدائية منخفضة الحدة تحت مظلة ما يُعرف بـ «المنطقة الرمادية»، مثل احتجاز السفن التجارية، أو استهدافها بذريعة انتهاكات سيادية أو بيئية. ويتطلب هذا تحركاً خليجياً فاعلاً لبلورة توافق دولي يعيد توصيف هذه الممارسات ضمن أطر قانونية أكثر صرامة، كاعتبارها أشكالاً من القرصنة المعاصرة أو الإرهاب البحري.

ثالثاً: تحييد المضايق وبناء مظلة أمنية مشروعة

تمثل قيادة حراك دبلوماسي خليجي منظم في أروقة الأمم المتحدة أحد المسارات الاستراتيجية لتحييد الممرات الملاحية الحيوية عن الصراعات السياسية والعسكرية. ويهدف هذا الحراك إلى الدفع نحو تفاهمات أو قرارات دولية تؤكد الطابع الدولي للمضايق، وتحدّ من محاولات عسكرتها، بما يعزز مفهوم السيادة البحرية الخليجية المسؤولة، ويضمن حماية المصالح الاستراتيجية في إطار نظام دولي قائم على القواعد.

الخاتمة: الدروس المستفادة والرؤية المستقبلية

أظهرت التحولات الجيوسياسية المتسارعة في إطار «الإقليم المتحرك» أن الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي لم يعد خيارًا قابلاً للتفويض الكامل أو الارتهان المطلق للتحالفات الدولية التقليدية. فقد كشفت أزمة عسكرة الممرات المائية، ولا سيما في مضيق هرمز والبحر الأحمر، عن هشاشة الاعتماد الأحادي على مسارات بحرية تقع في قلب التفاعلات الإقليمية والدولية، وما يترتب على ذلك من مخاطر استراتيجية واقتصادية ممتدة تمس صلب الرؤى التنموية الخليجية.

أولاً: الدروس المستفادة يتمثل الدرس الاستراتيجي الأبرز في إدراك أن «المظلات الأمنية الخارجية» تخضع بالضرورة لحسابات المصالح المتغيرة للقوى الكبرى، بما قد يترك دول الإقليم عرضة للتهديدات الهجينة وحروب المنطقة الرمادية. كما أكدت الأزمة أن الأمن البحري لم يعد مسألة دفاعية تقليدية، بل غدا أحد المرتكزات الحيوية لاستدامة سلاسل الإمداد العالمية، وضمان موثوقية دول الخليج كمزود رئيسي للطاقة، وحماية مسارات التحول الاقتصادي طويل الأمد.

ثانياً: الرؤية المستقبلية وخارطة الطريق

استنادًا إلى هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى تبني عقيدة أمنية خليجية أكثر استقلالية، تقوم على مبدأ «الاستقلالية الاستراتيجية والردع الذاتي». وترتكز هذه الرؤية على مسارين متكاملين

- الأول: الانتقال من الاستهلاك إلى الإنتاج الدفاعي، عبر تسريع توطين الصناعات العسكرية البحرية، مع التركيز على تطوير الأنظمة غير المأهولة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يتيح بناء قدرات ردع غير متماثلة تتفوق تكنولوجيًا على مصادر التهديد وتتناسب مع تعقيدات المسرح البحري.

- الثاني: تعزيز الاندماج العملياتي وتكامل القدرات الدفاعية، من خلال تفعيل القيادة العسكرية الموحدة وتشكيل قوة مهام بحرية خليجية مشتركة، تمتلك الجاهزية العالية لتأمين الممرات الملاحية الحيوية وحماية السيادة البحرية لدول المجلس.

وفي المحصلة، فإن قدرة دول مجلس التعاون على حماية سيادتها تكمن في صياغة هندسة أمنية شاملة، تدمج بين الردع العسكري الذاتي، والمناورة الجيواقتصادية، وإعمال أدوات القانون الدولي. وبهذا النهج، لا تكون دول الخليج مجرد متلقٍ لتفاعلات الإقليم، بل فاعلًا رئيسيًا في صياغة استقراره وإدارة توازناته.

* باحث في الشؤون الاستراتيجية والأمن البحري ـ المملكة العربية السعودية

تحويل الأزمة لفرصة يتطلب استراتيجية وإرادة جماعية وتجاوز الخلافات

بناء منظومة أمنية خليجية/إقليمية يتطلب الانتقال من "التحالفات الخارجية" إلى "التنسيق الوظيفي الإقليمي"

تشكل الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران لحظة كاشفة في تاريخ النظام الإقليمي للشرق الأوسط، ليس بوصفها مجرد مواجهة عسكرية بين أطراف متصارعة، بل باعتبارها صدمة بنيوية تعيد تشكيل معادلات القوة، وأنماط الردع، ومنطق الاعتماد الأمني في المنطقة. تكشف هذه الحرب، بما تحمله من تصعيد متعدد المستويات، عن حدود النماذج الأمنية التقليدية التي اعتمدت عليها دول الخليج لعقود، وعلى رأسها المظلة الأمنية الخارجية، وتفرض في المقابل ضرورة التفكير في بناء منظومة أمنية إقليمية أكثر استقلالاً ومرونة، وقادرة على إدارة المخاطر في بيئة استراتيجية تتسم بعدم اليقين والتقلب المستمر.

د. مهند سلوم

لا يمكن فهم هذه الحرب دون إدراك منطقها التصاعدي. فهي ليست حدثاً مفاجئاً، بل نتيجة تراكمات طويلة من الفشل في تثبيت معادلات ردع مستقرة بين إسرائيل وإيران، وتآكل أدوات الضبط الأمريكية التقليدية، وتزايد الاعتماد على أدوات الحرب غير المباشرة. لقد دخلت الأطراف المختلفة هذه المواجهة بحسابات دقيقة، لكنها اصطدمت بواقع أن التصعيد، حتى وإن بدأ محدوداً، يحمل دائماً قابلية الانفلات. في هذا السياق، سعت إسرائيل إلى استعادة قدرتها الردعية عبر ضربات نوعية تستهدف البنية العسكرية الإيرانية، بينما حاولت الولايات المتحدة إدارة التصعيد ومنع تحوله إلى حرب شاملة، في حين اعتمدت إيران على استراتيجية الرد المحسوب التي تجمع بين إظهار القدرة على الرد وعدم الانزلاق إلى مواجهة وجودية. وقد أظهر هذا الديناميك أن منطق التصعيد في الشرق الأوسط لم يعد خطياً أو قابلاً للتنبؤ، بل أصبح متشعباً ومتعدد الجبهات، يشمل الفضاء السيبراني، والحرب بالوكالة، والضغوط الاقتصادية، إلى جانب العمليات العسكرية المباشرة. ولعل أبرز ما كشفته هذه الحرب هو أن نموذج "التصعيد المحسوب" الذي اعتمدته جميع الأطراف يحمل في طياته مفارقة جوهرية: فكل طرف يفترض أنه يتحكم في سقف التصعيد، بينما الواقع يشير إلى أن تراكم الخطوات المحسوبة يولّد ديناميكيات غير محسوبة. وهذا ما يجعل المنطقة أمام مفترق حقيقي: إما إعادة بناء قواعد الردع على أسس جديدة، أو الدخول في دورة تصعيد مفتوحة لا تخدم أياً من الأطراف.

من حيث الحصيلة الاستراتيجية، لا يمكن الحديث عن منتصر واضح. فالولايات المتحدة نجحت في الحفاظ على تفوقها العسكري المباشر، لكنها تواجه في المقابل تحدياً متزايداً يتمثل في استنزاف مواردها وتراجع قدرتها على فرض الاستقرار طويل الأمد. كما أن الحرب أعادت طرح السؤال المركزي حول مدى استعداد واشنطن للانخراط المفتوح في أزمات الشرق الأوسط في وقت تتجه فيه أولوياتها الاستراتيجية نحو المحيطين الهادئ والهندي. أما إسرائيل، فقد حققت نجاحات تكتيكية في استهداف قدرات إيرانية، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن مستوى عالٍ من التعرض للمخاطر، خصوصاً في ظل اتساع نطاق الردود غير

المنطقة أمام مفترق طرق: إعادة بناء قواعد الردع على أسس جديدة أو الدخول في دورة تصعيد مفتوحة لا تخدم أياً من الأطراف

المباشرة من شبكة الوكلاء الإيرانيين. وقد أثبتت هذه الردود أن التفوق الجوي والتكنولوجي لا يلغي بالضرورة التهديدات غير المتماثلة التي تستهدف العمق المدني والبنية التحتية الحيوية. بالنسبة لإيران، فإنها أظهرت قدرة على امتصاص الضربات والحفاظ على تماسك النظام، لكنها دفعت ثمناً مادياً وعسكرياً ملموساً، مع استمرار الضغوط على بنيتها التحتية وقدراتها العملياتية، فضلاً عن تعمّق الفجوة بين خطاب المقاومة والواقع الميداني.

في المقابل، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي الحالة الأكثر تعقيداً في هذه المعادلة. فمن جهة، كشفت الحرب عن هشاشة البيئة الأمنية الإقليمية، وإمكانية انتقال الصراع إلى أراضيها أو مجالاتها الحيوية، سواء عبر الصواريخ أو الهجمات السيبرانية أو استهداف البنية التحتية للطاقة. ومن جهة أخرى، أظهرت هذه اللحظة إمكانية إعادة التفكير في موقع الخليج داخل النظام الإقليمي، ليس فقط كمساحة تنافس بين قوى خارجية، بل كفاعل قادر على صياغة ترتيبات أمنية جديدة. والأهم من ذلك، أن هذه الحرب أظهرت أن الاعتماد الحصري على المظلة الأمنية الأمريكية لم يعد كافياً، ليس لأن واشنطن غير قادرة على توفير الحماية، بل لأن طبيعة التهديدات المعاصرة، من الهجمات السيبرانية إلى الطائرات المسيرة إلى الحرب المعلوماتية، تتطلب استجابات محلية فورية لا يمكن إسنادها بالكامل إلى حليف خارجي.

وتكشف الحرب أيضاً عن خلل بنيوي أعمق في النموذج الأمني الخليجي القائم. فقد بُني هذا النموذج تاريخياً على ثلاث ركائز: شراء أنظمة سلاح متقدمة من الغرب، واستضافة قواعد عسكرية أجنبية، والحفاظ على علاقات ثنائية مع واشنطن كضامن أمني رئيسي. وقد أثبتت هذه الركائز فاعليتها في مواجهة تهديدات تقليدية، كالغزو العراقي للكويت عام

أظهرت اللحظة إمكانية إعادة التفكير في موقع الخليج في النظام الإقليمي ليس كمساحة تنافس خارجي بل فاعل قادر على صياغة ترتيبات أمنية جديدة

١٩٩٠م، لكنها تبدو قاصرة أمام التحديات الراهنة. فالهجوم على منشآت أرامكو عام ٢٠١٩م، بطائرات مسيرة بسيطة نسبياً أظهر أن ترسانة بمليارات الدولارات يمكن تجاوزها بأدوات منخفضة التكلفة. كما أن وجود القواعد الأجنبية، رغم قيمته الردعية، لا يوفر بالضرورة حماية فورية من تهديدات تتنقل بسرعة الضوء عبر الفضاء السيبراني أو تصل خلال دقائق عبر مسيّرات تحلق على ارتفاعات منخفضة. إن المعادلة ببساطة تغيرت: فالتهديدات أصبحت أسرع وأكثر تنوعاً من قدرة أي حليف خارجي على الاستجابة لها نيابة عن الدول المعنية.

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمآلات هذه الحرب، ولكل منها انعكاسات مختلفة على حسابات الأمن الخليجي ومتطلباته. السيناريو الأول هو "التصعيد المنضبط"، حيث تنجح الأطراف في إعادة تثبيت نوع من الردع المتبادل دون الانزلاق إلى حرب شاملة. في هذا السيناريو، تستمر التوترات، لكن ضمن حدود يمكن التحكم بها، ما يفرض على دول الخليج تعزيز قدراتها الدفاعية دون تغيير جذري في بنية النظام الأمني. السيناريو الثاني هو "الحرب الرمادية الممتدة"، حيث يتحول الصراع إلى نمط دائم من المواجهة غير المباشرة عبر الوكلاء والفضاء السيبراني والعمليات المحدودة. هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً، ويعني أن حالة اللاسلم واللاحرب ستصبح القاعدة، ما يتطلب من دول الخليج تطوير أدوات إدارة الصراع وليس فقط الردع التقليدي. وتكمن خطورة هذا السيناريو في أنه يستنزف الموارد ببطء، ويُبقي الدول في حالة استنفار دائم دون أن يوفر لحظة حسم واضحة تسمح بإعادة ترتيب الأوضاع. أما السيناريو الثالث فهو "الانفجار النظامي"، حيث يؤدي التصعيد إلى انهيار داخلي في إيران أو إلى حرب إقليمية واسعة. ورغم أن هذا السيناريو أقل احتمالاً، إلا أن تداعياته ستكون عميقة، وقد تعيد رسم الخريطة السياسية والأمنية للمنطقة بالكامل، بما في ذلك إعادة تشكيل التوازنات الطائفية والإثنية داخل العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن.

فيما يتعلق بإيران، ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات: بقاء النظام، والقدرات العسكرية، والمعنويات المجتمعية. فالنظام الإيراني أظهر تاريخياً قدرة عالية على التكيف مع الضغوط، مستفيداً من بنيته المؤسسية المتعددة وشبكاته الأمنية الداخلية العميقة. غير أن هذا التكيف لا ينبغي أن يُقرأ على أنه مؤشر على القوة بالضرورة، بل قد يعكس أيضاً هشاشة مُدارة بعناية. أما القدرات العسكرية، فقد تعرضت لضربات مؤثرة، لكنها لم تُشل بالكامل، خصوصاً في مجالات مثل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وهي قدرات يصعب القضاء عليها بالكامل نظراً لطبيعتها اللامركزية وانتشارها الجغرافي. أما المعنويات المجتمعية، فهي العامل الأكثر تقلباً، حيث تتأثر بتراكم الضغوط الاقتصادية والسياسية والعزلة الدولية، لكنها لا تترجم بالضرورة إلى تهديد مباشر لبقاء النظام في المدى القصير، خصوصاً في غياب بديل منظم وقيادة معارضة فاعلة.

بالنسبة لدول الخليج، تقدم هذه الحرب مجموعة من الدروس الاستراتيجية التي يمكن تلخيصها ضمن ثلاثة أبعاد مترابطة: القدرة، والسيطرة، والشرعية. أولاً، على مستوى القدرة، لم يعد كافياً الاعتماد على أنظمة دفاعية تقليدية مثل صفقات السلاح الثنائية، بل أصبح من الضروري تطوير منظومات متكاملة تشمل الاستخبارات والاستشعار المبكر، والدفاع الجوي متعدد الطبقات، والقدرات السيبرانية الهجومية والدفاعية. والأهم من ذلك، أن القدرة لا تعني فقط امتلاك المعدات، بل تعني أيضاً تطوير الكفاءات البشرية والمؤسسية القادرة على تشغيلها وإدامتها، وبناء صناعات دفاعية محلية تقلل

كشفت الحرب خلل بنيوي في الأمن الخليجي القائم على ٣ ركائز: شراء سلاح غربي وقواعد عسكرية أجنبية واعتبار واشنطن ضامن أمني رئيسي

لـم يعـد كافيًـا لـدول الخليـج الاعتمـاد على دفاعـات تقليديـة بـل تطويـر منظومـات الاسـتخبارات والاستشـعار ودفـاع جـوي متعـدد وقـدرات سـيبرانية

مـن الاعتماد على سلاسـل الإمداد الخارجية في أوقـات الأزمات. وقـد بـدأت بعض دول الخليج، وعلى رأسـها الإمارات والسـعودية، خطـوات في هـذا الاتجـاه، لكنهـا لا تـزال في مراحلهـا الأولى ولا ترقـى بعد إلى مسـتوى الاكتفـاء الذاتي الاسـتراتيجي. ثانياً، على مسـتوى السـيطرة، تبرز أهمية امـتلاك القدرة علـى اتخاذ القرار الأمني بشـكل مسـتقل، وتقليل الاعتماد علـى الفاعلين الخارجيين في إدارة الأزمـات. وتعنـي السـيطرة هنـا ليـس فقط القـدرة على الفعـل، بـل القدرة علـى الامتناع عن الفعل أيضـاً، أي حرية اختيار عدم الانجـرار إلى صراعات لا تخدم المصالح الخليجية المباشـرة. ثالثـاً، على مسـتوى الشـرعية، فـإن أي منظومة أمنيـة إقليمية لن تنجـح دون قبـول داخلـي وإقليمـي، وهـو مـا يتطلب بناء سـردية أمنيـة مشـتركة تقوم على الاسـتقرار والتنمية وحماية المكتسـبات، وليـس فقـط على مواجهـة التهديـدات الخارجية. والشـرعية هنا ليسـت مجـرد شـرط أخلاقـي، بـل ضـرورة عمليـة: فالمنظومات الأمنيـة التـي تفتقـر إلى القبـول الشـعبي والإقليمي تصبح هشـة أمـام الصدمات، لأنها تفتقـر إلى العمق الاجتماعـي الذي يمنحها القـدرة على الصمود في أوقـات الأزمات. وتتطلب الشـرعية أيضاً مسـتوى مـن الشـفافية في صنع القرار الأمني يسـمح للـرأي العام بفهـم المخاطـر والخيـارات، دون أن يعنـي ذلـك بالضرورة كشـف التفاصيـل العملياتية.

انطلاقـاً من ذلك، فـإن بناء منظومـة أمنيـة خليجية/إقليمية يتطلـب الانتقـال مـن منطـق "التحالفـات الخارجيـة" إلـى منطق "التنسـيق الوظيفـي الإقليمـي". والفـرق بين المنطـقين جوهـري: فالتحالفـات الخارجيـة تقـوم علـى تفويض الأمن لطـرف خارجي مقابل مكاسـب سياسـية واقتصادية، بينما التنسـيق الوظيفي يقوم على بناء قدرات مشـتركة تخدم المصالح المشـتركة مباشـرة. وهذا لا يعني الاسـتغناء عن الشـراكات الدولية، بل إعادة تعريفها بحيث تصبـح مكملة، وليسـت أساسـاً، للأمن الإقليمي. في هذا السـياق، يمكـن تصـور أربعـة مجـالات رئيسـية للتعـاون. أولهـا، التعـاون الاسـتخباراتي، حيـث يمثـل تبـادل المعلومـات وتحليلهـا بشـكل مشـترك حجـر الأسـاس لأي منظومـة أمنية فعالة، وهـو مجال لا يـزال يعانـي من ضعف الثقـة المتبادلة بين الأجهـزة الخليجية رغم وجـود بنية تحتيـة تقنيـة متقدمة. ثانيهـا، أمن الممـرات البحرية، خصوصـاً في ظـل التهديدات المتزايـدة لطرق التجـارة والطاقة في مضيـق هرمـز وبـاب المنـدب، حيـث أثبتت الأحـداث الأخيـرة أن تـأمين هـذه الممرات لا يمكـن أن يظل مسـؤولية أمريكية حصرية. ثالثهـا، الأمـن السـيبراني، الـذي أصبح مجـالاً رئيسـياً للصراع، ويتطلب تنسـيقاً عالياً بين الدول لتبـادل المعلومات حول التهديدات وتطوير قدرات الاسـتجابة المشـتركة. رابعها، حماية البنية التحتية الحيويـة، بمـا في ذلك منشـآت الطاقـة والمياه والاتصـالات، وهي أهـداف أثبتـت الحـرب أنهـا الأكثر عرضة للاسـتهداف المباشـر وغير المباشـر.

غيـر أن تحقيـق هـذا النمـوذج يتطلـب توافـر مجموعـة من الشـروط الأساسـية. أول هـذه الشـروط هـو الحـد الأدنـى مـن التوافـق السياسـي بين دول الخليـج، وهـو أمر لا يمكـن افتراضه تلقائيـاً في ظـل تبايـن السياسـات والمصالـح، كمـا أظهـرت أزمة الحصـار علـى قطـر عـام ٢٠١٧م، والخلافـات حـول التطبيع مع إسـرائيل والموقـف مـن الإسلام السياسـي. الشـرط الثانـي هـو بنـاء الثقـة المؤسسـية، عبـر آليـات شـفافة ومسـتقرة للتنسـيق واتخـاذ القـرار، تتجـاوز المحافل الرسـمية إلى بناء شـبكات عمل مشـتركة علـى المسـتوى التقنـي والعملياتـي. والثقة المؤسسـية لا تُبنـى بالتصريحات السياسـية، بل بالممارسـة المتكـررة: التدريبات العسـكرية المشـتركة الحقيقيـة وليـس الاسـتعراضية، وتبـادل الضباط بين الأجهزة الأمنية، وإنشـاء قواعد بيانات مشـتركة حول التهديـدات. الشـرط الثالث هـو إدارة العلاقة مع إيـران، ليس من خلال المواجهـة الصفريـة، بل عبـر قنوات اتصال تقلـل من أخطار سـوء التقديـر والتصعيد غيـر المقصود، مع الحفـاظ على خطوط حمراء واضحة تحمي السـيادة الخليجية. وتجدر الإشـارة هنا إلى أن بعـض دول الخليـج، كعُمـان وقطـر، أثبتت قدرة علـى الحفاظ علـى قنـوات تواصـل مـع طهران حتـى في أشـد لحظـات التوتر،

سعت إسرائيل لاستعادة الردع عبر ضربات نوعية وحاولت أمريكا إدارة التصعيد دون حرب شاملة واعتمدت إيران الرد المحسوب

وهي تجربة يمكن البناء عليها وتوسيعها ضمن إطار مؤسسي أكثر تنظيماً. الشرط الرابع هو إعادة تنظيم العلاقة مع القوى الكبرى، ليس فقط الولايات المتحدة، بل أيضاً الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، بحيث لا تتحول المنطقة إلى ساحة تنافس مفتوح، بل إلى فضاء قادر على التفاوض من موقع قوة نسبية وتنويع الشراكات الأمنية والاقتصادية.

في هذا الإطار، يصبح السؤال الأساسي ليس كيف يمكن منع الصراعات بشكل كامل، وهو هدف غير واقعي في منطقة بهذا المستوى من التعقيد، بل كيف يمكن إدارتها بطريقة تقلل من تكلفتها وتمنع تحولها إلى أزمات وجودية. وهنا تكمن أهمية التمييز بين نوعين من الأمن: الأمن كحالة، أي غياب التهديد، والأمن كقدرة، أي امتلاك أدوات الاستجابة حين يتحقق التهديد. والنموذج الخليجي المطلوب ينبغي أن يركز على النوع الثاني، لأن غياب التهديد بشكل كامل ليس خياراً متاحاً في بيئة إقليمية بهذا المستوى من عدم الاستقرار.

وهذا يتطلب تطوير ما يمكن تسميته بـ "هندسة الاستقرار"، وهي مجموعة من الترتيبات المؤسسية والتقنية والسياسية التي تسمح بامتصاص الصدمات والتعامل مع الأزمات بشكل تدريجي ومنهجي، بدلاً من الانزلاق إلى مواجهات شاملة. وتشمل هذه الهندسة إنشاء غرف عمليات مشتركة، وبروتوكولات تواصل في أوقات الأزمات، وآليات لخفض التصعيد، إلى جانب الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية وبناء قنوات حوار مع الخصوم قبل اندلاع الأزمات. ويمكن الاستفادة في هذا السياق من تجارب دولية مقارنة، كنموذج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) الذي نجح، رغم محدوديته، في إنشاء إطار مؤسسي لإدارة التوترات بين أطراف متنافسة خلال الحرب الباردة. وإن كان السياق الخليجي يختلف جوهرياً، فإن المبدأ الأساسي يظل قابلاً للتطبيق: بناء آليات للتواصل والتنسيق لا تعتمد على حسن النوايا وحده، بل على مصالح مشتركة ملموسة.

في الختام، يمكن القول إن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران تمثل لحظة مفصلية تفرض على دول الخليج إعادة تقييم نموذجها الأمني بشكل جذري. فإما أن تستمر في الاعتماد على ترتيبات خارجية أثبتت محدوديتها، أو أن تستثمر هذه اللحظة لبناء منظومة أمنية إقليمية أكثر استقلالاً وفاعلية. والحقيقة أن التاريخ الإقليمي يشير إلى أن لحظات الأزمة الكبرى هي التي تولّد عادةً التحولات المؤسسية العميقة، فالمؤسسات الأمنية الأوروبية لم تُبنَ في أوقات الرخاء، بل في أعقاب الحروب والأزمات. إن تحويل هذه الأزمة إلى فرصة يتطلب رؤية استراتيجية طويلة المدى، وإرادة سياسية جماعية، وقدرة على تجاوز الخلافات البينية، من أجل تأسيس نظام إقليمي يقوم على التوازن، والتعاون، والاستقرار المستدام. إن البديل عن ذلك ليس الوضع الراهن، بل مزيد من الهشاشة في بيئة إقليمية لا تتسامح مع الجمود.

* أستاذ مساعد في السياسات الدولية والأمن في معهد الدوحة للدراسات العليا

الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران: خيارات الصين وموقفها

التزمت الصين بعدم الانحياز وعدم المواجهة فلم تُحابِ أمريكا وإسرائيل ولم تُقدّم دعمًا لإيران

تُعدّ حرب الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران عام ٢٠٢٦م، تصعيدًا حادًا للصراعات الجيوسياسية طويلة الأمد في الشرق الأوسط، وحدثًا نموذجيًا متشابكًا مع التنافس على الهيمنة العالمية، والصراعات الأمنية الإقليمية، والتنافس على موارد الطاقة. لقد زعزعت هذه الحرب التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط لعقود، وكان لها أثرٌ بالغٌ على إمدادات الطاقة العالمية، والنظام التجاري الدولي، والوضع الجيوسياسي الدولي، بل وحتى على العلاقات بين الدول الكبيرة.

أ.د. وانغ قوانغدا

تستعرض هذه المقالة بشكل منهجي المراحل التطورية والعمليات الأساسية للحرب الأمريكية / الإسرائيلية ضد إيران، وتحلل بعمق دوافع ومكاسب وخسائر الأطراف المشاركة والجهات المعنية، وتقدم تنبؤًا علميًا بالنتيجة النهائية للحرب، وتحلل بشكل شامل الآثار المتعددة للحرب على أمن الطاقة الصيني، والتجارة الخارجية، والعلاقات الدولية والإقليمية. كما توضح هذه الدراسة الموقف الصيني الأساسي والخيارات المتاحة في هذا الصراع، وتشرح دور الصين البنّاء في الوساطة لحل الحرب والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وتحلل مسارًا واضحًا لحماية مصالح الصين والوفاء بمسؤولياتها.

أولًا: تطورات الحرب الأمريكية / الإسرائيلية ضد إيران ومسارها

لم يكن الصراع العسكري الأمريكي / الإسرائيلي ضد إيران حدثًا مفاجئًا أو عرضيًا، بل كان نتيجة تراكم عوامل متعددة على المدى الطويل، بما في ذلك المواجهة الاستراتيجية بين أمريكا وإيران، والتناقضات الوجودية والأمنية بينهما، وطموحات واشنطن للهيمنة العالمية. ومرّت الحرب بمراحل، حيث تحولت تدريجيًا من حرب خاطفة إلى صراع شامل، وصولًا إلى طريق مسدود استراتيجي. وقد أثرت كل مرحلة بشكل كبير على مسار الحرب والوضع الإقليمي.

المرحلة الأولى: مرحلة الهجوم الخاطف المشترك

بدأت الحرب بهجوم خاطف دقيق مشترك أمريكي – إسرائيلي. بهدف شلّ القدرات العسكرية والاستراتيجية الإيرانية الأساسية بسرعة من خلال ضربات جوية قصيرة المدى وعالية الكثافة. نشرت أمريكا مجموعتين ضاربتين من حاملات الطائرات، بالتنسيق مع قوات جوية إسرائيلية نخبوية، مستخدمةً مقاتلات شبحية متطورة وصواريخ كروز وطائرات مسيرة لشن ضربات دقيقة في جميع الأحوال الجوية ضد أهداف رئيسية داخل إيران، بما في ذلك منشآت نووية وقواعد أبحاث وإنتاج صواريخ ومركز قيادة الحرس الثوري ومواقع أنظمة الدفاع الجوي ومراكز تصدير الطاقة الحيوية. وبفضل تفوقهما الجوي والاستخباراتي والتكنولوجي الساحق، سعت أمريكا وإسرائيل

دول الخليج يساورها القلق حيال تأثير الحرب ودافعها الأساسي حماية أمنها القومي ومصالحها وتجنب الانحياز لأي طرف

إلى شلّ قدرات إيران بتوجيه ضربات بعيدة المدى، وتفكيك هيكل قيادتها العسكرية، وتحقيق نصر سريع، متجنبتين حربًا برية طويلة الأمد.

خلال هذه المرحلة، كانت إيران في موقف دفاعي. فقد كان نظام دفاعها الجوي غير فعال في مواجهة الضربات الجوية عالية التقنية. وتعرضت المنشآت العسكرية الرئيسية في إيران لأضرار جسيمة، وتضررت بعض البنية التحتية المتعلقة بالبرنامج النووي، وتأثر نظام قيادتها رفيع المستوى. لم تفقد إيران قدرتها على الرد بشكل كامل وشنت لاحقًا هجومًا صاروخيًا مضادًا محدود النطاق، ونفذت ردًا محدودًا على بعض الأهداف العسكرية داخل إسرائيل وقواعد عسكرية أمريكية في الشرق الأوسط، مما شكل بداية ظهور الطابع التصادمي للحرب.

المرحلة الثانية: الهجوم المضاد الإيراني الشامل والتنسيق بالوكالة. في مواجهة هجمات مكثفة متواصلة، عدّلت إيران استراتيجيتها بسرعة، وانتقلت من الدفاع السلبي إلى هجوم مضاد شامل. في الوقت نفسه، فعّلت آلية تنسيق مسلح إقليمية بالوكالة، مما أدى إلى تصعيد الحرب بسرعة من مواجهة مباشرة إلى سلسلة من الصراعات الإقليمية. ركّزت إيران صواريخها الباليستية وطائراتها الانتحارية المسيّرة لشن هجمات مكثفة على مدن وقواعد عسكرية إسرائيلية رئيسية، بالإضافة إلى

تنتهي الحرب بوساطة متعددة الأطراف لوقف إطلاق نار محدود وتتعهد أمريكا وإسرائيل بعدم ضرب إيران وعدم تغيير النظام

منشآت عسكرية أمريكية في دول الخليج العربي، مع التركيز على الانتشار العسكري الأمريكي والإسرائيلي والمواقع الاستراتيجية، في محاولة لكبح جماح الزخم الهجومي من خلال الهجمات المضادة. في غضون ذلك، ردّ حلفاء إيران، بمن فيهم حزب الله، والحوثيون، والميليشيات العراقية، بشنّ هجمات من اتجاهات مختلفة على أهداف إسرائيلية وأمريكية. وتدهورت الملاحة في البحر الأحمر والوضع الأمني في منطقة الخليج العربي بشكل حاد، وتعرّضت سلامة الملاحة في مضيق هرمز لتهديد مباشر. في هذه المرحلة، تجاوزت الحرب مجرد الضربات الجوية، وامتدت إلى البر والبحر. فشلت الخطة الأولية للولايات المتحدة وإسرائيل لتحقيق نصر سريع، مما أجبرهما على توسيع نطاق انتشارهما العسكري لمواجهة الحصار الشامل الذي تفرضه إيران ووكلاؤها.

المرحلة الثالثة: الجمود الاستراتيجي والخلافات الناشئة. مع استمرار الحرب، برزت الخلافات الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل تدريجيًا، مما أدى إلى جمود استراتيجي شامل. كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو إضعاف القدرات العسكرية والنووية لإيران، والحفاظ على هيمنتها وسيادة الطاقة في الشرق الأوسط، وتجنب استنزاف قوتها الوطنية بشكل مفرط، الأمر الذي قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية وسياسية داخلية. من جهة أخرى، نظرت إسرائيل إلى إيران باعتبارها تهديدًا وجوديًا، وأصرّت على تدمير قدراتها النووية تدميرًا كاملًا، وإضعاف نفوذها الإقليمي، بل وسعت إلى تغيير النظام، ولم تكن مستعدة لوقف إطلاق النار بسهولة. وفي الوقت نفسه، ازدادت حدة المشاعر المناهضة للحرب داخل الولايات المتحدة. وقد فاقم من مأزق الولايات المتحدة، التي لم تكن قادرة على تحمل تكاليف القتال أو الانسحاب، الارتفاع الكبير في الإنفاق العسكري نتيجة الحرب المطولة، وارتفاع أسعار النفط الذي تسبب في ضغوط تضخمية داخلية، والخلافات بين الكونغرس والحكومة بشأن التزامات الحرب، ورفض الحلفاء الأوروبيون الانخراط بشكل كبير. أما إيران، فرغم تكبدها خسائر عسكرية واقتصادية فادحة، إلا أن التماسك الوطني كان في أعلى مستوياته، وظل النظام مستقرًا، واستغلت مزاياها الجغرافية والوطنية لمواصلة حرب الاستنزاف ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، رافضة قبول شروط وقف إطلاق نار غير متكافئة. لم يتمكن أي من الطرفين من تحقيق نصر حاسم، ودخلت الحرب في حالة جمود مطولة، مع تزايد الدعوات إلى وساطة دولية.

المرحلة الرابعة: الوساطة متعددة الأطراف ومفاوضات وقف إطلاق النار

استمرت الآثار السلبية للحرب الممتدة، كأزمة الطاقة العالمية واضطرابات التجارة الدولية، في الانتشار. ودعا المجتمع الدولي على نطاق واسع إلى مفاوضات لوقف إطلاق النار، حيث شجعت الدول الكبيرة كالصين وروسيا الوساطة متعددة الأطراف بنشاط. كما كثفت منظمات دولية وإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية جهودها في الوساطة. وتحت ضغط داخلي ورأي عام دولي، اضطرت أمريكا وإسرائيل إلى إبداء استعدادهما للتفاوض. ووافقت إيران، مع تمسكها بموقفها الأساسي، على المشاركة في الحوار متعدد الأطراف. وتحولت الحرب من مواجهة عسكرية إلى مناورات دبلوماسية، وبدأت مفاوضات وقف إطلاق النار الرسمية مرحلة جديدة رغم هشاشتها. وأصبح التوصل إلى حل سياسي للحرب النتيجة الأرجح.

ثانيًا. تحليل دوافع ومكاسب وخسائر الأطراف المشاركة

(أ) الولايات المتحدة: مدفوعة بقوة مزدوجة: الحفاظ على الهيمنة والتنافس على المصالح. يعد الدافع الأساسي للحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد إيران هو الحفاظ على موقعها المهيمن في الشرق الأوسط، وكبح النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة، وتفكيك "محور المقاومة" في الشرق الأوسط الذي تتمركز فيه إيران، وضمان هيمنة الولايات المتحدة على طاقة

ستُعلّق إيران بعض أنشطة باليورانيوم عالي التخصيب وتقبل إشرافًا معقولًا من وكالة الطاقة وتتوقف عن الدعم العسكري لوكلائها

الشرق الأوسط، وتوطيد النظام النقدي الدولي الذي يربط الدولار بالنفط. وفي الوقت نفسه، سعت الولايات المتحدة، من خلال ضرب إيران، إلى ردع القوى الأخرى المعادية لها في الشرق الأوسط، وتشتيت الصراعات السياسية والاقتصادية الداخلية، وتلبية مصالح المجمع الصناعي العسكري. علاوة على ذلك، كان منع تقدم البرنامج النووي الإيراني والقضاء على التهديدات الأمنية الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط دافعًا مهمًا أيضًا.

أما مكاسب الولايات المتحدة على المدى القصير، فقد ألحقت الولايات المتحدة أضرارًا جسيمة بالمنشآت العسكرية الإيرانية وقدراتها النووية، وأضعفت قدرة إيران على الردع الإقليمي، وعززت تحالفها مع إسرائيل مؤقتًا، وقوت وجودها العسكري في الشرق الأوسط. ومن خلال السيطرة على وضع الطاقة في الشرق الأوسط، اكتسبت الولايات المتحدة درجة معينة من التحكم في أسعار الطاقة العالمية، بينما استغلت الحرب في الوقت نفسه لتحفيز تطوير صناعتها العسكرية المحلية.

وبالنسبة للخسائر الأمريكية، كما نعرف أن الحرب المطولة استهلكت نفقات عسكرية هائلة، مما زاد العبء المالي؛ وتفاقم التضخم المحلي بسبب ارتفاع أسعار النفط، مما زاد الضغط على سبل عيش الناس وزاد من حدة الانقسامات الاجتماعية؛ وتضررت المصداقية الدولية بشدة، حيث شُنّت الحرب دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، مما أثار إدانة واسعة النطاق من المجتمع الدولي وتسبب في توتر العلاقات مع أوروبا والقوى الصاعدة؛ وتصاعدت المشاعر المعادية لأمريكا في الشرق الأوسط، مما شكل تهديدًا أمنيًا مستمرًا للقواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وقيدت الأوضاع في الشرق الأوسط الموارد الاستراتيجية، مما أثر على استراتيجيتها العالمية.

(٢) إسرائيل: المطالب الأساسية للبقاء والأمن والهيمنة الإقليمية. لطالما اعتبرت إسرائيل إيران تهديدها الرئيسي للبقاء، لاعتقادها بأن برنامج إيران النووي وقدراتها الصاروخية تُعرّض أمنها القومي للخطر بشكل مباشر. سعت إسرائيل إلى تدمير المنشآت النووية الإيرانية ومنظومة الصواريخ تدميراً كاملاً من خلال الحرب، والقضاء على هذا التهديد الأمني المباشر؛ وفي الوقت نفسه، كان من شأن مهاجمة إيران إضعاف القوى الوكيلة لها، مثل حزب الله والحوثيين، مما يُخفف الضغط الأمني حول إسرائيل ويُعزز هيمنتها العسكرية في الشرق الأوسط؛ علاوة على ذلك، استغلت الحكومة اليمينية في إسرائيل الحرب لبناء توافق داخلي، وتحويل الأنظار عن التناقضات الداخلية، مثل الإصلاح القضائي والتنمية الاقتصادية، وتوطيد موقعها في السلطة.

على صعيد المكاسب الإسرائيلية، تلقت القدرات العسكرية والنووية الإيرانية ضربة قوية، مما قلل بشكل كبير من التهديد العسكري المباشر لإسرائيل؛ كما تعززت قدرة إسرائيل على الردع العسكري في الشرق الأوسط، وتحسنت البيئة الأمنية المحيطة بها على المدى القصير؛ وكسبت الحكومة تأييداً شعبياً داخلياً من خلال الحرب، مما عزز مكانتها في الحكم.

ومن جانب آخر، تعرضت إسرائيل لهجمات متكررة على أراضيها بصواريخ وطائرات مسيرة إيرانية، مما أسفر عن خسائر بشرية ومادية فادحة، وأدى إلى حالة من الذعر الأمني بين السكان؛ وتدهورت العلاقات مع الدول العربية في الشرق الأوسط بشكل أكبر، مما أعاق بشدة عملية تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل التي كانت متقدمة سابقًا؛ وأدت الحرب إلى ركود في التنمية الاقتصادية الداخلية، وارتفاع حاد في الإنفاق العسكري، واعتماد مفرط على الدعم العسكري الأمريكي، وتراجع في الاستقلال الاستراتيجي.

(٣) إيران: هجوم مضاد سلبي في صراع السيادة والبقاء. كان الدافع الأساسي لإيران هو الدفاع عن السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، وأمن النظام؛ ومقاومة العدوان العسكري الأمريكي والإسرائيلي ومحاولات تغيير النظام؛ وحماية المصالح

الأساسية للتنمية الوطنية؛ وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لبرنامجها النووي، حيث لطالما أصرت إيران على أن برنامجها النووي سلمي، وتعارض استخدام القوى الخارجية للقضية النووية ذريعةً لشن الحرب. وفي الوقت نفسه، بناء توافق داخلي، وتوحيد جميع القوى لمقاومة الأعداء الخارجيين، وحماية الكرامة الوطنية، وضمان الحقوق الأساسية لصادرات الطاقة والتنمية الاقتصادية.

كما نعرف أن إيران نجحت في إحباط محاولة الولايات المتحدة وإسرائيل لتحقيق نصر سريع، والحفاظ على استقرار النظام والسيادة الوطنية، وإحباط المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية للإطاحة بالنظام الإيراني؛ عززت الحرب التماسك الوطني ووطدت شرعية النظام؛ ومن خلال التعاون المسلح بالوكالة، وسعت نفوذها في الشرق الأوسط وكسبت دعم القوى المناهضة للولايات المتحدة في المنطقة؛ كما زادت من الاهتمام الدولي بالإنصاف والعدالة في الشرق الأوسط، ورفعت الدعوات ضد العمل العسكري الأحادي.

كذلك قد تعرضت المنشآت العسكرية ومنشآت الطاقة والبنية التحتية المدنية في إيران لأضرار جسيمة؛ واستُنزفت القوة والمعدات العسكرية بشكل كبير؛ وتوقفت صادرات النفط بشكل شبه كامل؛ وتلقى اقتصادها ضربة قاصمة؛ وارتفع التضخم المحلي بشكل حاد؛ وتدهورت معيشة الناس؛ وحدث نقص حاد في الإمدادات. قُتل أو جُرح العديد من كبار الضباط العسكريين، مما أسفر عن خسائر بشرية فادحة؛ وتدهور الوضع الدولي أكثر، في ظلّ العقوبات الأحادية المتزايدة الشدة من الولايات المتحدة وإسرائيل، وانحسرت مساحة التعاون الدولي بشكل ملحوظ.

(٤) دول الخليج العربي وأوروبا تحاول تحقيق موازنة المصالح في ظلّ التوترات. تجد دول الخليج العربي نفسها عالقة في خضم المواجهة الأمريكية الإيرانية، إذ تعتمد على الحماية الأمنية الأمريكية بينما يساورها القلق في الوقت نفسه حيال تأثير الحرب على بلدانها وصادراتها من الطاقة. ويتمثل دافعها الأساسي في حماية أمنها القومي ومصالحها في مجال الطاقة، وتجنب الانحياز لأي طرف.

(٥) على الرغم من أن الدول الأوروبية لم تشارك بشكل مباشر في الحرب، إلا أنها تأثرت بها بشدة. وكان دافعها الحفاظ على أمنها الطاقي واستقرارها الإقليمي، وتجنب تداعيات الحرب التي قد تُؤدي إلى أزمات لاجئين وطاقة. من جهة، اكتسبت بعض الدول نفوذًا دوليًا من خلال التوسط في الحرب، لكن الخسائر كانت أشدّ وطأة.

ثالثًا: النتائج المتوقعة للحرب

لا تستطيع الولايات المتحدة وإسرائيل تحقيق هدفهما المتمثل في هزيمة إيران هزيمة كاملة وإسقاط نظامها. فإيران تمتلك مساحة شاسعة وتضاريس معقدة، مما يمنحها ميزة طبيعية في القتال على أرضها. ولن تتمكن الضربات الجوية الأمريكية والإسرائيلية من تفكيك المقاومة الإيرانية بشكل جذري. فالحرب البرية ستؤدي حتماً إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، وهو أمر لا تستطيع الولايات المتحدة ولا إسرائيل تحمله. من جهة أخرى، إيران عاجزة أيضاً عن طرد القوات الأمريكية والإسرائيلية من الشرق الأوسط.

لذلك، سيتم حل الحرب في نهاية المطاف من خلال وساطة متعددة الأطراف من قبل المجتمع الدولي، مما سيؤدي إلى اتفاق وقف إطلاق نار محدود، ستتوقف الولايات المتحدة وإسرائيل عن توجيه ضربات عسكرية ضد إيران، وتتعهدان بعدم السعي لتغيير النظام، وتحترمان السيادة الإيرانية. ستُعلّق إيران بعض أنشطتها المتعلقة باليورانيوم عالي التخصيب، وستقبل إشرافًا معقولًا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستتوقف عن تقديم الدعم العسكري المباشر للقوات الوكيلة لها في المنطقة؛ وفي الوقت نفسه، سيسعى المجتمع الدولي لرفع بعض العقوبات على إيران. وستبقى الخلافات الجوهرية قائمة بين أمريكا وإيران، وبين إسرائيل وإيران. وسيدخل الشرق الأوسط في حالة توازن استراتيجي قائم على "وقف إطلاق النار لا السلام"، وسيستمر التنافس الإقليمي.

رابعًا: الآثار المتعددة للحرب على العالم والصين

(أ) **التأثير على إمدادات الطاقة العالمية.** يُعدّ مضيق هرمز أهم ممر مائي لنقل الطاقة في العالم، حيث يمر عبره ما يقارب

٢٠٪ مـن تجـارة النفط العالميـة. تُعطّل الحرب حركـة الملاحة عبر المضيـق بشـكل مباشـر، مما يـؤدي إلى فجـوة كبيـرة في إمدادات النفط العالمية، وارتفاع مسـتمر في أسـعار النفـط العالمية، وتقلبات حـادة في أسـعار النفط الخام والغـاز الطبيعي. أدى ارتفاع أسـعار الطاقـة إلـى ضغـوط تضخمية عالمية، مما تسـبب في زيـادة كبيرة في تكاليـف اسـتيراد الطاقـة للعديـد مـن الـدول، وأبـرز نقـص الطاقـة، وأجبـر على إعـادة هيكلة مشـهد الطاقة العالمـي، وعجّل بتنويـع مصادر الطاقـة، وزاد من وتيـرة تطوير الطاقـة النظيفة.

(٢) **التأثيـر على التجـارة الدولية.** تُفاقـم الحـرب المخاطـر الأمنيـة في طـرق الشـحن الدوليـة الرئيسـية، مثل البحـر الأحمر والبحـر الأبيض المتوسـط والخليـج العربي، وتزيد بشـكل ملحوظ مـن تكاليـف الشـحن العالميـة، وترفـع أسـعار شـحن الحاويـات، وتُطيـل دورات نقـل البضائـع، وتزيد مـن معدلات التأخيـر، وتُخلّ بشـدة بالنظـام التجـاري الدولي.

(٣) **التأثيـر على العلاقـات الدولية والإقليمية.** أدت الحـرب إلـى تفاقـم التوتـرات في تنافس القـوى العظمـى، وزادت من حدة الخلافـات بين الولايـات المتحـدة والقـوى الصاعـدة كالـصين وروسـيا، ورفعـت مـن خطـر المواجهـات العالميـة القائمـة على التكـتلات والجماعـات.

(٤) **التأثيـرات الرئيسـية على الـصين.** تُعـد الـصين أكبـر مسـتورد للنفـط في العالـم، والشـرق الأوسـط هـو مصدرهـا الرئيسـي لـواردات النفـط. وقد أدت الحـرب إلى زيـادة كبيرة في تكاليـف الصين لاسـتيراد النفط، ممـا يهدد اسـتقرار الإمدادات. علـى المدى القصيـر، تواجـه واردات الطاقة الصينيـة ضغوطًا من تقلبات الأسـعار وزيادة مخاطـر النقل؛ وعلى المـدى الطويل، تجبر هـذه الأزمة الصين على تسـريع تحول هيكل الطاقـة لديها، وزيادة استكشـاف وتطويـر النفط والغاز محليًا، وتوسـيع قنوات اسـتيراد الطاقة المتنوعة من روسـيا وآسـيا الوسـطى وإفريقيـا وغيرها من البلدان.

أمـا على مسـتوى التجارة الخارجيـة، فقد أثـرت اضطرابات الشـحن العالميـة وتباطـؤ التجـارة الدوليـة بشـكل مباشـر علـى صـادرات الـصين إلـى الشـرق الأوسـط وأوروبـا وإفريقيا.

وعلـى مسـتوى العلاقـات الدوليـة والإقليميـة والمصالـح الخارجيـة، فرضـت الحـرب تحديـات جديـدة على اسـتراتيجية الصين الدبلوماسية في الشرق الأوسط. كان لا بد من إعادة التوازن إلـى العلاقات الودية والتعاونية بين الصين وإيران وإسـرائيل ودول الخليـج العربي. اشـتدت المنافسـة بين الصين وأمريكا في الشـرق الأوسـط، وباتـت محاولات واشـنطن جـرّ الصين إلـى الصراعات الإقليميـة وتشـويه موقفها الدبلوماسـي أكثـر وضوحًـا. مع ذلك، حظـي موقف الـصين المحايد والتزامهـا بتعزيز محادثـات السلام باعتراف واسـع النطاق من المجتمع الدولي، ولا سـيما دول الشـرق الأوسـط، ممـا عـزز نفوذهـا وقدرتهـا علـى التأثيـر في الخطاب الدولـي. وتتعـرض الشـركات الصينيـة التمويـل ومشـاريعها في منطقة الشـرق الأوسـط، فضلاً عـن المواطنين الصينـيين المقيمين فيهـا، للخطـر جـراء الحرب. وقـد اضطـرت بعض المشـاريع إلى التوقـف، وتواجـه الأصـول خطـر الخسـارة. وقـد ازداد الضغـط لحمايـة المصالح الخارجية بشـكل ملحوظ، ممـا أجبر الصين على تحـسين آليـات حمايـة مصالحها الخارجيـة وتعزيـز قدراتها على الإنـذار المبكـر بالمخاطر الخارجيـة والاسـتجابة للطوارئ.

خامساً: موقف الصين وخياراتها ودورها في هذه الحرب

لطـالما التزمـت الـصين بسياسـة خارجية مسـتقلة وسـلمية، تسـتند إلـى مقاصـد ومبـادئ ميثـاق الأمم المتحـدة، منحـازةً إلى جانـب الإنصـاف والعدالة والسلام والاسـتقرار، ومحـددةً موقفها الأساسـي بوضوح: أولاً، تعارض الصين بشـدة أي دولة تشـن عملاً عسـكرياً أحاديـاً دون تفويـض من مجلـس الأمن الدولـي، وتحترم سـيادة إيـران واسـتقلالها ووحدة أراضيهـا، وتعـارض التدخل في الشـؤون الداخليـة للدول الأخرى أو محـاولات تغيير الأنظمة تحت أي ذريعـة؛ ثانياً، تُصر الصين على أن الحل السياسـي هو السـبيل الوحيـد الممكـن لحـل النـزاع، وتدعو الولايـات المتحدة وإسـرائيل إلـى وقـف إطلاق النـار فـوراً، وإيران إلـى ضبط النفـس، وجميع الأطـراف إلى حل خلافاتها عبر حـوار متكافئ ومفاوضات متعددة الأطـراف، متخليـةً عن منطق الربح والخسـارة؛ ثالثاً، تلتزم الصين بالحفاظ على اسـتقرار إمـدادات الطاقة العالميـة وسلامة الملاحة البحريـة الدوليـة، وضمـان انسـيابية حركة الصناعات وسلاسـل التوريـد في الشـرق الأوسـط والعالـم؛ رابعًا، تُنفّذ الصين بنشـاط مبـادرات الأمـن والتنميـة العالميـة، وتُقدّم المسـاعدات الإنسـانية

للمناطـق التـي مزّقتها الحـروب، وتحمـي سلامة المدنـيين، وتُعزّز إعـادة الإعمـار والتنميـة السـلمية في المنطقة بعد الحـروب. وقد التزمـت الصين باسـتمرار بمبـدأ عـدم الانحياز وعـدم المواجهة، فلـم تُحـابِ الولايـات المتحـدة وإسـرائيل، ولـم تُقدّم دعمًـا أعمى لإيـران. ويتماشـى موقفهـا، الـذي يُعطـي الأولوية دائمًـا للسلام والاسـتقرار الإقليمـيين والمصالح العالمية المشـتركة، مـع التوقعات العامـة للمجتمـع الدولـي، ويتوافق مـع المصالح الوطنيـة الصينية وفلسـفتها الدبلوماسية.

أما في مجال المسـاعدات الإنسـانية، تمكنـت الصين من خلال منظمـات دوليـة مثـل اللجنـة الدوليـة للصليـب الأحمـر والهلال الأحمر، تقديم مسـاعدات إنسـانية طارئة، تشـمل الغـذاء والدواء والمعدات الطبية ومياه الشـرب، إلى إيران ودولها المتجاورة المتضررة مـن الحـرب للتخفيف مـن أزمة المعيشـة للمدنيين؛ والمسـاعدة في إجلاء الرعايـا الأجانب مـن المناطق التي مزقتهـا الحرب، وحماية سلامـة المدنيين والبنيـة التحتية المدنية، والتصـدي لأي عنف ضد المدنيين، وإظهار المسـؤولية الإنسـانية.

وقـد تم تفعيـل آليـة الحمايـة القنصليـة الطارئـة لإجلاء المواطـنين الصينـيين والمقيـمين الأجانـب مـن إيـران وغيرها من المناطـق عاليـة الخطورة في الشـرق الأوسـط على وجه السـرعة.

الخلاصة

كانـت الحـرب الأمريكيـة / الإسـرائيلية ضـد إيـران نتاجًـا لتداخـل الهيمنة والتناقضات الأمنيـة الإقليمية. لم يقتصر أثر هذا الصـراع علـى إحداث كارثة عميقة في الشـرق الأوسـط فحسـب، بـل امتـدّ ليشـمل تأثيـرات بعيـدة المـدى علـى الطاقـة والتجارة والأنمـاط الجيوسياسـية العالمية. إن موقف الـصين وإجراءاتها في هـذه الحـرب – اختيـار الحياد، وتعزيـز السلام، ورفـض الانحياز لأي طـرف، والعمـل البراغماتـي علـى تحقيـق الـسلام، وحمايـة المصالح المشـتركة – لا تُعدّ بأي حال من الأحوال تقاعسًـا سـلبيًا، بـل هي خيار اسـتراتيجي عقلانـي قائم على المبادئ الدبلوماسـية والمصالح الوطنية والاسـتقرار العالمي. وهذا يعكس مسـؤولية دولة كبيرة.

تؤمـن الـصين إيمانًـا راسـخًا بـأن القـوة لا تسـتطيع حـلّ التناقضـات الجوهرية، وأن الحوار والتفاوض هما السـبيل الوحيد لحـلّ النزاعات. في هـذه الحرب، طبّقـت الصين التعدديـة عمليًا، وعـزّزت الحلول السياسـية، ودعمـت العدالة والإنصـاف الدوليين من خلال إجراءات ملموسـة. لم يقتصر هذا على حماية مصالحها الوطنيـة إلى أقصى حدّ، بل أسـهم أيضًا إسـهامًا كبيرًا في السلام والاسـتقرار الإقليمـيين والتنميـة العالمية. لقد أتاحـت هذه الأزمة رؤى عميقـة حـول اسـتراتيجية الـصين الدبلوماسـية، وأمنهـا الطاقـي، وحمايـة مصالحها الخارجية. ففي المسـتقبل، يتعين على الصين تعزيز دبلوماسـيتها السلمية المسـتقبلية في الشرق الأوسط، وتقويـة قدراتهـا علـى إدارة الأزمـات، وتسـريع تحـول هيكلهـا الطاقـي، وتحسين آليـات حمايـة مصالحها الخارجيـة، والحفاظ علـى اتزانهـا الاسـتراتيجي في خضم التغيـرات الدوليـة المعقدة. ويجـب عليهـا ألا تتدخل بشـكل أعمـى في الصراعـات الخارجية، وألا تتخلـى عن مسـؤولياتها كدولـة كبيرة، وأن تظـل دائمًا فاعلة في بنـاء الـسلام العالمـي، ومسـاهمة في التنمية العالميـة، ومدافعة عن النظـام الدولي.

إن السلام والاسـتقرار في الشـرق الأوسـط مرهونان بالجهود المشـتركة للمجتمـع الدولـي. ولـن يتحقـق الـسلام والاسـتقرار الدائمـان في المنطقة إلا بالتخلي عن التفكيـر في الهيمنة، والالتزام بالحـوار والتشـاور، وتعزيـز المنفعـة المتبادلـة والتعـاون المثمـر للجميـع. وسـتواصل الـصين التمسـك بمفهـوم مجتمع المسـتقبل المشـترك للبشـرية، والمشـاركة الفعالـة في جهـود الـسلام وإعادة الإعمـار والتنميـة في الشـرق الأوسـط، والمسـاهمة باسـتمرار بحكمتهـا وقوتهـا في تحقيـق الـسلام والاسـتقرار والازدهـار في الشـرق الأوسـط والعالم.

* أمين عام مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية، بروفسور جامعة شنغهاي للدراسات الدولية - الصين

الخليج في عالم متغير.. معادلات الأمن والسياسة

تحديـــات الخليـــج تتجـــاوز الأمـــن لبنـــاء استـراتيجية عربيـــة في عالـم تتشـكل فضاءاتـه

أعـادت الحـرب التـي شـهدتها منطقـة الشـرق الأوسـط مؤخـرًا بين أمريـكا وإسـرائيل مـن طـرف وإيـران مـن طـرف آخـر السـؤال حـول التحديـات الجيوسياسـية والأمنيـة التـي تحيـط بمنطقـة الخليـج العربـي كواحـدة مـن أهـم المناطـق الاسـتراتيجية في العالـم، إذ على الرغـم من صغـر مسـاحته يظل الخليـج العربـي بدولـه الستة المملكة العربيـة السـعودية، البحريـن، الكويـت، الإمـارات العربيـة المتحـدة، قطـر وسـلطنة عمـان في قلـب الاهتمـام العالمـي وذلك من موقعه الاسـتراتيجي الـذي يقـع في قلـب تقاطـع الممـرات المائيـة الدوليـة التـي تمـر منهـا التجـارة الدوليـة، كمـا أنـه يشـرف علـى مضيـق هرمـز الـذي أثبتـت هـذه الحـرب مـدى أهميتـه ليـس كممـر مائـي فقـط ولكـن باعتبـاره وسـيلة اسـتراتيجية يمكـن توظيفهـا لقلـب المعـادلات الأمنيـة والاقتصاديـة

د ياسر يوسف إبراهيم

وهـو مـا يؤكد أن الممـرات البحرية باتت أداة مهمة في تشـكيل السياسـة وإعـادة تركيـب القوة بين الـدول، وهي حقيقـة تثبت أن الجغرافيـا السياسـية لهذه المنطقـة واحدة من عوامـل الثراء التي تمتلكها هـذه المنطقة.

وليس الجغرافيا السياسـية وحدها التـي تجعل المنطقة مهمة ولكـن ومنـذ اكتشـاف النفـط صـارت هـذه الـدول في الأولوية في مسـارات الاقتصـاد العالمـي ذلـك أنهـا تمتلـك نصـف احتياطات العالـم مـن النفـط وتصـدر ما يصـل إلـى ٢٥٪ من جملـة الإنتاج العالمـي منـه يوميًـا، وفي السـنوات الأخيـرة اتجهـت إلـى تنويـع اقتصاداتهـا، فالسـعودية مثـلًا يتوقـع صنـدوق النقـد الدولـي أن تحقـق نمـوًا سـنويًا يتجـاوز ٥٪ في القطاعـات غيـر النفطية على المـدى المتوسـط، خاصة وأنهـا انفتحت على السـياحة والصناعات الكبـري مدفوعـة برؤيـة ٢٠٣٠ الطموحـة، كما أن مشـاركة المرأة تضاعفـت مـن ١٧٪ إلـى ٣٥٪ وانخفضت نسـبة البطالـة إلى أقل مسـتوى منذ سـنوات، هـذه المؤشـرات تعيـد التأكيد علـى أهمية منطقـة الخليـج في السياسـة الدولية.

الخليج والنظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية

بعـد الحـرب العالميـة الثانية تشـكل نظام دولـي جديد قائم علـى التنافـس بين المعسـكرين الغربـي الرأسـمالي الـذي تزعمته الولايـات المتحدة الأمريكية، والمعسـكر الشـرقي الاشـتراكي الذي قـاده الاتحـاد السـوفيتي، ضمـن تلـك المعادلـة الدوليـة صعـدت الولايـات المتحـدة مـن اهتمامهـا بمنطقـة الخليـج سـعيًا منهـا لمحاصـرة النفوذ السـوفيتي، وإلى تـأمين مصادر الطاقـة العالمية.

وجـاء صعـود الولايات المتحـدة الأمريكيـة إلى قيـادة المنطقة بعـد انسـحاب بريطانيـا من شـرق السـويس عـام ١٩٧١م، حينها سـارعت أمريـكا لمـلء الفـراغ الاسـتراتيجي الـذي خلفـه ذلـك الانسـحاب، معتمـدة في ذلـك الوقـت علـى مـا عـرف بسياسـة الركيـزتين، وهمـا المملكة العربية السـعودية وإيران في عهد الشـاه لضمان اسـتمرار الاسـتقرار في هـذه المنطقة الحيوية مـن العالم.

وبعـد سـقوط نظام الشـاه وقيـام الثـورة الإيرانيـة اختل ذلك التـوازن الـذي بنيـت عليه السياسـة الأمريكيـة حين تحولت إيران مـن الحليف إلى موقـع العدو الـذي يتبنى خطابًا معاديًـا للولايات

الممـرات البحريـة أداة في تشـكيل السياسـة وإعـادة تركيـب القـوة والجغرافيـا السياسـية لمنطقـة الخليـج واحـدة مـن عوامـل ثرائهـا

المتحـدة وسياسـاتها في المنطقـة مـن ناحيـة، ومـن ناحيـة أخرى أحيـا صعـود الدولـة الشـيعية في إيران بعـض التوتـرات المذهبية في المنطقـة، ومنـذ ذلـك الوقـت أصبحـت المنطقة محـلًا للتوترات الإقليميـة والدوليـة، وزاد هذا الأمر تعقيدًا دخول إسـرائيل ضمن منظومـة الأمـن كأولويـة أخرى للسياسـة الأمريكيـة في المنطقة.

وبينمـا كانت المنطقـة ودولها يحاولان اسـتيعاب التغيرات التي تجـري في إيـران اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية التي اسـتمرت ثمانـي سـنوات، حيث أظهـرت مدى هشاشـة التوازنـات الإقليمية مـن جهـة، والحاجـة إلـى تـأمين الممـرات المائيـة من قـوى خارج المنطقـة مـن جهـة أخـرى، ومـا أن انتهت تلـك الحرب حتـي جاء الغـزو العراقـي للكويت عام ١٩٩٠م، ليشـكل نقطة تحول أخرى في هـذه المنطقة المهمـة من العالم، إذ أدى ذلك الغـزو إلى تدخل دولي واسـع قادتـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتحرير الكويـت، وقد قـادت تلـك الأحداث إلـى إعادة هندسـة النظام الأمنـي الخليجي للسـنوات اللاحقة .

وكان مـن نتائـج حـرب الخليـج تلـك توسـيع مظلـة التعـاون الأمنـي مـع الولايـات المتحدة الأمريكيـة، حيث وقعـت معظم دوله اتفاقيـات دفاع معها واسـتضافت قواعد عسـكرية وقـوات بحرية وجويـة بهـدف ضمـان ردع أي تهديدات إقليمية، ولكـن وكما رأينا فـإن الأحـداث العظـام لا تتوقـف عـن المنطقـة إذ كلمـا تأقلمـت دولهـا علـى وضـع أمني وسياسـي مسـتحدث وقع مـن التحديات مـا يجعلها بحاجة إلـى إعادة تكييف اسـتراتيجياتها تبعًـا للمتغير مـن الظـروف، ومن أبـرز مظاهـر هـذه التحولات صعـود الصين

ضرورة إعادة تعريف التضامن العربي في عالم متغير ومتجدد ودول الخليج بتأثيرها الكبير قادرة على قيادة مثل هذه المبادرة

كقوة اقتصادية عالمية كبرى، بجانب عودة روسيا إلى المشهد الدولي محاولة استعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي ومزاحمة في المعادلة الاستراتيجية الدولية، وقد انعكست هذه التحولات علي منطقة الخليج التي صارت مجالًا مفتوحًا للتنافس الاقتصادي والاستراتيجي بين هذه القوى المتنافسة، وهو الأمر الذي دفع دول الخليج لتبني سياسة أكثر تنوعًا في علاقاتها الدولية، فبجانب شراكتها التقليدية مع الولايات المتحدة توسعت علاقاتها الاقتصادية مع الصين وروسيا ومع قوى إقليمية أخرى، وبحسب تقرير صادر عن مركز بحوث آسيا ومقره في لندن أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج متجاوزة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا، فقد بلغ حجم تجارتها مع الخليج خلال العام ٢٠٢٤م، حوالي ٢٥٧ مليار دولار أمريكي بينما بلغ حجم التجارة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حوالي ٢٥٦ مليار دولار، وتوقع التقرير أن يقفز الرقم إلى ٣٧٥ مليار دولار أمريكي بحلول العام ٢٠٢٨م، وتكتسب هذه الأرقام أهميتها في ظل التنافس الصيني / الأمريكي في أكثر من مجال وخاصة في مجال الطاقة الذي يبرز فيه الخليج كلاعب مؤثر ، كما أن الحرب التي تجري حاليًا تحيي هذا التنافس في هذه المنطقة المهمة ، علي أن التأثير الصيني لم يتوقف في المجال التجاري والاستثماري فقط ، ولكنه بدأ يظهر بصورة جلية في ملفات لطالما كانت تستأثر بها الولايات المتحدة وتؤثر فيها، وفي هذا الإطار يمكن التذكير بالدور البارز الذي اطلعت به الصين في الاتفاق السعودي / الإيراني عام ٢٠٢٣م، والذي توج بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، واعتبر هذا الاتفاق خطوة كبيرة نحو استعادة التوازن الإقليمي وذلك لما تمثله الدولتان من ثقل إقليمي وتأثير في الملفات الساخنة في المنطقة، كما أنه أرسل رسالة واضحة مفادها أن الصين أصبحت لاعبًا مهمًا في مجال تسوية النزاعات والوساطة بين الدول، الأمر الذي كان حكرًا على الدول الغربية لفترة طويلة.

الأمن بين التوازن الإقليمي والضمانات الدولية

وفي ضوء هذه المستجدات المهمة وما أفرزته الحرب الحالية من تحديات أمنية واستراتيجية على دول الخليج، تطل معادلتان مهمتان لهذه الدول، الأولى هي محاولة تحقيق التوازن الإقليمي والثانية خاصة بكيفية التعامل مع الضمانات الدولية لمساعدة الاستقرار في هذا الفضاء الخليجي.

فعلى المستوى الإقليمي كانت سياسة دول الخليج تقليل التوترات في المنطقة بل سعت إلى تجنيب المنطقة مزيدًا من الحروب خاصة الحرب الأخيرة بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، لأنها كانت واعية بحجم المخاطر التي ستترتب عليها وعلى الأمن والاقتصاد العالميين على السواء، وحتى بعد نشوب الحرب ووقوع العدوان عليها واستمراره ظلت سياسة ضبط النفس وعدم التصعيد هي الراجحة من واقع الإدراك أن الصراعات المفتوحة يمكن أن تكون مكلفة لجميع الأطراف.

أما على المستوى الدولي ومع أن الشراكات الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة والدول الغربية لا تزال مهمة في منظومة الأمن الخليجي، ولكن الحرب الحالية طرحت عديد الأسئلة حول هذا الملف، حيث تذرعت طهران بوجود الأهداف الأميركية لتنفيذ هجمات في دول الخليج، ولذلك فإن هذا الملف سيبرز بعد الحرب ليكون واحدة من الملفات التي من المتوقع أن تركز عليها دول الخليج وهي تعكف على تقييم التجربة المريرة التي عاشتها خلال أيام الحرب.

أدى الغزو العراقي لتدخل دولي قادته أمريكا لتحرير الكويت وقادت الأحداث لإعادة هندسة النظام الأمني الخليجي لسنوات لاحقة

الحرب الحالية أحيت التنافس في المنطقة والتأثير الصيني لم يتوقف عند التجارة والاستثمار لكن ظهر في ملفات استأثرت بها أمريكا

والتحدي الأساسي يكمن في كيفية الجمع بين هذين البعدين دون الوقوع في تناقضات استراتيجية، فالتقارب مع الجار القريب من أجل الأمن يجب ألا يضعف الضمانات الدولية، وفي نفس الوقت يجب ألا يؤثر ذلك على التحالفات الاستراتيجية لضمان التعاون الدفاعي والاستفادة من التقدم التكنلوجي.

وبالتأكيد فإن منظومة الأمن لدول الخليج لا تتوقف فقط عند قضايا الدفاع والحرب، ولكن يظل الملف الاقتصادي ملفًا مهمًا جدًا في منظومة إحداث التوازن الاستراتيجي المطلوب، لأن الدول التي تمتلك اقتصادًا قويًا ومتنوعًا هي التي بإمكانها امتلاك القدرة على مواجهة التحديات.

أدركت دول الخليج هذه الحقيقة في السنوات الأخيرة حين بدأت في تنفيذ استراتيجيات اقتصادية بعيدة المدى تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وقد شملت هذه الاستراتيجيات الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والسياحة والصناعة والخدمات المالية، وهناك تحد آخر ليس غائبًا عن خبراء التخطيط الاقتصادي في هذه الدول وهو أن التحولات في مجال الطاقة وخاصة التوجه نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، دفع دول الخليج إلى التفكير في مستقبل اقتصادي مختلف، لأن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي أصبح جزءًا أساسيًا من معادلة الأمن الوطني.

الخليج في عالم متعدد الأقطاب:

من الواضح أن النظام الدولي الذي استقرت قواعده بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم يمضي نحو تحولات عميقة، وقد جاءت كلمة رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في قمة دافوس تأكيدًا لهذه الحقيقة حيث صرح بوضوح بأن النظام الذي اعتادت عليه الدول الغربية قد ولى إلى غير رجعة، خاصة بعد التوجهات الشرسة من إدارة ترامب ضد حلفائها التقليديين في الاتحاد الأوروبي، هذا التطور يفرض على دول الخليج تحديات وفرصًا في الوقت نفسه، إذ أنه يتيح لها تنويع الشراكات الدولية وعدم الاعتماد على قوة واحدة، ولكنه في الوقت نفسه قد يحول المنطقة إلى ساحة للتنافس الدولي، وهو ما يفرض على دول الخليج مواصلة سياستها المرنة القادرة على إدارة التوازنات الدولية، فقد أبرزت هذه الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ديبلوماسية ذكية قادرة على إدارة التحالفات بشكل متوازن يستوعب حجم التعقيدات الدولية ويعي أهمية المحافظة على الاستقرار في المنطقة.

كما أن هذه التطورات تأتي في أعقاب الحرب التي تجري حاليًا في المنطقة، ولا شك أن نتائجها لن تقتصر على أطرافها المباشرين فقط، ولكنها بالتأكيد ستمتد لتشمل فضاءً واسعًا يمتد من مضيق هرمز إلى باب المندب، وسيشمل كذلك أمن البحر الأحمر والتفاعلات التي كانت تحدث فيه قبل الحرب على خلفية الاعتراف الإسرائيلي بصومالي لاند، والتوتر المصري الإثيوبي المستمر ، كما أن آثار هذه الحرب ستعمل على إعادة ترتيب حضور الأقطاب الدولية في المنطقة، فلن تكون الصين ضيفًا ساكنًا وهو يرى أن مصالحه يطالها التهديد، وروسيا كذلك تعلم علم اليقين أن توازنات القوة في هذه المنطقة ستؤثر عليها مباشرة، ومن ناحية أخرى فقد أثارت الحرب نقاشًا في الدوائر الأكاديمية حول الوجود الأمريكي والتساؤل حول عما ينبغي أن يكون عليه مستقبلًا، وكل هذه القضايا المتداخلة ستكون حاضرة في تشكيل منظومة الأمن بعد الحرب، وستكون الولايات المتحدة والصين وروسيا حاضرة بقوة في هذا المجال، وهو ما يفرض على دول الخليج التعامل بقدر كبير من الحذر في ظل التنافس المتوقع وخاصة بعد الحرب .

الحرب طرحت أسئلة حول الشراكات الأمنية والدفاعية مع أمريكا والغرب وهذا الملف سيبرز بعد الحرب لتقييم التجربة

منظومة أمن الخليج لن تتوقف عند قضايا الدفاع والحرب بل الملف الاقتصادي مهم جدًا في منظومة التوازن الاستراتيجي المطلوب

ثم ماذا بعد

يقف الخليج عند مفترق طرق تاريخي تتداخل فيه تحولات النظام الدولي مع التحولات التي يشهدها الإقليم نفسه، فالعالم يمضي باتجاه تعددية قطبية تتوزع فيها مراكز القوة إلى مناطق مختلفة من العالم، أما منطقة الخليج نفسها فإنها تجتاز مرحلة إعادة تشكل لموازين القوة والتأثير، فقد أضاف نجاح باكستان في قيادة الوساطة بين الولايات المتحدة وإيران رصيدًا إيجابيًا لدورها في المنطقة، وفي هذا يجب التذكير بالتحركات التي شهدتها المنطقة قبل الحرب على خلفية التوتر في اليمن، وشملت تلك التحركات تركيا وقطر ومصر وباكستان نفسها وبالتأكيد المملكة العربية السعودية، وفي محاذاة هذا المحور ظهرت الهند بعلاقاتها الراسخة مع إسرائيل في المشهد الخليجي مستثمرة التفاعلات التي تلت التوتر في ملف اليمن .

وفي قلب هذه التفاعلات تظل منطقة الخليج واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وتأثيرًا بحكم موقعها الجغرافي الذي يربط بين ثلاث قارات، وبفضل مواردها الهائلة من الطاقة التي لا يزال الاقتصاد العالمي يعتمد عليها بدرجة كبيرة، ولكل ذلك فإن أمن الخليج خلال المستقبل المنظور سيرتكز على الخيارات التالية:

أولا: ستظل الأولوية الأساسية هي المحافظة على الاستقرار في المنطقة في ظل وضع معقد بشكل كبير، فقد أثبتت التجربة أن استمرار الحروب حول دول الخليج سيؤثر عليها بصور مباشرة، وفي الحرب الأخيرة وصلت النيران إلى قلب الخليج، ولولا الحكمة الكبيرة التي تعاملت بها مع هذا التطور الأخير لدخلت المنطقة في مجهول كارثي لا يعلم مداه إلا الله.

ثانيًا: تحتاج دول الخليج إلى التوازن الدقيق بين تحالفاتها الدولية المتداخلة بين الأمن والاقتصاد وبين التعامل مع جوارها الإقليمي، وتحديدا إيران وإسرائيل بما لا يخل بمعادلة الاستقرار أولا وتحقيق السلام المستدامُ ثانيًا .

ثالثًا: لقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن البيت العربي متصدع لدرجة بعيدة، وآلياته متكلسة ومتراجعة، وأن التنازع داخل الصف العربي قد بلغ مدًا مخيفًا، ولمواجهة تداعيات تشكل نظام دولي جديد يحتاج العرب أن يختاروا طبيعة النظام الذي يخدم مصالحهم، ولن يكون ذلك إلا عبر توافق عربي شامل يعيد لآليات العمل العربي فاعليتها، وقبل ذلك إعادة تعريف التضامن العربي في عالم متغير ومتجدد، وبالتأكيد فإن دول الخليج بتأثيرها الكبير قادرة على قيادة مثل هذه المبادرة.

يبقى القول إن التحدي الذي يواجه دول الخليج لا يقتصر فقط في تأمين أمنها ولكن يكمن في بناء رؤية استراتيجية بعيدة المدى تستنهض قدرة العرب جميعًا، وتعمل على المحافظة على دورهم في العالم الذي تتشكل فضاءاته حاليًا .

* مستشار مركز إفريقيا للدراسات ـ أستاذ جامعي ـ وزير دولة سوداني سابق

يُسرّع الصراع تقارب الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا ومواجهة هيمنة الدولار

إغلاق هرمز اختبار وجودي للنظام الدولي وضرورة تَبنِّي عقيدة استشرافية عابرة للأزمات

أخذ النظام العالمي القائم منذ القرن العشرين يتهاوى مع انتهاء خمسة قرون هيمنت فيها أوروبا على العالم عسكرياً واقتصادياً، وفرضت عليه مفاهيم نشأت على أرضها: الدولة القومية، والمساواة السيادية، والشمولية القانونية لميثاق الأمم المتحدة. واليوم، تتسع الفجوة بين البنية المؤسسية العالمية وبين واقع القوة الذي لم يعد محكوماً بقواعد القانون الدولي.

شهد يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٦م، منعطفاً استراتيجياً جديداً في الشرق الأوسط. فقد شنت إسرائيل، بدعم مباشر من أمريكا، عملية عسكرية واسعة النطاق وُصفت بأنها "ضربة استباقية" تستهدف القدرات العسكرية والصاروخية الإيرانية.

د. ليلى الصواف

ردَّت طهران سريعاً بضربات صاروخية وطائرات مسيرة على إسرائيل وقواعد أمريكية في المنطقة، مما أثار مخاوف من تصعيد إقليمي كبير. مع مرور أكثر من ثلاثين يوماً طال أمد الصراع دون أن يُحدث تحولاً استراتيجياً حاسماً، وأدى فشل الحرب القصيرة إلى جعل الأمر أكثر خطورة إذ لم يعد الخليج مجرد مسرح عمليات، بل أصبح القلب النابض لأمن الطاقة العالمي. لقد تغير جوهر الصراع وتوقفت الحرب عن كونها عسكرية بحتة، وأصبحت ذات طابع اقتصادي وصناعي وجيواقتصادي واضح، وتحولت إلى منافسة على نقاط الضعف المتبادلة، ولم تعد إيران بحاجة إلى تحقيق نصر عسكري بالمعنى التقليدي، بل يكفيها زعزعة استقرار المنطقة، ورفع تكلفة التأمين البحري، وتعطيل حركة الملاحة، وإثارة الذعر في الأسواق، وإجبار خصومها على إنفاق موارد متزايدة لحماية الطرق والبنية التحتية وإحداث فوضى شاملة.

حرب بلا أفق سياسي

على الصعيد السياسي: تبدو الصورة مقلقة، فالأصوات الناقدة في أمريكا، والتصدعات داخل الجهاز الأمني، والخلافات حول الأهداف الحقيقية للحرب، تُشير إلى أن الصراع قد انطلق دون تحديد واضح لغايته السياسية. ويكشف تصعيد الضغط عن يأس استراتيجي، فعندما تتعرض عمليات إنتاج الطاقة ونقلها ومعالجتها وتصديرها للهجوم، فإن الأمر لم يعد مجرد تصعيد إقليمي بسيط، بل حرب طاقة شاملة، وحرب كهذه تدمر البنية التحتية وتعطل الأسواق وسلاسل التوريد والقدرات الصناعية والتوازنات الدبلوماسية. لقد أصبح الخليج ساحةً اختبار لمقاومة إيران، ولهشاشة النظام الدولي، والحرب التي بدأت تُعيد تشكيل الشرق الأوسط تُنذر بخطرٍ أوسع: زعزعة الاستقرار العالمي.

في المشهد الجيوسياسي الذي بيَّن ترابط المصالح الاقتصادية الدولية ومحورية منطقة الخليج في الميزان العالمي، كشفت أزمة مضيق هرمز خللاً بنيويّاً عميقاً في سلاسل الإمداد العالمية زلزل ركائز الأمن الطاقي واللوجيستي وأحدث صدمة في الطاقة وارتباكاً سعرياً، واختناقاً في الممرات البديلة وارتفاعاً في كلفة اللوجيستيات وتكاليف التأمين البحري.

أصبح الخليج ساحةَ اختبار لمقاومة إيران وهشاشة النظام الدولي والحرب تُعيد تشكيل الشرق الأوسط وتُنذر بخطر زعزعة الاستقرار العالمي

أزمة مضيق هرمز

بنى الغرب قوته على السيطرة على البحار والقنوات والممرات المائية والطرق التي تربط المحيطات وكان التاريخ الاستراتيجي الحديث يدور حول مبدأ القدرة على المنع. اليوم يكشف مضيق هرمز عن جانب آخر: من يسيطر على الممر المائي من البر يستطيع تقويض التفوق البحري لمن يهيمن على أعالي البحار، إذ تسعى طهران إلى تنظيم حركة الملاحة بشكل انتقائي مما يعني ميلاد نظام بحري إقليمي جديد، وهنا يتقاطع البُعد الجيواقتصادي مع البُعد النقدي، فإذا مُنِحت امتيازات العبور للشحنات التي تُنقل خارج نطاق الدولار، سيتزعزع نموذج الطاقة الذي بُني على مدى عقود حول الحماية البحرية الأمريكية وهيمنة الدولار، ولن يقتصر الأمر حينها على حرية التجارة فحسب، بل سيتعداه إلى سيادة قواعد التجارة. وبما أن الولايات المتحدة لا تعتمد على مضيق هرمز لتأمين إمداداتها المحلية من الطاقة، في حين تتمتع إسرائيل باستقلال طاقي نسبي بفضل المخزون في شرق المتوسط، فإن أوروبا وآسيا ستدفعان الثمن الأكبر، نظراً لاعتمادهما الكبير على استمرارية تدفقات الطاقة من الخليج، بالتالي هم من يواجه خطر ارتفاع التكاليف، والتباطؤ الصناعي، والأزمات اللوجستية.

الجهات المتضررة من الحرب

لا تقتصر آثار الحرب على إيران وحدها، بل تمتد لتشمل حلفاء وشركاء من أشعلوها، وهذه نقطة جيوسياسية حاسمة، تكشف عن تباين متزايد بين مصالح واشنطن وتل أبيب من جهة،

كشفت أزمة هرمز خللاً بنيويًّا في سلاسل الإمداد زلزل الأمن الطاقي واللوجيستي وأحدث صدمة وارتباكًا سعريًا واختناق الممرات البديلة

ومصالح الأوروبيين والآسيويين من جهة أخرى. وهذا سيضعف، على المدى المتوسط، التحالفات والثقة والتماسك الاستراتيجي. وعليه، لا تقتصر المسألة على الجانب العسكري، بل تتعلق ببقاء النظام الدولي القائم، وهذا تحدٍّ جذري، لواشنطن وللطريقة التي يتصور بها الغرب العولمة.

- **النظام العالمي**

كان عام ١٩٧٩م، نقطة تحول تاريخية في القرن العشرين إذ وقعت فيه ثلاثة أحداث ذات تداعيات طويلة الأمد: الثورة الإيرانية، التي غيرت موازين القوى في الشرق الأوسط بإدخالها بُعداً طائفياً على التنافسات الإقليمية؛ وصعود دينغ شياو بينغ إلى السلطة في الصين، ليطلق أضخم تحول اقتصادي في تاريخ البشرية؛ والغزو السوفيتي لأفغانستان، الذي كان مقدمة لانهيار الاتحاد السوفيتي. يتكون النظام العالمي الحالي الآن من ثلاث رؤى إمبريالية متنافسة: رؤيا روسيا بوتين الساعية لاستعادة أراضيها؛ ورؤيا الصين شي جين بينغ، المصممة على استعادة مكانتها الرائدة في العالم؛ ورؤيا الولايات المتحدة دونالد ترامب، التي تعمل على تفكيك النظام الغربي باسم مفهوم نفعي للعلاقات الدولية.

- **الاتحاد الأوروبي**

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات غير مسبوقة إذ يجب أن يكون فاعلاً جيوسياسياً يتمتع باستقلالية استراتيجية، بالتالي فإن الدفاع عن القانون الدولي ركيزة أساسية لأوروبا قادرة على بناء تحالفات مع دول الجنوب العالمي متعددة التحالفات، لأن إعادة بناء النظام الدولي لن تكون مجرد تعديل بسيط، بل إعادة تأسيس فلسفية وسياسية. تعدُّ أوروبا الجزء الأضعف والأكثر عرضة للخطر في النظام الغربي، ويُمثّل ارتفاع أسعار الوقود تهديداً صناعياً وطاقياً واجتماعياً بالنسبة لها. كان توقيع الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) عام ٢٠١٥م، والذي نقضه ترامب عام ٢٠١٨م، نجاحًا كبيرًا للدبلوماسية الأوروبية. لكن منذ ذلك الحين، وبسبب فشل الاتحاد الأوروبي في التفاوض مع نتنياهو وإجباره على احترام القانون الدولي في غزة والضفة الغربية، فقد مصداقيته تمامًا في المنطقة كمدافع عن التعددية وطرف فاعل محتمل في مفاوضات متوازنة.

- **روسيا**

للوهلة الأولى، يبدو فلاديمير بوتين من أكبر الخاسرين في هذه الحرب فبعد فنزويلا وكوبا يخسر حليفاً تقليدياً آخر مهماً، فهل ستُضعفه هذه الحرب وهل ستُجبره على تخفيف حربه في أوكرانيا؟ يبدو الأمر مستبعدًا. قدَّمت شحنات الأسلحة الإيرانية، وخاصة طائرات شاهد الانتحارية المُسيّرة، دعماً حاسماً لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، كما أن الكم الهائل من الذخائر الأمريكية التي تستخدمها إسرائيل والولايات المتحدة ضد إيران هي أسلحةً لا يُمكن توريدها إلى أوكرانيا، وحاجة البنتاغون إلى تجديد مخزوناته في الأشهر المُقبلة تُهدد بعرقلة شحنات الأسلحة الأمريكية إلى أوكرانيا؛ والتوترات السعرية والإمدادية للنفط والغاز الناجمة عن هذا النزاع، وعن إغلاق مضيق هرمز، كلها مكاسب حقيقية لبوتين ستسمح له بتعزيز ميزانيته الحربية رغم تشديد العقوبات الأوروبية والأمريكية.

- **الصين**

قد تكون الصين هي الخاسر الأكبر في هذه الحرب، التي قد تفقدها مصدرًا رئيسيًا للنفط الرخيص والحيوي لاقتصاد يعتمد اعتماداً كبيراً على الإمدادات الخارجية. إلى ذلك، فإن هذه المنطقة حيوية لعبور صادراتها إلى أوروبا، والسماح للولايات المتحدة وحلفائها بالسيطرة عليها بمفردهم مخاطرة جيوسياسية كبيرة. أيضاً تخاطر الصين بفقدان ثقلها الجيوسياسي إذا بدت

كشف مضيق هرمز أن من يسيطر على الممر المائي من البر يقوض التفوق البحري لمن يهيمن على أعالي البحار مما يعني ميلاد نظام بحري إقليمي جديد

٣ رؤى للنظام العالمي: روسيا بوتين الساعية لاستعادة أراضيها والصين شي بينغ لاستعادة مكانتها الرائدة وأمريكا ترامب لتفكيك النظام الغربي

عاجزة عن تقديم العون لحلفائها في أوقات الشدة، خصوصاً وأنها أبرمت مع إيران اتفاقية تعاون استراتيجي عام ٢٠٢١. حالياً، اختارت الصين التزام الصمت دبلوماسياً، لكن من المرجح أن تمارس نفوذها بكل السبل الممكنة لمنع نظام متحالف مع الولايات المتحدة من ترسيخ وجوده في إيران.

- **الأطراف الشريكة لإيران**

فعَّلت إيران شبكتها من الوكلاء لتحويل الحرب إلى صراع متعدد الجبهات في البحر الأحمر والخليج، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية عالمية. وهذه هي استراتيجية الاستنزاف الإيرانية: إجبار الخصم على دفع أعلى ثمن ممكن على جبهات متعددة، فدخل حزب الله الصراع في وقت مبكر من شهر مارس، في حين تشن قوات الحشد الشعبي العراقية هجمات على القواعد الأمريكية، ويضيف الحوثيون بُعداً بحرياً، لاستنزاف الولايات المتحدة وإسرائيل بالوكالة. تُؤتي استراتيجية الاستنزاف ثمارها فهي تُجبر واشنطن وتل أبيب على توزيع جهودهما وإدارة عدة جبهات في آن واحد، ومن لبنان تبدو الحرب على إيران وكأنها آخر فصول إعادة تشكيل الشرق الأوسط.

سيناريوهات انتهاء الحرب

ترزح إيران تحت ضغوط اقتصادية وعسكرية، لكنها ليست في وضع يسمح لها بالاستسلام، وفتح قناة مفاوضات غير مباشرة يكسبها الوقت، ويختبر نوايا أمريكا، ويُهيئها لانسحاب مشرف. هذا ليس ضعفاً، بل اعتراف بأن حرب الاستنزاف لها ثمن باهظ لا يمكن حتى لنظام متماسك تجاهله إلى ما لا نهاية. على المدى المتوسط، يبرز مساران: إما حرب استنزاف طويلة تستنزف كلا الجانبين، أو خروج تفاوضي يُضعف النظام ولكنه يُبقيه قائماً. كما لا ينبغي استبعاد الانهيار التام للنظام، الذي يُطرح غالباً باعتباره السيناريو الأقل ترجيحاً، ففي حال حرم الخنق الاقتصادي النظام من القدرة على دفع رواتب جنوده وموظفيه، قد تنقطع سلسلة الولاء فجأة.

تبعات الحرب على التوازنات والأحلاف الإقليمية والدولية

ستعيد هذه الحرب تشكيل موازين القوى بشكل دائم، وقد يُؤدي ضعف المحور الشيعي إلى إطلاق العنان لقوى سنية، أنظمة أو جماعات (مثل الإخوان المسلمين)، أو جماعات جهادية، قادرة على ملء الفراغ. أما بالنسبة لترامب، يُمثل الصراع الذي لا يُحقق نصراً حاسماً خطراً سياسياً داخلياً كبيراً، وتشتيتاً استراتيجياً ستستغله الصين. ليس من المؤكد أن يتمكن ترامب من الخروج من المأزق الإيراني، كما أن الحرب التي شنها ضد إيران تتناقض مع جميع وعوده الانتخابية بوقف التدخلات الخارجية البعيدة، إلا أنها تُتيح له ميزة الخروج من دوامة قضية إبستين على الساحة السياسية الداخلية من خلال مهاجمة عدو لا يُفكر أحد في الولايات المتحدة بالدفاع عنه. وقد يُساعده هذا الالتفاف على ترسيخ التحول الاستبدادي الذي يسعى لفرضه على الديمقراطية الأمريكية قبل انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر المقبل. مع ذلك، ستعتمد النتيجة النهائية على كيفية تطور الأحداث، إذ لا يوجد في هذه المرحلة ما يضمن نجاحه في الخروج سريعاً من المأزق الإيراني.

إقليمياً، كان سقوط جدار برلين لحظة محورية أطلقت عملية تفكك النظام السوفيتي، ونحن الآن في وضع قد يكون مشابهاً على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط لأن إيران هي اللاعب الرئيسي في المنطقة منذ عام ٢٠٠٣م، الذي شهد سقوط صدام حسين، وتوسع نفوذ إيران إقليمياً عبر وكلائها بذريعة الصراع ضد وجود إسرائيل. لقد أساءت طهران التقدير عندما استهدفت، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية، أهدافًا

على المدى المتوسط يبرز مساران: إما حرب استنزاف طويلة تستنزف كلا الجانبين أو خروج تفاوضي يُضعف النظام الإيراني لكن يُبقيه

مدنية وبنية تحتية اقتصادية في دول الجوار القريب والأردن. الأمر الذي دفع هذه الدول إلى توحيد صفوفها في إطار مجلس التعاون الخليجي، رغم وجود توترات بينها في بعض الأحيان. أعلن الأردن منذ بداية الحرب أنه لن يكون مسرحاً للحرب بين إيران وإسرائيل، وأنه ليس طرفاً في الصراع على النفوذ بين المشروع الفارسي والمشروع الصهيوني.

السؤال المطروح حالياً هو حول إمكانية تصدير النفط والغاز دون المرور بمضيق هرمز: تحاول دول الخليج، في قلب الجغرافيا السياسية الراهنة، بناء طرق برية تحافظ على تدفق النفط والغاز إلى الأسواق كبديل للمضيق أو كمسار تعويضي، منها خط "شرق-غرب" الذي يعبر الأراضي السعودية وينتهي في ميناء ينبع على البحر الأحمر والذي تضاعفت أهميته مؤخراً مع اشتداد الصراع الإقليمي. كذلك خط حبشان الفجيرة الإماراتي الذي يخفف عن الإمارات تبعات توترات المضائق، وخط سوميد المصري الذي تحول إلى محور عالمي مع التوترات الأخيرة. مع ذلك لا توجد فعلياً خطوط لنقل الغاز القطري والإماراتي بعيداً عن المضائق مما يبقيه عملياً مرهوناً بمضيق هرمز. في السياق نفسه، اكتسب مشروع طريق الربع الخالي البري الذي سيربط سلطنة عمان بالمملكة العربية السعودية وظيفة استراتيجية كممرٍ للشاحنات في اللحظة التي تغلق فيها النيران المضائق والممرات البحرية. في الواقع يحتاج الخليج إلى شبكة بدائل إقليمية توسع خياراته، وإلى مشروع جماعي يتضمن شق طرق برية ومدَّ سكك حديدية وبناء مراكز تخزين، مع إجراءات حدودية مرنة وتدفقات لوجستية، لتتحول البنية التحتية إلى جزء من إدارة المخاطر الإقليمية، وبالتالي سياسة استثمارية طويلة الأمد، إذ لم يعد ممكناً الفصل بين التجارة والأمن. لقد غيَّرت الحرب المعطيات الجيوسياسية وأنماط التفكير في دول المنطقة ودفعت باتجاه التركيز على الربط البري ولا سيما السككي الإقليمي وتسهيل حركة الشحن ورفع كفاءة سلاسل الإمداد وتسهيل حركة الشحن والركاب فوقَّعت تركيا والأردن وسوريا مذكرة تفاهم ثلاثية لتعزيز التعاون في قطاع النقل بينهم، عبر إعادة إحياء الممر الشمالي الجنوبي الاستراتيجي الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر، وتسهيل حركة الطيران التجاري والشحن الجوي، وتطوير الموانئ والبنى التحتية البحرية، وفي السياق نفسه أعلنت تركيا عن رغبة في إعادة إحياء الخط الحديدي الحجازي التاريخي.

العبرة

كان إغلاق مضيق هرمز اختبارًا وجوديًّا للنظام الدولي، واختباراً للجاهزية، كشف عن ضرورة تَبنِّي عقيدة «استشرافية» عابرة للأزمات، لتفادي ارتدادات أي صراعات إقليمية مماثلة مستقبلًا. كان التطور النوعي الأبرز امتداد الصراع ليشمل البنية التحتية للطاقة، لكن تأثير هذا الهجوم لم يقتصر على إيران، بل امتد إلى قطر، وزعزع استقرار ميزان الغاز الإقليمي، وأثار الذعر في الأسواق، وأشعل أزمة أوسع بكثير، وهنا تكمن المعضلة الجيواقتصادية. فعندما تبدأ الحرب باستهداف هياكل تتطلب سنوات لإعادة بنائها - كالفولاذ الخاص، وسلاسل التوريد الصناعية المعقدة، ورؤوس الأموال الضخمة - يتحول الصراع من مجرد حدث عسكري إلى دمار طويل الأمد، وهذا تحديدًا ما تتجاهله الأسواق لكنه لا يغير الواقع المادي: فتدفقات الطاقة معرضة للخطر، وشركات التأمين البحري تغير سلوكها، والتكاليف في ازدياد، والمخاطر النظامية تتراكم. قد تُشكّل هذه الحرب نقطة تحوّل في مواقف دول الخليج، التي ستطالب بمواقف واضحة وإجراءات متبادلة من الدول التي ساندتها قبلاً ولا سيما أوروبا، وعلى الصعيد الجيوسياسي، قد يُسرّع هذا الصراع من وتيرة إعادة تشكيل التحالفات الجارية، ولا سيما التقارب الاستراتيجي بين الصين وإيران وكوريا الشمالية وروسيا. وعلى الصعيد الجيواقتصادي، تُؤجّج هذه التطورات النقاشات حول تحدّي الدور المهيمن للدولار في التجارة الدولية، في حين تدفع الصين بمبادرات لتطوير معاملات الطاقة باليوان. إذاً، قد تُسرّع هذه الحرب من وتيرة التوجهات الجارية بالفعل أي تحوّل مركز ثقل النظام الدولي نحو آسيا، وظهور نظام عالمي جديد تتوق إليه بكين وموسكو وطهران بشغف.

* باحثة ومترجمة ـ المملكة الأردنية الهاشمية

أمن الخليج بين الاستقرار و"التحوط" الاستراتيجي

السعودية تستثمر في مجلس التعاون ليكون مؤسسة متعددة الأطراف قادرة على الصمود الاقتصادي والدفاعي

أصبحت مسألة "عدم اليقين"، من أهم المسائل التي تتناولها أدبيات العلاقات الدولية، خصوصًا فيما يتعلق بأمن مجلس التعاون الخليجي "دول الخليج". فالحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وإرسال الطائرات والمسيرات من قبل إيران على مواقع في دول الخليج؛ جعل دول الخليج أمام معضلة أمن استراتيجية: إذ أنها أصبحت بين خطر التمدد الإيراني، من جهة، ومن جهة أخرى، خطر الاعتماد المفرط على مظلة الحماية الأمريكية مما يعزز هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط. إذ أن دول الخليج لا تريد أن تكون إسرائيل اللاعب الأكبر في المنطقة؛ وأن إدارة علاقاتها مع إسرائيل تتطلب توازناً دقيقاً بين الحفاظ على قنوات التواصل والحد من السلوكيات التي تهدد استقرار المنطقة. فالانفتاح على إيران قد أثبت هشاشته مع تصاعد الهجمات على البنية التحتية الخليجية؛ كما أن الانحياز الكامل إلى واشنطن يعني التعرض لمخاطر "التخلي" أو "الانجرار" إلى صراعات لا تخدم المصالح الخليجية.

د. سامي ثامر الرشيدي

الأمر الذي جعل المملكة العربية السعودية تقوم بعقد تحالفات جديدة. إذ أنه بعد اندلاع الحرب، قامت المملكة بعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية، انضم إليه مصر، وباكستان وتركيا. مما جعل باكستان تبرز كوسيط، لضمان عدم استبعاد المملكة من أي اتفاق قد تبرمه واشنطن وطهران؛ مما يمنح المملكة وزناً استراتيجيًا يتجاوز مظلة الأمن الأمريكية. إذ أن تركيا عضو في الناتو، وباكستان تمتلك أسلحة نووية وكلاهما يملكان جيوشاً وأسلحة تكنولوجية متقدمة. كما أن المملكة قد تسعى إلى قدرات دفاعية للطائرات بدون طيار من الدول المستاءة من عدم قابلية واشنطن للتنبؤ مثل كندا والدول الأوروبية. إذ أن المملكة قد بدأت ذلك بالفعل. إذ أنها وقعت مع أوكرانيا اتفاقية لدمج تكنولوجيا الطائرات بدون طيار في أنظمة الدفاع الجوي. كما أن المملكة تستثمر في مجلس التعاون الخليجي من خلال جعله مؤسسة متعددة الأطراف قادرة على الصمود الاقتصادي والدفاع عن جميع أعضائه. بحيث يكون هناك تقاربًا مع إيران بعد الحرب يضمن عدم استخدام أراضيها أهدافًا لإيران ووكلائها. الأمر الذي يجعل "التحوط" كخيار ثالث ليس فقط لتجنب المخاطر بل لتوزيعها.

التعاون مع مصدر التهديد

فالتحوط كمفهوم اقتصادي تم توظيفه في دراسة سلوك الدول غير المعلن في المجتمع الدولي، يعتبر جديدًا على أدبيات العلاقات الدولية، ولم يتم الوصول إلى اتفاق ثابت على تعريفه. وحيث أن ما يهمنا في هذا المقال، هو التصور العام عن هذا المفهوم خصوصاً في مجال حفظ الدول لأمنها، فإن الكثير من الأدبيات تعرف "التحوط" بمقارنته مع الحياد. إذ أن الحياد يعني عدم تدخل الدولة المحايدة في أي صراع، فيما يتيح التحوط لمن يتبناه مع الدولة الخصم التعاون في الوقت نفسه مع حلفاء ضدها. بمعنى آخر، أن تقوم الدولة المتحوطة بالتعاون مع مصدر التهديد لأمنها الوطني. هذا من أجل تجنب التهديدات أو الدخول في صراعات غير متكافئة. وفي نفس الوقت تتبنى الدولة المتحوطة عناصر من التوازن الثابت في مواجهة التهديد من خلال الدخول في تحالفات مع القوى المنافسة للدولة التي تعاونت معها وذلك لزيادة قدراتها العسكرية وغير العسكرية. إذ أن التعاون مع مصدر التهديد لا يعني القبول به، وإنما لإدارة العلاقة معه من خلال الحوار والردع والاحتواء. وفي هذا

دول الخليـج لا تريـد أن تكـون إسـرائيل اللاعـب الأكبـر في المنطقـة

وإدارة العلاقـات تتطلـب الحفـاظ على التواصـل والحـد مـن تهديـد الاسـتقرار

السياق، يمكن أن يكون التعامل مع الطرف المنافس بهدف تقليل احتمال التصعيد، على أقل تقدير. فاستراتيجية التحوط تقع بين استراتيجيتي التوازن والحياد، وتلجأ إليها الدول الصغيرة والمتوسطة، عندما لا ترغب في دعم أي من الدولتين المتنافستين. ومن مظاهر هذه الاستراتيجية هي الفصل بين القضايا وتنويع الأهداف أو الشركاء. يقصد بذلك أن تلجأ الدولة المتحوطة إلى التحالف مع الدول في قضايا مختلفة للاستفادة من إمكانات تلك الدول. على سبيل المثال، أن تقوم دولة ما بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأمنية، وفي نفس الوقت تتعاون مع الصين في القضايا الاقتصادية.

إن استراتيجية التحوط أصبحت خياراً كمعادلة واقعية، "هجين"، كأداة توازن بين التحديات والقدرات الأمنية الخليجية. فمنذ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، كان المفهوم الأمني يقوم على فكرة "الاعتماد المتبادل مع القوى العظمى"، خصوصًا الولايات المتحدة. لكن التحولات في النظام الدولي، والتي أدت إلى تراجع الهيمنة الأمريكية كقوة أحادية القطب وصعود الصين وعودة روسيا، وتراجع فاعلية المنظمات الدولية، وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، التي أصبحت عاجزة في كثير من القضايا الدولية عن اتخاذ قرارات حاسمه، نتيجة اختلال توازن القوة لا سيما في مجلس الأمن، جعلت خيار التحوط الاستراتيجي أكثر إلحاحًا ومواءمة. هذا لا يعني القطيعة مع التحالفات التقليدية، بقدر ما يعبر عن إعادة توازن دقيقة تُدار بها العلاقات الدولية بمنطق توزيع المخاطر، من خلال تفعيل قنوات الحوار الأمني، والعمل على احتواء التوترات بدلاً من تصعيدها.

من التعايش إلى التهديد المباشر

يرى عدد من الباحثين أن دول الخليج وإيران شهدت، في مرحلة ما قبل الحرب الأخيرة، مساراً من التقارب النسبي. فقد تمكنت دول الخليج من تطوير أدوات لإدارة التوتر مع طهران عبر مسارات دبلوماسية واقتصادية متعددة. الأمر الذي أسهم

الانحيـــاز الكامـــل لواشـــنطن يعنـــي التعـــرض لمخاطـــر "التـــخلي" أو "الانجـرار" إلى صراعـات لا تخـدم المصالـح الخليجيـة

في خفض مستويات التصعيد، لا سيما بين المملكة وإيران خلال أزمة اليمن في ٢٠٢٢-٢٠٢٣م؛ إضافة إلى إعادة فتح السفارات واستئناف قنوات التواصل الدبلوماسي. لكن مع اندلاع الحرب وما تبعها من تصعيد عسكري وهجمات إيرانية متكررة على دول الخليج أدى إلى انهيار تدريجي لإمكانيات التعايش الاستراتيجي. إذ استهدفت تلك الهجمات منشآت حيوية مثل البنية التحتية الاقتصادية، ومواقع إنتاج النفط، والموانئ. مما جعل إيران أمام دول الخليج كمصدر للتهديد المباشر للأمن الوطني. ونتيجة لذلك، اتجهت هذه الدول نحو مقاربة أكثر تشدداً تجاه طهران، مع تعزيز اتفاقيات الدفاع الثنائية، خصوصاً مع الولايات المتحدة، بما يعكس عودة لا بد منها للتحالف الأمني التقليدي مع واشنطن بوصفها الضامن الرئيسي.

وفي الوقت نفسه، اتجهت دول الخليج خلال السنوات الماضية إلى تنويع شركائها الدوليين، عبر توسيع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع روسيا والصين. وقد لعبت بكين دور الوساطة في خفض التصعيد بين الرياض وطهران بشأن الملف اليمني، في حين عززت موسكو علاقاتها التجارية وصفقات السلاح مع دول الخليج ضمن سياق الحفاظ على حيادها في الحرب الأوكرانية. إلا أن اندلاع الحرب أعاد تشكيل هذه الحسابات، إذ أصبح واضحاً أن القدرات الدفاعية الوطنية الخليجية لا تزال غير كافية لمواجهة التهديدات المتصاعدة، ما دفع نحو الاعتماد المتزايد على القدرات الأمريكية، خصوصاً في أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وهو ما أعاد ترسيخ موقع الولايات المتحدة كفاعل أساسي للأمن الخليجي. وبذلك، حتى مع استمرار دول الخليج في الحفاظ على قنوات تعاون اقتصادية أو دفاعية مع روسيا والصين، فإن الاتجاه العام يميل إلى كفة تعميق الاعتماد الأمني على واشنطن. كما أن سلوك إيران التصعيدي أسهم في تعزيز الحضور العسكري الأمريكي في المنطقة، في وقت كانت طهران تسعى فيه إلى تقليص هذا الوجود. وقد راهنت إيران، من خلال تصعيدها، على رفع كلفة الصراع لدفع دول الخليج نحو تسوية سريعة مع الولايات المتحدة، إلا أن النتائج جاءت معاكسة، حيث أدى ذلك إلى تعزيز اصطفاف خليجي-أمريكي أكثر وضوحًا. ونتيجة لذلك، زادت العزلة الإقليمية لإيران، مع تراجع القنوات الدبلوماسية والاقتصادية التي كانت تُستخدم سابقاً لخفض التصعيد، لتحل محلها ترتيبات أمنية وتحالفات أكثر صرامة موجهة ضدها.

إعادة النظر في تحوط جديد

وبرغم ذلك، فإن النموذج الذي قام على ضمانة أمنية شبه مطلقة من قوة عظمى واحدة لم يعد الخيار الأمثل للأمن الخليجي. إذ لم يعد سلوك الولايات المتحدة قابلا للتنبؤ كما كان عليه، ولم تعد أولوياته متطابقة بالضرورة مع أولويات حلفائه من دول الخليج. وفي المقابل، صعود قوى دولية أخرى تسعى إلى توسيع حضورها، سواء عبر العلاقات الاقتصادية أو الأمنية أو الوساطة الدبلوماسية، أتاح لدول الخليج مساحة لتنويع علاقاتها. فقد وقعت المملكة اتفاقية دفاع متبادلة مع باكستان، وعززت الإمارات العلاقات الدفاعية مع الهند؛ ووقعت المملكة والإمارات وقطر اتفاقيات دفاعية مع أوكرانيا. وحيث أن ذلك لن يستبدل الولايات المتحدة كشريك أمني رئيسي للخليج، إلا أن وجود دول أخرى للجوء إليها يمكن أن يمنح دول الخليج مزيدًا من التوازن والنفوذ في التعامل مع واشنطن.

وبما أن التحوط الذي مارسته دول الخليج سمح لها التعاون مع أطراف متعارضة في آن واحد، مما جعل خياراتها مفتوحة في بيئة غير مستقرة، إلا أن ممارستها له كرد فعل على الأزمات الإقليمية دون إطار مؤسسي يجعل دول الخليج في منطقة استراتيجية ضبابية. فبدلًا من أن تتعامل مع نظام أحادي واضح في التزاماته، يجعلها تقوم بمخاطرة بناء شبكة معقدة من الالتزامات يصعب التوفيق بينها في الأزمات. فتعدد الشركاء المتعارضين قد يضعف القدرة التفاوضية بدلًا من أن يعززها، إذا ما أدركت الأطراف المتعارضة أن الدولة المتحوطة تسعى لإرضاء الجميع. هنا، يتحول التحوط من أداة للتوازن وإدارة المخاطر إلى مصدر من مصادر عدم الاستقرار.

التحوط يقع بين استراتيجيتي التوازن والحياد وتلجأ إليه الدول الصغيرة والمتوسطة عندما لا ترغب في دعم أي من الدولتين المتنافستين

وفي هذا السياق، يمكن لدول الخليج أولًا، أن تكون انتقائية في استراتيجية التحوط لتكون أكثر مؤسساتية ووضوحاً. بحيث لا تكون العلاقات التعاونية بين دول الخليج والدول الأخرى على قدم المساواة. بمعنى آخر، أن يتم فصل المسارات الاستراتيجية بوضوح. فالتعاون الدفاعي لا يجب أن يربط تلقائيًا بالتعاون التكنولوجي أو الاقتصادي مع الطرف ذاته. مما يعزز الثقة فيما بين دول الخليج والدول الأخرى متعارضة المصالح. ثانياً، في ظل محدودية فاعلية الأمم المتحدة وتراجع القدرة التنظيمية للنظام الدولي، يصبح من الضروري تطوير آليات إقليمية جزئية تركز على وظائف محددة مثل الأمن البحري، أو الدفاع الجوي، أو تبادل المعلومات الاستخباراتية. ثالثاً، على مستوى اختيار الشركاء، فإن الخروج من الإطار التقليدي يُعد شرطًا لتعزيز فعالية التحوط. فبدل الاقتصار على الشركاء المعتادين، يمكن لدول الخليج توسيع نطاق علاقاتها لتشمل قوى متوسطة ومتقدمة تكنولوجيًا. على سبيل المثال، اليابان شريكاً استراتيجياً في أمن الطاقة والتكنولوجيا، فيما توفر كوريا الجنوبية خبرات متقدمة في الصناعات الدفاعية والأنظمة الصاروخية. كما أن ألمانيا تُعد فاعلاً رئيسياً في مجالات التكنولوجيا الصناعية والبنية التحتية، بينما تتيح فرنسا القوة العسكرية والقرار النسبي في القرار الاستراتيجي، إذ أنها عضو دائم في مجلس الأمن وعضو في الناتو. ويمكن كذلك النظر إلى أستراليا وكندا وكذلك إيطاليا كشركاء في مجالات الأمن البحري والتقنيات المتقدمة.

خلاصة القول، إن ما يحدث حاليًا جراء الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران يضع دول الخليج أمام خيارات معقدة. فهي لا تستطيع، على الأقل في الوقت الراهن وحتى على المدى القريب، الانفكاك من وثاق المظلة الأمنية الأمريكية. لكنها، أيضاً، في الوقت ذاته لم تعد قادرة على القبول بحالة عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بسلوك حليفها الأمني الرئيسي ممثلًا بالولايات المتحدة. مما يجعل استمرار دول الخليج باستراتيجية التحوط أمراً ضرورياً لا بد منه. لكنها ليست كافية في صيغتها الحالية. إذ أن على دول الخليج إعادة النظر في مأسستها، بدلاً من جعلها استراتيجية استجابة لأحداث بعينها. ويكون ذلك من خلال، أولاً، تكامل القدرات الدفاعية الخليجية، وذلك عبر دمج أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي، وتطوير آليات مشتركة للإنذار المبكر وتبادل المعلومات، بما يقلل الاعتماد الأحادي ويعزز القدرة الدفاعية الذاتية. ثانياً، إعادة تعريف العلاقة مع القوى العظمى، خصوصًا الولايات المتحدة، بحيث تقوم على الشراكة المشروطة لا الضمانات المطلقة. الأمر الذي يتيح لدول الخليج هامشاً أوسع للتفاوض. ثالثاً، إدارة التوتر مع إيران بمنطق هجين يجمع بين الردع والتعاون بحيث لا يختزل الأمن في المواجهة ولا يتحول الانفتاح إلى هشاشة استراتيجية. إن نجاح دول الخليج لن يقاس بقدرتها على تجنب المخاطر فحسب، بل على مدى قدرتها على إعادة تعريفها للأمن الاستراتيجي بطريقة تجعل من التحوط أداة للاستقرار لا مجرد وسيلة للبقاء في منطقة رمادية بين الصراع والتسوية.

* مستشار قانوني ـ باحث في القانون الدولي والعلاقات الدولية ـحاصل على درجة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية من جامعة فلندرز ـ أستراليا

إيران.. وأهمية دول الجوار

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

ظلت إيران منذ اندلاع الثورة على نظام الشاه في نهاية سبعينيات القرن العشرين تعتمد على سياسة خاصة ونهج مستمر ضد دول الجوار العربي والإسلامي من منطلق أنها أمة مغايرة لدول الجوار في النهج والعقيدة ، وأخذ النظام الحاكم في طهران يروج لسياسة ترتكز على ما أسماه بتصدير الثورة والثأر للمظلومية التاريخية، ونشر التشيع بلا هوادة في دول الجوار المباشر أو الجوار الأبعد في إفريقيا ودول آسيا الوسطى، وكأن هذه الدول أرض فضاء، أو لم تعرف أو تسمع عن الإسلام من قبل، وسخرت لنشر فلسفتها كل إمكانياتها المادية على حساب تنمية المجتمع الإيراني وتوفير متطلبات شعبه، واعتمدت في ذلك على عدة أدوات و أذرع لتكون رأس الحربة لتمددها في دول الجوار الإقليمي . كما حدث في استخدام وتجييش حزب الله في لبنان، ونظام الأسد في سوريا، وميليشيات الحشد الشعبي في العراق، وحماس في غزة، والحوثيين في اليمن، و افتتاح ما أسمته المراكز الثقافية في الدول الإفريقية والآسيوية، متجاهلة الدول وحكوماتها واعتمدت على هذه الأذرع فيما اعتبرته الحرب بالوكالة، وتمادت في ذلك ،ما جعل قادتها في ظل نشوة التمدد، يتباهون أنهم يحكمون أربع دول عربية وأن نفوذ دولتهم أمتد إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط لأول مرة في التاريخ، إضافة إلى تحكمها في مضيق باب المندب، واستغلت إيران أحداث ما يسمى بثورات الربيع العربي ليمتد نفوذها بشكل علني إلى دول هذه الثورات كما حدث في السودان وحتى مصر عندما أرادت أن تقيم علاقات مع القاهرة في ظل حكم جماعة الإخوان المسلمين، وأرادت في ذلك الوقت اتخاذ أخطر قرار تحت شعار (السياحة في مصر)، حيث اختارت منطقتين لسياحة الإيرانيين هما شبه جزيرة سيناء ومحافظات أقصى الصعيد في مصر وهي قنا والأقصر وأسوان، ولم يكن هذا الاختيار عشوائيًا، بل مدروسًا بعناية، فرغم أن هذه المناطق ليست من مناطق الآثار الإسلامية، أو بها أضرحة لآل بيت النبي محمد عليه الصلاة والسلام كما يروجون لمحبتهم ، بل لأن سيناء على حدود حماس في غزة، ومحافظات الصعيد وهي سنية المذهب لكن تنتشر بها الطرق الصوفية التي يمكن اختراقها تحت شعار حب آل البيت وهناك الناس بسطاء وقد ينساقون وراء هذه الأكاذيب ومن ثم نشر المذهب الشيعي.

وفي هذه الأثناء أرادت طهران توجيه أنظار الشعب الإيراني إلى مكاسب خارجية أو الترويج لنظرية العدو الوهمي الخارجي لحشد فسيفساء الشعب الإيراني متعدد الأعراق والقوميات خلف حكام إيران وتغيير اتجاه هدر أموال الشعب على دعم ميليشيات خارجية لا تعود بالنفع على الشعب الإيراني، وفي كل ذلك نسيت أو تناست طهران أهمية دول الجوار العربي والإسلامي في دعمهما خلال الأزمات الملمات، فيكفي دول مجلس التعاون الخليجي أن التاريخ سوف يسجل أنها لم تشارك في هذه الحرب، بل لم ترد على الهجمات التي انطلقت على أراضيها من إيران والتزمت الحياد رغم قصف منشآتها قصفًا متكررًا ومتواليًا، بل حاولت تفادي هذه الحرب قبل وقوعها عبر الوساطات المتكررة، كما أن باكستان الدولة المسلمة ذات الأغلبية السنية بذلت وما زالت تبذل جهودًا مضنية في استضافة المفاوضات واستمرار الهدن بين أمريكا وإيران، وانقذت إيران من ويلات الحرب المستعرة ، كل هذه الجهود من دول مجلس التعاون الخليجي ومن باكستان تُسقط مزاعم إيران حول ما تسميه العداء السني / الشيعي وافتعال الخلافات المذهبية والطائفية ومحاولات شق الصف الإسلامي رغم تعايش المذاهب الإسلامية على مر التاريخ ومنذ أن نشأت هذه المذاهب، وما حدث ومازال يحدث من دول الخليج العربية وباكستان يؤكد أنها دول محبة للسلام، ولا تعاني من عقد طائفية أو مذهبية، وأنها تؤمن بالتعايش السلمي وتنبذ الحروب والتعصب، وتسعى للتعاون، ويتبقى أن تتعامل إيران مع هذه الدول بروح التسامح والعايش مع الآخر ونبذ الكراهية.

وعلى صعيد ذي صلة، يجب على الدول الإقليمية أن تتبنى استراتيجية أمنية لتثبيت السلام والاستقرار وإحلال التنمية والتعاون بدلًا من الصراع والحروب، على أن ترتكز هذه الاستراتيجية على تحييد الممرات المائية والمضايق باعتبارها ممرات دولية ولا تخضع لملكية دول محددة لمجرد إشرافها على حدود هذه المضايق كما تفعل إيران مع مضيق هرمز، بل يجب تفعيل القانون الدولي البحري، لا قانون الغاب والهيمنة وفرض الأمر الواقع عنوة.

*مدير التحرير

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

للمزيد من المعلومات:

www.araa.sa

آراء حول الخليج

25 YEARS since 2000
Gulf Research Center
Knowledge for All